

مَوْسُوعَةٌ

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ عَشَرَ

الْنُّعْمَةُ الدِّمَشْقِيَّةُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِيَّةِ



المركز العالي للمعلوم والثقافة الإسلامية

مركز أحياء التراث الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات تاریخ و فرهنگ اسلامی



مرکز تحقیقات اسلامی علوم اسلامی

موسوعة الشهيد الأوّل

الجزء الثالث عشر



مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

تعدادی اموال

درگز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

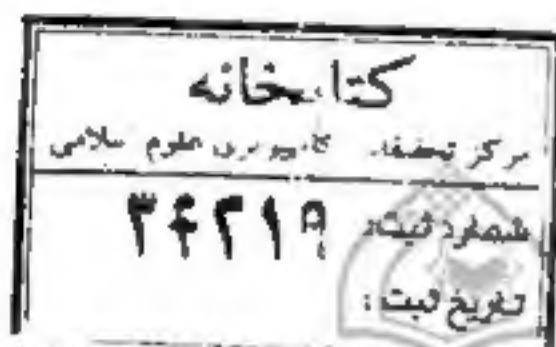
شماره اموال: ۵۱۹۳۹



مركز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول
الجزء الثالث عشر (اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية)
مجموعة من المحققين
إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية
معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة
إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي
الطبعة: مطبعة نگارش
الطبعة الأولى ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م
الكثيفة: ١٠٠٠ نسخة
سعر الدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان
العنوان: ١٠٠، التسلسل: ١٦٢
حقوق الطبع محفوظة للناشر



العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، زقاني آماره رقم ٤٢
التلفون والفاكس: ٧٨٢٢٨٢٢، التوزيع: قم ٧٨٢٢٨٢٤ طهران ٥ - ٨٨٩٤٠٣٠٣
ص. ب: ٣٧١٨٥/٢٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٤٣٩ - ٣٧١٥٦
وب سايت: www.iscra.ac.ir البريد الإلكتروني: umber@iscra.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الثالث عشر: اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية) / مجموعة من المحققين؛ إشراف علي أوسط الناطقي؛
إعداد مركز إحياء التراث الإسلامي - قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية ١٤٣٠ ق - ٢٠٠٩ م - ١٣٨٨ هـ.

ISBN: 978-600-5570-11-3 ... (دوره)	ISBN: 978-600-5570-12-0 ... (مدخل)	٢٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ ريال (دوره)
ISBN: 978-600-5570-13-7 ... (ج. ١)	ISBN: 978-600-5570-14-4 ... (ج. ٢)	
ISBN: 978-600-5570-15-1 ... (ج. ٣)	ISBN: 978-600-5570-16-8 ... (ج. ٤)	
ISBN: 978-600-5570-17-5 ... (ج. ٥)	ISBN: 978-600-5570-18-2 ... (ج. ٦)	
ISBN: 978-600-5570-19-9 ... (ج. ٧)	ISBN: 978-600-5570-20-5 ... (ج. ٨)	
ISBN: 978-600-5570-21-2 ... (ج. ٩)	ISBN: 978-600-5570-22-9 ... (ج. ١٠)	
ISBN: 978-600-5570-23-6 ... (ج. ١١)	ISBN: 978-600-5570-24-3 ... (ج. ١٢)	
ISBN: 978-600-5570-25-0 ... (ج. ١٣)	ISBN: 978-600-5570-26-7 ... (ج. ١٤)	
ISBN: 978-600-5570-27-4 ... (ج. ١٥)	ISBN: 978-600-5570-28-1 ... (ج. ١٦)	
ISBN: 978-600-5570-29-8 ... (ج. ١٧)	ISBN: 978-600-5570-30-4 ... (ج. ١٨)	
ISBN: 978-600-5570-31-1 ... (ج. ١٩)	ISBN: 978-600-5570-32-8 ... (ج. ٢٠)	

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فید
کتابنامه

١. اسلام - مجموعه ٢. فقه جعفری - قرن ٨ ق. - مجموعه ٣. شهید اول، محمد بن مکی، ٧٢٤ - ٧٨٦ ق. - سرگزشتنامه الفید
ناطق، علی أوسط، به مكتب الإعلام الإسلامي. مركز العلوم والثقافة الإسلامية مركز إحياء التراث الإسلامي.

دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وأثاره

الجزء الأول = الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس = الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع = الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكميلية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الأكفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النفلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأشعار
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

فهرس الموضوعات

١٧	مقدمة التحقيق
١٧	اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية
٢٠	رسالة علي بن مؤيد إلى الشهيد الأول
٢٤	شروح اللمعة
٢٦	مخطوطات الكتاب
٢٧	منهجية التحقيق
٢٩	نماذج من مصورات النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
٣	خطبة المؤلف
٥	كتاب الطهارة
٩	الفصل الأول في الوضوء
١١	الفصل الثاني في الغسل
١٥	القول في أحكام الأموات
٢٠	الفصل الثالث في التيمم
٢١	كتاب الصلاة
٢١	الفصل الأول في أعدادها
٢٢	الفصل الثاني في شروطها

٢٨	الفصل الثالث في كيفية الصلاة
٣٢	الفصل الرابع في باقي مستحباتها
٣٤	الفصل الخامس في التروك
٣٦	الفصل السادس في بقیة الصلوات
٤١	الفصل السابع في الخلل في الصلاة
٤٥	الفصل الثامن في القضاء
٤٧	الفصل التاسع في صلاة الخوف
٤٨	الفصل العاشر في صلاة المسافر
٥٠	الفصل الحادي عشر في الجماعة

٥٣	كتاب الزكاة
٥٣	الفصل الأول
٥٦	الفصل الثاني
٥٧	الفصل الثالث في المستحق
٦٠	الفصل الرابع في زكاة الفطرة

٦١	كتاب الخمس
٦٥	كتاب الصوم
٦٦	القول في شروطه
٧٢	ويلحق بذلك الاعتكاف

٧٥	كتاب الحج
٧٥	الفصل الأول في شرائطه وأسبابه
٧٧	القول في حج الأسباب
٨٠	الفصل الثاني في أنواع الحج

٨٢	الفصل الثالث في المواقيت
٨٣	الفصل الرابع في أفعال العمرة
٨٤	القول في الإحرام
٨٥	القول في الطواف
٨٨	القول في السمي والتقصير
٩٠	الفصل الخامس في أفعال الحج
٩٠	القول في الإحرام والوقوفين
٩٢	القول في مناسك منى يوم النحر
٩٤	القول في العود إلى مكة للطوافين والسمي
٩٥	القول في العود إلى منى
٩٧	الفصل السادس في كفارات الإحرام
٩٧	الأول في الصيد
٩٩	البحث الثاني في باقي المحرمات
١٠٢	الفصل السابع في الإحصار والصد
١٠٥	كتاب الجهاد
١٠٦	الفصل الأول
١٠٧	الفصل الثاني في ترك القتال
١٠٨	الفصل الثالث في الغنيمة
١٠٩	الفصل الرابع في أحكام البغاة
١١٠	الفصل الخامس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١١١	كتاب الكفارات
١١٥	كتاب النذر وتوابعه
١١٧	كتاب القضاء

١١٨	القول في كيفية الحكم
١٢٠	القول في اليمين
١٢٠	القول في الشاهد واليمين
١٢١	القول في التعارض
١٢٢	القول في القسمة
١٢٣	كتاب الشهادات
١٢٣	الفصل الأول: الشاهد
١٢٥	الفصل الثاني في تفصيل الحقوق
١٢٦	الفصل الثالث في الشهادة على الشهادة
١٢٧	الفصل الرابع في الرجوع
١٢٩	كتاب الوقف
١٣١	كتاب العطية
١٣٣	كتاب المتاجر
١٣٣	الفصل الأول في أقسام التجارة
١٣٥	الفصل الثاني في عقد البيع وآدابه
١٤٠	القول في الآداب
١٤٢	الفصل الثالث في بيع الحيوان
١٤٦	الفصل الرابع في التمار
١٤٨	الفصل الخامس في الصرف
١٥٠	الفصل السادس في السلف
١٥٢	الفصل السابع في أقسام البيع
١٥٣	الفصل الثامن في الربا
١٥٤	الفصل التاسع في الخيار

١٥٧	الفصل العاشر في الأحكام
١٦١	كتاب الدين
١٦١	القسم الأول: القرض
١٦٣	القسم الثاني: دين العبد
١٦٥	كتاب الرهن
١٦٥	الكلام في الشروط
١٦٧	الكلام في اللواحق
١٧١	كتاب الحجر
١٧٣	كتاب الضمان
١٧٥	كتاب الحوالة
١٧٦	كتاب الكفالة
١٧٨	كتاب الصلح
١٨١	كتاب الشركة
١٨٣	كتاب المضاربة
١٨٥	كتاب الوديعة
١٨٧	كتاب العارية
١٨٩	كتاب المزارعة
١٩١	كتاب المساقاة
١٩٣	كتاب الإجارة
١٩٩	كتاب الوكالة
٢٠٣	كتاب الشفعة
٢٠٥	كتاب السبق والرماية

٢٠٧	كتاب الجمالة
٢٠٩	كتاب الوصايا
٢٠٩	الفصل الأول في الوصية
٢١٢	الفصل الثاني في متعلق الوصية
٢١٤	الفصل الثالث في الأحكام
٢١٥	الفصل الرابع في الوصاية
٢١٧	كتاب النكاح
٢١٧	الفصل الأول في المقدمات
٢٢٠	الفصل الثاني في العقد
٢٢٣	الفصل الثالث في المحرمات وتوابعها
٢٢٨	الفصل الرابع في نكاح المتعة
٢٣٠	الفصل الخامس في نكاح الإماء
٢٣٢	الفصل السادس في المهر
٢٣٥	الفصل السابع في العيوب والتدليس
٢٣٧	الفصل الثامن في القسم والشوز والشقاق
٢٣٨	النظر الأول: الأولاد
٢٤٠	النظر الثاني في النفقات
٢٤٣	كتاب الطلاق
٢٤٣	الفصل الأول في أركانه
٢٤٥	الفصل الثاني في أقسامه
٢٤٨	الفصل الثالث في العدد
٢٥٠	الفصل الرابع في الأحكام

٢٥١	كتاب الخلع والمباراة
٢٥٣	كتاب الظهار
٢٥٥	كتاب الإيلاء
٢٥٧	كتاب اللعان
٢٥٨	القول في كيفية اللعان وأحكامه
٢٦١	كتاب العتق
٢٦٥	كتاب التدبير والمكاتبة والاستيلاء
٢٦٥	النظر الأول في التدبير
٢٦٧	النظر الثاني في الكتابة
٢٦٨	النظر الثالث في الاستيلاء
٢٦٩	كتاب الإقرار
٢٦٩	الفصل الأول: الصيغة وتوابعها
٢٧١	الفصل الثاني في تعقيب الإقرار بما يناقيه
٢٧٢	الفصل الثالث في الإقرار بالنسب
٢٧٣	كتاب الغصب
٢٧٧	كتاب اللقطة
٢٧٧	الفصل الأول في اللقيط
٢٧٩	الفصل الثاني في الحيوان
٢٨٠	الفصل الثالث في المال
٢٨٣	كتاب إحياء الموات

٢٨٤ القول في المشتركات

٢٨٧ كتاب الصيد والذبابة

٢٨٧ الفصل الأوّل في الصيد

٢٨٨ الفصل الثاني في الذبابة

٢٨٨ والواجب في الذبيحة أمور سبعة:

٢٩٠ الفصل الثالث في اللواحق

٢٩١ كتاب الأطعمة والأشربة

٢٩٧ كتاب الميراث

٢٩٧ الفصل الأوّل الموجبات والموانع

٣٠٠ الفصل الثاني في السهام وأهلها

٣٠٢ القول في ميراث الأجداد والإخوة

٣٠٤ القول في ميراث الأعمام والأخوال

٣٠٥ القول في ميراث الأزواج

٣٠٧ الفصل الثالث في الولاء

٣٠٨ الفصل الرابع في التوابع

٣١١ كتاب الحدود

٣١١ الفصل الأوّل في الزنى

٣١٦ الفصل الثاني في اللواط والسحق وقيادة

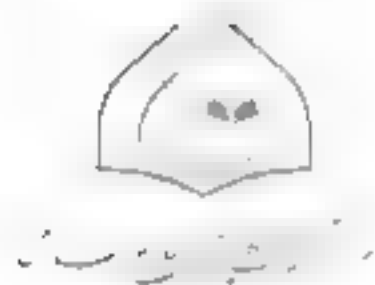
٣١٨ الفصل الثالث في القذف

٣٢١ الفصل الرابع في الشرب

٣٢٣ الفصل الخامس في السرقة

٣٢٦ الفصل السادس في المحاربة

٣٢٨	الفصل السابع في عقوبات متفرقة
٣٣١	كتاب القصاص
٣٣١	الفصل الأول في قصاص النفس.....
٣٣٢	القول في شرائط القصاص
٣٣٥	القول فيما يثبت به القتل
٣٣٧	الفصل الثاني في قصاص الطرف..
٣٣٩	الفصل الثالث في اللواحق
٣٤١	كتاب الديات
٣٤١	الفصل الأول في مورد الدية
٣٤٦	الفصل الثاني في التقديرات
٣٥١	القول في دية المنافع
٣٥٣	الفصل الثالث في الشجاج وتوابعها
٣٥٥	الفصل الرابع في التوابع
٣٥٥	الأول في دية الجنين
٣٥٦	الثاني في العاقلة
٣٥٦	الثالث في الكفارة
٣٥٧	الرابع في الجناية على الحيوان



مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

أشهر مصنفات الشهيد، مختصر لطيف جمع فيه أبواب الفقه ولخص أحكامه. قال في مقدمته:

أما بعد، فهذه اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية، إجابة لانتعاش بعض الديّانين،
وحسينا الله ونعم الوكيل، وهي مبنية على كتب^١

وقال في آخره:

وليكن هذا آخر اللمعة، ولم تذكر فيها سوى المهم، وهو المشهور بين الأصحاب،
والباعث عليه اقتضاء بعض الطلاب (نفعه الله وإيانا به) والحمد لله وحده...^٢.
ووصفه في إجازته لابن الخازن بقوله: «و... كتاب اللمعة الدمشقية، مختصر
لطيف في الفقه»^٣.

ووصفه الشهيد الثاني بقوله:

المختصر الشريف والمؤلف المبين، المشتغل على أتمها المطالب الشرعية،

١. اللمعة الدمشقية، ص ٣؛ قال الشهيد الثاني في الروضة البهية، ج ١، ص ٢٢ في شرح هذا الكلام: «...نسبها إلى دمشق المدينة المعروفة لأنه صنفها بها في بعض أوقات ققامته بها».

٢. اللمعة الدمشقية، ص ٢٥٧-٢٥٨.

٣. بحار الأنوار، ج ١٠٧، ص ١٨٧.

الموسوم باللمعة الدمشقية^١.

لم نستطع الوقوف على تأريخ التأليف تحديداً، لكن ورود اسم الكتاب في إجازة الشهيد لابن الخازن في ثاني عشر شهر رمضان عام ٧٨٤ يُرشدنا إلى أنه فرغ من تصنيفه قبل هذا التاريخ، ومن جهة أخرى صرح الشهيد الثاني في مقدمة شرح اللمعة أنه ألّفه عام ٧٨٢^٢، وأنه قرئ بعد التأليف على مؤلفه^٣. وأشار الشهيد الثاني أيضاً في شرحه إلى أنه من آخر مصنفاته، حيث قال

... وقد اختلف فيه كلام مصنف فاختاره هنا، وهو من آخر ما صنفه، وفي

الرسالة الألفية، وهي من أوّله^٤

ومن المعلوم أن الشهيد كان مشغولاً بتأليف الذكرى والدروس حتى عام ٧٨٤، حيث فرغ من المجلد الأول لذكرى الشيعة في ٢١ صفر، ومن الجزء الأول من الدروس الشرعية في ١٢ ربيع الآخر هذه السنة، فلما ذكره صاحب الجواهر من قوله «قد رجع عنه في اللمعة التي هي آخر ما صنف، فقطع بالجواز»^٥ فليس بصواب. وأشار الشهيد في اللمعة إلى كتابه الذكرى، حيث قال: «وقد حققناه في الذكرى»^٦: «وقد بينّا مأخذه في كتاب الذكرى»^٧

ثم أعلم أن الشهيد الثاني قال في شرح قول الشهيد في مقدمة اللمعة: «إجابة لالتماس بعض الديّاس»: «

وهذا البعض هو شمس الدين محمد الآوي^٨، من أصحاب السلطان عليّ بن مؤيد ملك خراسان وما والاها في ذلك الوقت إلى أن استولى على بلاده تيمور لنگ،

١. الروضة البهية، ج ١، ص ٥

٢. الروضة البهية، ج ١، ص ٢٤

٣. الروضة البهية، ج ٢، ص ٥٤١

٤. الروضة البهية، ج ١، ص ٢٧٨

٥. جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٣١٧

٦. اللمعة الدمشقية، ص ١٨

٧. اللمعة الدمشقية، ص ٤٦

٨. وردت ترجمته في الحقائق الراهنة، ص ١٧٥-١٧٦

فصار معه قسراً إلى أن توفي في حدود سنة خمس وتسعين وسبعمائة، بعد أن استشهد المصنف رحمه الله بتسع سنين^١ وكان يبه وبين المصنف رحمه الله مودة ومكاتبة على البعد إلى العراق، ثم إلى الشام وطلب منه أخيراً التوجه إلى بلاده في مكاتبة شريفة أكثر فيها من التلطف ولتعظيم والحث للمصنف رحمه الله على ذلك، فأبى واعتذر إليه، وصنف له هـ الكتاب بدمشق في سبعة أيام لا غير - على ما نقله عنه ولده المبرور أبو طالب محقق - رُخد شمس الدين الآوي نسخة الأصل، ولم يتمكن أحد من نسخها منه لصعته بها، وإنما نسخها بعض الطلبة وهي في يد الرسول، تعظيماً لها، و سافر بها قبل المقابلة، فوقع فيها بسبب ذلك خلل، ثم أصلحه المصنف بعد ذلك بما يناسب المقام، وربما كان مغايراً للأصل بحسب اللفظ، وذلك في سنة اثنتين وتمانين وسبعمائة.

وبعد عن المصنف رحمه الله أن محبته بدمشق ذلك الوقت ما كان يحلو عالماً من علماء الجمهور لخطبه بهم وصحبته لهم قال: «فلما شرعت في تصنيف هذا الكتاب كنت أخاف أن يدخل عيني أحد منهم فيراه، فعا دخل علي أحد منذ شرعت في تصنيفه إلى أن فرغت منه، وكان ذلك من خمي الأنطاف».

وهو من جملة كراماته (قدس الله روحه ونور صريحه)^٢

وكان سبب تأليف الللمعة جواباً لرسالة وردت إلى الشهيد من علي بن مؤيد - من ملوك «سريداران» في حراسان^٣ - كما صرح به الشهيد الثاني، وتلك الرسالة

١. الصواب أنه توفي عام ٧٨٨، أي بعد استشهاد الشهيد بستين. انظر تاريخ جيش سريداران، ص ٢٢٢-٢٢٣.
قال السيد حسن الأمين رحمه الله في الشهيد الأول ص ٣٩ «وطلّ علي بن المقيد في صحبة تيمور سبع سنين إلى أن قتل سنة ٧٨٨ في الحويرة في الحرب التي اشتعلت مع اللر، ونقل جثمانه إلى سبزوار ودفن سرّاً؛ خوفاً من الدراويش الذين كانوا يومئذ يتولون حكم سريوار».

٢. الروضة البهية، ج ١، ص ٢٣-٢٤.

٣. «السريداريون هم جماعة من قادة الشيعة حكموا منطقة حراسان ما يقرب من سبعين سنة، ولتحدث دولتهم من سواحل جنوب شرق بحر الخزر حتى مدينتي طوس ومشهد» (الشهيد الأول، ص ٢١، الهامش). وانظر للوقوف على حكومتهم وحياتهم تاريخ جيش سرمدان: قيام شيعي سريداران: مقالة «حكومت شيعه سريداران» ضمن كتاب پژوهشي درباره حديث وقته، ص ٤١٣-٤٤٠.

موجودة بحمد الله تعالى، ونشرت في عدة كتب^١. ولأهميتها وجزالتها وفصاحتها تأتي بنصها هنا، اعتماداً على عدة من مخطوطاتها، منها

(أ) مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي (رقم ١)، المرقمة ٤٨٨٦^٢. وهي نسخة من شرح اللمعة للشهيد الثاني، نسحها تلميذه السيد علي بن الصائغ في زمن حياته عام ٩٥٥، ونسخ في أوله رسالة عني بن مؤيد نقف عن خط الشهيد الثاني.

(ب) مخطوطة مكتبة ملك الوطنية بطهران، المرقمة ٢٩٣٦/٣، نسخت عام ١١٠٩^٣.

(ج) مخطوطة الروضة البهية في مكتبة مدرسة العلوي بخواسار، وقد نسخت عام ١٢٤٢ وفي أولها رسالة علي بن مؤيد.

(د) مخطوطة ضمن المجموعة لمرقمة ٢٥/٧٧ في مكتبة آية الله الكلبيكاني في مدينة قم.

(هـ) مخطوطة الروضة البهية في مكتبة العلامة اعاج السيد محمد علي الروضاني الخاصة في إصفهان. وهي أولها هذه الرسالة.

واليك نصها:

رسالة علي بن مؤيد إلى الشهيد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

سلامٌ كسُطرِ القشَرِ المستَضَوِّعِ يُخَلِّفُ رِيحَ اليُسْكِ في كُلِّ موضعٍ
سلامٌ يُباهي البَذْرَ في كُلِّ مَرَبٍ سلامٌ يُصاهي الشَّسَّ في كُلِّ مَطْلَعٍ
على شمسٍ ديسٍ الحقِّ دامَ ظلالُهُ بجَدِّ سعيدٍ في سَمِمْ مُنْتَعٍ
أدام الله تعالى مجلسَ مولَى الإمامِ الهمامِ. العالمِ العاملِ. الفاضلِ الكاملِ.
السَّالِكِ السَّابِكِ، رَضِيَ الأخلاقِ، ومَيَّ الأعراقِ، عَلَّامةِ العالمِ، مُرْشِدِ طوائفِ
الأممِ، قُدْوَةِ العلماءِ الراسخينِ. أشوهُ الفضلاءِ المحققينِ، مُفْتِي الفِرَقِ، الفاروقِ

١ منها الصدف المشحون، للمولى محمد شريف الشيرازي، ص ٧٧-٧٨

٢ ذكرت في فهرسها، ج ١٤، ص ٢٨-٢٩.

٣ ذكرت في فهرسها، ج ٦، ص ١٦٨.

بالحق، حاوي فُنون الفضائل والمعالي، حائر قَصَبِ السِّبْقِ في حَلْبَةِ^١ الأعظم والأعالي، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، مُحيي مَراسِم الأئمة الطاهرين، سرُّ الله في الأرضين، مولانا شمس الملة والحق والدين، (مَدُّ الله أَطْنَابَ ظلاله بمحمَّد وآله في دولة راسية لأوتاد، ونعمة متصلة الأمداد إلى يوم التَّاد).

وبعد، فالمحبُّ المشتاقُ مشتاقٌ إلى كريم لقائه غاية الاشتياق، وأن يُشَرَّفَ بعدُ بهاد بِقَرَبِ التَّلاق.

حَرَمَ الطرف من مُخْتَاكِ لَكِنْ حَظِيَ القلبُ عن حُمَيْتِكَ رَنا
يُنْهِي إلى ذلك الجَنَابِ (لا رَأَى مَرْجِعاً لأولى لألباب): أن شيمَةً حراسانَ (صانها الله تعالى عن العَدَتانِ)، مُتَعَطِّشُونَ إلى رِلالِ وصاله، والاعتراف من بهار فصله وإفضاله. وأفاضل هذه الديار قد مَرَّقَ شغلهم أيدي الأدوار، وفَرَّقَ جُلُهم بل كلُّهم صُتُوفَ حُرُوفِ الليل والنهار. وقال أمير المؤمنين (عليه سلامُ ربِّ العالمين): «تُلَمُّه الدين موتُ العلماء». ولنا لا نَجْدُ هِنًا مِنْ يُوَثِّقُ على علمه في قُتْياه، ويُهْتَدِي الناسُ بِرُشدِهِ وهُداه، فيسألون الله تعالى شرفَ حضوره، والاستضاءة بأشعة نوره، والافتداء بعلومه الشريفة، والاهتداء بِرُسومه المنيغة، واليقينُ بكرمه العميم وفضله الجسيم أن لا يُخَيَّبَ رجاءهم، ولا يَرُدُّ دعاءهم، ويُشجِعَ مسؤولهم، ويُنجِحَ مأمولهم

إذا كان الدعاء لِشَخْصٍ خَيْرٌ على يَدَيِ الكريم فلا يُرَدُّ
امتثالاً لما قال الله تعالى: «والذين يَصِلُونَ ما أَمَرَ الله به أن يُوَصَّلَ»،
ولا شكَّ أن أولى الأرحام بالصلة بِرَجِيمِ الإسلامِية الروحانية، وأخرى القُرابات بالرعاية القُرابة الإيمانية ثم الجسمية، فهما عَقْدَتانِ لا تَحُلُّهُما الأدوات والأطوار، بل شُعْبَتانِ لا يَهْدُمُهُما [خ ل: لا يَهْرُهُما] عصار الأعصار، ونحن نخافُ غَضَبَ

١. في المعجم الوسيط، ج ١، ص ١٩١، «حَبَّ»: «الغَبِيَّةُ حَبْلٌ تُجْمَعُ لِلْمِيقَاتِ مِنْ كُلِّ أَوْب، مِيدَانِ سَبَاقِ الْغَيْلِ، مَوْضِعٌ يَفْضَحُ لِلثَّلَاكَةِ وَالْمِصَارَعَةِ وَنَحْوِهَا».

الله على هذه البلاد، ليفقدان المرشدين وعُذم الإرشاد
والمسؤول من إنعامه العام، وإكرامه التام أن يُتفضل علينا، ويتوجه إلينا، متوكلاً
على الله القدير، غير متعلل بسوء من المعاذير؛ فإننا بحمد الله نعرف قدره،
ونستعظم أمره، إن شاء الله تعالى

والمتوقع من مكارم صفاته ومحاسن ذاته إشبال ذئب العقور على هذا الهنؤ
والسلام على أهل الإسلام
المحب المشناق علي بن مؤيد
فلما وصلت هذه الرسالة بيد الشهيد أبي التوحه إلى إيران واعتذر إليه وصّف
له اللمعة الدمشقية، وأعطاه شمس الدين الآوي فأنى بها إلى علي بن مؤيد،
كما تقدّم آنفاً

والحدير بالذكر أن شرف الدين محمد مكي حميد الشهيد قال في وصف الشهيد
واشتهر في الآفاق عند أهل العلم والملوك، ومتر كاته من الملوك
والسلطين: السلطان علي بن المؤيد سلطان العجم، وأرسل إليه السيد شمس
الدين الآوي ثلاث مرات باشماس شديد وراد منه رور [كذا، ط. زيارة] العجم،
فاعتذر في كل منها، ثم انتهى الأمر أحيراً [بى أن] كتب له كتاباً غريباً في فنون
العلوم والأدب. ثم قال السيد رسول السلطان.. فيسني أن تكتب كتاباً بالفقه
حتى يكون العمل عليه ويرجعون به، فكتب اللمعة. [قال] وكان السلطان
وجميع من في بلاده يحبون قدومكم، ويتشوقون إلى مشاورتكم لأجل الاقتباس
من علومكم، فإذا لم يمكنكم كما عندكم فليكن تكتب [كذا] بيدكم الشريفة
كتاباً مشتملاً على مسائل بدين : لأنك العمدة في عصرنا، فاستحسن الشهيد
قوله وشرع فيها... فكتبها وأنها في سبعة أيام لا غير^١.



قال الشيخ الحرّ العاملي رحمته في ترجمته لشهيد رحمته.

وكانت وفاته سنة ٧٨٦ - بعدما حبس سنة كاملة في قلعة الشام. وفي مدة الحبس ألف اللمعة الدمشقية في سبعة أيام، وما كان يحضره من كتب الفقه غير المختصر النافع^١.

والشيخ الحرّ هو أول من قال بهذا الكلام - فيما نعلم - ثم تبعه بعض أصحاب التراجم^٢ فنقلوه في كتبهم وصار مشهوراً، ولكنه سهو قطعاً، نعم نقل تأليفه في سبعة أيام ولد الشهيد أبو طالب محمد - كما حكاه الشهيد الثاني^٣ - وأما تأليفه في الحبس في السنة الأخيرة من عمره الشريف حينما كان لم يحضره من كتب الفقه غير المختصر النافع، فلم ينقله أحد قبل الشيخ الحرّ فيما نعلم. ولم يذكره أحد من تلامذة الشهيد ومعاصريه وولده فيما وصل إلينا من مصادر وإليك بعض الأدلة على عدم صحة ما قاله الشيخ الحرّ العاملي رحمته من تأليفه في الحبس في السنة الأخيرة من عمره الشريف: (أ) أن الشهيد حبس لمدة حوالي عام ثم استشهد محسباً. وذكر الشهيد اللمعة في إجازته لابن المحاذن عام ٧٨٤ - أعني حوالي سنتين قبل استشهاده، كما تقدم - فيعلم منه أنه ألّفها قبل زمان حبسه.

(ب) ما ذكره الشهيد الثاني في مقدمة شرح اللمعة دليل على أن تأليفها تم قبل استشهاده بأربع سنين تقريباً. وذيل كلام الشهيد الثاني دليل صريح على أن التأليف لم يتم في الحبس.

(ج) صرح الشهيد الثاني بأن اللمعة قرئ بعد التأليف على مؤلفه، حيث قال: وفي بعض نسخ الأصل: وقال الشيخ والقاصي: «يحلف البائع كالإختلاف في الثمن» وصرح عليه في بعض النسخ المقررة على المصنف رحمته.

١ أمل الآمل، ج ١، ص ١٨٢ - ١٨٣ وأمثال هذه الانتبهات كثيرة في أمل الآمل للشيخ الحرّ (طاب ثراه)، كما

ذكرت بعضها في مقدمتي لنية المريد، مراجع

٢ ومنهم الطهراني في الدرر، ج ١٣، ص ٢٩٢

٣ الروضة البهية، ج ١، ص ٢٤.

٤ الروضة البهية، ج ٣، ص ٥٤١.

شروح اللمعة:

صارت اللمعة محطاً لأنظار الفقهاء والعلماء، وأصبحت من أشهر المتون الفقهية، ودارت عليها مدار التدريس في الحوزات العلمية الشيعية، فكتبوا عليها الشروح والحواشي^١
 ١ - ومن أهمها وأشهرها الروضة البهية للشهيد الثاني (قدس الله نفسه الزكية)، وكان هذا الشرح أيضاً موضع اهتمام الفقهاء على مرّ العصور فكتبوا عليه الحواشي والشروح^٢.

٢ - شرح السيد حسن الموسوي القزويني (م ١٢٨٠ هـ).

٣ - الأنوار العروية، للشيخ جواد ملا كتاب (م ١٢٦٨ هـ).

٤ - مطالع الأنوار العروية، للشيخ حسين ملا كتاب (ح سنة ١٣٠٢ هـ) ابن الشيخ جواد الملا كتاب.

٥ - شرح خيارات اللمعة، للشيخ جعفر كاشف الغطاء.

٦ - شرح السيد محمد علي الأصطفاي، ابن السيد محمد باقر الشفني.

٧ - شرح السيد علي بن إبراهيم آل كلبان البحراني (ح سنة ١١٢١ هـ).

٨ - شرح السيد محمد رضا بحر العلوم، ابن العلامة بحر العلوم.

٩ - شرح الشيخ علي الخاقاني (م ١٣٣٤ هـ).

١٠ - التفحات الحافرة، للسيد حسن الحسيني المريضي التونسي (م ١٣٠٦).

١١ - التحفة الرصوية، للسيد محمد الرضوي المشهدي (م ١٢٥٥ هـ).

١٢ - المواهب العلية، للسيد أبو تراب لقروبي الحائري (م ١٢٩٥ هـ).

١٣ - الأنوار المشرقية، للشيخ سليمان القطيفي البحراني (م ١٢٦٦ هـ).

١٤ - العنة الجفوية، للشيخ محمد رضا التبريزي النجفي (م ١٢٤٣ هـ).

١٥ - هداية البرية إلى أحكام اللمعة الدمشقية، للشيخ أحمد بن صالح البحراني

(م ١١٢٤ هـ).

١. انظر الدرمة، ج ٦، ص ١٩٠ و ج ١٤، ص ٢٧ - ١٥١ مقدمته بر فقه شيعه، ص ١٣٨ - ١٤١.

٢. انظر الدرمة، ج ٦، ص ٩٠ - ٩٨ و ج ١٣، ص ٢٩٢ - ٢٩٦ مقدمته بر فقه شيعه، ص ١٨٤ - ١٩٤.

- ١٦ - الهدية المستينة، للسيد عباس الطالقاني (م ١٣٠٨ هـ).
- ١٧ - شرح المعاصي النجفي (ح سنة ١٢٠٠ هـ).
- ١٨ - شرح الشيخ حسن الخاقاني (ح سنة ١٢٠١ هـ).
- ١٩ - شرح المعصومي البهبهاني (م ١٢٧٣ هـ).
- ٢٠ - شرح محمد مهدي الكلباسي (م ١٢٧٨ هـ)، ابن محمد إبراهيم الكلباسي.
- ٢١ - الدرّة الغرّة في شرح اللّعة الدمشقيّة، للسيد عبد الكريم بن محمد باقر السماسي، طبعت بإشراف عليّ أكبر.
- ٢٢ - شرح الشيخ محمد جعفر الترشيزي (م ١٢٤٤ هـ)، من تلامذة الشيخ جعفر التويسركاني.
- ٢٣ - النجعة في شرح اللّعة، للشيخ محمد التقي التستري (١٣٢٠ - ١٤١٦ هـ)، وهي من أهمّ الشروح وأتقنها، طبعت في ١١ مجلداً بإشراف المرحوم عليّ أكبر الغفاري سنة ١٣٦٤ - ١٣٧٢ الهجرية الشمسية.



طبعت اللّعة مرّات كثيرة ضمن بعض شروحيها ومستقلّة، منها طبعة مكتبة المصطفوي بقم عام ١٣٨١، وطبعة مؤسسة فقه الشيعة في بيروت عام ١٤١٠، وترجمها إلى الإنكليزية بعض المعاصرين^١، وترجمت إلى الفارسية عدّة مرّات من قبل عدة من الفضلاء، ونشروها مكرّراً.

ونظّمها المير قوام الدين محمد الحسيني السيّفي القزويني (م ح ١١٥٠) وسماها النجعة القواميّة في فقه الإماميّة. ونُشرت هذه المنظومة عام ١٣٦٥^٢.

ونظّم الطهارة والصلاة منها الشيخ فرح بن الحسن آل عمران القطيفي، وسماها

١. انظر شناختنامه شهيدین، ص ١٣٩ - ١٤٥.

٢. الدرّة، ج ٣، ص ٤٦٢، فهرست کتابهای چاپی عرص، ص ١٧١ - ١٧٢، كما في شناختنامه شهيدین،

ص ٤٢٦؛ وانظر الدرّة، ج ٢٦، ص ٢٩٥.

درة الصدوق، عام ١٣٨٥^١ وطبعت في السجف الأشرف، عام ١٣٧١ في المطبعة الحيدرية، ضمن الدرر والعرر.

ونظمها أيضاً سيف الدين علي بن محمد جعفر الإسترآبادي وسماها لؤلؤ الأحكام وشرحها باسم كبر درر الأحكام، ومخطوطة هذا الشرح موجودة في مكتبة آية الله المرعشي برقم ٣٨٧٨

ونظمها بالفارسية في ٧٧١٧ بيتاً الثب المعاصر فرهاد اليوسفي اللاهيجاني سنة ١٤٢٧، ولم تطبع هذه المظومة.

مخطوطات الكتاب:

ويوجد الكثير من مخطوطات اللغة^٢، وقفنا على أكثر من سبعين مخطوطة لها، نشير هنا إلى مختارات منها:

- ١ - مخطوطة مكتبة مدرسه الصدوق في أصفهان، المرقمة ٢٥٤، كتابتها ٨٦٨ هـ.
- ٢ - مخطوطة مكتبة آية الله الكليني في المرقمة ١٩/٣٧٠، (ق ٩)
- ٣ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية، لمرقمة ١٨٤٥٤، تأريخ كتابتها ٨٦٠ هـ.
- ٤ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية، المرقمة ٢٥٤٨، تأريخ كتابتها ٨٤٩ هـ، مع تعليقات للشهيد الثاني.
- ٥ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، لمرقمة ١٠١٩٨، تأريخ كتابتها ٨٨٧ هـ.
- ٦ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي لمرقمة ٢٢٤٧/١، تأريخ كتابتها ٨٩٨ هـ.
- ٧ - مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي في شيراز، المرقمة ٢٣٨، تأريخ مقابلتها ٨٠٨ هـ.
- ٨ - مخطوطة مكتبة آية الله الحكيم في السجف الأشرف، المرقمة ٨٦٠ هـ، بتأريخ ٩٩٥ هـ.

١. المرقمة، ج ٢٦، ص ٢٩٥

٢. انظر المرقمة، ج ١٨، ص ٣٥٢ مقدمته بركة شيعه، ص ١٣٨

- ٩ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية، المرقمة ٢٣٦٠١، بتاريخ ٩١٩ هـ.
- ١٠ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، المرقمة ٥٠١، بتاريخ ٩٠٤ هـ.
- ١١ - مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٢٩٨، بتاريخ ٩٤٧ هـ.
- ١٢ - مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقمة ١٠٥٤، بتاريخ ٩٦٧ هـ.

منهجية التحقيق

١ - اعتمدنا في تحقيق الكتاب على نسختين مخطوطتين من أهم مخطوطات الكتاب، وعلى المطبوعة سنة ١٤٠٦ في مركز بحوث الحج والعمرة في طهران بتقديم الشيخ علي أصغر المرواريد. ورمزنا لها بـ «م».

أما النسختان المخطوطتان، فهما:

أ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية في مدينة مشهد، المرقمة ٢٥٤٨، وقفها ابن خاتون العاملي، يرجع تاريخ كتابتها إلى سنة ٨٤٤ هـ، بخط إبراهيم ابن الحاج علي ابن الحاج أحمد كديش من قرية نوح، وعليها حواشي للشهيد الثاني بـ «ز»، وفي خاتمتها إهداء للشهيد الثاني سنة ٩٤٠، قال (قدس الله نفسه الزكية):

أنهاء أحسن الله تعالى توفيقه، وسهّل إلى درك التحقيق طريقه، قراءة لبعضه، وسماعاً لباقيه، وفهماً لمعانيه، في مجلس متعدّد، آخرها يوم الإثنين سادس عشر من شهر محرم سنة أربعين وتسعمائة. وأما الفقير إلى الله تعالى زين الدين بن علي بن أحمد (تجاوز الله تعالى عن سيئاته).

وقد رمزنا لها بالرمز «ق».

ب - مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي بجامعة شيراز، المرقمة ٢٣٨، نسخها سنة ٨٠٨ حسين بن محمد بن الحسن الجوياني في النجف الأشرف.

وقد رمزنا لها بالرمز «ش».

وكذلك قابلنا مع نسخة الروضة البهية، المطبوعة على الحجر ورمزنا لها بـ «خ».

٢ - نظراً لما لضبط النص بالشكل من الأهمية في مثل هذا الكتاب، فقد عمد

محققونا إلى الإتيان بالنص مضبوطاً بشكل، وقد بذلوا في هذا الأمر دقةً بالغة، لكي يصلوا إلى نص صحيح دقيق يسهل على القارئ قراءته.

٣- وحيث إننا وجدنا حواشي الشهيد الثاني رحمته على النسخة المشار إليها قيمة ومفيدة لفهم عبارات المتن، ولم تكن مطبوعةً إلى اليوم؛ عمدنا إلى استنساخها وتحقيقها وأوردناها في هوامش مبرزها عن هوامش المحقق بجعل أرقامها بين القوسين ()، وقد أخذ تحقيقها منا وقتاً طويلاً وجهوداً كثيرةً.

٤- اتبعنا في تخريج الأحاديث والآقوال وضبط النص الأسلوب المتبع في تحقيق هذه الموسوعة الشريفة، فلا نعبد.

وفي الختام نتقدم بالشكر الحاصل الوافر إلى جميع الإحوة الأعزاء المحققين الذين بدلوا قصارى جهدهم في تحقيق هذا السفر القيم، خاصين بالذكر المشايخ: هادي القيسي اللبناني، وروح الله ملكيان وعباس المحمدي، وعلي الأسدي، ومحسن النوروزي.

ومن الجدير بالذكر، أن قسماً كبيراً من هذه المقدمة مقتبسة من كتاب «مدخل الموسوعة» مع تصرفات وإضافات بعض المطالب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

علي أوسط الناطقي

مدير مركز إحياء التراث الإسلامي

٥ ذي القعدة ١٤٣٠

السدي ويطعن صاحب الماشية فيها بيلال لانها راوله من اكلها
التفريط مطلقا وروي في بعض النسخ ان ابو عبد الله عقاله لخدمه فوقع في
بيرو فانكسر انكسر الشك حصلا لا دحوظه وصنعوا روي خذ عن
امير المؤمنين عليه السلام وليكن هذا الحرام والى ذلك في سؤاليهم
هو مشهور بين اصحابنا في الباعث عليه التمكن بعض الطلاب
نظم الله وبارك فيه والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله
المعصومين الكرام اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وكان الفروع
من كتابها العهد الضعيف الفقير اليه محمد بن عوف وشكر الله ابراهيم
ابن ابي ابي علي بن ابي حمزة كشي من فروع نوح عليه السلام عند ابنه النافع
والعشر وروى في النسخة منه بشعر طاهر وفيه عام وكتبها لنفسه
في استيلاء الخواطر واجهر لا وفات فليحذر في ذلك من اصحاب
الغضبيل والعواضل وعفا الله عنكم كل تقصير في كتابته وكتابته في الزمان

اللمعة الدمشقيّة

في فقه الإماميّة



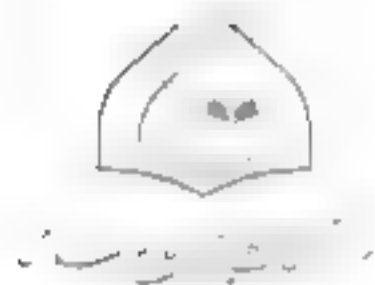
وفي ذيلها حواشي الشهيد الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُ أَحْمَدُ اسْتِثْمَا لِنِعْمَتِهِ وَالْحَمْدُ فَضْلُهُ، وَإِيَّاهُ أَشْكُرُ اسْتِسْلَاماً لِعِزَّتِهِ وَالشُّكْرُ طَوْلُهُ، حَمْدُا وَشُكْرَا كَثِيرَا كَمَا هُوَ هَلْهُ وَأَسْأَلُهُ تَسْهِيْلَ مَا يَلْزَمُ حَمْلُهُ، وَتَعْلِيْمَ مَا لَا يَسَعُ جَهْلُهُ، وَأَسْتَعِيْنُهُ عَلَى الْقِيَامِ بِمَا يَبْقَى أَجْرُهُ، وَيَحْسُنُ فِي الْعَلَالِ الْأَعْلَى ذِكْرُهُ، وَيُرْحَى مَثْوِيَّتُهُ وَذُخْرُهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيٌّ أَرْسَلَهُ، وَعَلَى الْعَالَمِينَ اصْطَفَاهُ وَفَضَّلَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ حَفِظُوا مِنْهُ مَا حَمَلَهُ، وَعَقَلُوا عَنْهُ مَا عَنِ جَبَرَتِيْلَ عَقَلَهُ، حَتَّى قَرَنَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُحْكَمِ الْكِتَابِ، وَجَعَلَهُمْ قُدْوَةً لِأُولِي الْأَبْهَابِ صَلَاةً دَائِمَةً بِدَوَامِ الْأَحْقَابِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَهَذِهِ اللَّحْمَةُ الدَّمَشَقِيَّةُ فِي مَفْهِمِ الْإِمَامِيَّةِ إِيْجَابَةً لِّلْتِمَاسِ بَعْضِ الدِّيَانِيْنَ وَحُسْبِنَا اللَّهَ وَنَعَمَ الْوَكِيْلُ. وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى كُتُبِ:



كتاب الطهارة

وهي لغة: النِّظَافَةُ^١، وشرعاً: استعمال طَهُورٍ مَشْرُوطٍ بِالنِّيَّةِ.
وَالطَّهُورُ هُوَ الْمَاءُ وَالتُّرَابُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^٢.
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً»^٣.
فَالْمَاءُ مُطَهِّرٌ مِنَ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ^٤ [وَيَنْجَسُ بِالتَّغْيِيرِ بِالنَّجَاسَةِ^(١)، وَيَطْهَرُ بِزَوَالِهِ
إِنْ كَانَ جَارِياً أَوْ لَاقِيَ كَثْرًا، قَدَرَهُ نَفْسٌ وَمِائَتَا رَاطِلٍ بِالْعِرَاقِيِّ^(٢)، وَيَنْجَسُ الْقَلِيلُ
وَالْيَسِيرُ بِالمَلَقَةِ وَيَطْهَرُ الْقَلِيلُ بِمَا دَكِرَ، وَالْيَسِيرُ بِتَرْجٍ جَمِيعِهِ لِلتَّبْعِ وَالشَّوْرِ

(١) الفرق بين الحدث والخبث أن الحدث ما لا يدرك بالحاسة الطاهرة، والخبث ما يدرك
بها. ونقض بالبول اليابس على اشوب، وفيه: الخبث ما لا يفتقر في رفعه إلى نية،
والحدث يفتقر في رفعه إليها. التنقيح الرابع [ج ١، ص ٣٦].
(٢) لا بالمشجس.

(٣) أو ما كان كل واحد من أبعاده الثلاثة ثلاثة أشیار ونصف بشير مستوي الخلقة. فما بلغ
مضروبها اثنين وأربعين شيراً وسبعة أثمان شير فهو كثر وكيفية الصرب أن تأخذ ←

١ الصحاح، ج ٢، ص ٧٢٧؛ المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٥٦٨؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٠٤، «طهر».

٢ الفرقان (٢٥): ٤٨

٣، الفقيه، ج ١، ص ٢٤٠ - ٢٤١، ج ٧٢٤؛ الخصال، ج ١، ص ٢٠١، باب الأربعة، ج ١٤، ص ٢٩٦، باب الخمسة،
ج ٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٨٧ - ١٨٨، ج ٥٦٧؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٤١، ج ٤٢٩.

وَالْخَمِيرِ وَالْمُسْكِرِ^(١) وَدَمِ الْحَدَثِ وَالْفَقْعِ، وَكُرِّ لِلدَّائَةِ وَالْجَمَارِ وَالْبَقَرَةِ، وَسَبْعِينَ
 دَلَوًا مُعْتَادَةً لِلْإِنْسَانِ^(٢)، وَخَمْسِينَ لِدَمِ الْكَثِيرِ^(٣) وَالْعَذِرَةِ الرُّطْبِيَّةِ، وَأَرْبَعِينَ
 لِلتَّلْبِ وَالْأَرْتَبِ وَالشَّاةِ وَالْخَزِيرِ وَالْكَلْبِ وَالْهَرِّ وَبَوْلِ الرَّجُلِ، وَثَلَاثِينَ لِمَاءِ
 الْمَطَرِ الْمُخَالِطِ لِلْبَوْلِ وَالْعَذِرَةِ وَخُرَى لِكَلْبٍ، وَعَشْرَ لِيَابِسِ الْعَذِرَةِ وَقَلِيلِ
 الدَّمِ، وَسَبْعَ لِلطَّيْرِ وَالْفَأْرَةِ مَعَ ابْتِغَايِهَا وَبَوْلِ الصَّبِيِّ^(٤) وَغُسْلِ الْجُنُبِ وَخُرُوجِ
 الْكَلْبِ حَيًّا، وَخَمْسَ لِذَرْقِ الدُّجَاجِ^(٥)، وَثَلَاثَ لِلْفَأْرَةِ وَالْحَيَّةِ وَالْوَرَّغَةِ، وَدَلَوٍ
 لِلْعُصْفُورِ.

وَيَجِبُ التَّرَاوُحُ بِأَرْبَعَةِ يَوْمًا^(٦) عِنْدَ لَعْرَازَةٍ، وَوُجُوبُ نَزْحِ الْحَمِيمِ. وَلَوْ تَغَيَّرَ
 حُمُومُ بَيْنِ الْمُقَدَّرِ^(٧) وَزَوَالِ التَّغْيِيرِ.

→ الطول وهو ثلاثة أشبار ونصف، فتصربها في ثلاثة من العمق فيبلغ عشرة ونصفاً. ثم
 تصرب النصف المتخلف من العمق في ثلاثة ونصف فيبلغ اثنين وأربعاً فتكمل اثنين عشر
 وربعا، فتصربها في ثلاثة من العرض فيبلغ ستة وثلاثين شبرا وثلاثة أرباع شبر ثم تصرب
 النصف الباقي من العرض في اثنين عشر وربع فيبلغ ستة وثمنا، فإذا أصفتها إلى المرتفع
 يبلغ الجميع اثنين وأربعين شبرا وسبعة ثمن شبر

(١) المانع بالأصالة.

(٢) لا فرق بين الذكر والأنثى والمسلم والكافر إن وقع ميتاً، وإلا ربح الجميع للكافر.

(٣) كذبح شاة.

(٤) بخلاف الأنثى، فإنه لم يرد بها نص

(٥) الجلال

(٦) ويجب التراويح بأربعة رجال يوماً، ولا يجزي الليل، ولا المطلق منه ومن النهار، ولا

النساء، ولا العناني، ولا يجزي مادون من الرجال

(٧) يشمل المقدّر العام كما لا نص فيه، والحاص كالإنسان والتراويح.

مسائل:

[الأولى:] المضاف ما لا يصدق عليه اسم الماء بإطلاقه، وهو طاهرٌ غيرُ مطهرٍ مطلقاً. وينجس بالاتصال بالنجس، وطهره إذا صار مطلقاً على الأصح.
والسور تابع للحيوان، ويكره سور الجلال، وأكل الحيف مع الخلو عن النجاسة^(١)، والحائض المتهمة^(٢)، والبغل والجمار والفأرة والحية ووكد الزنى.
الثانية: يستحب التباعد بين البئر والبأوعة بخمس أذرع في الصلبة أو تحتية البأوعة وإلا فسح، ولا تجس بها وإن تقاربتا إلا مع العلم بالاتصال.
الثالثة: النجاسة عشرة: البول والغائط من غير المأكول^(٣) ذي النفس، والدم والمني من ذي النفس وإن أكل، والقيء منه، والكلب والخنزير^(٤) والكافر^(٥) والمسكر والمقاع.

يجب إزالتها عن الثوب والبدن ^{وعني عن دم الحروح والقروح مع السيلان،} وعن دون الدرهم من غير الثلاثة. ويغسل الثوب مرتين بينهما عصر^(٦) إلا في الكثير والجاري، ويصب على البدن مرتين في غيرهما، وكذا الإناء، فإن ولغ

(١) لو أكلت الهرة فأرة ثم شربت من الماء في سعال وليس على فمها أنردم لم ينجس وإن لم تغيب عن العين، وكذا سائر الحيوان، فإنه يكفي في الحكم بطهارتها زوال عين النجاسة عنها. المذهب البارع [ج ١، ص ١٢٤].

(٢) وكذا كل منهم. البيان [ص ٩٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٣) ولو بالعرض، كالجلال، والوطء، وشرب لبن لخنزير. البيان [ص ٨٥، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٤) دون كلب الماء وخنزيره في وجه. البيان [ص ٨٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٥) سواء ححد الإسلام، أو انتحلّه وجحد بعض ضروريّاته، كالخوارح والفلاة والمجسمة بالحقيقة، والمشبّهة كذلك. البيان [ص ٨٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٦) ويكفي مسّاه، وأوجب في المعبر [ج ١، ص ٤٣٥] لعصر مرتين في الثوب.

فيه كَلْبٌ قُدِّمَ عَلَيْهِمَا مَسْحَةٌ بِالتُّرَابِ. وَيُسْتَحَبُّ ^(١) السَّبْعُ فِيهِ وَكَذَا فِي الْفَأَزَةِ وَالْخَنْزِيرِ، وَالثَّلَاثُ فِي الْبَاقِي. وَالْغُسَالَةُ كَالْمَحَلِّ قَبْلَهَا ^(٢).

الرَّابِعَةُ: الْمُطَهَّرُ عَشْرَةٌ: الْمَاءُ مُطْلَقًا ^(٣)، وَالْأَرْضُ بِاطْنِ النِّعْلِ وَأَسْفَلَ الْقَدَمِ، وَالتُّرَابُ فِي الْوُلُوعِ، وَالْجِسْمُ الظَّاهِرُ فِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي مِنَ الْغَائِطِ، وَالشَّمْسُ مَا جَفَّقَتْهُ مِنَ الْخُصْرِ وَالتَّوَارِي وَمَا لَا يُنْقَسُ، وَالسَّارُّ مَا أَحَالَتُهُ، وَتَقْصُ الْبِثْرِ، وَذَهَابُ ثُلُثِي الْعَصِيرِ، وَالِاسْتِحَالَةُ، وَانْقِلَابُ الْخَمْرِ خَلًّا ^(٤)، وَالْإِسْلَامُ. وَتَطَهَّرُ الْعَيْنُ وَالْأَنْفُ وَالْقَمُّ بِاطْنِهَا وَكُلُّ بَاطِنٍ بِزَوَالِ بَعْضِهِ.

ثُمَّ الطَّهَارَةُ اسْمٌ لِلْوُضُوءِ أَوْ الْعُسْلِ أَوْ لَتَيْمُمٍ، فَهِيَ فُضُولٌ ثَلَاثَةٌ:

(١) بِحَبِّ.

(٢) إِنْ كَانَ طَاهِرًا فَالْغَسَالَةُ كَذَلِكَ. وَقِيلَ: يَهْتَكُهَا عَلَى الْحَاسَةِ مُطْلَقًا. وَهُوَ ظَاهِرٌ فَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ [ج ١، ص ١٨٦]. وَمَاءُ الْاسْتِنْجَاءِ طَاهِرٌ بِشُرُوطِ سُنَّةِ الْأَوَّلِ. أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ بِالْحَاسَةِ الثَّانِي. أَنْ لَا يَلَاقِيَهُ بَجَاسَةٍ مِنْ حَارِجٍ. الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَصَاحِبَهُ بَجَاسَةٌ مِنْ بَاطِنِ الرَّابِعِ أَنْ يَسْبِقَ بِصَبِّ الْمَاءِ قَبْلَ وَضْعِ يَدِهِ لِحَامِسٍ: أَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ حَتَّى تَنْقَى السَّادِسُ. أَنْ لَا يَنْقُصَ قَدْرُ الْمَاءِ عَنْ قَدْرِ الْاسْتِنْجَاءِ.

(٣) أَيْ كُلِّ مَجْعَسٍ

(٤) وَيَطْهَرُ الْإِنَاءُ وَشِدَادَتُهُ لَوْ كَانَ مَشْدُودًا

[الفصل] الأول في الوضوء

وموجبه: البول والغائط والريح والنوم الغالب على السمع^(١) والبصر، ومزيل العقل، والاستحاضة.

وواجبه: النية مقارئة لغسل الوجه مستحيلة على الوجوب والتقرب والاستباحة، وجري الماء على ما دار عليه الإيهام والوسطى عرضاً، وما بين القصاص إلى آخر الذقن طولاً، وتخليل حفيف الشعر، ثم اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثم اليسرى كذلك، ثم مسح مقدم الرأس بمسحاة، ثم مسح الرجل اليمنى ثم اليسرى بمسحاة ببقية التل فيهما، مرتباً موالياً بحيث لا يجف السابق. وسننه: السواك، والتسمية، وغسل اليدين مرتين^(٢) قبل إدخالهما الإناء، والمضمضة، والاستنشاق، وتليثتهما، وتثنية الفسلات، والدعاء عند كل فعل، وبداءة الرجل بالطهر وفي الثانية بالبطن، عكس المرأة، وتخير الخشى فيه.

والشاك فيه في أثنيه^(٣) يستأنف ويعد لا يلتفت، وفي البعض يأتي به على حاله^(٤) إلا مع الجفاف فيعيد، وبعد انتقاله لا يلتفت، والشاك في الطهارة يحدث، والشاك في الحدث متطهر وفيهما يحدث.

(١) بل لابد من زوال الحاستين أصلاً، وإنما اعتبر زوال الحاستين خاصة مع أنه يعتبر زوال

الاحساس طعماً، لأن حاستي السمع والبصر تساوي الحواس، فيلزم من روالهما زوالها. منه.

(٢) من الجنابة من المرفقين، ومن البول والغائط من محل التيمم.

(٣) يمكن أن يريد بالشك فيه هي أثنيه الشك في حدث أو في النية؛ فإنه يستأنف حيثن.

(٤) قوله: «وفي البعض يأتي به على حاله»، فعلاً كان لمشكوك فيه أو كيفية.

فَسَائِلُ:

يَجِبُ عَلَى الْمُتَحَلِّي سِتْرُ الْعَوْرَةِ^(١)، وَتَرْكُ الْقِبْلَةِ^(٢) وَدَبْرِهَا، وَغَسْلُ الْبَوْلِ
بِالْمَاءِ، وَالْعَائِطِ مَعَ التَّعْدِي، وَإِلَّا فثَلَاثَةُ حِجَابٍ - أَبْكَارٍ أَوْ بَعْدَ طَهَارَتِهَا - فَصَاعِدًا أَوْ
شِبْهَهَا.

وَيُسْتَحَبُّ التَّبَاعُدُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمُطَهَّرِينَ، وَتَرْكُ اسْتِقْبَالِ النَّيَرَيْنِ^(٣) وَالرِّيحِ،
وَتَعْطِيقَةُ الرَّأْسِ، وَالذُّخُولُ بِالْيُسْرَى، وَخُرُوجُ بِالْيُمْنَى، وَالذُّعَاءُ فِي أَحْوَالِهِ،
وَالاعْتِمَادُ عَلَى الْيُسْرَى، وَالاسْتِبْرَاءُ، وَتَخْفُضُ ثَلَاثًا، وَالاسْتِنْجَاءُ بِالْيَسَارِ.
وَيُكْرَهُ بِالْيُمْنَى قَائِمًا وَمُطْمَحًا، وَفِي لَمَاءٍ وَالشَّارِعِ وَالْمَشْرِعِ وَالْفَنَاءِ وَالْمَلْعَنِ
وَتَحَبُّ الْمُثْمِرَةِ وَفِي الزَّالِ وَالْحِجْرَةِ، وَالسِّوَاكِ وَالْكَلَامُ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ.
وَيَجُوزُ حِكَايَةُ الْأَذَانِ^(٤) وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ، وَلِنَصْرُورَةٍ.

(١) [عن] مميّز محترم.

(٢) بعورته ووجه

(٣) قرصهما.

(٤) والصلاة على محمد وآله إذا سمع من يصلي عليه

الفصل الثاني في الغسل

وموجبُ الجنابة، والحَيْضُ، والاستِحاضَةُ مَعَ غَمَسِ القُطْنَةِ، والنِّفَاسُ، وَمَسُّ المَيِّتِ^(١) النَجِسِ آدَمِيًّا، والمَوْتُ.

وموجبُ الجنابة: الإِنْرَالُ، وَعَيْبُوتَةُ الحَشَفَةِ^(٢) قُبْلًا أو دُبْرًا أَنْزَلَ أو لَا^(٣)، فَهَرَمٌ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ العَزَائِمِ، واللُّثُّ فِي المَسَاجِدِ، والجَوَازُ فِي المَسْجِدَيْنِ، وَوَضْعُ شَيْءٍ فِيهَا، وَمَسُّ خَطِّ المَصْحَفِ أو اسمِ اللَّهِ تَعَالَى أو النَّبِيِّ ﷺ أو الأئِمَّةِ^(٤).

ويُكْرَهُ الأَكْلُ والشُّرْبُ حَتَّى يَتَمَضَّضَ وَيَشْتَشِقَ^(٥)، والسُّوْمُ إِلَّا بَعْدَ الوُضُوءِ^(٦)، والخِضَابُ، وقِرَاءَةُ مَا رَادَ عَلَى سَبْعِ آيَاتٍ^(٧)، والجَوَازُ فِي المَسَاجِدِ.

(١) المَيِّتُ الَّذِي لَا يَبْقَى فِيهِ حَرَكَةٌ، وَإِنْ يَكُنْ حَدَرًا لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِهِ.

(٢) أَوْ قَدَرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا، وَلَوْ قَطَعَ بَعْضُهَا فَنَابَ مَا بَقِيَ مِنْهَا وَجِبَ الْغُسْلُ.

(٣) فَلَمَّا يَجِبُ عَلَى الصَّغِيرِ المَحْدُثِ بَعْدَ الْبُلُوغِ لَوْضُوءُهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ الْغُسْلُ.

(٤) اسْمُ مَعْصُومٍ مَقْصُودٍ بِالْكِتَابَةِ.

(٥) قَالَ ابْنُ بَابُوَيْهٍ: لَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ قَبْلَ ذَلِكَ خِيفَ عَلَيْهِ الْبَرَصُ. وَرَوَى يُونُسُ الْفَرَسِيُّ.

[المعقبة، ج ١، ص ٨٣، ذيل الحديث ١٧٧ (رح ١٧٨)، نهاية الأحكام (ج ١، ص ١٠٤).

(٦) وَيَجْزِي التَّيَمُّمُ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ هَذَا، وَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِ وَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى التُّرَابِ بَلْ عَلَى

أَيِّ شَيْءٍ كَانَ.

(٧) وَلَوْ كَرَّرَهَا كَانَ مَكْرُوهًا.

وواجبُهُ: النِّيَّةُ مُقَارِنَةً، وَغَسْلُ الرَّأْسِ وَالرَّقَبَةِ، ثُمَّ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ^(١)، وَتَخْلِيلُ مَانِعٍ وَصُولِ الْمَاءِ.

وَيُسْتَحَبُّ الْاسْتِبْرَاءُ، وَالْمُضْمَضَةُ وَلاَسْتِنْشَاقُ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ ثَلَاثًا، وَالْمُؤَالَاةُ، وَتَقْضُ الْمَرَأَةُ الضَّعَائِرَ، وَتَتَبَيَّنُ الْغَسْلُ، وَفِعْلُهُ بِصَاعٍ.

وَلَوْ وَجَدَ بَلَاءً بَعْدَ الْاسْتِبْرَاءِ لَمْ يَلْتَفِتْ، وَيَدُونِهِ يَغْتَسِلُ، وَالصَّلَاةُ السَّابِقَةُ صَحِيحَةٌ.

وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِالْارْتِمَاسِ، وَيُعَادُ بِالْحَدَثِ فِي أَثْنَائِهِ عَلَى الْأَقْوَى.

وَأَمَّا الْحَيْضُ. فَهُوَ مَا تَرَاهُ الْمَرَأَةُ بَعْدَ تِسْعِ^(٢) وَقَبْلَ سِتِّينَ إِنْ كَانَتْ قُرَشِيَّةً أَوْ نَبْطِيَّةً^(٣) وَإِلَّا فَالْخَمْسُونَ، وَأَمَّهُ ثَلَاثَةُ مُتَوَالِيَةٍ^(٤) وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ وَهُوَ أَسْوَدُ أَوْ أَحْمَرٌ حَارٌّ، لَهُ دَفْعٌ غَالِبٌ.

وَمَتَى أُمِكنَ كَوْنُهُ حَيْضًا حُكِمَ بِهِ، وَلَوْ تَجَاوَزَ الْعَشْرَةَ قَدَاتُ الْعَادَةِ الْحَاصِلَةِ بِاسْتِوَاءِ مَرَّتَيْنِ تَأْخُذُهَا، وَذَابَ التَّمْيِيزُ تَأْخُذُهُ بِشَرْطِ عَدَمِ تَجَاوُزِ حَدِّهِ فِي الْمُبْتَدِئَةِ وَالْمُضْطَرِّبَةِ، وَمَعَ فَقْدِهِ تَأْخُذُ الْمُبْتَدِئَةُ عَادَةَ أَهْلِهَا^(٥)، فَإِنْ اخْتَلَفْنَ فَأَقْرَانَهَا^(٦)، فَإِنْ فَقِدْنَ أَوْ اخْتَلَفْنَ فَكَالْمُضْطَرِّبَةِ فِي أَخْذِ عَشْرَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَثَلَاثَةٍ

(١) لا مفصل محسوس في الجانبين، فالأولى غسل الحد المشترك معهما وكذا العورة، ولو غسلها مع أحدهما فالظاهر الإجراء لعدم المفصل المحسوس، وامتناع إيجاب غسلها مرتين. ذكرى الشيعة [ج ٢، ص ١٤٢، ضمن الموسوعة، ج ٦].

(٢) لو رأت المرأة ما بعد الإنبات أو نزول المنى وقبل التسع وفيه شروط الحيض فهو حيض.

(٣) وهي من نسل أعجمي وعربية أو بالعكس.

(٤) يكفي في التوالي أن يكون من أول رؤية إلى رؤية أخرى ثلاثة أيام تامة، ويكفي فيما بينهما الرؤية في اليوم واليلة.

(٥) من الطرفين، ولو اختلفن تبعث الأكثر، ولو تساويا رجعت إلى الأقراء.

(٦) في النسبة فمادون.

مِنْ آخِرِ أَوْ سَبْعَةِ سَبْعَةٍ^(١).

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ - وَتَقْصِيهِ - وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْقُرْآنِ، وَيُكْرَهُ حَمَلُهُ وَلَمَسُّ هَامِشِيهِ كَالجُنْبِ، وَيَحْرُمُ اللَّبْتُ فِي مَسَاجِدِ وَقِرَاءَةِ الْعَرَائِمِ^(٢) وَطَلْقُهَا وَطَوُّهَا قَبْلَ عَالِمٍ عَامِداً، فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ احْتِياطاً بِدِينَارٍ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ نِصْفِهِ فِي الثَّلَاثِ الثَّانِي، ثُمَّ رُبْعِهِ فِي الثَّلَاثِ لِأَخِيرِ^(٣).

وَيُكْرَهُ قِرَاءَةُ بَاقِي الْقُرْآنِ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِغَيْرِ الْقَبْلِ.
وَيُسْتَحَبُّ الْجُلُوسُ فِي مُصَلَّاهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ، وَتَذَكُّرُ اللَّهِ تَعَالَى^(٤) بِقَدْرِ الصَّلَاةِ. وَيُكْرَهُ لَهَا الْحِضَابُ.

وَتَتْرَكَ ذَاتُ الْعَادَةِ الْعِبَادَةُ بِرُؤْيَةِ الدَّمِ، وَغَيْرُهَا بَعْدَ ثَلَاثَةٍ.
وَيُكْرَهُ وَطَوُّهَا بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ قَبْلَ الْغُسْلِ عَلَى الْأَطْهَرِ^(٥).



(١) أَوْ سِتَّةَ سِتَّةٍ.

فرع: لو خرج الدم من غير الرحم - ففي أدوار حيض لا يسداد الرحم - بشرائط الحيض فالأقرب أنه حيض مع اعتياده، كما حكى في رمانا عن امرأة يخرج الدم من فيها. البيان [ص ٥٤، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) قبل الانقطاع، فلو انقطع دمها جار لها دخول المساجد وقراءة العرائم
(٣) ولو كانت أمته تصدق بثلاثة أمداد طعام. ولو عرض الحيض في أثناء الوطء نزع، فإن استدأ عرر وكفر واستغفر، ويقتل مستحل وطء الحائض قبلاً، ولو اشتبه الحيض فالأحوط الامتناع تعليةً للحرمة، ولأقرب أن لقيحة غير مجزية. البيان [ص ٦٠، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

فرع: لو وطئها فتفسدت أو قارن الوطء النفاس، ثم انقطع عند انتهائه أو في أثناءه أمكن ثلاث كفارات لصديق الوطء في الأحوال الثلاثة أما لو قصر رمانه عما يحتمل الوطء ثلاثاً فلا، وفيه نظر. البيان [ص ٦٣، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٤) مسبحة بالأربع، مستغفرة مصلىة على النبي وآله

(٥) نعم يحرم.

وَتَقْضِي كُلَّ صَلَاةٍ تَمَكَّنْتَ مِنْ فِعْلِهَا قَبْلَهُ، أَوْ فِعْلٍ رَكْعَةٍ مَعَ الطَّهَارَةِ بَعْدَهُ^(١).
 وَأَمَّا الِاسْتِحَاضَةُ: فَهِيَ مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ أَوْ الْعَادَةِ مُسْتَمِرًّا أَوْ بَعْدَ الْيَأْسِ أَوْ بَعْدَ
 النِّفَاسِ. وَدُمُّهَا أَصْفَرٌ بَارِدٌ رَقِيقٌ^(٢) فَاتِرٌ غَالِبًا. فَإِذَا لَمْ يَغْمِسِ الْقُطْنَةُ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ
 صَلَاةٍ مَعَ تَغْيِيرِهَا^(٣)، وَمَا يَغْمِسُهَا بِغَيْرِ سَبِيلٍ تَزِيدُ الْفَسْلَ لِلصُّبْحِ، وَمَا يَسِيلُ تَغْتَسِلُ
 أَيْضًا لِلظُّهْرِ، ثُمَّ لِلْعِشَاءِ، وَتَغَيِّرُ الْبُخْرَقَةَ فِيهِمَا.
 وَأَمَّا النِّفَاسُ: فَدَمُ الْوِلَادَةِ^(٤) مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا^(٥). وَأَقْلَهُ مُسْتَمِرٌّ، وَأَكْثَرُهُ قَدْرُ
 الْعَادَةِ فِي الْحَيْضِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَالْعَشْرَةُ. وَحُكْمُهَا كَالْحَائِضِ، وَيَجِبُ الْوُضُوءُ مَعَ
 غُسْلِهِنَّ، وَيُسْتَحَبُّ قَبْلَهُ^(٦).
 وَأَمَّا غُسْلُ الْمَسِّ: فَبَعْدَ الْبُرْدِ وَقَبْلَ التَّطْهِيرِ، وَيَجِبُ فِيهِ الْوُضُوءُ.

(١) ولو بالتيمم.

(٢) يخرج بانسلاخ.

(٣) وغسل العرج.

(٤) ويكفي في الولد كونه مصفًى أو علقه، أمَّا النطفة فلا. البيان [ص ٦٣، ضمن الموسوعة،

ج ١٢].

وفي الذكرى قال: أمَّا العلقه فلا، لعدم اليقين، ولو فرض العلم بأنه مبدأ نشوء إنسان بقول

أربع من القوالب كان نفاساً. [ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٢٠٥، ضمن الموسوعة، ج ٥].

(٥) ولو رأت قبل خروج الولد فهو استحاضة، ويكفي خروج جزء منه. البيان [ص ٦٢،

ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٦) إذا توضأت الحائض قبل الفسل يجوز أن ترفع الحدث.

القول في أحكام الأموات

وهي خمسة:

الأول: الاحتضار، ويجب توجيهُه إلى القبلة^(١) بحيث لو جلس استقبل،
ويُسْتَحَبُّ نَقْلُهُ إلى مُصَلَاة، وتلقينه الشهادتين، والإقرار بالاثني عشر رسالة
وكلمات الفرج، وقراءة القرآن عده^(٢)، والمصباح إن مات ليلاً^(٣)، ولشتمض
عيناه، ويطبّق فوه، وتمدّ يده إلى جنبه، ويُغَطَّى بثوب، ويُعَجَّلُ تجهيزه إلا مع
الاشتباه فيصبر عليه ثلاثة أيام^(٤).
وتكره حضور الجنب أو الحائض عنده^(٥) وطرح حديد على بطنه
الثاني: الغسل^(٦)، ويجب تغسيل كلِّ مسلم أو محكميه ولو سقطاً إذا كان له

(١) على الكفاية. البيان [ص ٦٤، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) وقراءة الصافات تعجل الفرج، وقراءة يس لبركة. البيان [ص ٦٤، ضمن الموسوعة،
ج ١٢].

(٣) ولا يترك وحده. البيان [ص ٦٤، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٤) أو يستبرأ بعلاماته، وهي أربعة: اعوجاج الأنف، وإندار البطن، وعدم نقص السكر
الموضوع في فيه، وعدم حركة القطن الموضوع على منخرينه.

(٥) تنفر الملائكة، فهو يصعب طلوع روحه.

(٦) لا يجوز لمس عورة الميت في الغسل، لو تعذر الماء لأحد العسلات بدئ بالأول فالأول
ويتم للباقي.

ويجب كون الفاسل بالفاً، فلا يكفي الميم في الأصح، وعاقلاً. البيان [ص ٦٤، ضمن
الموسوعة، ج ١٢].

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ بِالسِّدْرِ، ثُمَّ الْكَافُورِ، ثُمَّ قَرَّاحٍ، كَالْجَنَابَةِ بِالنَّبِيَّةِ. وَالْأُولَى بِمِيرَاتِهِ أُولَى
بِأَحْكَامِهِ، وَالزَّوْجُ أُولَى مُطْلَقاً.

وَيُحِبُّ الْمُسَاوَاةَ فِي الرُّجُولِيَّةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ فِي غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ، وَمَعَ التَّعَذُّرِ
فَالْمَحْرَمُ^(١) مِنْ وَرَاءِ الثِّيَابِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالْكَافِرُ وَالْكَافِرَةُ بِتَعْلِيمِ الْمُسْلِمِ^(٢).
وَيَجُوزُ تَغْسِيلُ الرَّجُلِ ابْنَةَ ثَلَاثِ سِنِينَ مُجَرَّدَةً وَكَذَا الْمَرْأَةَ.
وَالشَّهيدُ لَا يَغْتَسِلُ وَلَا يُكْفَنُ^(٣) هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ.
وَيُحِبُّ إِرَالَةَ النِّجَاسَةِ عَنْ بَدَنِهِ أَوَّلًا.

وَيُسْتَحَبُّ قَتْقُ قَمِيصِهِ وَنَزْعُهُ مِنْ تَحْتِهِ، وَتَغْسِيلُهُ عَلَى سَاجَةٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ،
وَتَلْيِثُ الْفُصْلَاتِ، وَغَسْلُ يَدَيْهِ^(٤) مَعَ كُلِّ غَسَلَةٍ، وَمَسْحُ بَطْنِهِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ^(٥)،
وَتَشْيِيقُهُ شَوْبَ^(٦)، وَإِرْسَالُ الْعَاءِ فِي غَيْرِ الْكَنِيفِ، وَتَرْكُ رُكُوبِهِ وَإِقْعَادِهِ، وَقَلَمِ
ظَهْرِهِ وَتَرْحِيلِ شَعْرِهِ.

الثَّلَاثُ: الْكَفْنُ، وَالْوَاجِبُ مِنْهُ وَقَمِيصٌ وَرِازٌ مَعَ الْقُدْرَةِ. وَتُسْتَحَبُّ الْحَبْرَةُ
وَالْعِمَامَةُ وَالْخَامِيسَةُ، وَلِلْمَرْأَةِ الْقِنَاعُ عَنِ الْعِمَامَةِ وَالْمَطْطُ.
وَيَجِبُ إِمْسَاسُ مَسَاجِدِهِ السَّبْعَةِ بِالنَّكَافُورِ

وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَثُلُثًا، وَوَضْعُ الْفَاصِلِ عَلَى صَدْرِهِ، وَكِتَابَةُ

(١) وقيل: مع فقد الرحم يجوز تغسيل الأحساب من وراء الثياب معمضين الأعين، ولا بأس
به. البيان [ص ٦٤، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) الذي لا يمكنه المباشرة، ويعد [أنفس] لو وجد البيان [ص ٦٤، ضمن الموسوعة،
ج ١٢].

(٣) ويدفن بثيابه وإن كان الوارث طفلاً وإن كثرت قيمتها.

(٤) أي الغاسل من نصف الذراع.

(٥) قبلهما، إلا العامل وقد مات وبها. البيان [ص ٦٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٦) صواباً للكسر البيان [ص ٦٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

اسمِهِ^(١)، وَأَنَّهُ يَشْهَدُ الشَّهَادَتَيْنِ، وَأَسْمَاءُ الْأُتَمَّةِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَمِيصِ
وَالْإِزَارِ وَالْحَبْرَةِ، وَالْجَرِيدَتَيْنِ مِنْ سَعَفِ النَّسْعِلِ أَوْ شَجَرِ زَطَبٍ، فَالْيَمْنَى عِنْدَ
الْتَّرْقُوتِ بَيْنَ الْقَمِيصِ وَبَشْرَتِهِ، وَالْأُخْرَى بَيْنَ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ.
وَلْيُخَاطَ بِخُيُوطِهِ وَلَا تُبَلُّ بِالرِّيقِ.

وَتُكْرَهُ الْأَكْمَامُ الْمُبْتَدِئَةُ، وَقَطْعُ الْكَفَنِ بِالْحَدِيدِ، وَحَمْلُ الْكَافُورِ فِي سَمْعِهِ
وَبَصَرِهِ عَلَى الْأَشْهُرِ.

وَيُسْتَحَبُّ اغْتِسَالُ الْغَائِلِ قَبْلَ تَكْفِينِهِ أَوْ لَوْضُوهُ.

الرَّابِعُ: الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَتَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَ سِتًّا مِمَّنْ لَهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ.
وَوَاجِبُهَا^(٢) الْقِيَامُ وَالْقِبْلَةُ، وَجَعْلُ رَأْسِ الْمَيِّتِ إِلَى يَمِينِ الْمُصَلِّي^(٣) وَالْبِسِئَةُ.
وَتَكْبِيرَاتُ خَمْسٍ، يَشْهَدُ الشَّهَادَتَيْنِ عَقِيبَ الْأُولَى، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ عَقِيبَ
الثَّانِيَةِ، وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ عَقِيبَ الثَّالِثَةِ وَلِلْمَيِّتِ عَقِيبَ الرَّابِعَةِ، وَفِي
الْمُسْتَضْعَفِ^(٤) بِدُعَائِهِ، وَالطِّفْلِ لِأَبَوَيْهِ، وَالْمُنَافِقِ يُقْتَصَرُ عَلَى أَرْبَعٍ وَيُلْعَنُ^(٥).

(١) وَلِتَكُنْ بِتَرْتِيبِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ فَقِدْتَ مِبَالِطِينَ وَالْمَاءَ، فَإِنْ فَقِدْتَ فَبِالْإِصْبَعِ، الْبَيِّنِ
[ص ٦٩، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) أَرْكَانُهَا سَبْعَةٌ: الْقِيَامُ وَالنِّيَّةُ وَالتَّكْبِيرَاتُ الْخَمْسُ، وَلَوْ زَادَ تَكْبِيرَةً فِي الْأَثْنَاءِ هَامِداً
لَمْ يَبْطُلْ، وَلَوْ نَقَصَ تَكْبِيرَةً نَاسِياً بَطُلَتْ، وَلَوْ شَدَّ فِي الْعَدَدِ بَنَى عَلَى الْأَقْلِ.

(٣) وَكَوْنُهُ مُسْتَلَقّاً عَلَى ظَهْرِهِ، وَلَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْجَنَازَةَ مَقْلُوبَةٌ أُعِيدَتْ الصَّلَاةُ مَا لَمْ تَدْفَنَ، وَلَوْ
دَفِنَ بِغَيْرِ غَسَلٍ أَوْ بِغَيْرِ صَلَاةٍ أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ أَوْ بِغَيْرِ كَفَنِ لَمْ يَنْبَشْ، وَلَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ رَأْسَهُ
إِلَى يَسَارِ الْمُصَلِّي أُعِيدَتْ الصَّلَاةُ قَبْلَ الدَّفْنِ وَلَا تَعَادُ بَعْدَهُ.

(٤) وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْحَقَّ وَلَا يَعَادِي فِيهِ وَلَا يُوَالِي أَحَدًا بِعَيْنِهِ، ذَكَرَى الشَّيْخَةُ [ج ١،
ص ٣٦٥، ضمن الموسوعة، ج ٥].

(٥) اللَّهُمَّ الْعَنِ عَبْدَكَ أَلْفَ لَعْنَةٍ مُؤْتَلَفَةٍ غَيْرِ مُخْتَلَفَةٍ، اللَّهُمَّ اخْرَعْ عَبْدَكَ فِي عِبَادِكَ وَبِلَادِكَ
وَأَصْلِهِ حَرّاً نَارَكَ وَأَذْقَهُ أَشَدَّ عَذَابِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى أَعْدَاءَكَ وَيَعَادِي أَوْلِيَاءَكَ وَيَبْغِضُ
أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكَ، ذَكَرَى الشَّيْخَةُ [ج ١، ص ٣٦٧، ضمن الموسوعة، ج ٥].

وَلَا تُشَرِّطُ فِيهَا الطَّهَارَةُ وَلَا التَّسْلِيمُ.

وَيُسْتَحَبُّ إِعْلَامُ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ، وَمَشْيُ الْمُشَيِّعِ خَلْفَهُ أَوْ إِلَى جَانِبَيْهِ، وَالتَّرْبِيعُ
وَالدُّعَاءُ وَالطَّهَارَةُ وَلَوْ مُتَعَمِّمًا مَعَ خَوْفِ الْقَوْتِ، وَالْوُقُوفُ عِنْدَ وَسْطِ الرَّجُلِ
وَصَدْرِ الْمَرَأَةِ عَلَى الْأَشْهُرِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْمُعْتَادَةِ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرِ كُلِّهِ
عَلَى الْأَقْوَى.

وَمَنْ فَاتَهُ بَعْضُ التَّكْبِيرَاتِ أُنْثَمَ الْبَاقِي وَإِلَاءٌ وَلَوْ عَلَى الْقَبْرِ.
وَيُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ دَائِمًا.
وَلَا تُشَرِّطُ فِيهَا الطَّهَارَةُ وَلَا التَّسْلِيمُ.

وَيُسْتَحَبُّ إِعْلَامُ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ، وَمَشْيُ الْمُشَيِّعِ خَلْفَهُ أَوْ إِلَى جَانِبَيْهِ، وَالتَّرْبِيعُ
وَالدُّعَاءُ وَالطَّهَارَةُ وَلَوْ مُتَعَمِّمًا مَعَ خَوْفِ الْقَوْتِ، وَالْوُقُوفُ عِنْدَ وَسْطِ الرَّجُلِ
وَصَدْرِ الْمَرَأَةِ عَلَى الْأَشْهُرِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْمُعْتَادَةِ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي التَّكْبِيرِ كُلِّهِ
عَلَى الْأَقْوَى.

وَمَنْ فَاتَهُ بَعْضُ التَّكْبِيرَاتِ أُنْثَمَ الْبَاقِي وَإِلَاءٌ وَلَوْ عَلَى الْقَبْرِ.
وَيُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ دَائِمًا.

وَلَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ فِي الْأَثْنَاءِ أُنْثَمَ اسْتَأْنَفَ عَلَيْهَا، وَالْحَدِيثُ ^١ يَدُلُّ عَلَى
اِحْتِسَابِ مَا بَقِيَ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ لَهَا ثُمَّ يَأْتِي بِالْبَاقِي لِلثَّانِيَةِ. وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ
فِي الذِّكْرَى ^٢.

الخَامِسُ: دَفْنُهُ، وَالْوَاجِبُ مُوَارَاةُ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ عَلَى جَانِبِهِ
الْأَيْمَنِ.

وَيُسْتَحَبُّ عُمُقُهُ نَحْوَ قَامَةٍ، وَوَضْعُ لِحْزَارَةٍ أَوَّلًا، وَنَقْلُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ دَفْعَاتٍ

١ الكافي ج ٣، ص ١٩٠، باب في الجدارة توصع وقد كثر على الأول، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٧،
ج ١٠٢٠.

٢. ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٢٨٨ (ضمن الموسوعة، ج ٥).

والسبق برأسيه. والمرأة عرضاً، ونزول الأجنبي إلا فيها^(١)، وحل عقد الأكفان، ووضع خده على التراب، وجعل تربته معه، وتلقينته والدعاء له، والخروج من الرجلين، والإهالة بظهور الأكف مسترجعين^(٢)، ورفع القبر أربع أصابع وتسطيحه، وصب الماء عليه من قبل رأسيه دوراً، والفاضل على وسطه، ووضع اليد عليه مترجماً، وتلقين^(٣) الولي بعد الانصراف، ويتخير في الاستقبال والاستدبار.

وتستحب التعزية قبل الدفن وبعده.
وكل أحكامه من فروض الكفاية أو نديها.

(١) لا يجوز أن يلحد المرأة إلا المحرم أو الزوج فإن لم يكن فالنساء فإن لم يكن... لها

والأقرب، فإن لم يكن فالشيخ عند الشهيد، فإن لم يكن فالأجانب.

(٢) قائلون: «إنا لله وإنا إليه راجعون» فقوله: «يا لله» إقراراً بالعبودية، وقوله: «إنا إليه

راجعون» بالعود والرجعة.

(٣) أو مأذونه بعد الانصراف وهو التلقين الثالث [وقيل] يلقى أخصاً عند التكفين. البيان

[ص ٧٥، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

الفصل الثالث في التيمم

وشرطه عَدَمُ الماءِ أو عَدَمُ الوُضُوءِ إِلَيْهِ أو الخَوْفُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ. وَيَجِبُ طَلْبُهُ مِنَ الْجَوَانِبِ الْأَرْبَعَةِ غَلَوَةً سَهْمٍ فِي الْخَرْنَةِ، وَسَهْمَيْنِ فِي السَّهْلَةِ. وَيَجِبُ بِالتُّرَابِ الطَّاهِرِ أَوْ الْحَجَرِ، لَا بِالْمَعَادِينِ وَالسُّورَةِ. وَيُكْرَهُ بِالسَّبْحَةِ وَالرَّمْلِ، وَيُسْتَحَبُّ مِنَ الْقَوَالِي.

وَالوَاجِبُ: الْيَمِينَةُ، وَالصَّرْبُ عَلَى الْأَرْضِ بِكَفَيْهِ^(١) مَرَّةً لِلْوُضُوءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا جِهَتَهُ مِنْ قُصَاصِ الشَّعْرِ إِلَى طَرَفِ الْأُظْفِ الْأَعْلَى، ثُمَّ طَهَرَ يَدَيْهِ التَّمَنَّى بِبَطْلِ الْيُسْرَى مِنَ الزَّنْدِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، ثُمَّ الْيُسْرَى كَذَلِكَ، وَمَرَّتَيْنِ لِلْفُغْلِ. وَيَتَيَمَّمُ غَيْرَ الْجَنْبِ مَرَّتَيْنِ.

وَيَجِبُ فِي الْمِيَةِ الْبَدَلِيَّةُ وَالِاسْتِيْبَاحَةُ وَالْوَحَةُ وَالْقُرْبَةُ. وَتَجِبُ الْمُوَالَاةُ. وَيُسْتَحَبُّ نَقْضُ الْيَدَيْنِ. وَلَيْكُنْ عِنْدَ آخِرِ الْوَقْتِ وَجُوباً مَعَ الطَّمْعِ فِي الْمَاءِ^(٢) وَإِلَّا اسْتِحْبَاباً. وَلَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الْمَاءِ انْتَقَضَ، وَلَوْ وَجَدَهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ أَتَمَّهَا عَلَى الْأَصَحِّ.

(١) ولو كان له يد زائدة فحكمه حكم الوضوء فيضرب بالثلاثة ويمسح بالزائدة وأحدهما يتم بهما.

(٢) هذا قول ابن الجنيّد هنا، فإنه قال: إن كان التيمم لعذر لا يمكن زواله في الوقت كالمرض والجرح جاز له التيمم، وإن كان عذر يمكن زواله كغور الماء وفقد الآلة والشمع وجب التأخير إلى آخره. وهو المعتمد.

كِتَابُ الصَّلَاةِ

وَفُصُولُهُ أَحَدٌ عَشَرَ:

[الفصلُ] الأولُ في أعدادِها

والواجبُ سَبْعٌ: اليَوْمِيَّةُ وَالْجُمُعَةُ وَالْعِيدَانِ وَالْآيَاتُ وَالطَّوَافُ وَالْأَمْوَاتُ
وَالْمَلْتَزِمُ بِتَذِيرٍ وَشِبْهِهِ.
وَالْعَتَدُوبُ لَا حَصْرَ لَهُ، وَأَفْضَلُهُ الرُّوَاتِبُ، فَلِلظَّهْرِ ثَمَانٍ قَبْلَهَا، وَلِلْعَصْرِ ثَمَانٍ
قَبْلَهَا، وَلِلْمَغْرِبِ أَرْبَعٌ بَعْدَهَا، وَلِلْعِشَاءِ رَكْعَتَانِ جَالِساً - وَتَجُوزُ قَائِماً - بَعْدَهَا،
وَتَعَامِي اللَّيْلِ، وَرَكْعَتَا الشَّفْعِ، وَرَكْعَةُ الْوَتْرِ، وَرَكْعَتَا الصُّبْحِ قَبْلَهَا.
وَفِي السَّفَرِ تَنْتَصِفُ^١ الرُّبَاعِيَّةُ، وَتُسْقَطُ رَابِعَةُ الْمَقْصُورَةِ.
وَلِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ النَافِلَةِ تَشَهُدٌ وَتَسْلِيمٌ، وَلِلْوَتْرِ بِانْفِرَادِهِ، وَلِلصَّلَاةِ الْأَعْرَابِيِّ
تَرْتِيبُ الظُّهْرَيْنِ بَعْدَ الثَّنَائِيَّةِ.

١. في نسخة «ش»: «تَنْصَفُ» بدل «تَنْتَصِفُ».

الفصل الثاني في شروطها^(١)

وهي سبعة:

[الأول.] الوقت، فللظهر زوال الشمس المعلوم بزيادة الظل بعد نقيصه^(٢)، وللعصر الفراغ منها ولو تقديراً، وتأخيرها إلى مصير الظل مثليه^١ أفضل، وللمغرب ذهاب الحمرة المشرقية، وللعشاء الفراغ منها، وتأخيرها إلى ذهاب المغرقة أفضل، وللصبح طلوع الفجر، وتمتد وقت الظهرين إلى الغروب، والعشاءين إلى نصف الليل، والصبح حتى تطلع الشمس.

ونافلة الظهر من الزوال إلى أن يصير لقيء^(٣) قدمين^(٤)، وللعصر^٢ أربعة أقدام،

(١) فائدة: واحبات الصلاة باعتبار لسببية وشرطية والجزئية أقسام ستة: الأول. ما هو سبب محض، وهو الوقت، الثاني ما هو شرط محض، كالطهارة ونحوها الثالث: ما هو جزء محض، كالركوع الرابع. ما هو متردد بين الجزء والشرط في الدحول، وهو النية، الخامس. ما هو متردد بين الجزء والشرط في الخروج، وهو التسليم، السادس: ما هو متردد بين السببية والشرطية، وهو التمكن من المظهر.

(٢) أو حدوثه بعد عدمه، كما هي مكة وصعدة في أطول الأيام. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٥٩، ضمن الموسوعة، ح ٩].

(٣) الأقدام: هي الأسباع، واعتبارها بعد الحكم بالزوال، فهي زائد على القدر الذي زالت الشمس عنه.

١. كذا في «ق»، ولكن في بعض النسخ والرسالة النعمية وشرحها الموائد المليحة والروضة البهية. مثله.

٢. في «ق»: والعصر.

وللمغرب إلى ذهاب المغريبة، وللعشاء كوقتها، ولليل بعد نصفه إلى طلوع الفجر، وللصبح حتى تطلع الحمرة.

وتكره النافلة المبتدأة بعد صلاتي الصبح^(١) والعصر^(٢) وعند طلوع الشمس^(٣) وغروبها^(٤) وقيامها إلا يوم الجمعة^(٥).

ولا تقدم الليلة إلا لغدير، وقضاؤها أفضل.

وأول الوقت أفضل إلا لمن يتوقع زوال غديره، ولصائم يتوقع فطره، وللعشاء إلى المشرق.

ويعول في الوقت على الظن مع تعذر العلم، فإن دخل وهو فيها أجزأ، وإن تقدمت أعاد^(٦).

الثاني: القبلة، وهي الكعبة للمشاهد، وحكيم^(٧) وجهتها لغيره.

وعلاوة العراق ومن في سمتهم جعل التفرج على الأيمن، والمشرقي على الأيسر، والجدي^(٨) حلف الميكب الأيمن.

(١) حتى تطلع الشمس. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٦٣، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) إلى غروبها الدروس الشرعية [ج ١، ص ٦٣، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٣) حتى تذهب الحمرة، وروي حتى ترتفع. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٦٣، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٤) وهو ميلها إلى الغروب، أي اصفرارها حتى يكمل الغروب بذهاب الشفق المشرقي. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٦٣، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٥) الاستثناء راجع إلى قيامها حسب [ما] ذكره المصنف في كتابي ذكرى الشيعة [ج ٢، ص ٢٨٤، ضمن الموسوعة، ج ٦] والدروس الشرعية [ج ١، ص ٦٣، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٦) إذا دخل الوقت ولو قبل التسليم صحت الصلاة، وجاز أن يأتي بالثانية ولو كان في الوقت المختص بالأولى.

(٧) قوله: «أو حكمه» كمن بينه وبين لكعبة حائل كالشاهد وكذا فاقد البصر.

(٨) طالعاً. البيان [ص ١١١، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

وللشام جعله خلف الأيسر، وشهيل بين العيشرين. وللمغرب جعل الشرية
والعتيوق على يمينه وشماله. واليمن تقابن الشام
ويقول على قبلة البلد إلا مع علم الخطأ، فلو فقد الأمارات قلّد. ولو انكشف
الخطأ لم يعد ما كان بين اليمن واليسار، ويعد ما كان إليهما في وقته، والمستدير
يعد ولو خرج الوقت.

الثالث: ستر القبل والدبر للرجل^(١)، وجميع البدن عدا الوجه والكفين^(٢)
وظاهر القدمين^(٣) للمرأة.

ويجب كون الساتر طاهراً، وعفي عما مر^(٤)، وعن نجاسة المربية للصبي ذات
الثوب الواحد، ويجب غسله كل يوم مرة. وعما يتعدّر إزالته فيصلي فيه للضرورة،
والأقرب تحيير المختار بينه وبين الصلاة عارياً، فيوميء للركوع والسجود
ويجب كونه غير مغطوب^(٥) وغير جلد وصوف وشعر من غير المأكول، إلا

(١) لو كان على سطح ترى عورته من أسفل لم تصح صلاته؛ لعدم الستر. وقال الشافعي
تصح؛ لأن الستر إنما يلزمه من الجهة التي يعتاد النظر منها، والنظر من الأسفل لا يعتاد.
والمقدمتان مصوعتان تذكرة الفقهاء [ج ٢، ص ٤٦٢].

(٢) طاهراً وباطناً. ذكرى الشيعة [ج ٢، ص ٣٥٨، ضمن الموسوعة، ج ٦].

(٣) هما ما يجب مسحهما في الوضوء.

(٤) لو نسي المصلي العصب فالأشبه بالإعادة؛ لتفريطه بالنسيان. ولا فرق بين أن يكون
الثوب هو الساتر أو غيره، بل لو كان معه حاتم أو درهم أو غير ذلك مغطوباً وصلي فيه
لم تصح وكذا لو كان غاصباً لنسيه غير مصاحب له، إلا أنه هنا لو صلي آخر الوقت
صححت بخلاف المصاحب. والأقوى صحة صلاة في المبيع فاسداً مع الجهل بالفساد أو
الحكم. أما العالم فالوجه البطلان إن لم يعلم باتباع الفساد. ويحتمل الصحة؛ للإذن، فكذا
البحث في الإجارة.

الخُرَّ والسِّنْجَابَ، وَغَيْرَ مَيْتَةٍ، وَغَيْرَ الْحَرِيرِ لِلرَّجُلِ وَالْخُنْشَى.

وَيَسْقُطُ سِتْرُ الرَّأْسِ عَنِ الْأَمَةِ الْمُحَضَّةِ وَالصَّبِيَّةِ.

وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيمَا يَسْتُرُ ظَهَرَ الْقَدَمِ إِلَّا مَعَ السَّاقِ. وَيُسْتَحَبُّ فِي الْقَرَبِيَّةِ.

وَتَرَكُ السَّوَادِ^(١) عَدَا الْعِمَامَةِ وَالْكِسَاءِ وَالْخُفِّ، وَتَرَكُ الثَّوْبِ الرَّقِيقِ^(٢) وَاشْتِمَالُ الصَّمَاءِ^(٣).

وَيُكْرَهُ تَرَكُ التَّخَنُّكِ مُطْلَقاً وَتَرَكُ الرِّدَاءِ لِلْإِمَامِ، وَالنِّقَابِ لِلْمَرْأَةِ وَاللِّثَامَ لَهَا، فَإِنْ مَنَعَا الْقِرَاءَةَ حَرِّمًا.

وَيُكْرَهُ فِي ثَوْبِ الْمُتَّهِمِ بِالنَّجَاسَةِ أَوْ لِعَصَبٍ، وَفِي ذِي التَّمَاثِيلِ أَوْ خَاتَمٍ فِيهِ صُورَةٌ^(٤) أَوْ قَبَاءٍ مَشْدُودٍ هِيَ غَيْرُ الْحَرَبِ.

الرَّابِعُ: الْمَكَانُ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ غَيْرَ مَقْصُوبٍ، حَالِيًا مِنْ نَجَاسَةٍ مُتَعَدِّيَةٍ، طَاهِرٍ الْمَسْجِدِ. وَالْأَفْضَلُ الْمَسْجِدُ. وَيَتِمَّازُ فِي الْقُبْضَلَةِ، فَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَالْبَيْتِيُّ بِعَشْرَةِ أَلْفٍ، وَكُلُّ مَسْجِدٍ الْكُوفَةِ وَالْأَقْصَى بِأَلْفٍ، وَالْجَامِعُ بِمِائَةٍ، وَالْقَبِيلَةُ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ، وَالسُّوقُ بِاثْنَيْ عَشْرَةَ. وَمَسْجِدُ الْمَرْأَةِ بَيْتُهَا. وَيُسْتَحَبُّ اتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ - اسْتِعْبَابُهَا مُؤَكِّدًا - وَمَكْشُوفَةً، وَالْمِيزَانَةَ^(٥) عَلَى بَابِهَا، وَالْمَنَارَةَ مَعَ حَائِطِهَا، وَتَقْدِيمُ الدَّخْلِ يَمِينَةً، وَالْخَارِجِ يَسَارَةً، وَتَعَاهُدُ نَعْلَيْهِ وَالذُّعَاءُ فِيهِمَا، وَصَلَاةُ التَّجِيَّةِ^(٦) قَبْلَ جُلُوسِهِ.

(١) وَيُنَازَعُ الْكَرَاهِيَةُ فِي الْقَلْبَسُوقِ.

(٢) غَيْرُ الْحَاكِي.

(٣) بِأَنْ يَلْتَحِفَ بِالْإِزَارِ وَيَدْخُلَ تَحْتَ يَدَيْهِ طَرَفَيْهِ، وَيَجْمَعُهَا عَلَى مَنْكَبٍ وَاحِدٍ. الْبَيَانُ

[ص ١١٩، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ١٢].

(٤) الصُّورَةُ مَا ذُو الْأَرْوَاحِ وَالتَّمَاثِيلُ مُطْلَقاً

(٥) الْمُرَادُ بِهَا هِيَ الْمَتَّخَذَةُ لِلْبَوْلِ أَوْ الْوُضُوءِ.

(٦) وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَرَضٌ.

وَيَحْرُمُ زَخْرَفَتُهَا^(١)، وَنَقَشُهَا بِالصُّوَرِ، وَتَنْجِيسُهَا، وَإِخْرَاجُ الْحَصَى مِنْهَا قِيْعَاد^(٢).

وَيُكْرَهُ تَعْلِيْقُهَا، وَالْبَصَاقُ فِيهَا^(٣)، وَرَفْعُ الصَوْتِ، وَقَتْلُ الْقُمَّلِ، وَرِيُّ النَّبْلِ، وَعَمَلُ الصَّنَائِعِ^(٤)، وَتَمَكُّينُ الْمَجَانِينِ وَالصِّبْيَانِ، وَإِنْفَاذُ الْأَحْكَامِ^(٥)، وَتَعْرِيفُ الصَّوَالِ، وَإِنْشَادُ الشِّعْرِ، وَالْكَلَامُ فِيهَا بِأَحَادِيثِ الدُّنْيَا.

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ وَبُيُوتِ الْغَائِطِ وَالنَّارِ وَالْمَجُوسِ وَالْمَعْطِنِ^(٥) وَمَجْرَى الْمَاءِ وَالسَّبِيخَةِ وَقُرَى النَّمْلِ وَلَشَجِ اخْتِيَاراً، وَبَيْنَ الْمَقَابِرِ إِلَّا بِحَائِلٍ وَلَوْ عَنَزَّةً أَوْ بُعْدَ عَشْرَةِ أَذْرُعٍ، وَفِي الطَّرِيقِ، وَبَيْتٍ فِيهِ مَجُوسِيٌّ، وَإِلَى نَارٍ مُضَرَّمَةٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَوْ بَابٍ مَعْتُوحَيْنِ أَوْ وَجْهِ إِنْسَانٍ أَوْ حَائِطٍ يَنْزُ مِنْ بَالُوَعَةٍ، وَهِيَ مَرَابِضُ الدَّوَابِّ إِلَّا الْقَتَمَ، وَلَا يَأْسُ بِالسَّيْعَةِ وَالْكَنَيْسَةِ مَعَ عَدَمِ النِّجَاسَةِ.

وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ أَوْ مَجِدَاتِهَا لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَيَزُولُ بِالْحَائِلِ أَوْ عَشْرَةِ أَذْرُعٍ، وَلَوْ حَاذَى سُجُودَهَا قَدَمَهُ فَلَا مَنَعَ. وَيُرَاعَى فِي مَسْجِدِ الْخَبِيَةِ الْأَرْضُ أَوْ نَبَاتُهَا مِنْ غَيْرِ الْمَأْكُولِ وَالْمَلْبُوسِ عَادَةً.

(١) بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

(٢) إِلَى مَكَانِهَا أَوْ مَسْجِدٍ آخَرَ فَإِنَّهَا تَسْبَحُ تَذْكِرَةُ الْفَقْهَاءِ [ج ٢، ص ٤٢٨، الْمَسْأَلَةُ ٩٥].

(٣) فَإِنْ فَعَلَ عَطَاءً، قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْبِزَاقُ فِي مَسْجِدٍ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهُ دَفْنُهُ». تَذْكِرَةُ

الْفَقْهَاءِ [ج ٢، ص ٤٢٨، الْمَسْأَلَةُ ٩٥] وَرَاجِعُ الرَّوَايَةِ فِي تَهْدِيبِ الْأَحْكَامِ، ج ٣،

ص ٢٥٦، ح ١٧١٢ وَالْإِسْتِصْارُ، ح ١، ص ٤٤٢، ح ١٧٠٤.

(٤) إِذَا كَثُرَ الْبَيَانُ [ص ١٣٣، ضَمِنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ١٢].

(٥) لِلْإِبْلِ.

وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْمَعَادِنِ، وَتَجُوزُ عَلَى الْقِرطاسِ الْمَتَّخَذِ مِنَ النَّبَاتِ^(١). وَيُكْرَهُ الْمَكْتُوبُ.

الخامس: طَهَارَةُ الْبَدَنِ مِنَ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ، وَقَدْ سَبَقَ^١.

السادس: تَرْكُ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ الْكَثِيرِ عَادَةً، وَتَرْكُ السُّكُوتِ الطَوِيلِ عَادَةً، وَتَرْكُ الْبُكَاءِ لِأُمُورِ الدُّنْيَا^(٢)، وَتَرْكُ الْفَهْقَةِ، وَالتَّطْبِيقِ وَالْكَتْفِ إِلَّا لِنَقِيَّةٍ، وَالْإِلْتِفَاتِ إِلَى مَا وَرَاءَهُ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ إِلَّا فِي الْوَتْرِ لِمُرِيدِ الصَّوْمِ فَيَشْرَبُ. السَّابِعُ: الْإِسْلَامُ، فَلَا تَصِحُّ الْعِبَادَةُ مِنَ الْكَافِرِ وَإِنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ، وَالتَّمْيِيزُ، فَلَا تَصِحُّ مِنَ الْمَجْنُونِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ وَغَيْرِ الْمُخَيَّرِ لِأَفْعَالِهَا. وَيُمَرَّنُ الصَّبِيُّ لِيَسْتِ.

(١) غير المتخذ من القطن والكتان.

(٢) البكاء لأُمُورِ الدُّنْيَا يبطل الصلاة وإن لم ينطق بهر فحين عند علمائنا، وبه قال أبو حنيفة. أمّا البكاء خوفاً من الله وخشية من عقابه فإنه غير مبطل للصلاة وإن نطق فيه بهر فحين؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ ءَايَاتِ الرَّحْمَنِ حَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم (١٩): ٥٨] وسئل الصادق ع عن البكاء في الصلاة أيقطع الصلاة؟ فقال: «إِنْ كَانَ لَذَكَرِ جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ فَذَلِكَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَ لَذَكَرِ مَوْتٍ لَهُ فَصَلَاتُهُ فَاسِدَةٌ». تذكرة الفقهاء [ج ٣، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، المسألة ٣٢٦، وراجع الرواية في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٧، ح ١٢٩٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٥٥٨].

الفصل الثالث في كيفية الصلاة

وَيُسْتَحَبُّ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ، بِأَنْ يَنْوِيَهُمَا وَيُكَبِّرَ أَرْبَعًا فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ، ثُمَّ التَّشَهُّدَانِ، ثُمَّ الْحَيَعَلَاتُ الثَّلَاثُ، ثُمَّ التَّكْبِيرُ، ثُمَّ التَّهْلِيلُ مَثْنً، وَالْإِقَامَةُ مَثْنً، وَيَزِيدُ بَعْدَ «حَيٍّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»، «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» مَرَّتَيْنِ وَيُهْلِلُ فِي آخِرِهَا مَرَّةً. وَلَا يَحُوزُ اعْتِقَادُ شَرْعِيَّةٍ غَيْرِ هَذِهِ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، كَالْتَشَهُدِ بِالْوِلَايَةِ، وَأَنْ مُحَمَّدًا وَآلَهُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ وَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ كَذَلِكَ

وَاسْتِحْبَابُهُمَا فِي الْحَمْسِ أَدَاءً وَقَصَاءً لِلْمُتَفَرِّدِ وَالْجَامِعِ، وَقِيلَ^(١) : يَجِبَانِ فِي الْجَمَاعَةِ^(٢)، وَيَتَأَكَّدَانِ فِي الْبَهْرِيَّةِ، وَخُصُوصًا الصُّبْحَ وَالْمَغْرِبَ^(٣)، وَيُسْتَحَبُّانِ لِلنِّسَاءِ سِرًّا، وَلَوْ نَسِيَهُمَا تَدَارَكَهُمَا مَا لَمْ يَرْكَعْ، وَتَسْقُطَانِ عَنِ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ مَا لَمْ تَتَفَرَّقِ الْأُولَى^(٤)، وَتَسْقُطُ الْأَذَانُ فِي عَصْرِي عَرَفَةَ وَالْجُمُعَةِ وَعِشَاءِ الْمُرْدَلَفَةِ. وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهِمَا لِلرَّجُلِ، وَالتَّرْتِيلُ^(٥) فِيهِ، وَالْحَذَرُ فِيهَا^(٦)، وَالرَّائِبُ

(١) لا بمعنى اشتراطه في الصحة بل في ثوابه الجماعة. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٨٦، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) لأنهما لا يقصران، فلا يقصر مندوبهما.

(٣) مع اتّحاد الفرض لا المسجد.

(٤) إسراع المعروف، وتقصير الوقوف.

(٥) لو نوى الفريضة ثم ذهب وهمه إلى النافذة وأتمها بيته النافذة أجزاء؛ للرواية عن

المصادق عليه السلام. [راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١٤٢٠]

١. قال به السيد المرتضى في جمل العلم والعمل، ص ٦٣؛ والشيخ المعيد في المقننة، ص ١٩٧؛ والشيخ الطوسي

في المبسوط، ج ١، ص ٩٥

يَقِفُ عَلَى مُرْتَفَعٍ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِرُكْعَتَيْنِ أَوْ سَجْدَةٍ أَوْ جَلْسَةٍ أَوْ خُطْوَةٍ أَوْ سَكَنَةٍ، وَتَخْتَصُّ الْمَغْرِبُ بِالْأَخِيرَتَيْنِ. وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ فِي خِلَالِهِمَا.

وَيُسْتَحَبُّ الطَّهَارَةُ وَالْحِكَايَةُ لِغَيْرِ الْمُؤَذِّنِ، وَيُكْرَهُ التَّرْجِيْعُ.

ثُمَّ يَجِبُ الْقِيَامُ مُسْتَقْلَافًا مَعَ الْمُكْنَةِ، فَإِنْ عَجَزَ فِي الْبَعْضِ، فَإِنْ عَجَزَ اعْتَمَدَ، فَإِنْ عَجَزَ قَعَدَ، فَإِنْ عَجَزَ اضْطَجَعَ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلْقَى وَيُؤْمَى لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالرَّأْسِ، فَإِنْ عَجَزَ غَمَضَ عَيْنَيْهِ لَهَا وَفَتَحَهُمَا لِرُفْعِهَا.

وَالْيَتَةُ مُعَيَّنَةٌ الْقَرَضِ وَالْأَدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ، وَالْوُجُوبُ أَوْ النَّدْبُ وَالْقُرْبَةُ.

وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَفِي سَائِرِ الْأَدْكَارِ الْوَاجِبَةِ. وَتَجِبُ الْمُقَارَنَةُ لِلنِّيَّةِ، وَاسْتِدَامَةُ حُكْمِهَا إِلَى الْفَرَاغِ.

وَقِرَاءَةُ الْحَمْدِ وَسُورَةٍ كَامِلَةٍ^(١) إِلَّا مَعَ الضَّرُورَةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ، وَتُجْزَى فِي غَيْرِهِمَا الْحَمْدُ وَحَدَّهَا أَوْ التَّسْبِيحُ أَرْبَعًا أَوْ كِسْفًا أَوْ عَشْرًا أَوْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَالْحَمْدُ أَوْلَى.

وَيَجِبُ الْجَهْرُ فِي الصُّبْحِ وَأَوَّلَيِ الْعِشَاءِ، وَالْإِحْفَافُ فِي الْبُؤَاقِ. وَلَا جَهْرٌ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَتَتَحَيَّرُ الْخُنْثَى.

ثُمَّ التَّرْتِيلُ وَالْوُقُوفُ^(٢) وَتَعَمُّدُ الْإِعْرَابِ وَسُؤَالُ الرَّحْمَةِ وَالتَّعَوُّذُ مِنَ النَّقْمَةِ مُسْتَحَبٌّ وَكَذَا تَطْوِيلُ السُّورَةِ فِي الصُّبْحِ، وَتَوْسُّطُهَا فِي الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ، وَقَصْرُهَا فِي الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ، وَمَعَ خَوْفِ الضِّيقِ، وَاخْتِيَارُ^(٣) «هَلْ أَتَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ» فِي

(١) وَيَجِبُ أَنْ يقرأَ بِالْمَتَوَاتِرِ مِنَ الْآيَاتِ، وَهُوَ مَا تَصَنَّفَتْهُ مَصْحَفُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَحَرَّقَ عِثْمَانُ مَا عَدَاهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يقرأَ بِمَصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا أَبِي، وَلَا غَيْرِهِمَا. تَذَكُّرَةُ الْمُعْتَمِدِ [ج ٣، ص ١٤١، الْمَسْأَلَةُ ٢٢٧].

(٢) عَلَى مَحَلِّهِ الثَّامِ، ثُمَّ الْحَسَنِ، ثُمَّ الْجَائِزِ. الْبَيَانُ [ص ١٥٦، ضَمِنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ١٢].

(٣) إِنَّمَا جُمِلَ مُورِدُ الِاسْتِحْبَابِ اخْتِيَارَ الْقِرَاءَةِ، لَا الْقِرَاءَةَ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَوَى اسْتِحْبَابَ قِرَائَتِهَا لَمْ تَصَحَّ الصَّلَاةُ.

صُبح الإثنين والخميس، و«الجمعة» و«المُنافقين» في ظهرها وجُمُعَتِها، و«الجمعة» و«التوحيد» في صُبحها، و«الجمعة» و«الأعلى» في عِشاءِها^(١).

وتحرُّمُ العزيمَةِ في الفريضة.

ويُستحبُّ الجهرُ في نوافل الليل والسرُّ في النهار.

وجاهلُ الحمدِ يجبُ عليه التعلُّمُ، فإن ضاقَ الوقتُ قرأَ ما يُحسِنُ منها، فإن لم يُحسِنِ قرأَ من غيرِها بقدرِها، فإن تَعَذَّرَ ذَكَرَ اللهَ^(٢) بقدرِها^(٣).

و«الضحى» و«ألم نشرح» سورة، و«الفيل» و«الإيلاف» سورة، وتُحبُّ التسميةُ بينهما.

ثمَّ يجبُ الرُّكُوعُ مُنعياً إلى أن تصلَ كَفَاءَ رُكْبَتَيْهِ مُطمِئناً بقدرِ واجبِ الذكرِ، وهو «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ» أو «سُبْحَانَ اللَّهِ» ثلاثاً^(٤)، أو مُطلقَ الذكرِ لِلْمُضْطَرِّ، وَرَفَعَ الرَّأْسَ مِنْهُ مُطمِئناً.

ويُستحبُّ التَّسْلِيْتُ في الذكرِ قِصَاصاً وَبَرّاً والدُّعَاءُ أَمَامَهُ، وَتَسْوِيَةُ الطَّهْرِ، وَمَدُّ الْعُنُقِ، وَالتَّجَنُّيْحُ وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ، وَالبِّدَاءُ بِالْيَمْنَى مُفْرَجَتَيْنِ، وَالتَّكْبِيرُ لَهُ رَافِعاً يَدَيْهِ إِلَى حِذَاءِ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ، وَقَوْلُ «سَمِعَ»^(٥) اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.

(١) وفي المغرب ليلة الجمعة بها وبالأعلى. وقال في مصباح المتهجد [ص ٢٦٢]:

التوحيد بدل الأعلى. البيان [ص ١٥٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) التسبيحات الأربع.

(٣) قوله: «بقدرها» حروفاً.

(٤) فائدة: روي عن الصادق عليه السلام في تسبيح الركوع والسجود مرة [تهذيب الأحكام، ج ٢،

ص ٧٦، ح ٢٨٢] وفي رواية حمزة بن حمران، «أربعاً أو ثلاثاً ثلاثين مرة» [تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ٣٠٠، ح ١٢١٠]. وهو حسن للمنفرد مع اجتماع القلب والإمام إن

رضي المأموم، وإلا لا يتجاوز الثلاث، ويكره الانفصال عنها إلا لضرورة.

(٥) معنى «سمع» أي قبل وأجاب.

و«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» فِي رَفْعِهِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْكَعَ وَيَدَّاهُ تَحْتَ ثِيَابِهِ.
 ثُمَّ تَجِبُ سَجْدَتَانِ عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ، قَائِلًا فِيهِمَا: «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى
 وَيَحْمَدُهُ» أَوْ مَا مَرَّ مُطْمَئِنًّا بِقَدْرِهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُطْمَئِنًّا.
 وَيُسْتَحَبُّ الطَّمَأْنِينَةُ عَقِبَ الثَّانِيَةِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاجِبِ، وَالِدُعَاءُ وَالتَّكْبِيرَاتُ
 الْأَرْبَعُ، وَالتَّخْوِيَّةُ^(١) لِلرَّجُلِ، وَالتَّوَرُّكُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.
 ثُمَّ يَجِبُ الشَّهَادُ عَقِبَ الثَّانِيَةِ وَآخِرُ الصَّلَاةِ وَهُوَ «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
 لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»،
 جَالِسًا مُطْمَئِنًّا بِقَدْرِهِ. وَيُسْتَحَبُّ التَّوَرُّكُ وَالزِّيَادَةُ فِي الثَّنَاءِ وَالِدُعَاءِ.
 ثُمَّ يَجِبُ التَّسْلِيمُ، وَلَهُ عِبَارَتَانِ «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ» أَوْ:
 «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، وَيَأْتِيهِمَا نَدَا اسْتَحَبُّ الْآخَرُ.
 وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ التَّوَرُّكُ، وَإِيْمَاءُ الْمُفْرَدِ إِلَى الْقِبْلَةِ، ثُمَّ بِمُؤَخَّرِ عَيْنَيْهِ عَنْ تَسْمِيَةِ
 الْإِمَامِ بِصَفْحَةٍ وَجْهِهِ يَمِينًا، وَالْمَأْمُومُ كَذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ أَحَدٌ سَلَّمَ
 أُخْرَى مُوِمَّنًا إِلَى يَسَارِهِ.
 وَلِيَقْصُدَ الْمُصَلِّي الْأَنْبِيَاءَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْعُمَ وَالْمُسْلِمِينَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ،
 وَالْمَأْمُومُ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ، وَيُسْتَحَبُّ السَّلَامُ لِمَشْهُورٍ.

(١) بَأَنْ يَسْبِقَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ يَهْوِي بِرُكْبَتَيْهِ، وَالتَّحَامِي فِي السَّجُودِ. وَيُسَمَّى تَخْوِيَّةً أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ
 إِقْنَاءُ الْخَوَاءِ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّجَ يَدَيْهِ عَنْ حَنْبِيهِ، وَفَرَّجَ بَيْنَ رِجْلَيْهِ، وَجَنَحَ
 بِعَضْدِيهِ. ذَكَرَى الشَّيْخُ [ج ٣، ص ٢١٨، صَمْنُ الْمَوْسُوعَةِ، ج ٧].

الفصل الرابع في باقي مُستَحَبَّاتِهَا

وهي ترتيل^(١) التكبير، ورفع اليدين به - كما مر - مُستَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بِبُطُونِ
الْيَدَيْنِ، مَجْمُوعَةَ الْأَصَابِعِ، مَبْسُوطَةً لِإِبْهَامَيْنِ، وَالتَّوَجُّهُ بِسِتِّ تَكْبِيرَاتٍ، يُكَبِّرُ
ثَلَاثًا وَيَدْعُو، وَاثْنَيْنِ وَيَدْعُو، وَوَاحِدَةً وَيَدْعُو، وَيَتَوَجَّهُ بَعْدَ التَّحْرِيمَةِ، وَتَرْبُوعِ
الْمُصَلِّي قَاعِدًا^(٢) حَالِ قِرَاءَتِهِ، وَثَنِي رِجْلَيْهِ حَالِ رُكُوعِهِ، وَتَوَرُّكُهُ^(٣) حَالِ
تَشَهُدِهِ، وَالنَّظْرُ قَائِمًا إِلَى مَسْجِدِهِ. وَرُكْعًا إِلَى مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، وَسَاجِدًا إِلَى أَنْفِهِ،
وَمُتَشَهِّدًا إِلَى حِجْرِهِ، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ قَائِمًا عَلَى فَخْذَيْهِ بِحِذَائِ رُكْبَتَيْهِ مَضْمُومَةً
الْأَصَابِعِ، وَرَاكِعًا عَلَى عَيْنِي رُكْبَتَيْهِ، الْأَصَابِعُ وَالْإِبْهَامُ مَبْسُوطَةٌ جُمْعًا^(٤)، وَسَاجِدًا

(١) وهو حفظ الوقوف، وأداء الحروف.

(٢) كجلوس المرأة في التشهد.

(٣) والفرق بين التورك وثنى الرجلين كون التورك أن يجلس على وركبة الأيسر وثنى
الرجلين أن يكون كالمقعى، ولا بد أن يرفع دبره عن عقبيه، ويجافي فخذه عن طية
ركبته، ويتنحى قدر ما يحاذي وجهه بأقدام ركبته، وموضع سجوده أفضل، المذهب
البارع [ج ١، ص ٣٦١].

(٤) قوله: «والإبهام مبسوطة» يجوز عوده إلى وضع اليدين في المسألتين؛ لأنَّ حكمهما
بسط الإبهام فيهما وإن اختلفتا في ضم الأصابع وتفرعها. ويجوز عوده إلى المسألة
الأولى خاصة؛ لدفع وهم من يتوهم أنَّ لإبهام من جملة الأصابع. ويُهمل في الثانية
حكم هيئة الإبهام، كما أهمل حكم هيئة الأصابع. قوله: «جُمْعًا» تأكيد لبسط الإبهام،
وهو يؤكد بـ «جُمْعًا» للتأنيث، تقول: «جاءت السورة جُمْعًا»، وهو معدول عن جمعاءات،
ولا يتصرف للمعدل المذكور والوصفية

بِحِذَاءِ أُذُنَيْهِ، وَمُتَشَهِّدًا وَجَالِسًا عَلَى فِخْذَيْهِ كَهَيْئَةِ الْقِيَامِ.
 وَيُسْتَحَبُّ الْقُتُوتُ عَقِيبَ قِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ بِالْمَرْسُومِ، وَأَفْضَلُهُ كَلِمَاتُ الْفَرَجِ^(١)،
 وَأَقْلُهُ «سُبْحَانَ اللَّهِ» ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، وَلِيَدْعُ فِيهِ فِي أَحْوَالِ الصَّلَاةِ لِذِيْنِهِ وَدُنْيَاهُ
 مِنَ الْمُبَاحِ، وَتَبْطُلُ لَوْ سَأَلَ الْمُحَرَّمَ.
 وَالتَّعْقِيبُ، وَأَفْضَلُهُ التَّكْبِيرُ ثَلَاثًا رَافِعًا، ثُمَّ التَّهْلِيلُ بِالْمَرْسُومِ، ثُمَّ
 تَسْبِيحُ الزَّهْرَاءِ^(٢)، يُكَبَّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَيُحَمَّدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُسَبِّحُ
 ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ الدُّعَاءُ بِمَا سَنَعَ، ثُمَّ سَجْدَتَا الشُّكْرِ، وَيُغْفَرُ بَيْنَهُمَا،
 وَيَدْعُو بِالْمَرْسُومِ.

(١) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدًا وَنَعْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ... إِلَى آخِرِهِ.

(٢) فِي الْحَدِيثِ أَنَّ تَسْبِيحَ الزَّهْرَاءِ ع تَعْدِلُ أَلْفَ وَكْعَةٍ [رَاجِعَ وَسَائِلَ الشَّيْخَةِ، ج ٦، ص ٤٤٢، بَابُ اسْتِحْبَابِ اخْتِيَارِ تَسْبِيحِ الزَّهْرَاءِ ع لِأَنَّهَا زَادَتْ فِي أَثْنَانِهَا سَاهِيًا أَعَادَ.

الفصل الخامس في التروك

وهي ما سلف^١، والتأمين إلا لتيمة، وتبطل الصلاة، وكذا ترك^(١) الواجب عمداً أو أحد الأركان الخمس^(٢) ولو سهواً، وهي البيئة والقيام والتحريم والركوع والسجدتان معاً، وكذا الحدث ويحرم قطعها اختياراً. ويجوز قتل الحيّة^(٣) وعد الركعات بالخصى والتبسم، ويكره الالتفات يميناً وشمالاً، والتشاوب والتمطي والعبث والتنعيم والفرقة، والتأوه بحرف والأنيب به، ومداقة الأخشين^(٤) أو الريح^(٥).

(١) التروك ما حوطب المكلف فيه بعدم الفعل، مع المص من النقص وهو الحرام، أو لا معه، وهو المكروه.

(٢) ويلحق بالأركان الخمسة مطلقاً ركن آخران أيضاً، وهما: المقارنة، والترتيب بين الأذكار، فتبطل الصلاة بالإخلال بأحدهما.

(٣) قوله: «ويجوز قتل الحيّة»، التي يخافها على نفسه؛ لمرسلة حريز عن الصادق عليه السلام. [راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٠، ح ١٣٦١]. ذكرى الشيعة [ج ٣، ص ٣٨٦، ضمن الموسوعة، ج ٧].

(٤) ابتداءً، فلو عرضت المدافعة في أثناء الصلاة، فلا كراهة في الإتمام؛ لعدم اختيار المكلف هنا، ولو عجز عن المدافعة فيه القطع. ذكرى الشيعة [ج ٣، ص ٤٠١، ضمن الموسوعة، ج ٧].

(٥) ولا تجبره فضيلة الإتمام ولا شرف المسجد، وفي نفي الكراهية باحتياجه إلى التيمم نظر. البيان [ص ١٧٩، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

قِيَمَةُ :

يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ قَدَمَيْهَا فِي الْقِيَامِ، وَالرَّجُلُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَى شِبْرِ أَوْ فِترٍ، وَتَضُمُّ ثَدْيَيْهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَتَضَعُ يَدَيْهَا فَوْقَ رُكْبَتَيْهَا رَاكِعَةً، وَتَجْلِسُ عَلَى أَلْيَيْهَا، وَتَبْدَأُ بِالتَّعُودِ قَبْلَ السُّجُودِ، فَإِذَا تَشَهَّدَتْ ضَمَّتْ فِخْذَيْهَا، وَرَفَعَتْ رُكْبَتَيْهَا مِنَ الْأَرْضِ، فَإِذَا نَهَضَتْ انْسَلَّتْ^(١).

(١) وَالْخَتْمُ تَنْخِيرٌ

الفصل السادس في بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ

فَمِنْهَا الْجُئْعَةُ^(١)، وَهِيَ رَكْعَتَانِ - كَلْصَبْحٍ - عَوْضُ الظُّهْرِ.
وَيَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخُطْبَتَيْنِ^(٢) الْمُشْتَمِلَتَيْنِ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ^(٣) عَلَيْهِ،
وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِم) وَالْوَعْظُ وَقِرَاءَةُ سُورَةِ خُصِيفَةٍ^(٤).
وَيُسْتَحَبُّ بَلَاغَةُ الْحَظِيبِ^(٥) وَنَزْهَتُهُ، وَمُحَافَظَتُهُ عَلَى أَوَائِلِ الْأَوْقَاتِ،
وَالْتَعَمُّمُ، وَالاعْتِمَادُ عَلَى شَيْءٍ.

(١) فائدة الأذان الثاني بدعه وإنما سُمِّيَ «ثَانِيًا» لِأَنَّهُ مَوْضِعُهُ بَعْدَ الْأَذَانِ، وَلَا نَسْفَهُ بِالثَّانِي
بِالنَّظَرِ إِلَى إِحْدَاثِهِ؛ لِأَنَّهُ أَحْدَثُ بَعْدَ شَرْعِ آدَائِهِنَّ مَوْضِعًا لِلْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. وَسَمَّيْتُ الْإِقَامَةَ
أَدَانًا تَقْلِيمًا؛ لِأَحَدِ الْأَسْمَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، كَمَا قِيلَ: الْقُرْآنُ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.

(٢) لَا يَجُوزُ إِيقَاعُ خُطْبَتِي الْجُمُعَةِ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَيَشْتَرِطُ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ فِيهِمَا عَلَى
الْأَقْوَى، وَالْأَوَّلَى وَجُوبُ الْإِصْغَاءِ، وَتَحْرِيمُ الْكَلَامِ فِي أُنْتَانِهِمَا، لَا بَعْدَهُمَا. وَوَقْتُ
الْجُمُعَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ بِأَسْرِهِ.

(٣) الْمُرَادُ مِنَ «الْحَمْدِ» لَفْظُهُ، وَمِنْ «الْثَّنَاءِ» مَعْنَى الْحَمْدِ، كـ «الْقَدِيمِ» وَ«الْمَحْسَنِ».

(٤) وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ أَحْرَاءِ الْحُطْبَةِ - أَعْنَى الْحَمْدِ وَمَا بَعْدَهُ - وَإِيقَاعِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ؛ كُلُّ ذَلِكَ
لِلتَّنَاسُيِ.

فَرَعَ: لَوْ لَمْ يَهْمُ الْعَدَدُ الْعَرَبِيَّةَ احْتِمَالٌ قَوِيًّا جَوَازُهُ بِالْعَجَمِيَّةِ الَّتِي يَفْهَمُونَهَا؛ تَحْصِيلًا

لِلْغَرَضِ. ذَكَرَى الشُّعْبَةُ [ج ٤، ص ٥٣، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٨].

(٥) وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَلِيغًا، بِمَعْنَى جَمْعِهِ بَيْنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي هِيَ حُلُوصُ الْكَلَامِ مِنْ

التَّعْقِيدِ، وَبَيْنَ الْبَلَاغَةِ، وَهِيَ بَلُوغُهُ بِعِبَارَتِهِ كُنْهَ مَا فِي نَفْسِهِ، مَعَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْإِيجَازِ

الْمَخْلُ، وَالتَّطْوِيلِ الْمَعْلُ. ذَكَرَى الشُّعْبَةُ [ج ٤، ص ٥٤، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٨].

ولا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِإِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ وَلَوْ فَقِيهَاً مَعَ إِمْكَانِ الْاجْتِمَاعِ فِي الْغَيْبَةِ، وَاجْتِمَاعِ خَمْسَةٍ. وَتَسْقُطُ عَنِ الْمَرَأَةِ^(١) وَالْعَبْدِ وَالْمُسَافِرِ وَالْهَمَّ^(٢) وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجَ، وَمَنْ بَعْدَ^(٣) بِأَزِيدَ مِنْ فَرَسَخَيْنِ. وَلَا تَتَعَقَّدُ جُمُعَتَانِ فِي أَقَلِّ مِنْ فَرَسَخٍ. وَيَحْرُمُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَى الْمُكَلَّفِ بِهَا.

وَيُزَادُ فِي نَافِلَتِهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَالْأَفْضَلُ جَعْلُهَا سُدَّاسَ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَرَكَعَتَانِ عِنْدَ الزَّوَالِ.

وَالْمُزَاحَمَةُ عَنِ السُّجُودِ يَلْتَحِقُ، فَإِنْ سَحَدَ مَعَ ثَانِيَةِ الْإِمَامِ تَوَى بِهِمَا الْأُولَى. وَمِنْهَا: صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ، وَتَجِبُ بِشُرُوطٍ لَجُمُعَةٍ، وَالْخُطْبَتَانِ بَعْدَهَا. وَيَجِبُ فِيهَا التَّكْبِيرُ زَائِدًا عَنِ الْمُعْتَادِ خَمْسًا فِي الْأُولَى، وَأَرْبَعًا فِي الثَّانِيَةِ، وَالْقُنُوتُ بَيْنَهُمَا^(٤). وَيُسْتَحَبُّ بِالْمَرْسُومِ. وَمَعَ احْتِلَالِ الشَّرَائِطِ تُصَلَّى جَمَاعَةً

(١) يجب عليها مع الحضور، ولا ينعقد بها لو كانت تمام العدد.

(٢) البالغ حد الإقعدة، للآية [الفتح (٤٨): ١٧]، وانتهاء الحرج. ولو لم يبلغ حد الإقعدة وانتفتت المشقة وحجب الحضور. ولو حصلت فإظهار السقوط إذا لم يتحمل مثلها عادةً ذكرى الشيعة [ج ٤، ص ٢٩، ضمن الموسوعة، ح ٨].

(٣) تنبيه: لو زاد البعد على فرسخين وحصلت عنده الشرائط تحيّر بين فعلها في بلده وبين السعي إلى الجمعة الأخرى، ولا يعور الإخلال بهما ولو لم تحصل عنده الشرائط سقط الوجوب. ولو بعد بفرسخين إلى فرسخ فإن اجتمعت الشرائط عنده تخير، وإلا وجب الحضور. ولو نقص عن فرسخ فالحضور ليس إلا. ذكرى الشيعة [ج ٤، ص ٤٠، ضمن الموسوعة، ج ٨].

(٤) ولا يتحمل الإمام هذا التكبير ولا القنوت، وإنما يتحمل القراءة. ويحتمل تحمّل الدعاء، ويكفي عن دعاء المأمومين وهذا لم أقف فيه على نص. ولو قلنا بالتحمل فيه فدعا المأموم فلا بأس، سواء كان بدعاء الإمام أو غيره. وعدم تحمّل الإمام القنوت في اليومية يدلّ بطريق أولى على عدم تحمّله ها. ذكرى الشيعة [ج ٤، ص ٩٥، ضمن الموسوعة، ج ٨].

وَفَرَادَى مُسْتَحَبًّا. وَلَوْ فَاتَتْ لَمْ تُقْضَ.

وَيُسْتَحَبُّ الإِصْحَارُ بِهَا إِلَّا بِمَكَّةَ، وَنَ يَطْعَمُ فِي الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِهِ وَفِي الْأَضْحَى بَعْدَ عَوْدِهِ مِنْ أَضْحِيَّهِ. وَيُكْرَهُ لَتَنْفُلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا إِلَّا بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ عَقِيبَ أَرْبَعٍ، أَوَّلُهَا الْمَعْرِبُ لَيْلَتُهُ، وَفِي الْأَضْحَى عَقِيبَ خَمْسٍ عَشَرَ بَيْنِي، وَعَشْرٍ بَغِيرِهَا، وَأَوَّلُهَا ظَهْرُ النَّحْرِ، وَصُورَتُهُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ لِلَّهِ لِحَمْدِهِ عَلَى مَا هَدَانَا».

وَيَزِيدُ فِي الْأَضْحَى: «اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا رَزَقَنَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ». وَلَوْ اتَّفَقَ عِيدٌ وَجُمُعَةٌ تَخَيَّرَ الْفَرَوِيُّ بَعْدَ حُضُورِ الْعِيدِ فِي الْجُمُعَةِ. وَمِنْهَا: الْآيَاتُ، وَهِيَ الْكُشُوفَانِ، وَالرُّلَّةُ^(١)، وَالرِّيحُ السُّودَاءُ أَوِ الصُّفْرَاءُ، وَكُلُّ مُخَوِّفٍ سَمَاوِيٍّ.

وَيَجِبُ فِيهَا النِّيَّةُ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ، وَقِرَاءَةُ الْحَمْدِ وَسُورَةٍ، ثُمَّ الرُّكُوعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ وَيَقْرَأُهَا هَكَذَا خَمْسًا، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الثَّانِيَةِ وَيَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ أَوَّلًا.

وَيَجُوزُ لَهُ قِرَاءَةُ بَعْضِ السُّورَةِ^(٢) لِكُلِّ رُكُوعٍ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاتِحَةِ إِلَّا فِي الْأَوَّلِ، فَيَجِبُ إِكْمَالُ سُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَعَ الْحَمْدِ مَرَّةً، وَلَوْ أُنِيتَ مَعَ الْحَمْدِ فِي رَكْعَةٍ سُورَةٌ وَبَعْضُ فِي الْآخَرِ جَازٌ، بَلْ لَوْ أُنِيتَ السُّورَةُ فِي بَعْضِ الرُّكُوعَاتِ وَبَعْضُ فِي آخَرِهَا.

(١) لو علم بعض أهل البلد بانزلة ولم يعلم ليأتي بها وجبت الصلاة على الجميع.

(٢) لو قرأ في القيام الأول بعض السورة ثم قام إلى الثاني فالأقرب تخييره بين ثلاثة أشياء: بين رفضها وإعادة الحمد، وبين القراءة من موضع القطع، وبين القراءة من أي موضع شاء من السورة. مع احتمال منع هذا الأخير لمخالفة المعهود. وحينئذ لو اقتصر على شيء من هذه السورة في الخمس لم يجز؛ لما يثبت من وجوب إكمال سورة. ذكرى الشيعة

وَيُسْتَحَبُّ الْقُنُوتُ عَقِيبَ كُلِّ رُوحٍ، وَتَكْبِيرُ لِرَفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالتَّسْمِيْعُ فِي الْخَامِسِ وَالْعَاشِرِ، وَقِرَاءَةُ الطَّوَالِ مَعَ السَّعَةِ وَالْجَهْرِ فِيهَا، وَكَذَا يَجْهَرُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ.

وَلَوْ جَامَعَتِ الْحَاضِرَةُ قَدَّمَ مَا شَاءَ، وَلَوْ تَضَيَّقَتْ إِحْدَاهُمَا قَدَّمَهَا، وَلَوْ تَضَيَّقَتَا فَالْحَاضِرَةُ^(١). وَلَا تُصَلَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ^(٢) إِلَّا لِعُذْرِ كَفَرِهَا مِنْ الْقَرَائِضِ. وَتُقْضَى مَعَ الْقَوَاتِ وَجُوباً مَعَ تَعَمُّدِ التَّرِكِ أَوْ نِسْيَانِهِ أَوْ اسْتِيعَابِ الْاحْتِرَاقِ مُطْلَقاً^(٣).

وَيُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ مَعَ التَّعَمُّدِ وَالِاسْتِيعَابِ. وَكَذَا يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَفُرَادَى رَمَضَانَ، وَلَيْلَةِ الْفِطْرِ، وَلَيْلَتِي نَصَبِ رَجَبٍ وَشَعْبَانَ، وَالْمَبِيعَتِ^(٤) وَالْقُدِيرِ وَالْمُبَاهِلَةِ^(٥) وَعَرَفَةَ وَنِيْرُوزِ الْفَرَسِ، وَالْإِحْرَامِ وَالطَّوَافِ وَزِيَارَةِ الْمُعْصُومِينَ، وَالسَّجِي إِلَى رُؤْيَةِ الْمَصْلُوبِ^(٦) بَعْدَ ثَلَاثَةِ، وَالتَّوْبَةِ عَنْ فِسْقٍ أَوْ كُفْرٍ، وَصَلَاةِ الْحَاجَةِ وَالِاسْتِخَارَةِ، وَدُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَالْمَسْجِدَيْنِ.

(١) فَإِنْ فَانَتْ الْكُسُوفُ وَلَمْ يَكُنْ فَرَطٌ فِيهَا، وَلَا فِي تَأْخِيرِ الْحَاضِرَةِ فَلَا قَضَاءَ، وَإِلَّا وَجِبَ إِنْ فَرَطَ فِيهَا. وَالْأَقْرَبُ وَجُوبُهُ إِذَا كَانَ قَدْ فَرَطَ فِي الْحَاضِرَةِ الْبَيَانُ [ص ٢٠٣، ضَمَنُ الْمَوْسُوعَةِ، ج ١٢].

(٢) وَتَمَسَّكَ ابْنُ الْجَنِيدِ عَلَى جَوَارِهِ بِمَكَاتِبَةِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى الضَّرُورَةِ. الْبَيَانُ [ص ٢٠٤، ضَمَنُ الْمَوْسُوعَةِ، ج ١٢ وَرَاجِعُ الْكَافِي، ج ٢، ص ٦٥، بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، ح ٧].

(٣) سِوَاهُ كَانَ عَامِداً أَوْ جَاهِلاً أَوْ نَاسِياً.

(٤) سَابِعُ وَعَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ.

(٥) الْخَامِسُ وَالْعَشْرُونَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

(٦) مَصْلُوبِ الشَّرْعِ وَغَيْرِهِ مُطْلَقاً.

ومنها: المندورة^(١) وشبهها، وهي تابعة للنذر المشرع.
ومنها: صلاة النيابة بإجازة أو تحمّل عن الأب، وهي بحسب ما يلتزم به.
ومن المندوبات: صلاة الاستسقاء، وهي كالعيدين، ويحول الرداء يمينا ويسارا. ولتكن بعد صوم ثلاثة آخرها لإثنين أو الجمعة، والتوبة ورد المظالم.
ومنها: نافلة شهر رمضان، وهي ألف ركعة غير الرواتب، في العشرين عشرون كل ليلة ثمان بعد المغرب واثنى عشرة بعد العشاء^(٢)، وفي العشر الأخيرة ثلاثون^(٣)، وفي ليالي الإفراد كل ليلة مائة، ويجوز الاقتصار عليها فيفترق الثمانين على الجمع.
ومنها: نافلة الزبارة والاستغارة والشكر وغير ذلك.

(١) لو نذر صلاة وفي دقته صلاة صبح، ولا يترتب إحداهما على الأخرى، إلا أن يتعيب بزمان.

(٢) ونافلتها.

(٣) ثمان بعد المغرب، واثنان وعشرون بعد العشاء البيان [ص ٢٠٩، صص الموسوعة،

ج ١٢].

الفصل السابع في الخلل في الصلاة

وهو إما عن عمدٍ أو سهوٍ أو شكٍّ. ففي العمدِ تبطلُ بالإخلالِ بالشرطِ أو الجزء ولو كان جاهلاً، إلا الجهرَ والإخفات، وفي السهو تبطلُ ما سَلَفَ^(١). وفي الشكُّ لا يلتفتُ^(٢) إذا تجاوزَ محلَّهُ، ولو كان فيه أتى به، فلو ذكرَ فعله بطلت إن كان رُكناً، وإلا فلا.

ولو نسيَ غيرَ الركنِ فلا اليمات، ولو لم يتجاوزَ محلَّهُ أتى به. وكذا الركنُ. ويقضي بعد الصلاة السجدة والتشهد^(٣) والصلاة على النبي وآله، ويسجدُ لهما متحدثي السهو.

ويجبان أيضاً للتكلم ناسياً، وللتسليم في الأولتين ناسياً، وللزيادة أو النقص غير المبطلة^(٤)، وللقيام في موضع قعود وعكسه، وللشك بين الأربع والخمس.

(١) أي الأركان أو الشروط.

(٢) ولا فرق بين العالم والجاهل بالحكم؛ لأنه قد ضمَّ جهلاً إلى تقصير، وقد استثنى الأصحاب الجهر والإخفات. ذكرى الشيعة [ج ٢، ص ٤٠٩، ضمن الموسوعة، ج ٧].

(٣) ولو أحدث قبله أو قبل [قصاء] السجدة لمنسية لوجهان، أقربهما صحة الصلاة، ويتطهر ويأتي بالمسبي الدروس الشرعية [ج ١، ص ١٢٦، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٤) نقله الشيخ ولم يظفر بقائله، ولا بما حذره. لا رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إذا لم تدر أربعاً صليت أم خمساً، زدت أو نقصت فتشهد وسلم واسجد سجدة السهو». [تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ١٩٦، ج ٧٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١٤٤١]. ←

وَيَجِبُ فِيهِمَا النِّيَّةُ، وَمَا يَجِبُ فِي سُجُودِ الصَّلَاةِ.

وَذَكَرَهُمَا: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ» أَوْ «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

وَالشَّكُّ فِي عَدَدِ الثَّنَائِيَّةِ أَوْ الثَّلَاثِيَّةِ أَوْ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ أَوْ فِي عَدَدِ غَيْرِ مَحْصُورٍ أَوْ قَبْلَ إِكْمَالِ السَّجْدَتَيْنِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَوَّلَتَيْنِ يُعِيدُ. وَإِنْ أَكْتَلَّ الْأَوَّلَتَيْنِ وَشَكَّ فِي الزَّائِدِ فَهِيَ صَوْرٌ خَمْسٌ:

الشَّكُّ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ، وَالشَّكُّ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، وَيَنِينِي عَلَى الْأَكْثَرِ فِيهِمَا، ثُمَّ يَحْتَاطُ بِرَكْعَتَيْنِ جَالِسًا أَوْ رَكْعَةٍ قَائِمًا.

وَالشَّكُّ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْأَرْبَعِ يَنِينِي عَلَى الْأَرْبَعِ وَيَحْتَاطُ بِرَكْعَتَيْنِ قَائِمًا. وَالشَّكُّ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ يَنِينِي عَلَى الْأَرْبَعِ وَيَحْتَاطُ بِرَكْعَتَيْنِ قَائِمًا، ثُمَّ بِرَكْعَتَيْنِ جَالِسًا، وَقِيلَ: يُصَلِّي رَكْعَةً قَائِمًا، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ جَالِسًا، ذَكَرَهُ ابْنُ بَابُوَيْهٍ^١. وَهُوَ قَرِيبٌ.

وَالشَّكُّ بَيْنَ الْأَرْبَعِ وَالْحَمْسِ وَحُكْمُهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ كَالشَّكِّ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، وَبَعْدَهُ سَجْدَتَا السَّهْوِ. وَقِيلَ: تَبْطُلُ الصَّلَاةُ لَوْ شَكَّ وَلَمَّا يُكْمِلُ السُّجُودَ إِذَا كَانَ قَدْ رَكَعَ. وَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ؛ لِقَوْلِهِمْ^٢: «مَا أَعَادَ الصَّلَاةَ فَقِيهٌ»^٣.

→ وَلِهَذَا صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ: لَاحْتِمَالِهَا الشَّكَّ فِي زِيَادَةِ الرُّكْعَاتِ وَتَقْصَانِهَا، أَوْ الشَّكَّ فِي زِيَادَةِ فِعْلٍ أَوْ تَقْصَانِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ الْمَدْعَى، لِأَنَّهُ يُقَالُ: بِأَوْلَوِيَّةِ الْمَدْعَى عَلَى الْمَصْصُوحِ، الدَّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ١٢٧، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٩].

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٥١، دِيلِ الْحَدِيثِ ١٠٢٥، حَكَاهُ عَنْهُمَا الْمَلَامَةُ فِي مَخْتَلَفِ الشَّيْخَةِ، ج ٢، ص ٢٨٤، الْمَسْأَلَةُ ٢٧٢

٢. تَهْدِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٢، ص ٣٥١، ح ١٤٥٥

مسائل:

[الأولى:] لو غلب على ظنه أحد طرفي ما شك فيه بنى عليه^(١). ولو أحدث قبل الاحتياط أو الأجزاء المنسية تَطَهَّرَ وأتى بها على الأقوى^(٢). ولو ذكر ما فعل فلا إعادة إلا أن يكون قد أحدث.

الثانية: حكم الصدوق ابن بابويه بالبطان في الشك بين الاثنتين والأربع^١، والرواية^٢ مجهولة المسؤول.

الثالثة: أوجب أيضاً الاحتياط ركعتين جالساً لو شك في المغرب بين الاثنتين والثلاث وذهب وهمه إلى الثالثة^٣، عملاً برواية عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام^٤، وهو فطحي^٥. وأوجب أيضاً ركعتين جالساً للشك بين الأربع والخمس^٦، وهو متروك.

الرابعة: خير ابن الجنيد^٧ الشك بين الثلاث والأربع بين البناء على الأقل ولا احتياط، أو على الأكثر ويحتاط بركعة أو ركعتين^٨. وهو خيرة الصدوق^٩.

(١) وإن كان في عدد الأولين البيان [ص ٢٤٧، ضمن الموسوعة، ج ١٢]

(٢) نعم.

١. المقنع، ص ١٠٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٧٤١، الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١٤١٧.

٣. المقنع، ص ١٠١، نقله عنه بكماله العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣٨٨، المسألة ٢٧٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٢، ح ٧٢٧، الاستبصار، ج ١، ص ٣٧١، ح ٤١٢.

٥. الفهرست للشيخ الطوسي، ص ٣٢٥، الرقم ٥٧٢.

٦. المقنع، ص ١٠٣.

٧. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣٨٢، المسألة ٢٦٩.

٨. انظر الفقه، ج ١، ص ٢٥١، ديل الحديث ١٠٢٥، حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣٨٢.

المسألة ٢٦٩.

وتُرَدُّه الروايات المشهورة^١.

الخامسة: قال علي بن بابويه عليه السلام في الشك بين الاثنتين والثلاث: إن ذهب الوهم إلى الثالثة أتمها رابعة ثم احتاط بركعة، وإن ذهب الوهم إلى الاثنتين بقي عليه وتشهد في كل ركعة تبقى عليه وسجد لسهو، وإن اعتدل الوهم تخير بين البناء على الأقل والتشهد في كل ركعة، وبين البناء على الأكثر والاحتياط^٢، والشهرة تدفعه.

السادسة: لا حكم للسهو مع الكثرة، ولا للسهو في السهو^(١)، ولا لسهو الإمام مع حفظ المأموم وبالعكس.

السابعة: أوجب ابن بابويه عليه السلام سجدة في السهو على من شك بين الثلاث والأربع وطن الأكثر^٢، وفي رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا ذهب وهبك إلى التمام أندأ في كل صلاة فاسجد بسجدة في السهو»^٣. وحملت على الندب.

(١) قوله: «ولا للسهو في السهو» أي في الحكم، أما لو شك في الاحتياط في القراءة وهو في محله أو التسبيح في سجود السهو كدك أتى به، كاليومية.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٥٣، باب السهو في الثلاث والأربع، ج ٧ و ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٧٣٣

و ٧٣٤ وص ١٩٣، ح ١٧٦٢ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٤٢٦

٢. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٨٣ المسألة ٢٧٠.

٣. المقنع، ص ١٠٤؛ حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٠٨، المسألة ٢٩١

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٣، ح ٧٣٠

الفصل الثامن في القضاء

يَجِبُ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ الْيَوْمِيَّةِ مَعَ الْفَوَاتِ حَالَ الْبُلُوغِ وَالْعَقْلِ وَالْخُلُوعِ عَنِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالْكَفْرِ الْأَصْلِيِّ. وَيُرَاعَى فِيهِ التَّرْتِيبُ بِحَسَبِ الْفَوَاتِ، وَلَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَاضِرَةِ، نَعَمْ يُسْتَحَبُّ، وَلَوْ جَهِلَ التَّرْتِيبُ سَقَطَ. وَلَوْ جَهِلَ عَيْنَ الْفَائِتَةِ ^(١) صَلَّى صُبْحاً وَمَغْرَباً وَأَرْبَعاً مُطْلَقَةً وَلِمَسَافِرٍ يُصَلِّي مَغْرِباً وَثَنَائِيَّةً مُطْلَقَةً. وَيَقْضِي الْمُرْتَدُّ زَمَانَ رِدَّتِهِ ^(٢)، وَفَقْدُ الطُّهُورِ عَلَى الْأَقْوَى. وَأَوْجَبَ ابْنُ الْجُنَيْدِ الْإِعَادَةَ عَلَى الْعَارِي إِذَا صَلَّى ثُمَّ وَجَدَ السَّائِرَ فِي الْوَقْتِ ^(٣)، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَيُسْتَحَبُّ قَضَاءُ النَّوَافِلِ الرَّائِبَةِ، فَإِنْ عَظُرَ تَصَدَّقَ وَيَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ قَضَاءُ مَا فَاتَ أَبَاهُ فِي مَرَضِهِ، وَقِيلَ: مُطْلَقاً ^(٤)، وَهُوَ أَحْوْطُ. وَلَوْ فَاتَ الْمُكَلَّفَ مَا لَمْ يُحْصِهِ تَحَرَّى وَبَنَى عَلَى ظَنِّهِ، وَيَعْدِلُ إِلَى السَّابِقَةِ لَوْ شَرَعَ فِي اللَّاحِقَةِ، وَلَوْ تَجَاوَزَ مَحَلُّ الْعُدُولِ أَتَمَّهَا ثُمَّ تَدَارَكَ السَّابِقَةَ لَا غَيْرَ.

(١) أي من الخمس، وإن كان فواتها لوقوع خلل في الوضوء اشترط في الاجتزاء بثلاث فرائض عدم الجمع بين الفريضتين بوضوء واحد.

(٢) وإن كان عن فطرة على الأقرب، البيان [ص ٢٥١، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٣) نعم.

١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٦٦، المسألة ٢٢٣.

٢. قال به ابن زهرة في قيمة الترويع، ج ١، ص ١٠٠ وحكاة عن ابن أبي عمير العلامة في مختلف الشريعة، ج ٣، ص ٣٩٢، المسألة ١١٦.

مسائل.

[الأولى:] ذهب المرتضى^١ وابن الجبجد^٢ وسلاز^٣ إلى وجوب تأخير أولي الأعداء إلى آخر الوقت^٤ (١). وجوزهُ لشيخ أبوجعفر الطوسي^٥ أول الوقت^٦، وهو الأقرب.

الثانية: المروي في المبطلون البتة^٧ إذا فجأه الحدث^٨، وأنكره بعض الأصحاب^٩.

والأقرب الأول^{١٠}؛ لتوثيق رجال الخبر عن الباقر^{١١}، وشهرته بين الأصحاب.

الثالثة: يستحب تعجيل القضاء، ولو كان نافلة لم ينتظر بقضائها مثل رمان فواتها. وفي جوار نافلة لمن عليه قرض قولان^{١٢}، أقربهما الجواز^{١٣}، وقد بيننا مأخذهُ في كتاب الذكرى^{١٤}.

(١) إن رجا زوال عذره

(٢) التفصيل حسن. وهو أنه إن كان يعلم أنه يتأخر عنه بقدر الطهارة والصلاة استأنف، وإلا بنى.

(٣) نعم، ولا يضر الفعل الكثير.

(٤) والأقرب جواز ما لا يضر بالقضاء. البيان [ص ٢٥٣، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

١. جمل العلم والعمل، ص ١٥٤، الانتصار، ص ١٢٢، المسألة ٢٣.

٢. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٩، المسألة ٣٢٠.

٣. المراسم، ص ٢٦.

٤. انظر النهاية، ص ٥٨.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٣، ج ١٠٤٤، و ص ٣٦٧، ج ١٠٦١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٠-٣٥١، ج ١٠٣٦.

٦. ج ٢، ص ٣٣٢، ج ١٣٧٠.

٧. كالمعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٤٦، المسألة ١٩٨؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٦، المسألة ٥٨.

٨. قال بالجمع العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥١، مسألة ٣٦١؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٩؛ ذيل المسألة ٦١.

٩. ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٢٠١ وما بعدها.

الفصل التاسع في صلاة الخوف

وهي مقصورة سفرًا وحضرًا جماعةً وفردًا. ومع إمكان الافتراق فرقتين^(١) والعدو في خلاف القبلة^(٢) يصلون صلاة ذات الركاع، بأن يصلي الإمام بفرقة ركعة ثم يمتنون^(٣)، ثم تأتي الأخرى فمصلي بهم ركعة، ثم ينتظرونهم حتى يمتنوا ويسلم بهم^(٤). وفي المغرب يصلي بإحدهما ركعتين. ويجب أخذ السلاح. ومع الشدة يصلون بحسب المكنة إجماع مع تَعَذُّر السجود، ومع عدم الإمكان يحزروهم عن كل ركعة «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»^(٥).

(١) وقوة العدو، بحيث يخاف هجومه عليهم في الصلاة، وعدم احتياجهم إلى الزيادة على

الشرطين. البيان [ص ٢٦٢، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) أو فيها مع حائل يمنع من رؤيتهم لو هجوموا. البيان [ص ٢٦٣، ضمن الموسوعة،

ج ١٢].

(٣) بعد قيامه. البيان [ص ٢٦٣، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٤) لو سلم قبل جلوس الفرقة من الركعة الثانية فالأقرب لصحة.

(٥) مع النية والتكبير والشهادة والتسليم.

الفصل العاشر في صلاة المسافرين

وشروطها: قصد ستة وتسعين ألف ذراع^(١) أو نصفها لمريد الرجوع ليوميه^(٢)، وأن لا يقطع السفر بمروره على منزله^(٣)، أو يتيه مقام عشرة^(٤) أو مضي ثلاثين يوماً في مصر، وأن لا يكثر سفره - كالمكاري والملاح والأجير والبريد - وأن لا يكون معصية، وأن يتواري عن جذرين بلديه أو يخفى عليه أذنه، فيتعين القصر،

(١) ومبدأ المسافة من منتهى عمارة البلد المتوسط. ولو تعاطم فمعدوها منتهى محلته

البيان [ص ٢٥٥، ضمن الموسوعة، ج ١٢]

فائدة. لو جهل الإنسان المسافة ولم يصر حتى فاته الوقت قصى تماماً وإن تبين أنها مسافة وإذا أطر مع جهل المسافة لزمه لقضاء والكفارة وإن ظهر أنها مسافة.

(٢) أو ليلته أو منهما ما لم يتم.

(٣) استوطنه ستة أشهر، وحكم الصيغة بل سحلة كذلك، وبكفي المتفرقة والأقرب اشتراط كون صلاته فيه تماماً في هذه مدة، وكون التمام مع نية الإقامة فلا يحسب التمام بعد الشهر على إشكال، وكذا الأيام التي أتم فيها رحصة لفضيلة البقعة أو لكون السفر لا يقصر فيه، ولا يكفي الاستيطان قبل التملك، ولا استيطان الوقوف العامة، كالمدارس، وأولى منه المساجد. ولو خرج عنه املك عاد إلى ما كان قبله، والمقيم يبذل اتحذه وطناً على الدوام يلحق بالملك على الظاهر، وفي اشتراط إقامة ستة أشهر أو العشرة أو لا إشكال. لو استوطنه تبعاً لحاجة، كطلب علم أو متبحراً أو استيطاناً محدوداً فلا حكم له وإن طالت المدة البيان [ص ٢٥٦ - ٢٥٧، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٤) والظاهر أن العشرة ملفقة، فلا يحسب بعض اليوم يوم كامل. البيان [ص ٢٥٦، ضمن

الموسوعة، ج ١٢]

إِلَّا فِي مَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَمَسْجِدِ الْكُوفَةِ وَالْحَائِرِ عَلَى مُشْرِقِهِ السَّلَامُ
فَيَتَخَيَّرُ، وَالْإِتِمَامُ أَفْضَلُ^(١). وَمَنْعَهُ أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ بَابُويه^١، وَطَرَّدَ الْمُرْتَضَى^٢
وَابْنُ الْجَنِيدِ^٣ الْحُكْمَ فِي مَشَاهِدِ الْأَيْمَةِ ﷺ.

وَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ^(٢) حَاضِرًا أَوْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ سَفَرِهِ^(٣) أَتَمَّ عَلَى الْأَقْوَى^(٤).
وَيُسْتَحَبُّ جَبْرُ كُلِّ مَقْصُورَةٍ^(٥) بِالتَّسْبِيحَاتِ الْأَرْبَعِ ثَلَاثِينَ مَرَّةً.

(١) نعم.

(٢) قدر الطهارة والصلاة.

(٣) قدر الطهارة وركعة.

(٤) نعم.

(٥) في النهاية: كل فريضة.

١. الفقيه، ج ١، ص ٤٤٢، ذيل للحديث ١٢٨٥

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٤٧؛ جمل العلم والعمل، ص ٨٣.

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٥٥، المسألة ٤٠٠.

الفصل الحادي عشر في الجماعة

وهي مستحبة في الفريضة، مؤكدة في اليومية، واجبة في الجمعة والعيدين، بدعة في النافلة، إلا في الاستسقاء وبعيدتي المسندوية والغدير والإعادة^(١).
ويذكرها بإدراك الركوع.

ويشترط بلوغ الإمام وعقله وعدلته وذكوريته. وتؤم المرأة مثلها، لا ذكراً ولا خنثى، ولا تؤم الخنثى غير المرأة. ولا تصح مع حائل بين الإمام والمأموم إلا في المرأة حلف الرجل، ولا مع كون الإمام أعلى بالمعدن.

وتكره القراءة خلفه في الجهرية^(٢) لا في السرية، ولو لم تسمع ولو هتمة في الجهرية قرأ مستحبتاً^(٣). وتجب نيّة الاجتماع بالمؤمنين. ويفطع الساقلة، قيل: والفريضة^(٤) لو خاف الفتور^(٥)، وإتمامها حسن، نعم يقطعها لإمام الأصل.

ولو أدركه بعد الركوع سجد ثم استأنف البيّة^(٥)، بخلاف إدراكه بعد السجود؛

(١) إذا كان في المأمومين مقرر، أما لو صلى اثنان فصاعداً فرادى أو جماعة ففي استحباب إعادة الصلاة لهم جماعة نظر، من شرعية الجماعة، ومن أنه لم يعهد مثله، والنهي عن الاجتماع في الساقلة يشمله. ذكرى الشيعة [ج ٤، ص ٢٤٨، ضمن الموسوعة، ج ٨].

(٢) والقراءة أفضل من التسبيح، إلا مع النهمة بعدم الاقتداء.

(٣) نعم، الحمد والسورة.

(٤) الركعة الأولى

(٥) ولا فرق بين الركعة الأولى ولأخيرة وغيرهما في الاستحباب.

فإنها تُجزّؤه، ويُدرِك فضيلة الجماعة في الموضعين.
وتَجِبُ المتابعةُ فلو تقدّم ناسياً تدارك، وعامداً^(١) استعز.
ويُستحبُّ إسماعُ الإمام من خلفه، ويُكره العكس^(٢). وأن يأتى كُلُّ من
الحاضر والمُساوِر بصاحبه بل المُساوي، وأن يؤمَّ الأجدم والأبرص والمُحدود
بعد توبته، والأعرابي بالمهاجر، والمُتيمّم بالمُتطهر بالماء، وأن يُستتاب المسبوق.
ولو تبينَ عَدَمُ الأهلية في الأثناء انقَرَد، وبعد الفراغ لا إعادة. ولو عَرَضَ للإمام
مُخرجُ استتاب. ويُكره الكلام بعد «قد قامت الصلاة»^(٣).
والمُصلي خلف من لا يُقتدى به يؤذن لنفسه ويقيم، فإن تَعَذَّر اقتصر على «قد
قامت» إلى آخر الإقامة.
ولا يؤمُّ القاعدُ القائم، ولا الأميُّ القاري، ولا المؤوفُّ اللسان^(٤) بالصحيح.
ويقدّم الأقرأ^(٥) فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصيح^(٦)، والراتب أولى
من الحميم، وكذا صاحب المنزل والإمارة.
ويُكره إمامة الأبرص والأجدم والأعمى وغيرهم.

(١) وكذا لو تعتد الناسي ترك الرجوع.

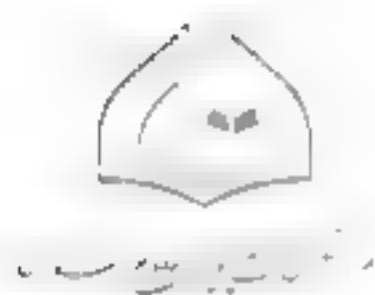
(٢) أذكار الإمام جهر مطلقاً، إلا دعاء التوجه وتموّد في أول ركعة. وأذكار المأموم إخفات
مطلقاً، إلا تكبيرة الإحرام إذا خاف فوت الركوع وأذكار المنفرد تابع للصلاة، إلا القنوت
والتشهد فجهر مطلقاً.

(٣) يكره وقوف المأموم وحده لئلا يعيث به الشيطان

(٤) من لا يُحس قراءة الفاتحة والسورة، فلو أمّ مثله جاز إذا عجزا عن التعلم. ولو عجز
الإمام دون المأموم لم يصح اقتداؤه. ولو أحس أحدهما الفاتحة والآخر السورة جاز
إيتمام من يعجز عن الفاتحة بالقادر عليها دون العكس؛ للإجماع على وجوبها في
الصلاة بخلاف السورة ذكرى الشيعة (ح ٤، ص ٢٥٨ - ٢٥٩، ضمن الموسوعة، ج ٨).

(٥) وهو الأبلغ في الترتيل ومعرفة المخارج فيما يحتاج إليه الصلاة.

(٦) وجهاً، ثم الأحسن ذكراً. ذكرى الشيعة (ح ٤، ص ٢٧٩، ضمن الموسوعة، ج ٨).



كِتَابُ الزَّكَاةِ

وَفُصُولُهُ أَرْبَعَةٌ:

(الفصل الأول)

تَجِبُ زَكَاةُ الْمَالِ عَلَى الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْحُرِّ الْمُتَمَكِّنِ مِنَ التَّصَرُّفِ، فِي الْأَنْعَامِ
الثَّلَاثَةِ وَالْفَلَاتِ الْأَرْبَعِ وَالنَّقْدَيْنِ.
وَتُسْتَحَبُّ فِيهَا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنَ التَّكْمِيلِ وَالْمَوْزُونِ، وَفِي مَالِ التِّجَارَةِ^(١)،
وَأَوْجِبَهَا ابْنُ بَابُوَيْهٍ فِيهِ^١.
وَفِي إِنْثَاءِ الْخَمَلِ السَّائِمَةِ دِينَارَيْنِ عَنِ الْعَتِيقِ، وَدِينَارًا عَنْ غَيْرِهِ^(٢)،
وَلَا يُسْتَحَبُّ فِي الرَّقِيقِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ.

(١) تستحب.

(٢) لو اشترى نصاباً وحال عليه الحول، ثم بار فيه عيب، فإن أخرج من غير العين كان له الرد، وإن أخرج من العين امتنع الرد؛ للتصرف، ولو أراد الرد قبل دفع الزكاة لم تسقط؛ لأن الفسخ مسقط للعقد من حينه لا من أصله.

فَنُصِبُ الْإِبِلِ اثْنَا عَشَرَ: خَمْسَةٌ، كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسٌ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ، ثُمَّ سِتٌّ وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ، ثُمَّ سِتٌّ وَثَلَاثُونَ بِنْتُ لُبُونٍ، ثُمَّ سِتٌّ وَأَرْبَعُونَ حِقَّةً، ثُمَّ إِحْدَى وَسِتُّونَ فَجْدَعَةً، ثُمَّ سِتٌّ وَسَبْعُونَ فَبِنْتُ لُبُونٍ، ثُمَّ إِحْدَى وَتِسْعُونَ حِقَّتَانِ، ثُمَّ كُلُّ خَمْسِينَ حِقَّةً، وَكُلُّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ.

وَفِي الْبَقَرِ نِصَابَانِ: ثَلَاثُونَ فَتَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَأَرْبَعُونَ فَمُسِنَّةٌ. وَلِلْفَتَمِ خَمْسَةٌ: أَرْبَعُونَ فَشَاةٌ، ثُمَّ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ فَشَاتَانِ، ثُمَّ مِائَتَانِ وَوَاحِدَةٌ فَثَلَاثٌ، ثُمَّ ثَلَاثُمِائَةٌ وَوَاحِدَةٌ فَارْبَعٌ عَلَى الْأَقْوَى^(١)، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ. وَكُلُّمَا نَقَصَ عَنِ النِّصَابِ فَعَقُو.

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا السُّومُ وَالْحَوْلُ بِمَضِيِّ أَحَدِ عَشَرَ شَهْرًا هِلَالِيَّةً. وَلِلسِّخَالِ حَوْلٌ بِإِفْرَادِهَا بَعْدَ غِنَائِهَا بِالرَّعْيِ^(٢). وَلَوْ ثَلِمَ النِّصَابُ فِي الْحَوْلِ فَلَا شَيْءَ وَلَوْ قَرَّ بِهِ. وَيُجْزَى الْجَدْعُ^(٣) مِنَ الضَّارِّ وَالشَّيْ^(٤) مِنَ الْمَعْرِزِ، وَلَا تُؤْخَذُ الرُّبَى وَلَا ذَاتُ الْعَوَارِ^(٥) وَلَا الْمَرِيصَةُ وَلَا الْهَرِمَةُ، وَلَا تُعَدُّ الْأَكْوَلَةُ^(٦) وَلَا فَحْلُ الضَّرَابِ^(٧). وَتُجْزَى الْقَيْصَةُ، وَمِنَ الْعَيْنِ أَفْضَلُ. وَلَوْ كَانَتْ الْعَمَمُ مَرْضَى فَعِنَهَا وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ فِي الْمِلْكِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ فِيهِ.

(١) نعم.

(٢) حول السعال من حين النتاج إن كانت أمهاتها سائمة، وإلا من حين الاستغناء.

(٣) ابن سبعة.

(٤) ابن سنة.

(٥) ذات العيب.

(٦) تعد، وتؤخذ.

(٧) قال أبو الصلاح: لا يعد في شيء من الأنعام فعل لضراب، وقال ابن إدريس: يعد. وهو الأقوى. لنا: عموم قوله: «في كل خمسين حقة»، وقوله: «يعد صغيرها وكبيرها». نعم لا يؤخذ، وعدم الأخذ لا يستلزم عدم العدة مختلف الشيعة [ج ٣، ص ٥٥، المسألة ٢٢].

وأما النقدان فَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا النِّصَابُ وَالسِّكَّةُ^(١) وَالْحَوَلُ. فَنِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَاراً، ثُمَّ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَنِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَالْمُخْرَجُ رُبْعُ الْعَشْرِ مِنَ الْعَيْنِ، وَتُجْزَى الْقِيَمَةُ.

وأما الغلاتُ فَيُشْتَرَطُ فِيهَا التَّمْلُكُ بِالزَّرَاعَةِ أَوْ الْاِنْتِقَالِ قَبْلَ انْعِقَادِ الثَّمَرَةِ وَالْحَبِّ، وَنِصَابُهَا أَلْفَانِ وَسَبْعُمِائَةٍ رَطلٍ بِالْعِرَاقِيِّ. وَتَسْجِبُ فِي الزَّائِدِ مُطْلَقًا. وَالْمُخْرَجُ الْعُشْرُ إِنْ سَقِيَ سَبْحًا أَوْ بَعْلًا أَوْ عَذْيًا، وَنِصْفُ الْعُشْرِ بغيرِهِ، وَلَوْ سَقِيَ بِهِمَا فَالْأَغْلَبُ^(٢)، وَمَعَ التَّسَاوِي ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ.

- (١) وهي ما تعامل بها ولو زال التعامل الياد [ص ٢٩٤، ضمن الموسوعة، ج ١٢].
- (٢) إما في عدد السقي، وإما في مدة العيش، فإن تساوا العدد والزمان أحد منه ثلاثة أرباع العشر، ولو تفايل العدد والزمان فبالشكل، كما لو سقى بالنضح مرة واحدة في أربعة أشهر وبالسبح ثلاثاً في ثلاثة أشهر، فإن اعتبر العدد فالعشر، وإلا فنصفه. ويحتمل اعتبار الأنفع بحسب ظن الخبراء، ولا ينتظر إلى عدد الزمان، فعلى هذا لو استويا في النفع فالتقسيم، ولو أشكل الأغلب فالأقرب أنه كالتساو. ويحتمل العشر؛ ترجيحاً للاحتياط، ونصفه؛ ترجيحاً للأصل. ولا ينتفت إلى سقيه، يقطع بأنه لانهج لها أو يأتها ضارة. البيان [ص ٢٩٠، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

الفصل الثاني

إِنَّمَا تُسْحَبُ زَكَاةُ التِّجَارَةِ مَعَ الْخَوْلِ وَقِيَامِ رَأْسِ الْمَالِ قَصَاعِدًا، وَنِصَابِ الْمَالِيَّةِ فَيُخْرَجُ رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ^(١)، وَحُكْمُ بَاقِي أَجْنَابِ الزَّرْعِ حُكْمُ الْوَاجِبِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الدَّفْعِ عَنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ^(٢) مَعَ الْإِمْكَانِ فَيُضْمَنُ وَيَأْتَمُّ، وَلَا تُقَدَّمُ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ إِلَّا قَرْضًا، فَتُحْتَسَبُ عِنْدَ الْوُجُوبِ بِشَرَطِ بَقَاءِ الْقَابِضِ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنْ بَلَدِ الْمَالِ إِلَّا مَعَ إِعْوَاذِ الْمُسْتَحِقِّ فَيُضْمَنُ لَا مَعَهُ، وَفِي الْإِثْمِ قَوْلَانِ وَيُجْرَى.

(١) فيقوم بما اشترى به، ولو اشتراه بغيره اعتبر قيمة العرض بالنقد الغالب، فإن تساوى النقدان وبلغ بأحدهما ركني، وإن بلغ بكل واحد منهما موزن بما يشاء، ولا يجب التقويم بالأمنع للمستحق ولو اشترى بالنقدين فسط وقوم بالسببة، كما لو اشترى بمائتي درهم وعشرين ديناراً وكان قيمة العشرين أربعمائة، فيقوم ثلثاه بالذهب، وثلثه بالفضة. البيان [ص ٣٠١، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) له الترتيب للأفضل والأحوج والمعتاد لطلب منه بما لا يؤدي إلى الإهمال. البيان [ص ٣١٩، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

الفصل الثالث في المستحق

وَهُمُ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ، وَيَشْمَلُهُمَا مَنْ لَا يَمْلِكُ مَوْئِئَةً سَنَةً، وَالْمَرْوِيُّ أَنْ
الْمَسْكِينِ أَسْوَأُ^(١) حَالاً^١، وَالْدَارُ وَالْعَادِمُ مِنَ الْمَوْئِئَةِ، وَيُجْمَعُ ذُو الصَّنْعَةِ وَالضَّيْفَةِ
إِذَا نَهَضَتْ بِحَاجَتِهِ، وَإِلَّا تَنَاوَلَ التَّيْمَةَ لَا غَيْرُ.
وَالْعَامِلُونَ وَهُمْ السُّعَاءُ فِي تَحْصِيلِهَا.
وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَهُمْ كُفَّارٌ يُسْتَمَالُونَ إِلَى الْجِهَادِ^(٢)، قِيلَ: وَمُسْلِمُونَ
أَيْضاً^(٣).
وَفِي الرِّقَابِ وَهُمْ الْمُكَاتَبُونَ وَالْعَبِيدُ تَحْتَ الشَّدْوَةِ.

(١) ونعني بالأسوأ حالاً الذي لا يملك شيئاً يعتد به، والآخر من يملك مالاً يقوم بكفايته.
البيان [ص ٣٠٥، ضمن الموسوعة، ج ١٢].
(٢) نعم.

(٣) وهم أربعة: قوم لهم ظراء من المشركين إذا أعطوا رغب نظراؤهم، وقوم في نياتهم
ضعف فتقوى نياتهم وقوم بإزائهم قوم آخرون من أصحاب الصدقات إذا أعطوا جبوها
وأغنوا الإمام عن عامل وقوم من الأعراب يأطراف بلاد الإسلام إذا أعطوا منعوا الكفار
من الدخول أو رغبوا في الإسلام. البيان [ص ٣٠٨، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٠١. باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق، ج ١١٦ تهذيب الأحكام، ج ٤،
ص ١٠٤، ج ٢٩٧.
٢. قال به الشيخ المفيد في الإشراف، ص ٣٩ (ضمن مصنفات الشيخ السعيد، ج ٩)، والمحقق في المستدرج، ج ٢،
ص ٥٧٣، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٤٨.

والغارِمُونَ وَهُمْ الْمَدِينُونَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَالْمَرُوءِيُّ؛ أَنَّهُ لَا يُعْطَى مَحْهُوْلُ الْحَالِ^١. وَيُقَاصُّ الْفَقِيرُ بِهَا^(١) وَإِنْ مَاتَ^٢ أَوْ كَانَ وَاجِبَ النِّفْقَةِ.

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ الْقُرْبُ كُنْهَا.

وَابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمُتَقَطِّعُ بِهِ، وَلَا يَمْنَعُ غِنَاهُ فِي بَلَدِهِ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْاِعْتِيَاظِ عَنْهُ، وَمِنْهُ الضَّيْفُ.

وَتُشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ فَيَسَّ عَدَا الْمُؤَلَّفَةِ، هُوَ كَانَ السَّفَرُ مَعْصِيَةً مُنْعَ. وَيُعْطَى الطِّفْلُ وَلَوْ كَانَ أَبَوَاهُ فَاسِقَيْنِ. وَقِيلَ: الْمُعْتَبَرُ تَجَسُّبُ الْكَبَائِرِ^٢.

وَيُعِيدُ الْمُخَالَفُ الزَّكَاةَ لَوْ أَعْطَاهَا مِثْنَهُ، وَلَا يُعِيدُ بَاقِيَ الْعِبَادَاتِ.

وَيُشْتَرِطُ أَنْ لَا يَكُونَ وَاجِبَ النِّفْقَةِ عَلَى الْمُعْطَى، وَلَا هَاشِمِيًّا إِلَّا مِنْ قَبِيلِهِ أَوْ تَعَذَّرَ الْخُمْسُ.

وَيَحِبُّ دَفْعُهَا^(٣) إِلَى الْإِمَامِ مَعَ الطَّلَبِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِسَاعِيهِ، قِيلَ: وَالْفَقِيرُ فِي الْعَيْبَةِ^٢. وَدَفْعُهَا إِلَيْهِمْ ابْتِدَاءً أَفْضَلُ، وَقِيلَ: يَجِبُ^٤. وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ

(١) وَلَا يَحْتَسِبُ الْإِدْنُ فِي الْحَقِّ الْبَيَانِ [ص ٣٠٩، ضمن لموسوعة، ج ١٢].

(٢) وَهَلْ يَشْتَرِطُ قُصُورُ تَرْكِهِ عَنْ ذَنْبِهِ؟ صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْجَنِيدِ وَالشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ، وَنَعَاهُ الْعَاضِلُ، لِلْعُمُومِ، وَلَا يَنْتَقَالُ التَّرَكَةُ إِلَى الْوَرَثِ، فَهِيَ عَاجِرَةٌ وَفِي الْأَخِيرِ مَنَعُ ظَاهِرٍ؛ لِتَأْخُرِ الْإِرْثُ عَنِ الدِّينِ نَعَمْ لَوْ أَتَلَفَ الْوَرَثُ الْعَالِ وَتَعَذَّرَ الْاِقْتِضَاءُ لَمْ يَبْعُدْ حَوَازِ الْاِحْتِسَابِ وَالْاِقْصَاءِ. الْبَيَانِ [ص ٣٠٩، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٣) فَلَوْ فَرَّقَهَا الْمَالِكُ فَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْإِحْزَاءِ، لَعَدَمِ إِيقَاعِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعاً. الْبَيَانِ [ص ٣١٥، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

١. الكافي، ج ٥، ص ٩٣ باب الدين، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨٥، ح ٢٨٥

٢ نقله عن ابن الجبير العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٨٣، المسألة ٥٧.

٣ قال به الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٢٥٢

٤ قال به الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٢٥٢، والعلابي في الكافي في الفقه، ص ١٧٢

في الإخراج بغير يمين^(١).

وَتُسْتَحَبُّ قِسْمَتُهَا عَلَى الْأَصْنَافِ، وَإِعْطَاءُ جَمَاعَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ، وَيَجُوزُ الْوَاحِدُ وَالْإِغْنَاءُ إِذَا كَانَ دَفْعَةً. وَأَقْلُ مَا يُعْطَى اسْتِحْبَاباً مَا يَجِبُ فِي أَوَّلِ النَّقْدَيْنِ. وَيُسْتَحَبُّ دُعَاءُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لِلْمَالِكِ.

وَمَعَ الْغَيْبَةِ لَا سَاعِيٍّ وَلَا مُؤَلِّمَةٍ إِلَّا لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَلِيُخَصَّ زَكَاةُ النِّعَمِ الْمُسَجَّلِ، وَإِصَالُهَا إِلَى الْمُسْتَحْيِ^١ مِنْ قَبُولِهَا هَدِيَّةً^(٢).

(١) وكذا في عدم الحول وتلف المال. ولو شهد عليه شاهدان بالحول أو ببقاء المال أو بنفي

الإخراج وكان نفياً محصوراً سمعت شهادة. البيان [ص ٣١٧، ضمن الموسوعة، ج ١٢،

(٢) والنية مادامت العين باقية.

الفصل الرابع في زكاة الفطرة

وتجب على البالغ العاقل الحر المالك قوت سنته^(١) عنه وعن عياله ولو تبرعاً. وتجب على الكافر ولا تصح منه. والاعتبار بالشرط عند الهلال^(٢)، ويستحب لو تجدد السبب ما بين الهلال إلى الروال. وقدرها صاع من الحنطة أو الشعير أو التمر أو الزبيب أو الأرز^(٣) أو الأقط أو اللين. وأفضلها التمر، ثم الزبيب، ثم ما يعلب على قوته. والصاع تسعة أرطال ولو من اللين في الأقوى^(٤). ويجوز إخراج القيمة بسعر الوقت.

وتجب النية فيها وفي المأكلة. ومن عزل أحدهما لعذر ثم تلفت لم يضمن. ومصرفها مصرف المأكلة. ويستحب أن لا يقصر العطاء عن صاع إلا مع الاجتماع وضيق المال. ويستحب أن يخص بها المستحق من القرابة والجار. ولو بان الأخذ غير مستحق ارتفعت، ومع التعذر يجزئ به اجتهاد إلا أن يكون عبده.

(١) السنة المستقبلية، بشرط أن يفصل يوم العيد قدر الواجب.

المكتسب لا يجب عليه زكاة الفطرة إلا إذا فصل عنده يوم العيد عن قدر كفايته بقدر الواجب عنه وعمّن يعول، فلو فضل أقل من ذلك القدر لم تجب.

(٢) وفي الضيف أن يكون قبله بليلة.

(٣) منزوع القشر الأعلى.

(٤) نعم.

كتاب الخمس

وَيَجِبُ فِي الْغَنِيمَةِ ^(١) بَعْدَ إِخْرَاجِ الْمُؤْنِ، وَالْمَعْدِنِ ^(٢) وَالْقَوَاصِ ^(٣) وَأَرْبَاحِ

(١) لا يشترط في وحوب الخمس قبض العسكر، بل يجب فيما لم يحوه من الأرض والأموال البعيدة. البيان [ص ٣٣٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) واشتقاقها من عدن إذا أقام لإقامتها بالأرض. البيان [ص ٣٣٦، ضمن الموسوعة، ج ١٢]. لا يشترط في المعدن الإخراج دفعة، بل يضم بعضه إلى بعض، وشروط المفاضل أن لا يتخلل بين المرات إعراض، فلو أهمله معرضاً ثم أخرج لم يضم. وفي اشتراط اتحاد المعدن في النوع نظر، فإن قلنا به لم يضم لذهب إلى الحديد والآضم، وهو قوله. البيان [ص ٣٣٧، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٣) كل ما يخرج من البحر حتى الذهب والفضة التي ليس عليها سكة الإسلام، فلو كان عليها سكة ففي اعتبارها عندي نظر. ولو أخرج دفعة أو دفعات فالأقرب ضم الجميع. واعتبار الدينار في القوص بعد المؤن، ولو أخذ منه شيء من غير غوص فالظاهر أنه بحكمه، ولو كان ممّا ألقاه الماء على الساحل. أمّا التعبر فالتعبر عن أبي الحسن عليه السلام: «أن فيه الخمس». ولكن هل هو من المعادن أو من القوص؟ فصل بعض الأصحاب، فقال: إن كان أخرج من قعر البحر فهو من القوص، وإن جنى من الساحل أو من وجه الماء فمعدن، وهل هو نابت في الماء أو في عين في البحر؟ قال الشيخ بالأول، وقال أهل الطب: هو جماجم تخرج من عين في البحر، أكبرها وزنه ألف مثقال.

فرع: الحيوان المصيد في البحر من باب الأرباح. البيان [ص ٣٣٩ - ٣٤٠، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

المكاسب، والحلال المختلط بالحرام ولا يتمر ولا يعلم صاحبه، والكثرة^(١) إذا بلغ عشرين ديناراً، قيل: والمعدن كذلك^١، وقال الشيخ في الخلاف: لا نصاب له^٢، واعتبر أبو الصلاح فيه ديناراً^٣، كالغوص وأرض الذمي^(٢) المتقيلة إليه من مسلم^(٣)، ولم يذكرها كثير، وأوجب أبو الصلاح في الميراث^(٤) والصدقة والهبة^٤، وأنكره ابن إدريس^٥ والأول أحسن.

واعتبر المفيد في العنيفة والغوص والعنبر عشرين ديناراً عينا أو قيمة^٦، والمشهور أنه لا نصاب للغنيمة، ويعتبر في الأرباح مؤونته ومؤونة عياله مقتصداً^(٥).

(١) وهو المال المدفون في الأرض، وشرطه أن يكون في دار الحرب سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا، أو دار الإسلام إذ خلى من أثرهم ونعني بأثر الإسلام اسم النبي ﷺ أو أحد ولاية الإسلام ولو وحده في دار الإسلام وعليه أثره فالأقرب أنه لقطعة، ولو وحده في ملك الغير عرفه فإن عرفه فله، وإلا قبلوا جده ومقتصده. البيان [ص ٣٣٨، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٢) ولا يشترط فيها النصاب ولا المدة. البيان [ص ٣٤١، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٣) يشتري أو غيره. البيان [ص ٣٤٠، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٤) ولو نما ذلك بنفسه أو باكتساب الحق بالأرباح. البيان [ص ٣٤٣، ضمن الموسوعة، ج ١٢].

(٥) فرع؛ لو أقر في النفقة فلا شيء في الفاضل بسبب الإقتار، ولو أسرف وجب في الفائت بسبب الإسراف.

←

١. قال به الشيخ في النهاية، ص ١٩٧.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ١١٩، المسألة ١٤٢.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٧٠.

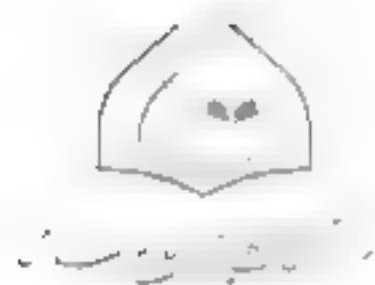
٤. السرائر، ج ١، ص ٤٩٠.

٦. نقله من الرسالة العربية للعلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ١٩١، المسألة ١٤٨.

وَيُقَسَّمُ سِتَّةَ أَقْسَامٍ: ثَلَاثَةٌ لِلْإِمَامِ ۖ تُصَرَّفُ إِلَيْهِ حَاضِرًا، وَإِلَى نَوَائِبِهِ غَائِبًا أَوْ تُحَفَظُ، وَثَلَاثَةٌ لِلْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ مِنَ الْهَاشِمِيِّينَ بِالْأَبِ، وَقَالَ الْمُرْتَضَى: وَبِالْأُمِّ ١. وَيُشْتَرَطُ فَقْرُ شَرَكَاءِ الْإِمَامِ. وَيَكْفِي فِي ابْنِ السَّبِيلِ الْفَقْرُ فِي بَلَدِ التَّسْلِيمِ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْعَدَالَةُ وَيُعْتَبَرُ الْإِيمَانُ.

وَنَقَلَ الْإِمَامُ: أَرْضٌ انْجَلَى عَنْهَا أَهْلُهَا أَوْ تَسَلَّمَتْ طَوْعًا أَوْ بَادَ أَهْلُهَا، وَالْآجَامُ، وَرُؤُوسُ الْجِبَالِ، وَيُطَوَّنُ الْأُودِيَّةُ وَمَا يَكُونُ بِهَا، وَصَوَافِي مُلُوكِ الْحَرْبِ، وَمِيرَاثُ فَاقِدِ الْوَارِثِ، وَالْغَنِيمَةُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. أَمَّا الْمَعَادِنُ فَالنَّاسُ فِيهَا شَرَعٌ.

→ آخر. لا يعتبر الحول في الوجوب، بمعنى توقف الوجوب بل بمعنى تقدير الاكتفاء، فلو علم الاكتفاء من أول الحول وحب الخمس، ولكن يجوز تأخيرها إلى آخره احتياطاً له وللمستحق؛ لجوار زيادة العفة بسبب عارضه أو نقصها. الشبان [ص ٣٤٣، ضمن الموسوعة، ج ١٢].



كتاب الصوم

وهو الكف عن الأكل والشرب مطلقاً^(١)، والجماع كله، والاستمناء، وإيصال الغبار المتعدي^(٢)، والبقاء على الجنابة، ومعاودة النوم جنباً بعد انتباهتين، فيكفر. ويقضي لو تعمد الإخلال، ويقضي لو عاد بعد انتباهة أو احتقن بالمائع أو ارتمس متعمداً أو تناول من دون مراعاة ممكنة فأخطأ، سواء كان مستصحب الليل أو النهار^(٣). وقبل: لو أفطر لظلمة موهمة^(٤) طائفاً فلا قضاء، أو تعمد الغيبة أو أخير بدخول الليل فأفطر^(٥)، أو ببقائه فتناول وتظهر الخلاف، أو نظر إلى امرأة أو غلام

(١) المعتاد وغيره.

(٢) المراد به ما له عين.

(٣) ولو استمر الإشكال ولم يتبين الخطأ من الصواب فالأقرب وجوب القضاء لو أفطر آخر النهار؛ لأصالة البقاء، وإن اتفق في أوله فلا قضاء؛ لأصالة بقاء الليل. تذكرة الفقهاء [ج ٦، ص ٧٤ - ٧٥].

(٤) إذا أفطر للظلمة الموهمة فإن بقي الاشتباه قضى، ولو ظن فلا قضاء، إلا أن يظهر الخلاف فيقضي.

(٥) سواء كان المخبر عدلاً أو فاسقاً، أمّا لو أخبره عدلان فالوجه وجوب الكفارة. تحرير الأحكام الشرعية [ج ١، ص ٤٧٧، الرقم ١٦٥٤].

فَأَمْنَى، وَلَوْ قَصَدَ فَلَا قَرَبَ الْكَفَّارَةُ وَخُصُوصاً مَعَ الْاعْتْيَادِ؛ إِذَا لَا يَنْقُصُ عَنِ
الاسْتِمَاءِ بِيَدِهِ أَوْ مُلَاعِبَةٍ.

وَتَكَرَّرَ الْكَفَّارَةُ بِتَكَرُّرِ الْوَطْءِ أَوْ تَغْيِيرِ الْجَنَسِ أَوْ تَخَلُّلِ التَّكْفِيرِ أَوْ اخْتِلَافِ
الْأَيَّامِ، وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ. وَيَتَحَمَّلُ عَنِ الزَّوْجَةِ الْمَكْرَهَةِ الْكَفَّارَةُ وَالتَّعْزِيرُ بِخَمْسَةِ
وَعِشْرِينَ سَوْطاً، فَيُعَزَّرُ خَمْسِينَ، وَلَوْ طَاوَعَتْهُ فَعَلَيْهَا.

القول في شروطه

وَيُعْتَبَرُ فِي الْوُجُوبِ الْبُلُوغُ وَلِقْلُ وَلِحْلُؤُ مِنَ الْخَيْصِ وَالنِّفَاسِ وَالسَّفَرُ، وَفِي
الصِّحَّةِ التَّمْيِيزُ وَالْحُلُوءُ مِنْهُمَا وَمِنَ الْكُفْرِ، وَنَصْعٌ مِنَ الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا فَعَلَتْ الْوَاجِبَ
مِنَ الْعُسْلِ، وَمِنَ الْمُسَافِرِ فِي دَمِ الْمُتَعَةِ وَبَدَلِ الْبَدَنَةِ وَالذَّرِ الْمُقَيَّدِ بِهِ، قِيلَ:
وَبِجَزَاءِ الصَّيْدِ.

وَيُحَرَّرُ^(١) الصَّبِيُّ لِسَبْعِ^(٢)، وَقَالَ أَشْأَبُ يَتَوَيَّهُ^(٣) وَالشَّيْخُ فِي الْهَابَةِ: لِسَبْعِ^(٤)،
وَالْمَرِيضُ يَتَّبِعُ ظَنَّهُ، فَلَوْ تَكَلَّفَهُ مَعَ ظُلِّ الصَّرَرِ قَصَى.
وَتَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْوَجْهِ وَالْقُرْبَةِ لِكُلِّ لَيْلَةٍ^(٥)، وَالْمُقَارَنَةُ مُجَزَّئَةٌ.
وَالنَّاسِي يُجَدِّدُهَا إِلَى الرُّوَالِ.
وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ الْقَدَمَاءِ الْاِكْتِفَاءُ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ لِلشَّهْرِ وَادَّعَى الْمُتَرَفِّضُ فِي الرَّسِيَّةِ
فِيهِ الْإِجْمَاعَ^(٦)، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

(١) التعرير: حمل الصبي على اعتياد أفعال المكلفين.

(٢) و(٣) نعم.

١. قال به الشيخ الصدوق في المفتح، ص ١٩٩، حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٢٨، المسألة ٧٤.

٢. العقبة، ج ٢، ص ١٢٢، دليل الحديث ١٩٠٩، حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٦، المسألة ٨٧.

٣. النهاية، ص ١٤٩.

٤. المسائل الرسنية، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٥.

وَيُشْتَرَطُ فِيمَا عَدَا رَمَضَانَ التَّعْيِينُ.
وَيُعْلَمُ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ أَوْ شَهَادَةِ عَدَلَيْنِ ^(١) أَوْ شَيْعٍ ^(٢) أَوْ مُضِيِّ ثَلَاثِينَ مِنْ
شُعْبَانَ، لَا بِالوَاحِدِ فِي أَوَّلِهِ، وَلَا تُشْتَرَطُ الْخَمْسُونَ مَعَ الصَّحْوِ.
وَلَا عِبْرَةٌ بِالْجَدُولِ وَالْعَدَدِ وَالْعُلُوِّ وَالِانْتِفَاحِ وَالتَّطَوُّقِ وَالْخِفَاءِ لَيْلَتَيْنِ.
وَالْمَحْبُوسُ يَتَوَخَّى فَإِنْ ظَهَرَ التَّقَدُّمُ أَعَادَ.
وَالْكَفُّ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى ذَهَابِ الْمَشْرِقِيَّةِ ^(٣).
وَلَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ أَوْ بَرِيَ الْمَرِيضُ قَبْلَ الزَّوَالِ وَلَمْ يَتَنَاوَلَا أَجْزَأُهُمَا الصَّوْمُ،
بِخِلَافِ الصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ
زَوَالُ الْعُذْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ.
وَيَقْضِيهِ كُلُّ تَارِكٍ لَهُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ لِعُذْرٍ، إِلَّا الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ
وَالْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ.
وَتُسْتَحَبُّ ^(٤) الْمُنَابَعَةُ فِي الْقَضَاءِ، وَرِوَايَةُ عَمَارٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَتَضَمَّنُ
اسْتِعْبَابَ الْفَرِيقِ ١.

مَسَائِلُ:

[الأولى:] مَنْ نَسِيَ غُسْلَ الْجَنَابَةِ قَصَى الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ فِي الْأَشْهُرِ. وَيَتَخَيَّرُ
قَاضِي رَمَضَانَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوَالِ، فَإِنْ أَطْرَقَ بَعْدَهُ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، فَإِنْ عَجَزَ
صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

(١) وَتَصَحَّ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ.

(٢) وَيَكْفِي شَيْعَ النِّسَاءِ وَالْمُخَالِفِينَ وَالْكَفَّارَ.

(٣) يَجِبُ إِدْخَالُ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي الطَّرَفَيْنِ.

(٤) نَعَمْ.

الثانية: الكفارة في شهر رمضان ولذير المعين والعهد عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا. ولو أطر على محرم مطلقا فثلاث.

الثالثة: لو استمر المرض إلى رمضان آخر فلا قضاء. ويقدي عن كل يوم بمدة^(١). ولو برئ وتهاون فدى وقضى، ولو لم يتهاون قضى لا غير.

الرابعة: إذا تمكن من القضاء ثم مات قضى عنه أكبر ولديه الذكور، وقيل: الولي^(٢) مطلقا.

وفي القضاء عن المسافرين خلاف، أقربه مراعاة تمكنه^(٣) من المقام والقضاء. ويقضى عن المرأة والعبد.

والأشئ لا تقضي. وتتصدق من التركة عن اليوم بمدة. ويجوز في الشهرين المتتابعين صوم شهر والصدقة عن آخر.

الخامسة: لو صام المسافر عالما أهاده، ولو كان جاهلا فلا. والناسي يلحق بالعايد.

وكلما قصرت الصلاة قصر الصوم، إلا أنه يشترط الخروج قبل الزوال. السادسة: الشيخان إذا عجزا فديا بمدة ولا قضاء، وذو العطاش^(٤) المائوس من برئه كذلك، ولو برئ قضى.

السابعة: الحامل الممرّب والمرضع لقديلة اللبن يقطران ويهديان^(٥).

(١) ويجوز أن يعطى ما يلزمه عن الأيام لواحد.

(٢) نعم، كل وارث حتى ضامن الجريرة.

(٣) نعم.

(٤) وهو مريض يصيب الإنسان بحيث لا يصبر عن شرب الماء التقيح الرائع [ج ١، ص ٣٩٤].

(٥) إن كان الخوف على الولد أطرنا وهدبنا، ولو حافتا على أنفسهما ألحقنا بالمرضى.

ولا يَجِبُ صَوْمُ النَافِلَةِ بِشُرُوعِهِ فِيهِ، نَعَمْ يُكْرَهُ نَقْصُهُ بَعْدَ الزَوَالِ، إِلَّا لِمَنْ يُدْعَى إِلَى طَعَامٍ.

الثَّامِنَةُ: يَجِبُ تَتَابُعُ الصَوْمِ إِلَّا أَرْبَعَةً: النَذْرَ الْمُطْلَقَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَقَضَاءُ الْوَاجِبِ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ، وَالسَّبْعَةَ فِي بَدَلٍ لَهْدِي.

وَكُلَّمَا أَخْلَ بِالْمُتَابَعَةِ يُعْذَرُ بَنَى وَلَا لَهُ يَسْتَأْيِفُ، إِلَّا فِي الشَّهْرَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمٍ مِنَ الثَّانِي^(١)، وَفِي الشَّهْرِ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، وَفِي ثَلَاثَةِ الْمُتَعَةِ بَعْدَ يَوْمَيْنِ ثَالِثُهُمَا الْعِيدُ.

التَّاسِعَةُ: لَا يَفْسُدُ الصِّيَامُ بِمَضَى الْخَائِمِ، وَزَقُّ الطَّائِرِ، وَمَضِغُ الطَّعَامِ. وَيُكْرَهُ مُبَاشَرَةُ النِّسَاءِ، وَالَاكِتِحَالُ بِمَا فِيهِ مَسْكٌ، وَإِحْرَاجُ الدِّمِ الْمُضْعِفُ، وَدُخُولُ الْحَقَامِ، وَشَمُّ الرِّيحَاتِ وَخُصُوصًا النَّرْجِسِ، وَالِاحْتِقَانُ بِالْحَامِدِ، وَجُلُوسُ الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى فِي الْمَاءِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحَصِيَّ الْمَمْسُوحَ^(٢) كَذَلِكَ، وَبَلُّ الثَّوبِ عَلَى الْجَسَدِ، وَالْهَذَرُ.

الْعَاشِرَةُ: يُسْتَحَبُّ مِنَ الصَّوْمِ أَوَّلُ خَمِيسٍ مِنَ الشَّهْرِ، وَآخِرُ خَمِيسٍ مِنْهُ، وَأَوَّلُ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ، وَأَيَّامُ الْبَيْضِ وَمَوْلِدُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَبْعَثُهُ^(٣)، وَيَوْمُ الْغَدِيرِ، وَالْدَحْوِ^(٤). وَعَرَفَةُ لِمَنْ لَا يُضَعِّفُهُ عَنِ الدُّعَاءِ مَعَ تَحَقُّقِ الْهِلَالِ، وَالْمُبَاهَلَةِ وَالْخَمِيسِ، وَالْجُمُعَةِ، وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَ عِيدِ الْفِطْرِ، وَأَوَّلُ ذِي الْحِجَّةِ^(٥)، وَرَجَبُ كُلُّهُ، وَشَعْبَانُ كُلُّهُ.

(١) ولو أصبح جنباً أمسك وصام بدله، فيكون لمجزئها شهراً ويومين.

(٢) مطوع الذكر.

(٣) السابع والعشرين من رجب.

(٤) الخامس والعشرين من ذي القعدة.

(٥) مولد إبراهيم الخليل.

الحادية عشرة: يُستحب الإمساك في المسافر والمريض بزوال عذرهما بعد التناول أو بعد الروال، ومن سلف من ذوي الأعذار التي يزول في أثناء النهار. الثانية عشرة: لا يصوم الضيف بدون إذن مضيفه، وقيل: بالعكس^(١) أيضاً، ولا المرأة^(٢) والعبد بدون إذن الزوج والمالك، ولا الولد بدون إذن الوالد، والأولى عدم انعقاده مع النهي.

الثالثة عشرة: يحرم صوم العبد في أيام التشريق لمن كان بمنى، وقيد بعض الأصحاب بالناسك، وصوم يوم الشك بينة الفرض، ولو صامته بينة النفل أجزأ إن ظهر كونه من رمضان، ولو ردّد فقولا^٣؛ أقربهما الإجزاء. ويحرم نذر المعصية، وصومه، والصمت، والإصال^(٤)، وصوم الواجب سفراً، سوى ما مر.

الرابعة عشرة: يُعزّر من أفطر في شهر رمضان عايداً عالماً لا لعذر، فإن عاد عزر، فإن عاد قبل، ولو كان مستحلاً قبل^(٥)، إن كان ولد على الفطرة، واستتيب إن كان عن غيرها.

(١) نعم

(٢) إذا نذرت الزوجة ثم طلقها الروح ولم يحنه، ثم تزوجها لم يكن له حله بعد ذلك؛ للروم بزوال المانع.

(٣) [أن يجعل] عشاءه سحوره أو يومين يسهما ليلة، وكلاهما وصال.

(٤) من غير أن يستتاب، ولو نشأ في برية ولم يعرف قواعد الإسلام، ولا ما يوجب الإفطار عزر، وعمول بعد ذلك بما يعامل به المولود على الفطرة. تذكرة الفقهاء [ج ٦، ص ٨٧، المسألة ٤٩].

١ قال به العلامة في منتهى المطلب، ج ٩، ص ٢٨٧.

٢ ذهب إلى الإجزاء الشيخ في الخلاف، ج ٢، ص ١٧٩، المسألة ٢٦ وابن حمزة في الوسيلة، ص ١٤٠ وإلى عدم الإجزاء قول الشيخ في النهاية، ص ١٥١ وابن إدريس في السرائر ج ١، ص ٢٨٤.

الخامسة عشرة: التَّلَوُّغُ الَّذِي يَحِبُّ مَعَهُ الْعِبَادَةُ: الْإِحْتِلَامُ أَوْ الْإِثْبَاتُ أَوْ تُلُوغُ
خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فِي الذَّكْرِ، وَتِسْعٍ فِي الْأُنْثَى^(١)، وَقَالَ فِي الْمَبْسُوطِ^٢ وَتَبِعَهُ ابْنُ
حَمَزَةَ: تُلُوغُهَا بِعَشْرِ^٣، وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: الْإِجْمَاعُ عَلَى التِّسْعِ^٤.

(١) وَلَا يَكْفِي الطَّمَنُ فِي الْخَامِسَةِ عَشْرٍ أَوْ التَّاسِعَةِ. وَهَذَا هُوَ مَرَادُهُمْ بِتُلُوغِهَا. وَفِي بَعْضِ
الْأَخْبَارِ: «إِكْمَالُ خَمْسَةِ عَشْرٍ» [وَالْخَيْرُ: «إِذْ سَتَكْمَلُ الْمَوْلُودُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً كَتَبَ مَا
لَهُ وَمَا عَلَيْهِ وَأُخِذَتْ مِنْهُ الْحُدُودُ»]. ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ، ج ٣، ص ٢٨٣، ذَيْلُ
الْمَسْأَلَةِ ٢؛ وَابْنُ زُهْرَةَ فِي عَيْنِ النِّزْوَعِ، ح ١، ص ٢٥١؛ وَرَاجِعْ أَيْضاً السَّنَنَ الْكُبْرَى،
ج ٦، ص ٩٣، ذَيْلُ الْحَدِيثِ ١١٣٠٦؛ وَالْمَغْنِي وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ، ج ٤، ص ٥٥٧ - ٥٥٨،
الْمَسْأَلَةُ ٣٤٧١. وَهُوَ الْأَحْسَنُ.



١. المَبْسُوطُ، ج ١، ص ٢٦٦

٢. الوَسِيلَةُ، ص ١٣٧.

٣. الْمَرَاتِرُ، ج ١، ص ٣٦٧

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ الْاِعْتِكَافُ ^(١)

وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ خُصُوصاً فِي الْغَشْرِ الْأَوَّخِرِ ^(٢) مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.
وَيُشْتَرَطُ الصَّوْمُ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا مَنْ مُكْتَبٍ يَصِحُّ مِنْهُ الصَّوْمُ فِي زَمَانٍ يَصِحُّ
صَوْمُهُ، وَأَقْلُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالْمَسْجِدُ الْجَمِيعُ ^(٣) - وَالْحَصْرُ فِي الْأَرْبَعَةِ أَوِ الْخَمْسَةِ
ضَعِيفٌ - وَالْإِقَامَةُ بِمُعْتَكِفِهِ، فَيَسْتَلُّ بِخُرُوجِهِ إِلَّا لِصَرُورَةٍ أَوْ طَاعَةٍ، كَعِبَادَةِ مَرِيضٍ
أَوْ شَهَادَةٍ أَوْ تَشْيِيعِ مُؤْمِنٍ، ثُمَّ لَا يَجْلِسُ لَوْ خَرَجَ، وَلَا يَمْشِي تَحْتَ ظِلٍّ اخْتِيَاراً،
وَلَا يُصَلِّي إِلَّا بِمُعْتَكِفِهِ ^(٤) إِلَّا فِي مَكَّةَ

وَيَحِبُّ مَالِئُ الدَّرِ وَشِبْهِهِ، وَيَمُضِي يَوْمَيْنِ عَلَى الْأَشْهُرِ، وَفِي الْمَسْنُوطِ: يَجِبُ
بِالشَّرْعِ ١.

وَيُسْتَحَبُّ الْاِشْتِرَاطُ كَالْمُحَرِّمِ، فَإِنْ شَرَطَ وَحَرَجَ فَلَا قَضَاءَ، وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ
وَمَضَى يَوْمَانِ أَتَمَّ.
وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نَهَاراً مَا يَحْرُمُ عَلَى الصَّائِمِ، وَلَيْلاً وَنَهَاراً الْجَمَاعُ، وَشَمُّ الطَّيِّبِ،
وَالاسْتِمْتَاعُ بِالنِّسَاءِ.

(١) لو نذر أن يعتكف هذا رجب متتابعاً و'فطر في الأثناء فإنه يتم ويكفر ويستأنف شهراً
غيره

(٢) لطلب ليلة القدر.

(٣) المراد به «الجامع» الأعظم في البلد دون مسجد القبيلة والسوق.

(٤) لا في يوم الجمعة إذا أقيمت الصلاة في مسجد غيره.

وَيُفْسِدُهُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ. وَيُكْفَرُ^(١) إِنْ أَفْسَدَ الثَّالِثُ أَوْ كَانَ وَاجِبًا^(٢).
وَيَجِبُ بِالْجَمَاعِ فِي الْوَاجِبِ نَهَارًا كَفَّارَتَانِ إِنْ كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَقِيلَ:
مُطْلَقًا^١. وَلَيْلًا وَاحِدَةً، فَإِنْ أَكْرَزَ الْمُعْتَكِفُ فَأَرْبَعٌ عَلَى الْأَقْوَى.

- (١) كبيرة مغيرة إن وجب بندر أو عهد أو بمضي يومين، وإن وجب باليمين فالظاهر أنها كفارة يمين. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢١٧، ضمن الموسوعة، ج ٩].
(٢) تجب الكفارة بالجماع في الواجب مطلقاً، وفي الثالث مطلقاً، وعدم وجود شيء أصلاً في اليومين المدوبين.



كِتَابُ الْحَجِّ

وفيه فُصُولٌ:

[الفصل الأول] (في شرائطه وأسبابه)

يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْخِثَاءِ عَلَى الْقَوْرِ مَرَّةً
بِأَصْلِ الشَّرْعِ، وَقَدْ يَجِبُ بِالذَّرِّ وَشِبْهِهِ، وَالْإِسْتِجَارِ وَالْإِفْسَادِ. وَيُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ،
وَلِفَاقِدِ الشَّرَائِطِ، وَلَا يُجْزِئُ كَالْفَقِيرِ، وَالْعَبْدِ بِإِذْنِ مُوَلَاةٍ.
وَشَرَطُ وَجُوبِهِ: الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ وَالتَّمَكُّنُ مِنَ الْمَسِيرِ.
وَشَرَطُ صِحَّتِهِ الْإِسْلَامُ. وَشَرَطُ مُبَاشَرَتِهِ مَعَ الْإِسْلَامِ التَّمَيُّزُ. وَيُحْرِمُ الْوَلِيُّ عَنْ غَيْرِ
الْمُتَمَيِّزِ نَدْبًا، وَشَرَطُ صِحَّتِهِ مِنَ الْعَبْدِ إِذْنُ الْعَوْلَى. وَشَرَطُ صِحَّةِ النَّدْبِ مِنَ الْمَرْأَةِ
إِذْنُ الزَّوْجِ.

وَلَوْ أُعْتِقَ الْعَبْدُ أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ قَبْلَ أَحَدِ الْمَوْقِفَيْنِ صَحَّ^(١)،
وَأَجْزَأُهُ عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ.

(١) بشرط الاستطاعة من البلد، وتجدد نيّة حجة الإسلام. ولو لم يعلم العبد بالعتق صحَّ
حجّه، ويشترط فيه الاستطاعة من موضعه.

ويكفي البدل في تحققي الوجوب، ولا يشترط صيغة خاصة^(١) فلو حج به بعض إخوانه أجزاءً عي القرض. ويشترط وجود ما يمتون به عيالة الواجب النفقة إلى حين رجوعه.

وفي استنباط المصنوع بكبر أو مريض^(٢) أو عذو قولان^(٣)، والمروئي^(٤) عن علي عليه السلام ذلك، ولو زال العذر حج ثانياً. ولا يشترط الرجوع إلى كفاية على الأقوى^(٥)، ولا في المرأة المحرم^(٦)، ويكفي طن السلامة.

والمستطيع يحزنه الحج متسكماً. ولحج ماشياً أفضل إلا مع الضعف عن العبادة^(٧) فالركوب أفضل، فقد حج لحسن ماشياً مراراً - وقيل: إنها خمس وعشرون حجة^(٨) - والمحامل تساق بين يديه.

ومن مات بعد الإحرام ودخل الحرم أحرأه، ولو مات قبل ذلك وكان

(١) مع التملك أو الوثوق به. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢٢٥، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) والأقرب أن وجوب الاستنابة مروي عن ينس من البراء، ولا استحب العور الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢٢٧، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٣) و(٤) نعم.

(٥) ولو ادعى الزوج الخوف على الروح فأنكرت عمل بشاهد الحال أو البيئة، فإن انتفيا قدم قولها. والأقرب أنه لا يمين عليها. وهل يملك الزوج منعها محققاً باطناً؟ نظر.

الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢٢٨، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٦) بمكة.

١ ذهب إلى وجوب الاستنابة الشيخ الطوسي في الخلاف، ج ٢، ص ٢٤٨، المسألة ٦؛ والعللي في الكافي في الفقه، ص ٢١٩، وإلى عدم الوجوب الشيخ المعبد في نفقة، ص ٤٤٢ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٣٩، المسألة ٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٤، ح ٣٨.

٣. مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، ج ٤، ص ١٨.

قَدْ اسْتَقَرَّ^(١) فِي ذِمَّتِهِ قُضِيَ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ^(٢)، فَلَوْ ضَاقَتْ التَّرِكَهُ
فَمِنْ حَيْثُ بَلَغَتْ وَلَوْ مِنَ الْمِيقَاتِ.

وَلَوْ حَجَّ ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ عَادَ لَمْ يُعَدَّ عَلَى الْأَقْرَبِ^(٣)، فَلَوْ حَجَّ مُخَالَفًا ثُمَّ اسْتَبْصَرَ
لَمْ يُعَدَّ إِلَّا أَنْ يُخِلَّ بِرُكْنٍ^(٤)، نَعَمْ يُسْتَحَبُّ الْإِعَادَةُ.

القول في حج الأسباب

لَوْ نَذَرَ الْحَجَّ وَأَطْلَقَ كَفَّتِ الْمَرْءُ وَلَا تُجْزَى عَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ^(٥)، وَقِيلَ: إِنْ نَوَى
حِجَّةَ النَّذْرِ أَجْزَأَتْ وَإِلَّا فَلَا^(٦)، وَلَوْ قَيَّدَ نَذْرَهُ بِحِجَّةِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ^(٧)، وَلَوْ
قَيَّدَ غَيْرَهَا فَهُمَا اثْنَتَانِ، وَكَذَا الْعَهْدُ وَالْيَمِينُ، وَلَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِيًا وَجَبَ وَيَقُومُ فِي
الْبِعْثِ، فَلَوْ رَكِبَ طَرِيقَهُ أَوْ بَعْضَهُ قَضَى مَاشِيًا^(٨)، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ رَكِبَ^(٩)
وَسَاقِ بَدَنَتِهِ.

وَيُسْتَرْطُ فِي النَّائِبِ: التَّلَوُّغُ وَالْعَقْلُ وَالْخُلُوعُ^(١٠) مِنْ حَجٍّ وَاجِبٍ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ وَلَوْ
مَاشِيًا، وَالْإِسْلَامُ، وَإِسْلَامُ الْمُتَوَبِّ عَنْهُ، وَاعْتِقَادُ الْحَقِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبَا النَّائِبِ.
وَيُسْتَرْطُ نِيَّةُ النِّيَابَةِ، وَتَعْيِينُ الْمُتَوَبِّ عَنْهُ قَصْدًا، وَيُسْتَحَبُّ لَفْظًا عِنْدَ الْأَفْعَالِ.

(١) المراد بـ «الاستقرار» مضي زمان يمكنه فيه يقع أفعال الحج، كبعض يوم النحر،
ويُهمل مع القدرة عليه، فيستقر في ذمته المذهب البارع [ج ٢، ص ١٢٤].

(٢) نعم.

(٣) عدنا.

(٤) نعم.

(٥) وفائدة النذر وجوب الكفارة لو أهمل إذا عتق الوقت وأخل به.

(٦) قوله: قضى ماشياً. نعم إن كان مطلقاً وإن كان مقيداً كفر فأجراه.

(٧) أي كان معيئاً سقط الحج، وإن كان مطلقاً توقع السكنة

١. الكافي، ج ٤، ص ٣٠٨، باب من يوصي بحج، ح ١ - ٤.

٢. قال به الشيخ في النهاية، ص ٢٠٥.

وَتَبَرَأَ ذِمَّتُهُ لَوْ مَاتَ مُحَرِّمًا بَعْدَ دُخُولِ الْحَرَمِ وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْدُ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ اسْتَعِيدَ مِنَ الْأَجْرَةِ بِالسَّبَبَةِ^(١). وَيَجِبُ الْإِتْيَانُ بِمَا شُرِطَ عَلَيْهِ حَتَّى الطَّرِيقَ مَعَ الْقَرْضِ. وَلَيْسَ لَهُ الْاسْتِنَابَةُ إِلَّا مَعَ الْإِذْنِ صَرِيحاً أَوْ إِيقَاعِ الْعَقْدِ مُقَيِّداً بِالْإِطْلَاقِ. وَلَا يَحُجُّ عَنْ اثْنَيْنِ فِي عَامٍ، وَلَوْ اسْتَأْخَرَاهُ لِعَامٍ فَسَبَقَ أَحَدُهُمَا صَحَّ السَّابِقُ، وَإِنْ اقْتَرْنَا بَطْلًا^(٢).

وَتَجُوزُ النِّيَابَةُ فِي أَعْضَاءِ الْحَجِّ، كَطَوَافِ وَالسَّعْيِ وَالرَّمْيِ مَعَ الْعَجْرِ، وَلَوْ أَمَكَّنَ حَمْلُهُ فِي الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَجَبَّ، وَيُحْتَسَبُ لِهَذَا^(٣). وَكَفَّارَةُ الْإِحْرَامِ فِي مَالِ الْأَجِيرِ، وَلَوْ أَفْسَدَ حَبَّةً قَصَى فِي الْقَابِلِ، وَالْأَقْرَبُ الْإِجْرَاءُ، وَيَمْلِكُ الْأَجْرَةُ^(٤).

وَيُسْتَحَبُّ إِعَادَةُ فَاضِلِ الْأَجْرَةِ، وَإِتِمَامُ لَهُ لَوْ أَعْوَزَ، وَتَرْكُ نِيَابَةِ الْمَرْأَةِ الصَّرُورَةِ، وَالْحَشَى الصَّرُورَةِ. وَيُسْتَرَطُّ عِلْمُ الْأَجِيرِ بِالْمَسَائِلِكِ، وَقُدْرَتُهُ عَلَيْهَا، وَعَدَالَتُهُ^(٥)، فَلَا يُسَاجَرُ

(١) إِنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْجَرَ لِقَطْعِ الْمَسَافَةِ وَالْحَجَّ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْحَرَ لِفِعْلِ الْحَجِّ حَاصَّةً لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئاً فِي مَقَابِلَةِ قَطْعِ الْمَسَافَةِ. تَذَكُّرُ الْمَعْنَاءِ [ج ٧، ص ١٥٣، الْمَسْأَلَةُ ١١٢].

(٢) فِي الْعَقْدِ وَرَمَانِ الْإِيقَاعِ، وَإِنْ اِخْتَلَفَ رَمَانُ الْإِيقَاعِ صَحَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَتَاخَّرُ يَجِدُ مِنْ يَحُجُّ عَنْ مَوْبِهِ بِذَلِكَ الْعَامِ، فَالْأَقْرَبُ بَطْلَانُ الْعَقْدِ الْمُوَاخَرِ. الدَّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٣٦، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٩].

(٣) إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ بِحَمْلِهِ لَا فِي طَوَافِهِ. الدَّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٢٧، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٩].

(٤) لِأَنَّ الْأَوَّلَى حِجَّةُ الْإِسْلَامِ.

(٥) الْعَدَالَةُ شَرْطٌ فِي الْاسْتِنَابَةِ عَنِ الْمَيِّتِ، وَلَيْسَتْ شَرْطاً فِي صَحَّةِ النِّيَابَةِ، فَلَوْ حُجَّ الْفَاسِقُ عَنْ غَيْرِهِ أَجْزَأً، وَفِي قَبُولِ إِخْبَارِهِ تَرَدَّدٌ، أَقْرَبُهُ الْقَبُولُ؛ لِظَاهِرِ حَالِ الْمُسْلِمِ، وَمِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَتَشِيرُوا» [الْحَجَرَاتُ (٤٩) ٦] الدَّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٣٥، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٩].

فأبى، ولو حجَّ أجزاءً.

والوصية بالحج^(١) تنصرف إلى أجره العيش، ويكفي المرأة إلا مع إرادة التكرار. ولو عيّن القدر والنائب تعييناً. ولو عيّن لكل سنة قدراً وقصر كمل من الثانية فالثالثة. ولو زاد حج في عام مرتين من اثنين.

والودعي العالم بامتناع الوارث يستأجر عنه من يحج أو بنفسه. ولو كان عليه حجتان إحداهما نذر فكذلك؛ إذ الأصح^(٢) أنهما من الأصل. ولو تعددوا وزعت، وقيل: يفتقر إلى إذن الحاكم^(٣)، وهو بعيد^(٤).

(١) ثم إن علم أن عليه واجب فذلك، وإلا حمل على الدب.

(٢) و(٣) نعم.

الفصل الثاني في أنواع الحج

وهي ثلاثة: تمتع، وهو فرض من نأى عن مكة بشمانية وأربعين ميلاً من كل جانب على الأصح^(١)، ويقدم عمرته على حجه نائياً بها التمتع. وقران، وإفراد، وهو فرض من نقص عن ذلك.

ولو أطلق الناذر تخيير في الثلاثة، وكذا يتخير من حج ندياً. وليس لمن تعين عليه نوع العدول إلى غيره على الأصح إلا لضرورة^(٢).

ولا يقع الإحرام بالحج وعمره التمتع إلا في سؤال وذئ القعدة وذئ الحجة^(٣).

ويشترط في التمتع جمع الحج والعمرة لعام واحد، والإحرام بالحج له من مكة، وأفضلها المسجد، ثم المقام أو تحت الميزاب، ولو أحرم بغيرها لم يجز إلا مع التعذر. ولو ضاق الوقت عن إتمام العمرة بحيض أو نفاس أو عذر أو عدو عدل إلى الإفراد وأتى بالعمرة من بعد.

ويشترط في الإفراد النية، وإحرامه من الميقات أو من ديرة أهليه إن كانت أقرب إلى عرفات، وفي القران ذلك، وعقده بسياق الهدي، وإشعاره إن كان بدنة.

(١) نعم.

(٢) كخوف الحيض المتقدم في العدول إلى لقران أو الإفراد، وخوف الحيض المتأخر عن النفر في عدولهما إلى المتعة، وكذا لو حاف عدواً أو قوت الصعبة الدروس الشرعية

[ج ١، ص ٢٤٦، ضمن الموسوعة، ح ٩].

(٣) أما المبتولة فيجوز في جميع أيام السنة.

وتقليده إن كان غيرها بأن يُعَلَّقَ في رَقَبَتِهِ نَعْلًا قَدْ صَلَّى فِيهِ وَلَوْ نَافِلَةً، وَلَوْ قُلْدَ الْإِبِلَ جَازٌ.

مسائل:

[الأولى] يَجُوزُ لِمَنْ حَجَّ نَدْبًا مُفْرِدًا الْعُدُولَ إِلَى التَّمَتُّعِ لَكِنْ لَا يُلْتَمَى بَعْدَ طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ، فَلَوْ لَبَّى بَطَلَتْ مُتَعَتُهُ^(١) وَيَبْقَى عَلَى حَجِّهِ، وَقِيلَ: لَا اعْتِبَارَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ^(٢). وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ لِلْقَارِنِ. وَقِيلَ: يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنِ الْحَجِّ الْوَاجِبِ أَيْضًا^(٣)، كَمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَسُقِ مِنَ الصِّحَابَةِ^(٤)، وَهُوَ قَرِيٌّ^(٥).

الثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ لِلْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ الطَّوَافَ وَالسَّعْيَ إِمَّا الْوَاجِبُ أَوْ النَّدْبُ، لَكِنْ يُجَدِّدَانِ التَّلَبُّعَ عَقِيبَ صَلَاةِ الطَّوَافِ، فَلَوْ تَرَكَاهَا أَحَلَّا عَلَى الْأَشْهُرِ^(٦). الثَّالِثَةُ: لَوْ بَعْدَ الْمَكِّي ثُمَّ حَجَّ عَلَى مَنَعَاتٍ أُحْزِمَ مِنْهُ وَجُوبًا. وَلَوْ عَلَبَتْ إِقَامَتُهُ فِي الْآفَاقِ تَمَتُّعًا، وَلَوْ تَسَاوَىا تَخَيَّرَ. وَالْمُحَاوِرُ بِمَكَّةَ يَنْتَقِلُ فِي الثَّالِثَةِ إِلَى الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ وَقَبْلَهَا يَتَمَتُّعُ. وَلَا يَجِبُ الْهَدْيُ عَلَى غَيْرِ التَّمَتُّعِ، وَهُوَ نُسُكٌ لَا جُبْرَانُ.

الرَّابِعَةُ: لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ السُّكْمَيْنِ بِيَمَّةٍ وَاحِدَةٍ فَيَبْطُلُ، وَلَا إِدْخَالُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ قَبْلَ تَحْلُلِهِ مِنَ الْأَوَّلِ، فَيَبْطُلُ الثَّانِي إِنْ كَانَ عُمْرَةً أَوْ حَجًّا قَبْلَ الْفَصْلِ الثَّالِثِ فِي الْمَوَاقِيتِ السَّعْيِ، وَلَوْ كَانَ قَبْلَ التَّفْصِيرِ وَتَعَمَّدَ ذَلِكَ فَالْمَرْوِيُّ^(٧)؛ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَجِّهِ مُفْرَدَةً^(٨)، وَلَوْ كَانَ نَاسِيًا صَحَّ إِحْرَامُهُ الثَّانِي، وَيُسْتَحَبُّ جَبْرُهُ بِشَاةٍ.

(١) و(٢) و(٣) نعم.

(٤) نعم، وَلَا يَجْزُوهُ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَلَوْ كَانَ حَجَّه نِيَابَةً لَمْ يَجْزِ عَنِ الْمَنُوبِ أَيْضًا، وَلَمْ يَسْتَحَقَّ أَجْرَهُ وَالْحَالُ هَذِهِ.

١. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٣٦.

٢. قال به الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٢٠٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٢٤٥-٢٤٨، باب حج النبي ﷺ، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٤، ج ١٥٨٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٩، ج ١٥٢٩، الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٣، ج ٨٤٦.

الفصل الثالث في المواقيت

لا يصح الإحرام قبل الميقات، إلا بالنذر وشبهه إذا وقع الإحرام في أشهر الحج، ولو كان عمرة مفردة لم يشترط، ولو خاف مُريد الاعتبار في رجب تقضيه جاز له الإحرام قبل الميقات^(١) ولا يجب إعادته فيه.

ولا يتجاوز الميقات بغير إحرام، فيجب الرجوع إليه، فلو تعذر بطل إن تعذره وإلا أحرم من حيث أمكن، ولو فخل مكة خرج إلى أدنى الحبل، فإن تعذر فعين موضعه، ولو أمكنه الرجوع إلى الميقات وجبه.

والمواقيت ستة: ذو الحليفة^(٢) للمدينة، والحفة للشام، ويَلْمَمُ لليمن، وقرن المنازل للطائف، والعقيق للعراق. وأفضله المسلخ، ثم غمرة، ثم ذات عرق.

وميقات حج التمتع مكة، وحج الأفراد منزله كما سبق. وكل من حج على ميقات فهو له، ولو حج على غير ميقات كفته المحاذاة، ولو لم يحاذِ أحرم من قدر يشترك فيه المواقيت.

(١) والأقرب أنها لا تجزئ، وبشكل يأنهي عن الإحرام، ويوقع خلاف ما نواه إن أدخل حج التمتع، وعدم صلاحية الزمان إن أدخل غيره، فالبطالان أنسب، الدروس الشرعية

[ج ١، ص ٢٤٧، ضمن الموسوعة، ح ٩]

(٢) لأن الفضل يحصل بالإحرام فيه.

(٣) وهو مسجد الشجرة.

الفصل الرابع في أفعال العمرة

وهي الإحرام والطواف والسعي والتقصير. وتزيد في عمرة الأفراد بعد التقصير طواف النساء. ويجوز فيها العلق لا في عمرة التمتع.

القول في الإحرام

يستحب توهير شعر الرأس لمن أراد الحج من أول ذي القعدة، وأكد منه هلال ذي الحجة، واستكمال التطيب بقص الأظفار وأخذ الشارب والإطلاء، ولو سبق أجزاء ما لم يمض خمسة عشر يوماً.

والفعل، وصلاة سنة الإحرام^(١)، والإحرام عقيب الطهر أو فريضة^(٢)، وتكفي النافلة عند عدم وقت الفريضة.

وتجب فيه النية المشتملة على مشخصاته مع القرية، ويقارن بها: «لبيك، اللهم لبيك، لبيك، إن الحمد والنعمة والملك لك، لا شريك لك لبيك».

ولبس ثوبي الإحرام^(٣) من جنس ما يصلّى فيه.

والقارن يعقد إحرامه بالتلبية^(٤) أو بالإشعار والتقليد.

(١) [وهي] ست أو أربع أو اثنين الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢٥٨، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) ولو لم يكن وقت فريضة فالظاهر أن الإحرام عقب فريضة مفضية أفصل. الدروس

الشرعية [ج ١، ص ٢٥٨، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٣) يستحب فيه النية وإن كان فعله واجباً.

(٤) الأعجمي لو تعذر عليه التلبية يترجم بها مع تلبية آخر عنه.

وَيَجُوزُ الْحَرِيرُ وَالْمَخِيطُ لِلِإِسَاءِ، وَيُحْزَرُ الْقَبَاءُ مَقْلُوباً^(١) لَوْ فَقَدَ الرِّدَاءُ،
وَالسَّرَاوِيلُ لَوْ فَقَدَ الْإِزَارَ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنِّسْبَةِ، وَلِتُجَدَّدَ عِنْدَ مُخْتَلَفِ الْأَحْوَالِ،
وَيُضَافُ إِلَيْهَا التَّلْبِيَّاتُ الْمُسْتَحَبَّةُ - وَيَقْطَعُهَا الْمُشْتَمُّ إِذَا شَاهَدَ بَيُوتَ مَكَّةَ، وَالْحَاجُّ
إِلَى زَوَالِ عَرَفَةَ، وَالْمُعْتِمِرُ مُفْرِداً إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ^(٢) - وَالْإِشْرَاطُ.

وَيُكْرَهُ الْإِحْرَامُ فِي السُّودِ وَالْمُعَصَّرَةِ وَشِبْهَيْهِمَا، وَالنَّوْمُ عَلَيْهَا، وَالْوَسِخَةُ^(٣)
وَالْمُعْلَمَةُ^(٤)، وَدُحُولُ الْحَمَامِ وَتَلْبِيَةُ الْمُنَادِي.
وَأَمَّا التَّرْوُكُ الْمُحَرَّمَةُ فَثَلَاثُونَ:

صَيْدُ الْبَرِّ وَلَوْ دَلَالَةً وَإِشَارَةً، وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ، وَهُوَ مَا يَبْيَضُ وَيُقَرَّخُ فِيهِ،
وَالِإِسَاءُ بِكُلِّ اسْتِمْتَاعٍ حَتَّى الْعَقْدِ، وَالِاسْتِمْنَاءُ، وَلِبْسُ الْمَخِيطِ وَشِبْهِهِ، وَعَقْدُ
الرِّدَاءِ، وَمُطْلَقُ الطَّيِّبِ، وَالْقَبْضُ مِنْ كَرِيهِهِ الرَّائِحَةِ^(٥)، وَالْاِكْتِحَالُ بِالسَّوَادِ
وَالْمُطَيَّبِ، وَالْأَدْهَانُ - وَتَجُوزُ أَكْلُ الدَّهْنِ غَيْرِ الْمُطَيَّبِ - وَالْجِدَالُ وَهُوَ قَوْلُ:
«لَا وَاللَّهِ»^(٦) وَ«بَلَى وَاللَّهِ»^(٧)، وَالْفُسُوقُ - وَهُوَ الْكِذْبُ^(٨) وَالسَّبَابُ - وَالنَّظَرُ

(١) الكس القلوب، ولا فدية فيهما والحال هذه.

(٢) ولو كان قد خرج من مكة فمشاهدة الكعبة الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢٦٣، ضمن
الموسوعة، ج ٩]

(٣) ولو عرص الوسخ في الأثناء لم يفسد الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٠٣، ضمن
الموسوعة، ج ٩]

(٤) الذي فيها خطوط يخالف باقي لونها

(٥) ولا كفارة لو قبض.

(٦) والقول بتعديته إلى ما يسمى يميناً أشبه الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٠٢، ضمن
الموسوعة، ج ٩]

(٧) ويجوز دفع الدعوى الكاذبة بإيمين! لدفع الضرر.

(٨) ولا كفارة فيه سوى الاستغفار.

في المرأة^(١)، وإخراج الدم اختياراً^(٢)، وقلع الضرس، وقص الظفر، وإزالة الشعر، وتغطية الرأس للرجل، والوجه للمرأة^(٣) - ويجوز لها سدل القناع إلى طرف أنفها^(٤) بغير إصابة وجهها - والنيقاب، والحناء للزينة، والتختم للزينة^(٥)، ولبس المرأة ما لم تعتد من الحلي^(٦)، وإظهار المعتاد للزوج، ولبس الخفين للرجل وما يستر ظهر قدميه^(٧)، والتظليل للرجل الصحيح سائراً وللبس السلاح^(٨) اختياراً، وقطع شجر الحزم وحشيشه إلا الإذخر، وما يثبت في ملكه، وعودي^(٩) المعالة^(١٠)، وشجر الفواكه، وقتل هوام الجسد، ويجوز نقله^(١١).

القول في الطواف

ويشترط فيه رفع الحدث والغيب^(١٢) والختان في الرجل^(١٣) وستر العورة.

(١) ولا هديّة

(٢) ولا كفارة

(٣) والغشى تغلي ما شاءت من الوجه أو الرأس، ولو جمعت بينهما كفرت. الدروس

الشرعية [ج ١، ص ٢٩٥، ضمن الموسوعة، ج ٩]

(٤) الأعلى.

(٥) يرجع فيهما إلى قصد.

(٦) لو لبسته وجب عليها شاة.

(٧) ويجوز للمرأة

(٨) كل آلة حديد تفري.

(٩) الخشبستان اللتان يعلّق عليهما.

(١٠) البكرة.

(١١) إلى الأحرز أو المساوي.

(١٢) وإن عفى عنه في الصلاة لو طاف في الواجب مع نجاسة الثوب فإن كان جاهلاً فلا إعادة، ولو كان ناسياً وعلم بعد فراغه أعاد الصلاة خاصة.

(١٣) وكذا في الصبي.

وواجبته: النية، والبداة بالحجر الأسود، والختم به، وجعل البيت على يساره، والطواف بينه وبين المقام، وإدخال الحجر، وحروجه بجميع بدنيه عن البيت، وإكمال السبع، وعدم الزيادة عليها فيبطئ إن تعمدته، والركعتان خلف المقام^(١)، وتواصل أربعة أشواط، فلو قطع لدونها بطل وإن كان لضرورة أو دخول البيت. ولو ذكر في أثناء السعي ترتبت صحته وبطلانه على الطواف.

ولو شك في العدد بعده لم يلتفت، وفي الأثناء يبطل إن شك في النقيصة، ويبنى على الأقل إن شك في الزيادة على السبع^(٢)، وأما نفل الطواف فيبني على الأقل مطلقاً.

وسننه: الغسل من بئر ميمون أو فتح أو غيرهما، ومضع الإذخر ودخول مكة من أعلاها^(٣) حافياً^(٤) سكيناً ووقار، والدخول من باب نبي شيبه، والدعاء بالمأثور، والوقوف عند الحجر، [الدعاء فيه] لومي حالات الطواف، وقراءة القرآن^(٥)، وذكر الله تعالى، والسكينة في المشي^(٦)، والرمل^(٧) ثلاثاً، والمشي

(١) يجب نية الأداء في ركعتي الطواف قبل تمام السعي وبعده.

(٢) مع معاذاته الحجر عند الشك، ولا بطل.

(٣) وهي عقبة المديين.

(٤) ونعله بيده.

(٥) والقراءة في الطواف أفضل من الذكر، من مَرَّ بسجدة وهو يطوف أو ما برأسه إلى

الكعبة، لرواية الكليني [الكافي ج ٤، ص ٤٢٧، باب نواذر الطواف، ح ٣] عن

الصادق عليه السلام، الدروس الشريفة [ح ١، ص ٣٢٣، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٦) بأن يمشي مستوياً بين السرعة والإبطاء، تذكرة الفقهاء [ح ٨، ص ١٠٨، المسألة ٤٧٢].

(٧) سرعة الخطاء مع تقارب القدمين، دون 'بو ثوب والعدو.

أربعاً على قول^(١)، واستلام الحَجَرِ وتقبيلُهُ أو الإشارةُ إِلَيْهِ، واستلام الأركانِ
والمُسْتَجَارِ فِي السَّابِغِ، والصَّاقِ البَطْنِ ولَحْدَهُ بِهِ، والدُّعَاءُ، وَعَدُّ ذُنُوبِهِ عِنْدَهُ،
والتَّدَانِي مِنَ الْبَيْتِ.

وَيُكَرَّهُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهِ بِغَيْرِ الذِّكْرِ وَالْقِرَانِ.

مَسَائِلُ:

[الأولى:] كُلُّ طَوَافٍ رُكْنٌ إِلَّا طَوَافُ نِسَاءٍ، فَيَعُودُ وَجُوباً مَعَ الْمُكْنَةِ، وَمَعَ
التَّعَذُّرِ يَسْتَنْهَى، وَلَوْ نَسِيَ طَوَافَ النِّسَاءِ جَازَتْ الِاسْتِنَابَةُ اخْتِيَاراً^(٢).

الثَّانِيَةُ: يَجُوزُ تَقْدِيمُ طَوَافِ الْحَجِّ وَسَعْيِهِ لِلْمُفْرِدِ عَلَى الْوُقُوفِ، وَلِلْمُتَمَتِّعِ عِنْدَ
الضَّرُورَةِ. وَطَوَافُ النِّسَاءِ لَا يُقَدَّمُ لِهَمَا إِلَّا لِضَّرُورَةٍ. وَهُوَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ نُسْكَ عَلَى
كُلِّ فَاعِلٍ إِلَّا فِي عُمَرِهِ التَّمَتُّعِ^(٣)، وَأَوْجِبُهُ فِيهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ^٤، وَهُوَ مُأَخَّرٌ عَنِ
السَّعْيِ.

الثَّالِثَةُ: تَحْرُمُ الْبَرُّ طُلَّةً فِي الطَّوَافِ^(٥)، وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِمَوْضِعِ تَحْرِيمِ شَتْرِ الرَّأْسِ^٦.
الرَّابِعَةُ: رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ؑ فِي امْرَأَةٍ تَذَرَتْ الطَّوَافَ عَلَى أَرْبَعٍ: «أَنَّ عَلَيْهَا
طَوَافَيْنِ»^٧. وَقِيلَ: يُقْتَصَرُ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَيَبْطُلُ فِي الرَّجُلِ^٨. وَقِيلَ: يَبْطُلُ فِيهِمَا^٩.

(١) نعم في طواف القدوم.

(٢) ولو تعمَّد ترك طواف النساء وجب العود له، ومع التعذر يستنهي.

(٣) و(٤) نعم.

١. ذهب إليه الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٣٥٦.

٢. لم يحثر عليه كما اعترف به في جواهر الكلام، ج ١٩، ص ٤٠٧.

٣. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٧٦.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٤٣٠. باب موارد الطواف، ج ١٨: تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٤٦.

٥. قال به المحقق في المختصر النافع، ص ١٦٨ والنهضات، ص ١، ح ٢٨١.

٦. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٥٧٦.

والأقرب الصِّحَّةُ ليهما^(١).

الخامسة: يُسْتَحَبُّ إِكْثَارُ الطَّوَافِ مَا اسْتَطَاعَ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ لِلْوَارِدِ، وَلَيْتَكُنْ ثَلَاثِيَاةٍ وَبِشْنِ طَوَافٍ، فَإِنْ عَجَزَ جَعَلَهَا شَوَاطِأً.
السادسة: الْقِرَانُ مُبْطِلٌ فِي طَوَافِ الْفَرِيضَةِ. وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي النَّافِلَةِ وَإِنْ كَانَ تَرْكُهُ أَفْضَلَ.

القول في السعي والتقصير

وَمُقَدِّمَاتُهُ: اسْتِلَامُ الْحَجَرِ، وَالشُّرْبُ مِنْ رَمْزَمٍ، وَصَبُّ مَائِهَا عَلَيْهِ، وَالطَّهَارَةُ، وَالْحُرُوحُ مِنْ بَابِ الصَّفَا، وَالْوُقُوفُ عَلَى الصَّفَا مُسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةِ، وَالذُّعَاءُ وَالذِّكْرُ، وَوَاجِبُهُ: النَّبْئَةُ، وَالتَّبَدُّعُ بِالصَّفَا، وَالغَنَمُ بِالْمَرْوَةِ - فَهَذَا شَوَاطِئُ وَعُودُهُ آخَرُ فَالسَّابِعُ عَلَى الْمَرْوَةِ - وَتَرْكُ الرِّبَادَةِ عَلَى السَّبْعِ فَيَبْطُلُ عَمْدًا، وَالتَّقِصُّ فَيَأْتِي بِهَا، وَلَوْ زَادَ سَهْوًا تَحَيَّرَ بَيْنَ الْإِهْدَارِ وَتَكْمِيلِ السَّبْعِ كَالطَّوَافِ، وَلَمْ يُشْرَعْ اسْتِحْبَابُ السَّعْيِ إِلَّا هُنَا.

وَهُوَ رُكْنٌ يَبْطُلُ بِتَعَمُّدِ تَرْكِهِ. وَلَوْ ظَنُّ فِعْلُهُ فَوَاقِعَ أَوْ قَلَّمَ قَتَبَيْنِ الْخَطَأَ أَتَمَّهُ، وَكَفَّرَ بِبَقْرَةٍ^(٢). وَيَجُوزُ قَطْعُهُ لِحَاجَةٍ وَغَيْرِهَا، وَلَا سِتْرَاحَةً فِي أَثْنَائِهِ.

(١) نعم.

(٢) اعلم أن المراد بـ «السعي» هنا سعي عمرة لنتمّع على ما تصفته رواية سعيد [تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٥٣، ح ٥٠٤]، إذ الحج لا يتأتى فيه ذلك؛ لحلقه فيه قبل السعي، والعمرة المفردة لم يرد النص فيها، فاختصت عمرة التمتع على وجوب البقرة، فقد خالفت الأصول الممهدة من أربعة أوجه: لأول: عدم إعدار الناسي، وهو خلاف الحديث، الثاني: وجوب البقرة في تقليم الأظفار ولواجب شاة في مجموع الأظفار مع أن قوله: «فقلّم أظفاره» صادق على ثلاثة أظفار، وفيها ثلاثة أمداد بالإجماع، وفي صورة النزاع تجب بقرة؛ لشمول النص ويحتمل قوياً عدم تعلق الحكم إلا بتقليم ←

وَيَجِبُ التَّقْصِيرُ بَعْدَهُ بِمُسَمَّاهُ - إِذَا كَانَ سَمِيَ الْعُمَرَةَ - مِنَ الشَّعْرِ أَوْ الظُّفْرِ، وَبِهِ
يَتَحَلَّلُ مِنْ إِحْرَامِهَا، وَلَوْ حَلَّقَ فِشَاءً، وَلَوْ جَامَعَ قَبْلَ التَّقْصِيرِ عَمْدًا فَبَدَنَهُ
لِلْمَوْسِمِ^(١) وَبَقَرَةً لِّلْمُتَوَسِّطِ، وَشَاةً لِلْمُعْصِرِ.
وَيُسْتَحَبُّ التَّشْبِيهُ بِالْمُحْرِمِينَ بَعْدَهُ، وَكَذَا لِأَهْلِ مَكَّةَ فِي الْمَوْسِمِ.

→ الأظفار أجمع، نعم يكفي أظفار اليدين عن أظفار الرجلين وبالعكس. الثالث، أن مع
الجماع تجب البقرة، مع أننا إن اعتبرنا حكم سميان لم يكن عليه شيء وإن العقيقة
بالماء كان الواجب بدنة. الرابع، مساواة الجماع في الكفارة لتقليم الأظفار، والحق ترك
الاعتراض واتباع النقل عن أهل البيت عليه السلام المذهب البارع [ح ٢، ص ٢١٤ - ٢١٥].
(١) ولا يجزئ لو تعمد.

الفصل الخامس في أفعال الحج

وهي الإحرام، والوقوفان، ومناسك منى، وطواف الحج، وسعيه، وطواف النساء، وزمى الجمرات، والمبيت بمى.

القول في الإحرام والوقوفين

يَحِبُّ بَعْدَ التَّقْصِيرِ الإِحْرَامُ بِالْحَجِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ. وَيُسْتَحَبُّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الطُّهْرِ، وَحِفَّتُهُ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ مِنْ زَوَالِ التَّاسِعِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ^(١) مَقْرُوباً بِالنِّتَةِ، وَحَدُّ عَرَفَةَ مِنْ بَطْنِ عَمْرَةَ وَتَوِيَّةَ^(٢) وَنَسِيرَةَ إِلَى الْأَرَاكِ إِلَى ذِي الْمَجَازِ^(٣). وَلَوْ أَفَاضَ قَبْلَ الْغُرُوبِ عَامِداً وَلَمْ يَغْدُ قَبْدَةً^(٤)، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْماً^(٥).

وَيُكْرَهُ الْوُقُوفُ عَلَى الْجَبَلِ وَقَاعِداً وَرَكِباً.

وَالْمُسْتَحَبُّ الْمَبِيتُ بِمِنَى لَيْلَةَ التَّاسِعِ إِلَى الْفَجْرِ، وَلَا يَقْطَعُ مُحَسِراً حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَالْإِمَامُ يَخْرُجُ إِلَى مِنَى قَبْلَ الصَّلَاتَيْنِ وَكَذَا ذُو الْعُذْرِ، وَالِدُعَاءُ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا وَمِنْهَا فِيهَا، وَلِدُعَاءُ بِعَرَفَةَ، وَإِكْثَارُ الذِّكْرِ، وَلِيُذَكَّرَ

(١) والركن فيه مستأى. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٣٤، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) بفتح الثاء وكسر الواو الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٣٣، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٣) وهي حدود، لا محدود.

(٤) والجاهل والناسي لا شيء عليهما، فإن ذكرا ولم يعودا مع إمكانه فكالعائد.

(٥) متتابعة سافراً أو حضراً. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٣٤، ضمن الموسوعة، ج ٩].

إخوانه بالدعاء وأقلهم أربعون.

ثم يقبض بعد غروب الشمس إلى المشرق^(١) مُقْتَصِداً في سيره، داعياً إذا بَلَغَ الكَتِيبَ الأحمرَ، ثُمَّ يَقِفُ بِهِ لَيْلاً إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، والواجبُ الكَوْنُ بِاللَّيْلَةِ. وَيُسْتَحَبُّ إِحْيَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، والدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ وَالْقِرَاءَةُ، وَوُطْءُ الصُّرُورَةِ الْمَشْعَرِ بِرِجْلِهِ، وَالصُّعُودُ عَلَى قُرْحٍ^(٢)، وَذِكْرُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

مسائل:

كُلُّ مِنَ الْمُتَوَقِّفِينَ زُكْنٌ يَبْطُلُ الْحَجُّ بِتَرْكِهِ عَمداً، وَلَا يَبْطُلُ سَهواً، نَعَمْ لَوْ سَهَا عَنْهُمَا بَطُلَ^(٣). واضطراري عُرْفَةُ لَيْلَةِ النَّحْرِ، واضطراري الْمَشْعَرِ إِلَى زَوَالِهِ، وَكُلُّ أَقْسَامِهِ يُجْزَى، إِلَّا الْاضْطِرَارِّي الْوَاحِدَ^(٤). وَلَوْ أَفَاضَ قَبْلَ الْفَجْرِ عَامِداً فَشَاءَ. وَتَحُوزُ لِلْمَرْأَةِ وَالْخَائِفِ مِنْ غَيْرِ جَبَرٍ وَحَدُّ الْمَشْعَرِ مَا بَيْنَ الْحَبَاضِ وَالْعَازِمِينَ وَوَادِي مُحَسَّرٍ. وَيُسْتَحَبُّ التِّقَاطُ خَصَى الْجِمَارِ مِنْهُ^(٥)، وَهِيَ سَبْعُونَ، وَالْمَرْوَلَةُ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ دَاعِياً بِالْمَرْسُومِ.

(١) وجوباً. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٣٥، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) والظاهر أنه المسجد الموجود الآن. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٣٧، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٣) وكذا الجاهل. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٣٩، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٤) أقسام الوقوف ثمانية: الأول اختياري عرفه. الثاني: اختياري المشعر. الثالث: اختياريهما. الرابع: اضطراريهما. الخامس: اختياري عرفه واضطراري المشعر. السادس: عكسه. وهذه الستة مجرئة إجماعاً، إِلَّا الْاضْطِرَارِّيَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا عَلَى الْأَقْوَى اضطراري عرفه، واضطراري المشعر. وهذا غير مجربين على المشهور.

(٥) لأن الرمي تحية بموضعه، فينبغي له أن يلتقطه من المشعر؛ لئلا يشتغل عند قدومه بغيره، كما أن الطواف تحية المسجد فلا يبدأ بشيء قبله. تذكرة الفقهاء [ج ٨، ص ٢٠٩].

القول في مناسك منى يوم النحر

وهي رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ الذَّبْحُ، ثُمَّ لِحْلَاقُ، فَلَوْ عَكَسَ عَمْدًا أَيْمً وَأَجْزَأَهُ.
وَتَجِبُ النِّيَّةُ فِي الرَّمْيِ ^(١)، وَإِكْمَالُ سَبْعِ مُصِيبَةٍ لِلْجَمْرَةِ بِفِعْلِهِ، بِمَا يُسَمَّى رَمِيًّا،
بِمَا يُسَمَّى حَجَرًا حَرَمِيًّا بِكَرًّا.

وَيُسْتَحَبُّ الْبُرْشُ ^(٢) الْمُلْتَقِطَةُ بِقَدْرِ لَأْسُلَةٍ، وَالطَّهَارَةُ وَالِدُعَاءُ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ كُلِّ
حَصَاةٍ، وَتَبَاعُدُ نَحْوِ خَمْسِ عَشْرَةِ ذِرَاعًا، وَرَمِيهَا خَذْفًا ^(٣)، وَاسْتِقْبَالُ الْجَمْرَةِ هُنَا،
وَفِي الْجَمْرَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَالرَّمْيُ مَا شِئًا ^(٤).

وَيَجِبُ فِي الذَّبْحِ جَذْعٌ مِنَ الضَّأْنِ أَوْ ثَنِيٍّ مِنْ غَيْرِهِ ^(٥) تَامٌ الْخِلْقَةُ غَيْرُ مَهْزُولٍ.
وَيَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ظَهَرَ نَقْصًا؛ فَإِنَّهَا لَا يُحْزَى.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا عُرِفَ بِهِ شَمِينًا يَنْظُرُ وَيَمْشِي وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، إِمَّا ثَمًا مِنَ
الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، ذَكَرَانَا مِنَ الْعَنَمِ.

وَتَجِبُ النِّيَّةُ، وَيَتَوَلَّاهَا الدَّابَّحُ - وَيُسْتَحَبُّ جَعْلُ يَدِهِ مَعَهُ - وَقِسْمَتُهُ بَيْنَ الْإِهْدَاءِ،
وَالصَّدَقَةِ ^(٦)، وَالْأَكْلِ ^(٧).

(١) والأولى التعرض للأداء والعدد. الدروس الشرحية [ج ١، ص ٣٤٢، ضمن الموسوعة، ج ٩]

(٢) لون ممزوج من ألوان

(٣) بأن يضع كل حصاة على باطن يده، ويدفعها بطرف [يطرف] السبابة

(٤) ويجوز أن يرميها راكباً وماشياً والركوب أفضل؛ لأن النبي ﷺ رماها راكباً.

(٥) الجذع من الضأن هو الذي له ستة أشهر، وثني المعر والبقر ماله ستة ودخل في الثانية،

وثني الإبل ماله خمس ودخل في السادسة تذكرة الفقهاء [ج ٨، ص ٢٥٩، المسألة ٥٩٧]

(٦) ولا يجب الترتيب.

(٧) اختلف علماؤنا في وجوب تذكر أو استحبابه. وعلى الوجوب لا يضمن بتركه، بل

ترك الصدقة؛ لأنه المطلوب الأصلي من يهدي، ولو أحل بالإهداء فإن كان بسبب أكله

ضمن، وإن كان بسبب الصدقة فلا.

وَيُسْتَحَبُّ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةً قَدْ رُبِطَتْ بَيْنَ الْخُفِّ وَالرُّكْبَةِ، وَطَعْنُهَا مِنَ الْأَيْمَنِ،
وَالدُّعَاءُ عِنْدَهُ.

ولو عَجَزَ عَنِ السَّعْيِ فَلَا قَرْبَ إِجْزَاءَ، لَمْ يَهْزُؤْ، وَكَذَا النَّاقِصِ. ولو وَجَدَ الثَّمَنَ
دُونَهُ خَلَفَهُ عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِيهِ وَيُهْدِيهِ طَوْلَ ذِي الْحِجَّةِ^(١). ولو عَجَزَ^(٢) عَنِ الثَّمَنِ
صَامَ ثَلَاثَةً^(٣) فِي الْحَجِّ مُتَوَالِيَةً بَعْدَ التَّلْبِيسِ بِالْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِيهِ^(٤).
وَيَتَخَيَّرُ مَوْلَى الْمَأْذُونِ بَيْنَ الْإِهْدَاءِ عَنْهُ، وَبَيْنَ أَمْرِهِ بِالصَّوْمِ.

وَلَا يُجْزَى الْوَاحِدُ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ وَلَوْ عِنْدَ الضَّرُورَةِ.
ولو مَاتَ أَخْرَجَ مِنْ صُلْبِ الْمَالِ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الصَّوْمِ صَامَ الْوَلِيُّ عَنْهُ
الْعُسْرَةَ^(٥) عَلَى قَوْلٍ^١، وَتَقْوَى مُرَاعَاةً تُمْكِنُهُ مِنْهَا.

وَمَحَلُّ الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ مِنَى، وَخَدُّهَا مِنْ عَقَبَةِ إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ.
وَيَجِبُ ذَبْحُ هَدْيِ الْقِرَانِ مَتَى سَاقَهُ وَعَقَدَ بِهِ إِحْرَامَهُ، وَلَوْ هَلَكَ لَمْ يَجِبْ بَدَلُهُ.
ولو عَجَزَ ذَبْحَهُ وَأَعْلَمَهُ عَلَامَةُ الصَّدَقَةِ، وَيَحْضُرُ بَيْعُهُ لَوْ انْكَسَرَ وَالصَّدَقَةُ بِثَمَنِهِ. ولو
ضَلَّ فَذَبَحَهُ الْوَاحِدُ أَجْرًا^(٦)، وَلَا يُجْزَى ذَبْحُ هَدْيِ التَّمَتُّعِ؛ لِإِقْدَامِ التَّعْيِينِ، وَمَسْحَلُهُ
مَكَّةُ إِنْ قَرَنَهُ بِالْعُسْرَةِ، وَمِنَى إِنْ قَرَنَهُ بِالْحَجِّ.

(١) فَإِنْ تَعَذَّرَ فَمَنْ قَابِلٌ فِيهِ. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٥٤، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) الْمَعْتَبَرُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الثَّمَنِ فِي مَوْضِعِهِ لَا فِي بَلَدِهِ. نعم، لو عَمَّ تُمْكُنٌ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ عَلَى

مَا فِي بَلَدِهِ فَلَا شِبْهَ الْوُجُوبِ. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٥٦، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٣) وَلَوْ نَسِيَ صِيَامَ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ صَامَهَا فِي أَهْلِهِ مُتَوَالِيَةً، وَلَوْ تَعَتَّدَ تَأْخِيرَهَا أَثَمَ وَجَازَ

صَوْمُهَا حَضْرًا إِنْ كَانَ فِي ذِي الْحِجَّةِ

(٤) وَلَا يَشْتَرَطُ فِيهَا الْمَوَالَاتُ عَلَى الْأَصَحِّ.

(٥) نعم.

(٦) عَنْ صَاحِبِهِ بِالنِّيَّةِ فِي مَحَلِّهِ.

وَيُجْزَى الْهَدْيُ الْوَاجِبُ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ وَالْجَمْعُ أَفْضَلُ.
وَيُسْتَحَبُّ التَّضَحُّيَةُ بِمَا يَشْتَرِيهِ. وَيُكْرَهُ بِمَا يُرْيِيهِ. وَأَيَّامُهَا بِسِنِّي أَرْبَعَةٍ أَوَّلُهَا
النَّحْرُ، وَبِالْأَمْصَارِ ثَلَاثَةٌ. وَلَوْ تَعَذَّرَتْ تَصَدَّقْ بِشَتَائِهَا، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَشَمْنٌ مُوزَعٌ
عَلَيْهَا. وَيُكْرَهُ أَحْذُ شَيْءٍ مِنْ جُلُودِهَا وَعَطَاؤُهَا الْجَزَارَ، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِهَا.
وَأَمَّا الْحَلْقُ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّقْصِيرِ، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ^(١)، وَخُصُوصاً لِلْمُلْبَدِ
وَالصَّرُورَةِ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْمَرْأَةِ التَّقْصِيرُ. وَلَوْ تَعَذَّرَ فِي سِنِّي فَعَلْ بِغَيْرِهَا وَبَعَثْ
بِالشَّعْرِ إِلَيْهَا، لِيُدْفَنَ مُسْتَحَبّاً. وَيُمْرُ فَاقِدُ الشَّعْرِ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ^(٢).
وَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَنَاسِكَ سِنِّي عَلَى طَوَافِ الْحَجِّ، فَلَوْ أَخَّرَهَا عَامِداً فَشَاءَ، وَلَا
شَيْءَ عَلَى النَّاسِي وَيُعِيدُ الطَّوَافَ.

وَبِالْحَلْقِ يَتَحَلَّلُ إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ وَالطِّيبِ وَالصَّيْدِ، فَإِذَا طَافَ وَسَمِعَ حَلَّ الطِّيبِ،
فَإِذَا طَافَ لِلنِّسَاءِ حَلَّلَنَ لَهُ^(٣).
وَيُكْرَهُ لِبَسُ الْمَخِيطِ قَبْلَ طَوَافِ الرِّيَازَةِ، وَالطِّيبِ حَتَّى يَطُوفَ لِلنِّسَاءِ.

الْقَوْلُ فِي الْعُودِ إِلَى مَكَّةَ لِلطَّوَافِينَ وَالسَّعْيِ
يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْعُودِ مِنْ يَوْمِ السَّحَرِ إِلَى مَكَّةَ. وَيَحُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْقَدَمِ، ثُمَّ
يَأْتِيهِ الْمُتَمَتِّعُ بَعْدَهُ^(٤)، وَقِيلَ: لَا إِثْمَ. وَيُجْزَى طَوْلُ ذِي الْحِجَّةِ^١. وَكَيْفِيَّةُ الْجَمِيعِ كَمَا
مَرَّ، غَيْرَ أَنَّهُ هُنَا يَنْوِي بِهَا الْحَجَّ.

(١) [والحلق أفضل] الواجبين، وهو معنى استحبابه. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٦٧،
ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) إن كان أصلع أمره مستحباً، وإن كان حلق في العمرة أمره واجباً عقوبةً.

(٣) الأولى توقف حل الصيد الإحرام على طواف النساء.

(٤) نعم.

الْقَوْلُ فِي الْعُودِ إِلَى مِنًى

وَيَجِبُ بَعْدَ قِصَاءِ مَنَاسِكَهِ بِمَعْنَى ^١ الْعُودِ إِلَيْهَا لِلْمَبِيتِ بِهَا لَيْلاً، وَرَمَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ نَهَاراً، فَلَو بَاتَ بِغَيْرِهَا فَغَنَ كُلُّ لَيْلَةٍ شَاءَ، إِلَّا أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ مُشْتَغِلاً بِالْعِبَادَةِ. وَيَكْفِي أَنْ يَتَجَاوَزَ نِصْفَ اللَّيْلِ.

وَيَجِبُ فِي الرَّمْيِ التَّرْتِيبُ، يَبْدَأُ بِالْأُولَى، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَلَوْ نَكَسَ عَامِداً أَوْ نَاسِياً بَطَلَ. وَيَحْصُلُ التَّرْتِيبُ بِأَرْبَعِ حَصَيَاتٍ ^(١)، وَلَوْ نَسِيَ جَمْرَةً أَعَادَ عَلَى الْجَمِيعِ ^(٢)، إِنْ لَمْ يَتَّعِنْ، وَلَوْ نَسِيَ حَصَاةً رَمَاهَا عَلَى الْجَمِيعِ ^(٣). وَيُسْتَحَبُّ رَمَى الْأُولَى عَنْ يَمِينِهِ وَالِدُّعَاءُ وَالْوُقُوفُ عِنْدَهَا وَكَذَا الثَّانِيَةُ وَلَا يَقِفُ عِنْدَ الثَّالِثَةِ.

وَإِذَا بَاتَ لَيْلَتَيْنِ بِمَعْنَى جَازَ لَهُ النَّفَرُ فِي الثَّانِي عَشَرَ بَعْدَ الزَّوَالِ إِنْ كَانَ قَدْ انْقَضَى الصَّيْدُ وَالنِّسَاءُ وَلَمْ تَغْرُبْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِ عَشَرَ بِمَعْنَى، وَإِلَّا وَجَبَ الْمَبِيتُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِ عَشَرَ بِمَعْنَى وَرَمَى الْجَمَرَاتِ فِيهِ ^(٤)، ثُمَّ يَنْفِرُ فِي الثَّلَاثِ عَشَرَ، وَيَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ بَعْدَ الرَّمْيِ.

وَوَقْتُهُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَيَرْمِي الْمَعْدُورَ لَيْلاً، وَيَقْضِي الرَّمْيَ

(١) مع النسيان أو الجهل، لا العمد. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٤١، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٢) مرتباً؛ لا مكان كونها الأولى. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٤٨، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٣) ولا يجب لترتيب. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٤٨، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٤) ولو لم يتق الصيد والنساء، ولم يتمكن من لمبيت ليلة الثالث؛ لعدم الرقيق وجب عليه شاة.

١. هكذا ورد في النسخ، ولكن قال الشهيد الثاني رحمته الله في الروضة والظاهر أن يقال: «بعد قضاء مناسكه بمكة المود إلى منى» لأن مناسك مكة متخللة بين مناسك منى أولاً وآخرها. الروضة البيهقي، ج ٢، ص ٣٦٥.

لوفات مقدماً على الأداء^(١)، ولو رَحَلَ قَبْلَهُ رَجَعَ لَهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اسْتَنَابَ فِيهِ فِي الْقَابِلِ^(٢).

وَيُسْتَحَبُّ النَّفَرُ فِي الْأَخِيرِ، وَالْعَوْدُ إِلَى مَكَّةَ لِطَوَافِ الْوُدَاعِ، وَدُخُولُ الْكَعْبَةِ وَخُصُوصاً الصُّرُورَةِ، وَالصَّلَاةُ بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ عَلَى الرُّخَامَةِ الْحُمْرَاءِ وَفِي زَوَايَاهَا، وَاسْتِلَامُهَا، وَالدُّعَاءُ عِنْدَ الْحَطِيمِ، وَهُوَ أَشْرَفُ الْإِقَاعِ مَا بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَاسْتِلَامُ الْأَرْكَانِ، وَتُسْتَجَارُ، وَإِتْيَانُ زَمْزَمَ وَالشُّرْبُ مِنْهَا، وَالخُرُوجُ مِنْ بَابِ الْحَنَاطِينِ، وَالصَّدَقَةُ بِشَرِّ بِشْرِيهِ بِدِرْهَمٍ، وَالْعَزْمُ عَلَى الْعَوْدِ. وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِثَارُ مِنَ الصَّلَاةِ بِمَسْجِدِ الْخَيْفِ، وَخُصُوصاً عِنْدَ الْمَنَارَةِ وَفَوْقَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ بَنَحْوِ مِنْ ثَلَاثِينَ ذِرَاعاً^(٣).

وَيَحْرُمُ إِخْرَاجُ مَنْ التَّجَا إِلَى الْحَرَمِ بَعْدَ الْحِنَايَةِ، نَعَمْ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ^(٤) فِي الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ حَتَّى يَخْرُجَ، وَلَوْ جَنَى فِي الْحَرَمِ قُبُولَ فِيهِ.

(١) ولا يرمي الأداء إلا بعد مراخه من رسي الشلاشه الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢٤٨، ضمن الموسوعة، ج ٩]

(٢) ولا يحرم عليه شيء من محرمات لإحرام في الأظهر. الدروس الشرعية [ج ١، ص ٢٤٩، ضمن الموسوعة، ج ٩]

(٣) فإنه مسجد رسول الله ﷺ.

(٤) حدّ التضيق أن لا يموت جوعاً.

الفصل السادس في كفارات الإحرام

وفيه بحثان:

الأول في الصيد

ففي النعامة بدنة، ثم القَصْرُ على البر، وإطعام ستين، والماضِلُ له. ولا يلزم الإتمام لو أعوز، ثم صيام ستين يوماً، ثم صيام ثمانية عشر يوماً.

والعُدْفُوعُ إلى المسكين نصف صاع.

وفي بقرة الوحش وحمارة بقرة أهلية، ثم القَصْرُ، ونصف ما مضى.

وفي الظبي والشعلب والأرنب شاة، ثم القَصْرُ، وسدس ما مضى.

وفي كسر بيض النعام^(١) لكل بيضة بكرة من الإبل^(٢) إن تحرك الفرخ، وإلا أرسل فحولة الإبل في إناث بعدد البيض مائة هدي^(٣)، فإن عجز فشاة عن البيضة، ثم إطعام عشرة مساكين، ثم صيام ثلاثة.

وفي كسر كل بيضة من الفطأ والقبع والدزاح من صغار الغنم إن تحرك الفرخ، وإلا أرسل في الغنم بالعدد، فإن عجز فكبيص النعام^(٤).

(١) فلو كسر بيضة فخرج منها فرخ حي وعاش له يكن عليه شيء، ولو مات كان فيه ما في

صغير الأنعام. تذكرة الفقهاء [ج ٧، ص ٤١٣ - ٤١٤].

(٢) بنت مخاض فصاعداً. فإن عجز فكبدل الكبير.

(٣) يصرف في مصالح البيت، ويسلم إلى القيم إن كان، وإلا إلى تقة.

(٤) وهو إطعام عشرة مساكين عن كل بيضة، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

وفي الحمامة - وهي المطوقة أو ما تعب الماء^(١) - شاة على المحرم في الحبل،
ودرهم على المحبل في الحرم، ويجمعان على المحرم في الحرم. وفي فرخها
حمل ونصف درهم عليه، ويتوزعان على أحدهما. وفي بيضها درهم ورُبْع،
ويتوزعان على أحدهما.

وفي كل واحد من القطا والحجل والدجاج حمل مفلطوم يُرعى^(٢).
وفي كل من القنفذ والضب واليربوع جدي.
وفي كل من القبرة والصعوة والعصفور مذب طعام.
وفي الجرادة ثمره، وقيل: كف من طعام^(٣). وفي كثير الجراد شاة، ولو
لم يمكن التحرز فلا شيء.
وفي القملة كف طعام^(٤).

ولو نقر حمام الحرم وعاد^(٥) فشاة، وإلا فمن كل واحدة شاة. ولو أغلق على
حمام وفراخ وبيض فكالإتلاف مع جهل الحال أو علم النلق.
ولو باشر الإتلاف جماعة أو تسبوا فعلى كل فداء.
وفي كسر قرني الغزال نصف قيمته. وفي عينييه أو يدييه أو رجلبيه القيمة،
والواحد بالحساب.

(١) بأن يضع منقاره فيه، فيكرع كما تكرع لشاة، ولا يأخذ قطرة قطرة بمنقاره، كما يفعل
الدجاج والعصفور. تذكرة الفقهاء [ج ٧، ص ٤١٦].

(٢) ابن أربعة أشهر، والجدي من الماعز كعمره.

(٣) نعم.

(٤) إلقاء وقتلاً.

(٥) إلى السكون في الموضع المعتاد لها من الحرم.

وَلَا يَدْخُلُ الصَّيْدُ فِي مِلْكِ الْمُحَرِّمِ بِحِيَارَةٍ وَلَا عَقْدٍ وَلَا إِرْثٍ.
وَمَنْ نَتَفَ رِيَشَةً مِنْ حِمَامِ الْحَرَمِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ بِتِلْكَ الْيَدِ.
وَجَزَاؤُهُ بِمَنَى فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ وَبِمَكَّةَ فِي إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ.

الْبَحْثُ الثَّانِي فِي بَاقِي الْمُحَرَّمَاتِ

فِي الْوُطءِ قَبْلًا أَوْ دُبْرًا قَبْلَ الْمَشْعَرِ وَإِنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ بَدَنَةً^(١) وَيُسَمَّى حَجَّةً، وَيَأْتِي بِهِ
مَنْ قَابِلٍ وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ نَفْلًا، وَعَلَيْهَا مُطَاوَعَةٌ مِثْلُهُ. وَيَفْتَرِقَانِ إِذَا بَلَغَا مَوْضِعَ
الْخُطْبَةِ بِمُصَاحَبَةٍ ثَالِثٍ فِي الْقَضَاءِ، وَقِيلَ: فِي الْعَاسِدِ أَيْضًا^(٢). وَلَوْ كَانَ مُكْرِهًا
لَهَا تَحْمَلُ الْبَدَنَةَ لَا غَيْرُ.

وَيَجِبُ الْبَدَنَةُ بَعْدَ الْمَشْعَرِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْوَاطٍ مِنْ طَوَافِ النِّسَاءِ، وَالْأُولَى بَعْدَ
خَمْسَةٍ^(٣). وَلَكِنْ لَوْ كَانَ قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ^(٤) وَعَجَزَ عَنِ الْبَدَنَةِ تَخَيَّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
بَقْرَةٍ أَوْ شَاةٍ.

وَلَوْ جَامَعَ أُمَّتَهُ الْمُحَرِّمَةَ بِإِذْنِهِ مُحِلًّا فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ أَوْ بَقْرَةٌ أَوْ شَاةٌ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ
الْبَدَنَةِ وَالْبَقْرَةِ فَشَاةٌ أَوْ صِيَامٌ ثَلَاثَةً^(٥).

(١) عَلَى الْمُتَعَمِّدِ الْعَالِمِ بِالْحُكْمِ، الدَّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٨٣، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٩].

(٢) اسْتَحْسَنَهُ فِي تَحْرِيرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ [ج ٢، ص ٥٧، الرِّقْمُ ٢٤١٨] وَأَفْتَنِي بِهِ فِي

الدَّرُوسِ الشَّرْعِيَّةِ [ج ١، ص ٢٨٤، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٩].

(٣) نَعَمْ، وَيَكْفِي فِي الْبَاءِ مَجَاوِزَةُ النِّصْفِ، لَا فِي سَقُوطِ الْكُفَّارَةِ.

(٤) قَبْلَ إِكْمَالِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَفِيهِ بَدَنَةٌ، فَإِنْ عَجَزَ فَبَقْرَةٌ، فَإِنْ عَجَزَ فَشَاةٌ. الدَّرُوسُ

الشَّرْعِيَّةُ، [ج ١، ص ٢٨٥، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ج ٩].

(٥) تَخْيِيرَيْنِ، وَتَرْتِيبِ الْأَوَّلِ فِي الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا، وَالثَّانِي بَيْنَ الشَّاةِ وَالصِّيَامِ،

وَالْتَرْتِيبُ هُوَ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى الصِّيَامِ إِلَّا بَعْدَ الْعِجْزِ عَنِ الْبَدَنَةِ وَالْبَقْرَةِ.

ولو نَظَرَ إِلَى أَجَنِيَّةٍ فَأَمْنَى فَبَدَنَهُ لِلْمُوسِرِ، وَبَقَرَةً لِلْمُتَوَسِّطِ، وَشَاةً لِلْمُعْسِرِ^(١).
ولو نَظَرَ إِلَى زَوْجَتِهِ بِشَهْوَةٍ فَأَمْنَى^(٢) فَبَدَنَهُ^(٣). ولو مَسَّهَا فَشَاةً إِنْ كَانَ بِشَهْوَةٍ
وَإِنْ لَمْ يُعْنِ، وَيَغْيِرُ شَهْوَةً لَا شَيْءَ^(٤)، وَفِي تَقْبِيلِهَا بِشَهْوَةٍ^(٥) جَزُورٌ^(٦)،
وَيَغْيِرُهَا شَاةً.

ولو أَمْنَى بِالِاسْتِمْنَاءِ أَوْ بغيرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُصَدَّرُ عَنْهُ فَبَدَنَهُ.
ولو عَقَّدَ الْمُحْرِمُ أَوْ الْمُحِلُّ لِمُحْرِمٍ عَلَى امْرَأَةٍ فَدَخَلَ فَقَلَى كُلٌّ مِنْهُمَا بَدَنَهُ.
وَالْعُمَرَةُ الْمُفْرَدَةُ إِذَا أَفْسَدَهَا قَصَاها فِي الشَّهْرِ الدَّاخِلِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ الزَّمَانُ بَيْنَ
الْعُمَرَتَيْنِ.

وَفِي لُبْسِ الْمَخِيطِ شَاةً، وَكَذَا لِبْسِ الْحَفِيِّ أَوْ الشُّمَشِكِ أَوْ الطَّيِّبِ أَوْ خَلْقِ الشَّعْرِ
أَوْ قَلَمِ^١ الْأُطْفَارِ^(٧) فِي مَحَلِّسٍ أَوْ يَدَيْهِ أَوْ رِجْلَيْهِ، وَإِلَّا فَقِي كُلُّ ظَفَرٍ مُدًّا، أَوْ قُطِعَ^٢



(١) يرجع إلى العرف

(٢) وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَا شَيْءَ، وَإِنْ أَمْنَى. الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٨٦، صص
الموسوعة، ج ٩].

(٣) [الجزور] الثَّيِّ قِصَاعِدًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَالْبَدَنَةُ الْأُشْيُ خَاصَّةً، وَهِيَ مِنَ الثَّنِيَّةِ قِصَاعِدًا.
وَالثَّيِّ مَالُهُ حَمْسٌ وَدَحْلٌ فِي السَّادِسَةِ.

(٤) وَإِنْ أَمْنَى. الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٨٦، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٥) وَلَوْ طَاوَعْتَهُ وَعَلَيْهَا مِثْلُهُ. الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٨٦، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٦) أَنْزَلَ أَوْ لَا. الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٨٦، ضمن الموسوعة، ج ٩].

(٧) وَلَوْ كَانَ الْإِصْبَعُ زَائِدَةً أَوْ يَدٌ رَائِدَةٌ فَالطَّاهِرُ أَنَّهَا كَالْأَصْلِيَّةِ. وَالْأَقْرَبُ التَّسَاوِيُ بَيْنَ قِصَصِ
بَعْضِ الظُّفْرِ وَكُلِّهِ، نَعَمْ لَوْ قُصَّه فِي دَفْعَاتٍ فَظَاهِرٌ عَدَمُ التَّعَدُّدِ مَعَ اتِّحَادِ الْوَقْتِ، فَلَوْ تَغَايَرَ
احْتَمَلُ التَّعَدُّدِ. الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٩٦، ضمن الموسوعة، ج ٩].

١ في بعض النسخ، «قَصَّ».

٢ في بعض النسخ «قَلَعَ».

شَجَرَةٍ مِنَ الْحَرَمِ صَغِيرَةٍ، أَوْ أَذْهَنَ بَطِّيْبٍ^(١) أَوْ قَلَعَ ضِرْسَهُ^(٢) أَوْ نَتَقَ إِبْطِيهٖ^(٣)، وَفِي أَحَدِهِمَا إِطْعَامُ ثَلَاثَةِ مَسَاكِينٍ، أَوْ أَتَى بِتَقْلِيمِ الظُّفْرِ فَأَدَمَى الْمُسْتَقْتِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ كَوْنُ الْمُفْتِي مُحَرِّمًا، أَوْ جَادَلَ ثَلَاثًا صَادِقًا أَوْ وَاحِدَةً كَاذِبًا، وَفِي اثْنَتَيْنِ كَاذِبًا بَقَرَةً وَفِي الثَّلَاثِ بَدَنَةً، وَفِي الشَّعْرَةِ الْكَبِيرَةِ^(٤) بَقَرَةً.

وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الشَّاةِ فِي كَفَّارَةِ الصَّيْدِ فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ^(٥)، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ شَاةِ الْحَلْقِ لِأَذَى أَوْ غَيْرِهِ، وَبَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدٍّ، أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةٍ.

وَفِي شَعْرٍ يَسْقُطُ مِنْ لِحْيَتِهِ أَوْ رَأْسِهِ بِمِثْلِهِ كَفُّ طَعَامٍ، وَلَوْ كَانَ فِي الْوُضُوءِ فَلَا شَيْءَ^(٥).

وَتَتَكَرَّرُ الْكَفَّارَةُ بِتَكَرُّرِ الصَّيْدِ عَمْدًا أَوْ مَهْوَامًا وَبِتَكَرُّرِ اللَّبَسِ فِي مَجَالِسٍ، وَالْحَلْقِ فِي أَوْقَاتٍ، وَإِلَّا فَلَا.

وَلَا كَفَّارَةُ عَلَى الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي فِي غَيْرِ الصَّيْدِ.

وَيَجُوزُ تَخْلِيَةُ الْإِبِلِ لِلرَّعِي فِي الْحَرَمِ.

(١) وَفِي الْعَامَةِ شَاةٌ.

(٢) وَكَذَا حَلْقُهُمَا. وَلَا فَرْقَ [فِي حَلْقِ أَرَأْسٍ] بَيْنَ بَعْضِهِ وَكُلِّهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَحْ حَلْقًا تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ. وَلَوْ اخْتَلَفَ الْوَقْتُ فِي الْحَلْقِ تَعَدَّدَتِ الْكَفَّارَةُ، وَلَوْ قَصَّه فِي أَوْقَاتٍ ثُمَّ حَلَقَهُ احْتَمَلَ التَّعَدُّدَ. الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٩٧، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ، ح ٩].

(٣) نَعَمْ، عَرَفًا وَإِنْ كَانَ نَخْلًا.

(٤) كُلُّ مَسْكِينٍ مَدٍّ.

(٥) وَكَذَا فِي التَّغْسِلِ عَلَى الْأَقْرَبِ. الدُّرُوسُ الشَّرْعِيَّةُ [ج ١، ص ٢٩٧، ضَمَّنَ الْمَوْسُوعَةُ،

ج ٩].

الفصل السابع في الإحصار والصد

مَتَى أَحْصَرَ بِالْمَرْضِ عَنِ الْمَوْقِفَيْنِ أَوْ مَكَّةَ بَعَثَ مَا سَاقَهُ أَوْ هَدِيًّا أَوْ ثَمَنَهُ، فَإِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ - وَهِيَ يَمْنَى إِنْ كَانَ حَاجًّا، وَمَكَّةُ إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا - حَلَّقَ أَوْ قَصَرَ وَتَحَلَّلَ، إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ حَتَّى يَحُجَّ إِنْ كَانَ وَاجِبًا، أَوْ يُطَافَ عَنْهُ لِلنِّسَاءِ إِنْ كَانَ نَدْبًا.

وَلَا يَسْقُطُ الْهَدْيُ بِالشَّرَاطِ، نَعَمْ لَهُ تَعْجِيلُ التَّحَلُّلِ ^(١). وَلَا يَبْطُلُ تَحَلُّلُهُ لَوْ ظَهَرَ عَدَمُ ذَبْحِ الْهَدْيِ، وَيَبْعَثُهُ فِي الْقَابِلِ، وَلَا يَجِبُ الْإِمْسَاكُ عِنْدَ تَعْيِهِ عَلَى الْأَقْوَى. وَلَوْ زَالَ عُدْرَةُ التَّحَقُّقِ، فَإِنْ أَدْرَكَ، وَإِلَّا تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ. وَمَنْ صَدَّ ^(٢) بِالْعَدْوِ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَلَا طَرِيقَ عَمْرَةٍ أَوْ لَا نَفَقَةَ ذَبْحِ هَدْيِهِ وَقَصَرَ أَوْ حَلَّقَ وَتَحَلَّلَ حَيْثُ صَدَّ حَتَّى مِنَ النِّسَاءِ. وَلَوْ أَحْصَرَ عَنْ عُمْرَةٍ التَّمَتُّعِ فَتَحَلَّلَ فَالظَّاهِرُ جِلُّ النِّسَاءِ أَيْضًا.

(١) وفائدته في المصدود الثواب.

(٢) ويتحقق الصد بالمنع عن مكة في إحرام لعمره، وبالمع عن الموقفين أو أحدهما مع فوات الآخر في إحرام الحج، ولا يتحقق بالمنع عن مناسك منى، وفي تحققه بالمنع عن مكة بعد الموقفين والتحلل أو قبله طرأ أقربه عدم تحققه في الأول، فيبقى على إحرامه بالنسبة إلى الطيب والنساء والصيد لا غير، حتى يأتي بالمناسك، ويتحقق في الثاني، فيتحلل ويعيد الحج من قابل، الدروس الشرعية [ج ١، ص ٣٩٥، ضمن الموسوعة، ج ٩].

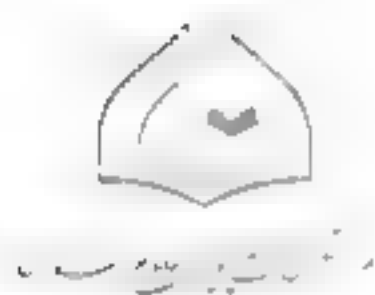
خاتمة:

تَجِبُ الْعُمْرَةُ بِشُرُوطِ الْحَجِّ، وَيُؤَخَّرُهَا لِقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ، وَلَا يَتَعَيَّنُ بِزَمَانٍ مَخْصُوصٍ.

وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ مَعَ قِضَاءِ الْفَرِيضَةِ - فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَقِيلَ: لَا حَدًّا، وَهُوَ حَسَنٌ^(١).

(١) نعم.

١. قال به السيد المرتضى في المسائل الناصرية ص ٣٠٧-٣٠٨، المسألة ١٢٩ وابن إدريس في السرائر، ج ١.



كِتَابُ الْجِهَادِ

وَيَجِبُ ^(١) عَلَى الْكِفَايَةِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، وَأَقْلُهُ مَرَّةٌ فِي كُلِّ عَامٍ بِشَرَطِ الْإِمَامِ
أَوْ نَائِبِهِ أَوْ هُجُومٍ عَدُوٍّ يُخْشَى مِنْهُ عَلَى بَيْصَةِ الْإِسْلَامِ.
وُشَرَطُ الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْبَصَرُ وَسَلَامَةُ مِنَ الْمَرَضِ ^(٢) وَالْعَرَجِ ^(٣) وَالْفَقْرُ.
وَيَحْرُمُ الْمَقَامُ فِي بَلَدِ الشِّرْكِ ^(٤) لِمَنْ لَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ إظهارِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ.
وَاللَّابِثِينَ مَعَ الْوَلَدِ مَعَ عَدَمِ التَّعَيُّنِ. وَالْمَدِينِ يَمْنَعُ الْمُوسِرَ مَعَ الْحُلُولِ.
وَالرِّبَاطُ مُسْتَحَبٌّ دَائِمًا، وَأَقْلُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَكَثْرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا. وَلَوْ أَعَانَ بِفَرَسِهِ
أَوْ غَلَامِهِ أَتَيْبٍ.
وَلَوْ نَذَرَهَا أَوْ نَذَرَ صَرَفَ مَالٍ إِلَى أَهْلِهَا وَجَبَ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا.

وَهُنَا فُصُولٌ:

- (١) لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة
(٩): ٥] أوجب بعد انسلاخ الأشهر الجهاد، والأصل عدم التكرار، ولأن الجزية تجب على
أهل الذمة في كل عام، وهي بدل عن النصر، فكذلك مبدلها، وهو الجهاد، ولأن تركهم
أكثر من ذلك يوجب تقويتهم وتسلطهم، فيجب في كل عام، تذكرة الفقهاء [ج ٩، ص ١٣].
(٢) الذي يعجز معه عن الركوب والعدو. قواعد الأحكام [ح ١، ص ٤٧٨].
(٣) المانع من المشي سواء قدر على الركوب ولا؛ لأن الدابة قد تهلك. تذكرة الفقهاء
[ج ٩، ص ٢٥].
(٤) وكذا بلد الحلاف.

[الفصل الأول]

يَجِبُ قِتَالُ الْحَرْبِيِّ - بَعْدَ الدُّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَامْتِنَاعِهِ - حَتَّى يُسَلِّمَ أَوْ يُقْتَلَ.
وَالكِتَابِيُّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ بِشَرَائِطِ الذِّمَّةِ، وَهِيَ بَذْلُ الْجِزْيَةِ وَالتَّسْلِيمُ أَحْكَامِنَا،
وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِلْمُسْلِمَاتِ بِالنِّكَاحِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ بِالْفِتْنَةِ^(١)، وَقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَإِهْوَاءِ
عَمَنِ الْمُشْرِكِينَ، وَالدَّلَالَةِ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِظْهَارِ الْمُنْكَرَاتِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.
وَتَقْدِيرُ الْجِزْيَةِ إِلَى الْإِمَامِ، وَلَيْكُنْ يَوْمَ الْجَبَايَةِ، وَيُؤَخَّذُ مِنْهُ صَاحِرًا.

وَيُبْدَأُ بِقِتَالِ الْأَقْرَبِ إِلَّا مَعَ الْحَظَرِ.
وَلَا يَجُوزُ الْفِرَارُ إِذَا كَانَ الْقَدُّوُ صِعْفًا أَوْ أَقْلًا، إِلَّا لِمُتَحَرِّفٍ لِقِتَالٍ أَوْ مُنَحْمِرٍ إِلَى فِتْنَةٍ.
وَتَجُوزُ الْمُحَارَبَةُ بِطَرِيقِ الْفَتْحِ، كَهَدْمِ الْحُصُونِ وَالْمَصْجِدِ وَقَطْعِ الشَّجَرِ وَإِنْ
كُرِهَ، وَكَذَا يُكْرَهُ بِإِرْسَالِ الْمَاءِ وَالْبَارِ، وَالْقَاءِ السُّمِّ.

وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ الصِّبْيَانِ وَالْمَجَانِينِ وَالنِّسَاءِ وَإِنْ عَاوَنُوا إِلَّا مَعَ الضَّرُورَةِ، وَلَا
الشَّيْخَ الْفَانِي، وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلِ

وَيُقْتَلُ الرَّاهِبُ وَالْكَبِيرُ إِنْ كَانَ ذَا رَأْيٍ أَوْ قِتَالٍ، وَالتَّرْسُ بِمَنْ لَا يَقْتُلُ. وَلَوْ تَرَّسُوا
بِالْمُسْلِمِينَ اجْتَنِبَ مَا أَمَكَّنَ، وَمَعَ التَّغْلِبِ فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ، نَعَمْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ.

وَيُكْرَهُ التَّبَيُّسُ وَالْقِتَالُ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَأَنْ يُعْرِقَبَ الدَّابَّةُ، وَالْمُبَارَزَةُ مِنْ دُونِ إِذْنِ
الْإِمَامِ. وَيَحْرُمُ إِنْ مَنَعَ. وَيَجِبُ إِنْ أُلْزِمَ.

وَتَجِبُ مُوَارَاةُ الْمُسْلِمِ، فَإِنْ اشْتَبَهَ فَلْيُؤَارَ كَمِيشِ الذِّكْرِ^(٢).

(١) عَنْ الدِّينِ.

(٢) أَيُّ صَغِيرِهِ.

الفصل الثاني في ترك القتال

ويترك الأمور:

أحدها: الأمان ولو من آحاد المسلمين^(١) لإحاد الكفار أو من الإمام أو نائبه للبلد. وشرطه أن يكون قبل الأسر، وعدم المفسدة^(٢)، كما لو آمن الجاشوس فإنه لا ينفذ.

وثانيها: النزول على حكم الإمام أو من يختاره، فينفذ حكمه ما لم يخالف الشرع.

الثالث والرابع: الإسلام وبذل الجزية.

الخامس: المهادنة على ترك الحرب مدة معينة أكثرها عشر سنين^(٣)، وهي جائزة مع المصلحة للمسلمين.

(١) ذمام البالغ جائز، وذمام الطفل لا يجوز، لكنه يرد إلى مأمنه. والفرق أن ذمام البالغ

استقر وإن عاد إلى مأمنه، بخلاف ذمام الطفل لا يستقر

(٢) فلا يشترط المصلحة.

(٣) فلو عقد أكثر من عشرة بطل الزائد. تحرير الأحكام الشرعية [ج ٢، ص ٢١٧،

الفصل الثالث في الغنيمّة

وَتُمْلِكُ النِّسَاءَ وَالْأَطْفَالَ بِالسَّبِيِّ، وَالذُّكُورَ الْبَالِغُونَ يَقْتُلُونَ حَتْمًا إِنْ أُخِذُوا
وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمُوا، وَإِنْ أُخِذُوا بَعْدَ أَنْ وَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا
لَمْ يَقْتُلُوا، وَيَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ بَيْنَ الْمَنْ وَالْفِدَاءِ وَالْأَسِيرِ قَاقٍ، فَيَدْخُلُ ذَلِكَ فِي
الْغَنِيمَةِ وَلَوْ عَحَزَ الْأَسِيرُ عَنِ الْمَشْيِ لَمْ يَجْزُ قَتْلُهُ^(١)، وَيُعْتَبَرُ الْبُلُوعُ بِالْإِبْنَاتِ،
وَمَا لَا يُنْقَلُ وَيُحَوَّلُ لِخَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمَنْقُولُ بَعْدَ الْجَمَاعِلِ وَالرُّضَخِ
وَالْخُمُسِ وَالنَّقْلِ وَمَا يَصْلُقُ بِهِ الْإِمَامُ يَنْتَسِمُ بَيْنَ الْمُقَاتِلَةِ، وَمَنْ حَضَرَ حَتَّى الطِّفْلِ
الْمَوْلُودِ بَعْدَ الْحِيَاظَةِ قَبْلَ الْهِسْمَةِ^(٢)، وَكَذَا الْمَدْدُ الْوَاصِلُ إِلَيْهِمْ حَيْثُ يَدُ الْفَارِسِ
سَهْمَانٍ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلذَّوِيِّ الْأَفْرَاسِ ثَلَاثَةٌ وَلَوْ قَاتَلُوا فِي السُّفُنِ.
وَلَا يُسَهَّمُ لِلْمُخَذَّلِ وَالْمُرْجَبِ^(٣) وَلَا لِلْقَحِيمِ^(٤) وَالضَّرْعِ^(٥) وَالْحَطِيمِ^(٦)
وَالرَّازِحِ مِنَ الْخَيْلِ^(٧)

(١) لأنّه لا يدري ما حكم الإمام فيه. تذكّره الفقهاء [ج ٩، ص ١٦٨، المسألة ١٠٠].

(٢) بشرط كونهم ذكورا، وأن يكونوا من ساء المقاتلة.

(٣) ولا لفرسه

(٤) بفتح القاف وسكون الحاء، وهو الكبير السن الهرم القاسي، تذكّره الفقهاء [ج ٩، ص ٢٤٥، المسألة ١٤٢].

(٥) بفتح الضاد والراء، وهو الصغير الضعيف الذي لا يمكن القتال عليه. تذكّره الفقهاء [ج ٩، ص ٢٤٥، المسألة ١٤٢].

(٦) وهو الذي ينكس من الهزال. تذكّره الفقهاء [ج ٩، ص ٢٤٥، المسألة ١٤٢].

(٧) وهو الذي لا حراك به.

الفصل الرابع في أحكام البغاة

وَمَنْ خَرَجَ عَلَى الْمَعْصُومِ مِنَ الْأَئِمَّةِ عليه السلام فَهُوَ بَاغٌ، وَيَجِبُ قِتَالُهُ حَتَّى يَنْفِيَ أَوْ
يُقْتَلَ كَقِتَالِ الْكُفَّارِ، فَذُو الْفِيَةِ يُجَاهِزُ عَلَيْهِمْ، وَيُتَّبَعُ مُدِيرُهُمْ، وَيُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ،
وغيرُهُمْ يُفَرَّقُونَ. وَالْأَصَحُّ عَدَمُ قِسْمَةِ أَمْوَالِهِمْ مُطْلَقاً^(١).

(١) سواء كان متاعاً يُنقل ويحول أولاً. والأصح أن ما يُنقل ويحول يؤخذ.

الفصل الخامس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وهما واجبان عقلاً^(١) ونقلاً^١ على الكفاية. ويستحب الأمر بالمندوب، والنهي عن المكروه.

وإنما يجبان مع علم المعروف والمكروه، وإصرار الفاعل أو التارك، والأمن من الضرر، وتجويز التأثير، ثم يتدرج في الإنكار بإظهار الكراهية، ثم القول اللين، ثم الغليظ، ثم الضرب^(٢). وفي الجرح والقتل^(٣) قولان^٢. ويجب الإنكار بالقلب على كل حال.

ويحوز للفقهاء حال العمية إقامة الحدود مع الأمن، والحكم بين الناس مع اتصافهم بصفات المفتي، وهي الإيمان، والعدالة، ومعرفة الأحكام بالدليل، والقدرة على رد الفروع إلى الأصول. ويجب الترفع إليهم، ويأثم المراد عليهم. ويحوز للزوج إقامة الحد على زوجته، والوالد على ولده، والسيد على عبده. ولو اضطره السلطان إلى إقامة حد أو قصاص ظلماً أو الحكم^٣ جاز، إلا القتل فلا تقيّة فيه.

(١) نعم؛ لأنهما لطف، وكلّ لطف واجب عقلاً

(٢) غير المبرح، ثم المبرح الدروس الشرعية [ج ٢، ص ٣٧، ضمن الموسوعة، ج ١٠]

(٣) يقف على إذن الإمام.

١. آل عمران (٣): ٤؛ وراجع الروايات في مسائل الشيعة، ج ١٦، ص ١١٧ - ١٢٦، الباب ١ من أبواب الأمر والنهي.

٢. ذهب إلى الجوار الشيخ في التبيان، ج ٢، ص ٥٤٩ و ٥٦٦؛ والقول الآخر لسأله في المراسم، ص ٢٦٠ راجع

لتوضيح الأحوال مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٧٦، المسألة ٨٦

٣. في نسخة «ش»: «الحكم» بدل «الحكم»

كِتَابُ الْكَفَّارَاتِ

فَالْمَرْتَبَةُ: كَفَّارَةُ الظَّهَارِ، وَقَتْلُ الْحَطَا - وَخِصَالُهُمَا خِصَالُ كَفَّارَةِ الْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ: الْعِتْقُ، فَالشَّهْرَانِ، فَالْيَسْتُونَ - وَكَفَّارَةُ مَنْ أَفْطَرَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَهِيَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، ثُمَّ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَالْمُخَيَّرَةُ: كَفَّارَةُ شَهْرِ رَمَضَانَ، ^{بِخِلَافِ} ^{مُخَلَّفِ} النَّذْرِ ^{بِخِلَافِ} الْعَهْدِ، وَفِي كَفَّارَةِ جَزَاءِ الصَّيْدِ خِلَافٌ ^(١).

وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ: إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَعْرِيرُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَكَفَّارَةُ الْجَمْعِ لِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ عَمْدًا ظُلْمًا، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَصِيَامُ شَهْرَيْنِ، وَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ^(٢).

وَالْحَالِفُ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَالْأَيْمَةِ ﷻ يَأْتِمُ وَيُكْفِّرُ كَفَّارَةَ ظَهَارٍ، فَإِنْ عَجَزَ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ عَلَى قَوْلٍ أ، وَفِي تَوْقِيعِ الْعَسْكَرِيِّ ﷻ: «يُطْعِمُ عَشْرَةَ

(١) مَرْقَبَةٌ.

(٢) فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْعِتْقِ وَالْإِطْعَامِ صَامَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ.

١. رَاجِعٌ لِلْخِلَافِ مُخْتَلَفِ الشَّيْخَةِ، ج ٤، ص ١١٤، الْمَسْأَلَةُ ٨٠.

٢. نَحَبُ إِلَهِ الشَّيْخِ فِي النِّهَايَةِ، ص ٥٧٠؛ وَابْنُ الْبَرَّاجِ فِي الْمَهْدَبِ، ج ١، ص ٤٢١.

مَسَاكِينَ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ^(١) تَعَالَى»^١.

وفي جَزَّ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا^(٢) فِي الْمَصَابِ كَفَّارَةٌ ظَهَارٍ^(٣)، وَقِيلَ: مُخَيَّرَةٌ^٢. وفي تَتَفِدٍ أَوْ خَدَشٍ وَجْهَهَا أَوْ شَقَّ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ فِي مَوْتٍ وَلَدِيهِ أَوْ زَوْجَتِهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ^(٤)، عَلَى قَوْلٍ^٢.

وقِيلَ: مَنْ تَرَوَّجَ امْرَأَةٌ^(٥) فِي عِدَّتِهَا فَارَقَهَا، وَكَفَّرَ بِخَمْسَةِ أَصْوَاعٍ دَقِيقًا^٤. وَمَنْ نَامَ عَنِ الْعِشَاءِ حَتَّى تَحَاوَرَ نِصْفُ اللَّيْلِ أَصْبَحَ صَائِمًا، وَكَفَّارَةٌ ضَرْبِ الْعَبْدِ فَوْقَ الْحَدِّ^(٦) عِتْقُهُ مُسْتَحَبًّا. وَكَفَّارَةُ الْإِيلَاءِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ. وَيَتَعَيَّنُ الْعِتْقُ فِي الْمَرْتَبَةِ بِوُحْدَانٍ لِرَقَبَةٍ مِلْكَاً أَوْ تَسْيِيماً^(٧). وَيُشْتَرَطُ فِيهَا: الْإِسْلَامُ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الْعَمَى، وَالْإِقْعَادُ، وَالْجُذَامُ، وَالتَّنْكِيلُ، وَالْخُلُوعُ عَنِ الْعَوَاضِ.

(١) نعم وإن كان صادقاً.

(٢) ولا فرق بين الكلِّ والبعض.

(٣) تأثم ولا كفارة.

(٤) الإثم خاصة.

(٥) فرع أطلق الأصحاب لفظ «الترويج» ولم يصرحوا بالعلم أو الجهل، لكن قولهم: «كفر»

يدل على تقييدهم بالعالم؛ إذ لجاهل لا يتوجه عليه عقوبة. وإيجاب الحد أيضاً دليل

عليه. المذهب البارع [ج ٢، ص ٥٦٢].

(٦) أي حد كان.

(٧) ملك الثمن.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤٦١، باب الوارد، ح ٧، الفقيه، ج ٣، ص ٣٧٨، ح ٤٢٢٣.

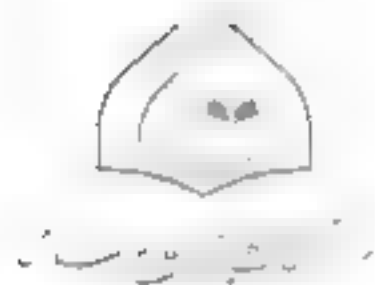
٢. قال به الشيخ في النهاية، ص ٥٧٢.

٣. ذهب إليه العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٢٩٧.

٤. قال به الشيخ المفيد في المعقعة، ص ٥٧٢، والشيخ في النهاية، ص ٥٧٢.

وَتَجِبُ النِّيَّةُ، وَالتَّعْيِينُ، وَمَعَ الْعَجْزِ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. وَمَعَ الْعَجْزِ يُطْعِمُ
سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ إِشْبَاعًا أَوْ تَسْلِيمَ مَدٍّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَإِذَا كَسَا الْفَقِيرَ فَثَوْبٌ وَلَوْ
غَسِيلًا إِذَا لَمْ يَنْخَرِقْ.

وَكُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَعَجَزَ صَامَ ثَمَانِيَّةَ عَشْرَ يَوْمًا، فَإِنْ
عَجَزَ تَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ.



كتاب النذر^(١) وتوابعه

وشرطُ الناذِر: الكَمالُ، والاختيارُ، والقصدُ، والإسلامُ، والحُرِّيَّةُ إلا أن يُجيزَ المالكُ أو تزولَ الرقبةُ. وإذنُ الروحِ كإذنِ السيدِ.
والصيغةُ: «إِنْ كَانَ كَذَا فَلِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا».
وضابطه: أَنْ يَكُونَ طَاعَةً أَوْ مُبَاحاً^(٢) راجعاً مَعْدُوراً لِلنَّاذِرِ. والأقربُ^(٣)
احتياجهُ إِلَى اللَّفْظِ^(٤). وإِعْقَادُ التَّبَرُّعِ^(٥). وَلَا مَدَّ مِنْ كَوْنِ الْجَزَاءِ^(٦) طَاعَةً،
وَالشَّرْطِ سَائِقاً إِنْ قَصَدَ الشُّكْرَ، وَإِنْ قَصَدَ الزَّحَرَ اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مَعْصِيَةً أَوْ مُبَاحاً
راجعاً فِيهِ الْمَنْعُ.

(١) النذر لغة: وعد بشرط، وشرعاً الترام ما ليس بلازم، أو تأكيد لما هو لازم بصيغة «لله».
والعهد لغة ما عاهد عليه غيره، أي عاقده عليه، وشرعاً الترام أمر شرعي فعلاً أو تركاً
بصيغة «عاهدت الله» وشبهها. واليمين لغة يقال على الحلف المطلق، وشرعاً تحقيق ما
يمكن فيه الخلاف بذكر اسم الله تعالى.

(٢) ديناً أو دنياً، ومع التساوي يرجح جانب النذر.

(٣) نعم.

(٤) يستحب الوفاء بالنذر في ثلاثة مواضع: الأول: إذا أسلم الكافر بعد نذره. الثاني: إذا

تلفظ به ولم يذكر الله. الثالث: إذا تصوّره ولم يتلفظ.

(٥) ديناً أو دنياً، ومع التساوي يرجح جانب السر.

(٦) الجزاء: ما يكون جواباً للشرط.

والعهد كالنذر وضورته: «عاهدت له» أو «علي عهد الله». واليمين: وهي الحلف بالله كقوله: «ومقلب القلوب والأبصار، والذي نفسي بيده، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة». أو باسمه كقوله: «والله، وبالله، وتالله، وأيمن الله، وأقسم بالله» أو «بالقديم»، أو «الأزلي»، أو «الذي لا أول لوجوده». ولا ينعقد بـ «الموجود» و«القادر» و«العالم»، ولا بأسماء^١ المخلوقات الشريفة.

وأتباع مشيئة الله يمنع الانعقاد، والتعلق على مشيئة الغير يحبسها. ومتعلق اليمين كمتعلق النذر.

١ في المطبوع والنسخة «ق»: «ولا بالأسماء». والصحيح ما أثبتناه.

كتاب القضاء^(١)

وَهُوَ وَظِيفَةُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ. وَفِي الْغَيْبَةِ يَنْفُذُ قَضَاءُ الْفَقِيرِ الْجَامِعِ لِشَرَائِطِ الْإِفْتَاءِ،
فَمَنْ عَدَلَ عَنْهُ إِلَى قُضَاءِ الْخَوَرِ كَانَ عَاصِيًا. وَتَشَبُّهُتْ وَلَايَةُ الْقَاضِي بِالشَّيَاعِ،
وَبَشَاهِدَةِ عَدْلَيْنِ.

وَلَا يُدْخَلُ مِنَ الْكَمَالِ وَالْعَدَالَةِ وَاهِدِيَّةِ الْإِفْتَاءِ وَالذُّكُورَةِ وَالكِتَابَةِ وَالْبَصَرِ إِلَّا فِي
قَاضِي التَّحْكِيمِ^(٢).

وَيَجُوزُ ارْتِزَاقُ الْقَاضِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَعَ الْحَاجَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَعْلُ مِنَ
الْخُصُومِ.

وَالْمُرْتَزَقَةُ: الْمُؤَدَّنُ، وَالْقَاسِمُ، وَالكَاتِبُ، وَمُعَلِّمُ الْقُرْآنِ وَالْآدَابِ، وَصَاحِبُ
الدِّيَّوَانِ^(٣)، وَوَالِي بَيْتِ الْمَالِ.

(١) الْقَضَاءُ يُقَالُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ لِإِحْدَاثِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «تَقْضِيهِمْ مَتَاعَ
مَسَوَاتٍ»، [فَصَلَتْ (٤١): ١٢]. لثَانِي. لِإِعْلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي
إِسْرَءِيلَ». [الْإِسْرَاءُ (١٧): ٤٤] الثَّالِثُ. الْأَمْرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا
إِيَّاهُ»، [الْإِسْرَاءُ (١٧): ٢٣] الرَّابِعُ: الْحُكْمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَلَّهُ يُقْضَى بِالْحَقِّ»،
[غَافِرُ (٤٠): ٢٠]. وَلَفْظُهُ: يُقَالُ عَلَى لِفْرَاعٍ مِنَ الْفِعْلِ أَوْ الْإِتْيَانِ بِهِ، وَشَرْعًا: وَلَايَةُ شَرْعِيَّةٍ
تَقْضِي نَفْوَذَ الْحُكْمِ عَلَى الْمُتَدَاعِيَيْنِ، وَالْمُسْتَطَلُّ عَلَى لِمَصَالِحِ الْعَامَّةِ.

(٢) الَّذِي تَرَاضَى الْحَصَمَانِ بِحُكْمِهِ بَيْنَهُمَا.

(٣) الدِّيَّوَانُ الَّذِي يَجْمَعُ الْقَضَايَا وَالْأَحْكَامَ، وَمَا يَحْكُمُ بِهِ الْحَاكِمُ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ.

وَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي التَّسْوِيطَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي الْكَلَامِ وَالسَّلَامِ وَالنَّظَرِ، وَأَنْوَاعِ الْإِكْرَامِ وَالْإِنْصَافِ وَالْإِنْصَافُ. وَلَهُ أَنْ يَرْفَعَ الْمُسْلِمَ عَلَى الْكَافِرِ فِي الْمَجْلِسِ، وَأَنْ يُجْلِسَ الْمُسْلِمَ مَعَ قِيَامِ الْكَافِرِ، وَلَا تَجِبُ التَّسْوِيطُ فِي الْمِيلِ الْقَلْبِيِّ. وَإِذَا بَدَرَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ بِالْدَّعْوَى سَمِعَ مِنْهُ^(١)، وَلَوْ ابْتَدَرَا سَمِعَ مِنَ الَّذِي عَنْ يَمِينِ صَاحِبِهِ، وَإِذَا سَكَنَّا فَلْيَقُلْ^(٢)؛ لَيْسَ لَكُمْ الْمُدَّعَى مِنْكُمْ أَوْ تَكَلَّمَا. وَيُكَرَّهُ تَخْصِصُ أَحَدِهِمَا بِالْخِطَابِ.

وَتَحْرُمُ الرُّشُوءُ، فَتَجِبُ إِعَادَتُهَا، وَتَقِينُ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ حُجَّتَهُ، فَإِنْ وَصَحَ الْحُكْمُ لَزِمَ الْقَضَاءُ إِذَا التَّمَسَّهَ الْمُقْضَى لَهُ.

وَيُسْتَحَبُّ تَرْغِيْبُهُمَا فِي الصُّلْحِ، وَيُكَرَّهُ أَنْ يَشْفَعَ فِي إِسْقَاطِ^(٣) أَوْ إِطْلَالِ^(٤) أَوْ يَتَّخِذَ حَاجِباً وَقْتَ الْقَضَاءِ، أَوْ يَقْضِيَ مَعَ اشْتِغَالِ الْقَلْبِ بِعَاسٍ أَوْ حُوجٍ أَوْ هَمٍّ أَوْ غَضَبٍ.



الْقَوْلُ فِي خِيفَةِ الْحُكْمِ

الْمُدَّعَى هُوَ الَّذِي يُتْرَكُ لَوْ تَرَكَ، وَاسْتَنْكَرُ مُقَابِلُهُ، وَجَوَابُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِمَّا إِقْرَارُ أَوْ إنْكَارُ أَوْ سُكُوتُ.

فَالْإِقْرَارُ يَعْضِي مَعَ الْكَمَالِ، وَلَوْ التَّمَسَّ كِتَابَةُ إِقْرَارِهِ كُتِبَ وَأَشْهَدَ مَعَ مَعْرِفَتِهِ أَوْ شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ بِمَعْرِفَتِهِ أَوْ قَنَاعَتِهِ بِحُلْمِيَّتِهِ. فَإِنْ ادَّعَى الْإِعْسَارَ وَثَبَّتَ صِدْقَهُ بِبَيِّنَةٍ مُطْلِقَةٍ عَلَى بَاطِنِ أَمْرِهِ أَوْ بِتَضَدِّيقِ خَصْمِهِ أَوْ كَانَ الدَّعْوَى بِغَيْرِ مَالٍ وَخَلَفَ تَرَكَ، وَإِلَّا حُبِسَ حَتَّى يُعْلَمَ حَالُهُ.

(١) واجب.

(٢) مستحب.

(٣) حق. الدروس الشرعية [ج ٢، ص ٥٧، ضمن الموسوعة، ج ١٠].

(٤) دعوى. الدروس الشرعية [ج ٢، ص ٥٧، ضمن الموسوعة، ج ١٠].

وأما الإنكار، فإن كان الحاكم عالماً قضى بعلمه، وإلا طلب البيئة، فإن قال: لا بيئة لي، عرفه أن له إحلافه، فإن طلبه أحلفه الحاكم، ولا يتبرع بإحلافه، ولا يستقل به الغريم من دون إذن الحاكم، فإن حلف سقطت الدعوى عنه، وحرمت مقاضته، ولا تسمع البيئة بعده، وإن رد اليمين حلف المدعي، فإن امتنع سقطت دعواه، فإن نكل ردت اليمين أيضاً، وقيل: يُقضى بنكوله، والأول أقرب^(١).

وإن قال: لي بيئة عرفه أن له إحضارها. وليقل: أحضرها إن شئت، فإن ذكر غيبتها خيرة بين إحلاف الغريم والصبر، وليس له إزمه بكفيل ولا ملازمته، وإن أحضرها وعرف الحاكم العدالة حكم، وإن عرف الفسق ترك، وإن جهل استزكى، ثم سأل الخصم عن الجرح، فإن استنظر أهله ثلاثة أيام، فإن لم يأت بالجرح حكم عليه بعد الالتباس.

وإن ارتاب الحاكم بالشهود فرقهم وسألهم عن مشخصات القضية، فإن اختلفت أقوالهم سقطت.

ويكره أن يُعنت الشهود إذا كانوا من أهل البصرة بالتعريق، ويحرم أن يستعج الشاهد، وهو أن يداخله في الشهادة أو يتعقبه أو يرغبه في الإقامة أو يزهد له لو توقف. ولا يقف عزم الغريم عن الإقرار إلا في حقه تعالى؛ لقضية ما عزم بن مالك عند النبي ﷺ.

وأما السكوت إن كان لافية توصل إلى الحواب، وإن كان عاداً حبس حتى يجيب أو يحكم عليه بالنكول بعد عرض لحواب عليه.

١. قال به الشيخ المفيد في المقتدة، ص ١٧٢٤ والشيخ في النهاية، ص ٣٤٠.

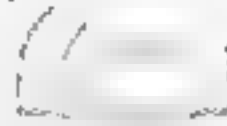
٢. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٨، ص ٣٩٤-٣٩٧، ح ١٦٩٩٣-١٦٩٩٩.

القول في اليمين^(١)

لا تَتَعَقَّدُ اليمينُ المَوْجِبَةَ لِلْحَقِّ، وَلَا الْمُسْفِطَةَ^١ لِلدَّعْوَى إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، مُسْلِمًا كَانَ
الْحَالِفُ أَوْ كَافِرًا. وَلَوْ أَضَافَ مَعَ الْحَلَالَةِ «خَالِقَ كُلِّ شَيْءٍ» فِي الْمَجْوسِيِّ كَانَ
حَسَنًا. وَلَوْ رَأَى الْحَاكِمُ رَدَّعَ الذِّمِّيِّ يَمِينَهُمْ فَعَلَ إِلَّا أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى مُحَرَّمٍ.
وَيَنْبَغِي التَّغْلِيزُ بِالْقَوْلِ وَالرَّمَانِ وَالْمَكِّي فِي الْحُقُوقِ كُلِّهَا، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ الْعَالُ
عَنْ نِصَابِ الْقَطْعِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاكِمِ وَعَطُ الْحَالِفِ قَبْلَهُ.

وَنَكْفِي نَفْيُ الْإِسْتِحْقَاقِ وَإِنْ أَجَابَ بِالْأَخْصَرِ. وَيَحْلِفُ عَلَى الْقَطْعِ فِي فِعْلِ
نَفْسِهِ وَتَرْكِهِ وَفِعْلِ غَيْرِهِ، وَعَلَى نَفْيِ الْعِدَمِ فِي نَفْيِ فِعْلِ غَيْرِهِ.



القول في الشاهد واليمين

كُلُّ مَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ. وَهُوَ كُلُّ مَا كَانَ مَالًا أَوْ الْمَقْصُودُ
مِنْهُ الْمَالُ كَالدِّينِ وَالْفَرَضِ وَالْعَصَبِ، وَعُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ كَالْبَيْعِ، وَالصُّلْحِ،
وَالْجِنَايَةِ الْمَوْجِبَةَ لِلدِّيَّةِ، كَالْخَطَا، وَعَمْدٍ لَخَطَا، وَقَتْلِ الْوَالِدِ وَلَدَهُ وَ[قَتْلِ الْحَرِّ]^٢
الْعَبْدِ، وَكَسْرِ الْعِظَامِ، وَالْحَائِفَةِ وَالْمَأْمُومَةِ.

وَلَا تَثْبُتُ عُيُوبُ النِّسَاءِ وَلَا الْخُلْعُ^(٢) ر. اطلاق والرجعة والعِتْقُ عَلَى قَوْلٍ^٣.

(١) فائدة: لا يجوز الحلف لإثبات مال الصير إلا أن يكون بيده رهن فيدعي آخر رهنيته.

(٢) لو أقام شاهداً على خلعهما حلف؛ لأنَّ غايته المال، بحلاف ما لو أقامت عليه شاهداً

بالخلع الدروس الشرعية [ج ٢، ص ٧٦، ضمن الموسوعة، ج ١٠].

١ في نسخة «ش»: «أو المسفطة للدعوى» بدل «ولا المسفطة للدعوى».

٢ ما بين المحققين أضافناها من نسخة «ش».

٣ قال به العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٤٤٩.

والكتابة والتدبير والنسب والوكالة والوصية إليه بالشاهد واليمين. وفي
النكاح^(١) قولان^(٢). ولو كان المدعون جماعة فعلى كل واحد يمين.
ويشترط شهادة الشاهد أولاً وتعديله، ثم الحكم يتم بهما لا بأحدهما.
ولو رجع الشاهد غرم النصف، والمدعي لو رجع غرم الجميع.
ويقتضى على الغائب عن مجلس الحكم. وتجب اليمين على البيّنة على بقاء
الحق، وكذا تجب في الشهادة على الميت ولطفل والمجنون.

القول في التعارض

لو تداعيا ما في أيديهما خلعا واقتسما^(٣)، وكذا إن أقاما بيّنة^(٤)، ويقتضى لكل منهما
بما في يده^(٥) صاحبه، ولو خرجا فهي لذي البيّنة، ولو أقاماها رجح الأعدل
فالأكثر فالقرعة^(٦).

ولو تشبّث أحدهما فاليمين عليه ولا يكفي بيّنة عنها. ولو أقاما بيّنة ففي
الحكم لأيهما خلاف^(٧).

ولو تشبّثا وادّعى أحدهما الجميع، والآخر النصف ولا بيّنة اقتسماها بعد يمين

(١) إن كان المدعي المرأة قبل، بخلاف الرجل

(٢) وهل يحلف كل واحد على النصف المحكوم له به، أو يكون له من غير يمين؟ الأقوى
عندي الأول. تحرير الأحكام الشرعية [ج ٥، ص ١٨٥، الرقم ٦٥٣٩].

(٣) اليد هنا حقيقة في التصرف، كدارهما ساكنها.

(٤) ويحلف من خرجت القرعة له.

١. قال بعدم ثبوت مطلقاً الشيخ في المبسوط، ج ٨، ص ١٨٩؛ والآخر قبوله من المرأة دون الرجل للعلامة في
قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٤٤٩.

٢. راجع لتوضيح الخلاف مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٩٠-٣٩٣، المسألة ٧.

مُدَّعي النصف. ولو أقاما بيَّنة فهي للخارج^(١) على القول بترجيح بيَّنتيه، وهو مُدَّعي الكل، وعلى الآخر بينهما.

ولو كانت في يد ثالث وصدَّق أحدهما صار صاحب اليد، وللآخر إحلافهما. ولو كان تأريخ إحدى البيَّنتين أقدم قدِّمت

القول في القسمة

وهي تميز أحد النصيبين عن الآخر، وليست بيعاً^(٢) وإن كان فيها ردٌّ. ويحبر الشريك لو التمس شريكه ولا ضرر. ولو تضمَّنت ردّاً لم يجبر، وكذا لو كان فيها ضررٌ، كالجواهر والعصائد الضيقة والسيف. فلو طلب المهايأة جاز ولم يجب.

وإذا عُدلت السهام وافقاً على اختصاص كل واحد بسهم لزم وإلا أقرع. ولو ظهر غلط بطلت. ولو ادَّعاه أحدهما ولا بيَّنة خلف الآخر، فإن خلف ثمت، وإن نكل خلف المدَّعي ونقصت. ولو ظهر استحقاق بعض معين بالسوية فلا نقص، وإلا نقصت، وكذا لو كان مُشاعاً.

(١) هم يقضى للخارج، إلا أن يعرِد بيَّنة المتشبَّث بالسبب، كالنتاج وقديم الملك، وكذا الاتباع.

(٢) فيجوز فيما فيه الربا ولو أخذ أحدهما عصل. ويجوز الاعتبار بها بمكيال لا يعرفه قدره.

كتاب الشهادات^(١)

وفصوله أربعة:

[الفصل الأول: الشاهد]

وشرطه: البلوغ، إلا في الجراح بشرط البلوغ القشر، وأن يجتمعوا على مباح^(٢)، وأن لا يتفرقوا. والعقل، والإسلام ولو كان المشهود عليه كافراً على الأصح^(٣) إلا في الوصية عند عدم المسلمين، والإيمان، والعدالة، ونزول بالكبيرة^(٤) والإصرار على الصغيرة وترك المروءة^(٥). وطهارة المولى. وعدم التهمة، فلا تقبل شهادة الشريك لشريكه في المشترك بينهما، ولا الوصي في متعلق وصيته، والغرماء للمفلس، والسيد لعبده، والعاقلة بجرح شهود الجنانية.

(١) الشهادة لغة: الحضور، ويقال على الخبر القاطع. واصطلاحاً الخبر القاطع بثبوت حق الغير.

(٢) وأن يكونوا ثلاثة فما زاد.

(٣) نعم.

(٤) الكبيرة ما توعد الله عليها بالار على الخصوص، وما عداها صغيرة إلا مع الإصرار.

(٥) المروءة: الترام محاسن الأخلاق، والبعد عما ينفر عنه عامة الناس وإن لم يثبت تحريره

شرعاً، كالأكل في الأسواق، وليس الفقيه بنبسة الجندي، وإكثار المزاح والسخرية.

والمُعْتَبَرُ فِي الشَّرْوَطِ وَقْتُ الْأَدَاءِ لَا وَقْتُ التَّحْمُلِ.
وَتَمْنَعُ الْعِدَاوَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ بَأَن يُعْلَمَ بِهِ السُّرُورُ بِالمَسَاءَةِ وبالعَكْسِ. وَلَوْ شَهِدَ
لِعَدُوِّهِ قَبْلَ إِذَا كَانَتِ الْعِدَاوَةُ لَا تَنْضَمُّنُ فِسْقًا.
وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَثِيرِ السُّهْرِ بِحَيْثُ لَا يَضِيقُ الْمَشْهُودَ بِهِ، وَلَا الْمُبْتَرِّعُ بِإِقَامَتِهَا
إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَلَوْ ظَهَرَ لِلْحَاكِمِ سَبْقُ الْقَادِحِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى
حُكْمِهِ نَقَضَ.

وَمُسْتَنَدُ الشَّهَادَةِ الْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ أَوْ رُؤْيَاهُ فِيمَا تَكْفِي فِيهِ أَوْ سَمَاعًا فِي نَحْوِ الثَّقُودِ
مَعَ الرُّؤْيَةِ أَيْضًا. وَلَا يَشْهَدُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَعْرِفُهُ. وَيَكْفِي مُعْرِفَانِ عَدْلَانِ. وَتُسْفَرُ
الْمَرَأَةُ عَنْ وَجْهِهَا. وَتَتَبَيَّنُ بِالِاسْتِغَاظَةِ سَبْعَةٌ: النَّسَبُ وَالْمَوْتُ وَالْمِلْكُ الْمُطْلَقُ
وَالْوَقْفُ وَالنِّكَاحُ وَالْعِتْقُ وَوِلَايَةُ الْقَاضِي. وَيَكْفِي مُتَاخَمَةٌ^(١) الْعِلْمَ عَلَى قَوْلٍ^١.
وَيَجِبُ التَّحْمُلُ عَلَى مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَلَوْ فَقَدَ سِوَاهُ تَعَيَّنَ.
وَيَصَحُّ نَحْمُلُ الْآخَرِسِ، وَأَدَاؤُهُ بَعْدَ الْقَطْعِ بِمُرَادِهِ. وَكَذَا يَجِبُ الْأَدَاءُ عَلَى الْكِفَايَةِ
إِلَّا مَعَ خَوْفٍ ضَرَرٍ غَيْرِ مُسْتَحِقٍّ.

وَلَا يَقِيمُهَا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ. وَلَا يَكْفِي الْحَطُّ وَإِنْ شَهِدَ مَعَهُ ثَقَّةٌ.
وَمَنْ نَقَلَ عَنِ الشَّيْعَةِ جَوَازَ الشَّهَادَةِ بِقَوْلِ الْمُدَّعِي إِذَا كَانَ أَحَدًا فِي اللَّهِ مَعَهُودَ
الصِّدْقِ^٢ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي ثَقَلِهِ، نَعَمْ هُوَ مَذْهَبُ الْعِرَاقِيِّ مِنَ الْعُلَاةِ^٣.

(١) نعم، أي مقارنته.

١. حكاه عن بعض من المحققين في إيضاح العوائد، ج ١، ص ٤٣٩.

٢. حكاه الشيخ في الفهرسته ص ٤١٣ - ٤١٤ للرقم ١٦٢٨ والعلامة في خلاصة الأقوال، ص ٣٩٩، الرقم ١٦٠٤.

٣. رجال الشيخ الطوسي، ص ٤٤٨، الرقم ٦٣٦٤.

الفصل الثاني في تفصيل الحقوق

فَمِنْهَا: بِأَرْبَعَةِ رِجَالٍ، وَهُوَ الزَّيْنَى وَاللِّوَاطُ وَالسَّحْقُ. وَيَكْفِي فِي الْمَوْجِبِ
لِلرَّجَمِ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ، وَلِلجَلْدِ رَجُلَانِ وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ.
وَمِنْهَا: بِرَجُلَيْنِ، وَهِيَ الرِّدَّةُ وَالْقَذْفُ وَالشُّرْبُ وَحَدُّ السَّرِقَةِ وَالزَّكَاةُ وَالْخُمْسُ
وَالنَّذْرُ وَالْكَفَّارَةُ وَالْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْوَلَاءُ وَالتَّعْدِيلُ وَالْجَرْحُ وَالْعَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ
وَالطَّلَاقُ وَالْخُلْعُ وَالْوَكَاةُ وَالْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ وَالتَّسْمِيَةُ^١ وَالْهَلَالُ.
وَمِنْهَا: مَا يَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ وَرَجُلٍ (أَمْرَاتَيْنِ) وَمُشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، وَهُوَ الدُّيُونُ
وَالْأَمْوَالُ، وَالْجِنَايَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلدِّيَةِ.
وَمِنْهَا: بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَلَوْ مُفْرِدَاتٍ، كَالْوِلَادَةِ وَالْإِسْهَالِ وَعُيُوبِ النِّسَاءِ
الْبَاطِنَةِ وَالرِّضَاعِ وَالْوَصِيَّةَ لَهُ.
وَمِنْهَا: بِالنِّسَاءِ مُنْضَمَاتٍ خَاصَّةً، وَهُوَ الدُّيُونُ وَالْأَمْوَالُ.

الفصل الثالث في الشهادة على الشهادة

وَمَحَلُّهَا حُقُوقُ النَّاسِ كَأَفَّةٍ سِوَاءَ كَانَتْ عُقُوبَةً، كَالْقِصَاصِ، أَوْ غَيْرِ عُقُوبَةٍ، كَالطَّلَاقِ وَالنِّسَبِ وَالْعِتْقِ، أَوْ مَالاً، كَالْقَرْضِ وَعُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ وَعُيُوبِ النِّسَاءِ وَالْوِلَادَةِ وَالِاسْتِهْلَالِ وَالْوِكَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ بِقِسْمِهَا^(١). وَلَا تُثَبِّتُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مَحْضاً، كَالزَّيْنِ وَاللِّوَاظِ وَالسَّحْقِ، أَوْ مُشْتَرَكاً، كَالسَّرِيقَةِ وَالْقَذْفِ^(٢) عَلَى خِلَافٍ^١. وَلَوْ اشْتَمَلَ الْحَقُّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ ثَبَّتَ حَقُّ النَّاسِ خَاصَّةً، فَيُثَبِّتُ بِالشَّهَادَةِ عَلَى إِقْرَائِهِمُ بِالزَّيْنِ نَشْرُ الْحُرْمَةِ لَا الْحَدَّ. وَيَحِبُّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى وَاحِدٍ عَدْلَانِ وَلَوْ شَهِدَا عَلَى الشَّاهِدَيْنِ فَمَا زَادَ حَازَ. وَيُسْتَرْطُ تَعَذُّرُ شَاهِدٍ الْأَصْلِ بِمَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ، وَضَابِطُهُ الْمَشَقَّةُ فِي حُصُورِهِ، وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ الثَّالِثَةُ فَصَاعِداً.

(١) له وإليه.

(٢) نعم.

الفصل الرابع في الرجوع

إذا رَجَعَا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ لَمْ يُنْقَضِ الْحُكْمُ، وَيُضْمَنُ الشَّاهِدَانِ سَوَاءٌ كَانَتِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً أَوْ تَالِفَةً. وَلَوْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى قَتْلِ أَوْ رَجْمٍ أَوْ قَطْعٍ ثُمَّ رَجَعُوا وَاعْتَرَفُوا بِالتَّعْمُدِ اقْتَصَّ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَيُرَدُّ الْبَاقُونَ نَصِيحَتِهِمْ، وَإِنْ قَالُوا: «أَخْطَأْنَا» فَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ.

ولو شهدا بطلاقٍ ثُمَّ رَجَعَا قَالَ فِي الْبَيْهَقِيَّةِ: تُرَدُّ إِلَى الْأَوَّلِ، وَيَغْرِمَانِ الْمَهْرَ لِلثَّانِي^١، وَتَبِعَهُ أَبُو الصَّلَاحِ^٢. وَفِي الْخِلَافِ: إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَا غَرَمَ^٣، وَهِيَ زَوْجَةُ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ غَرَمًا لِلأَوَّلِ بِنِصْفِ الْمَهْرِ^٤. وَلَوْ ثَبَتَ تَزْوِيرُ^٥ الشُّهُودِ نَقَضَ الْحُكْمُ وَاسْتُعِيدَ الْمَالُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أُغْرِمُوا وَغُزِّرُوا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَشَهَرُوا.

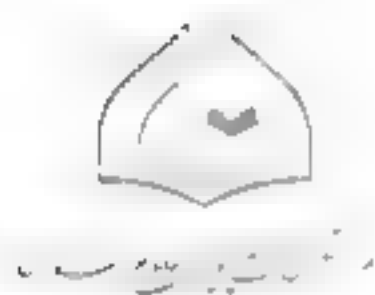
(١) نعم.

(٢) إنما يثبت التزوير بقاطع، كعلم الحاكم، لا بشهادة غيره [غيرهما]؛ لأنه تعارض، ولا بإقرارهما؛ لأنه رجوع الدروس الشرعية [ج ٢، ص ١١٨، ضمن الموسوعة، ج ١٠].

١ النهاية، ص ٣٣٦

٢ الكافي في الفقه، ص ٤٤١.

٣ الخلاف، ج ٦، ص ٢٢٢-٢٢٣، المسألة ٧٧-٧٨.



كتاب الوقف

وهو تحييس الأصل وإطلاق المنفعة. ولفظه الصريح: «وَقَفْتُ»، وأما «حَبَسْتُ»، و«سَبَلْتُ»، و«حَرَمْتُ»، و«تَصَدَّقْتُ»، فمفتقر إلى القرينة^(١). ولا يلزم بدو القبط بإذن الواقف، فلو مات قبله بطل. ويدخل في وقف الحيوان كبنه وطوقه الموقوفان حال العقد ما لم يستثنهما. وإذا تم لم يجز الرجوع فيه. وشرطه: التنجيز والدوام والإقباض وإخراجه عن نفسه. وشرط الموقوف: أن يكون عينا مملوكة يستغنى بها مع بقائها، ويمكن إقباضها. ولو وقف ما لا يملكه وقف على إجازة المالك. ووقف المشاع جائز كالمقسوم. وشرط الواقف: الكمال. ويجوز أن يجعل النظر لنفسه ولغيره، فإن أطلق فالنظر في الوقف العام إلى الحاكم، وفي غيره إلى لموقوف عليهم. وشرط الموقوف عليه: وجوده وصحة تملكه وإباحة الوقف عليه، فلا يصح على المعدوم ابتداءً، ويصح تبعاً، ولا على العبد وجبرئيل - والوقف على المساجد والقناطر في الحقيقة على المسلمين؛ إذ هو مصروف إلى مصالحهم - ولا على الزناة والعصاة.

(١) مثل لا يباع ولا يوهب.

وَالْمُسْلِمُونَ مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَةِ^(١) إِلَّا بِخَوَارِجِ وَالْعُلَاةِ. وَالشَّيْعَةُ مَنْ شَافَعَ عَلَيْهِمَا^(٢) وَقَدَّمَهُ. وَالْإِمَامِيَّةُ الاثْنَا عَشَرِيَّةُ، وَالْهَاشِمِيَّةُ مَنْ وَلَدَهُ هَاشِمٌ بِأَبِيهِ، وَكَذَا كُلُّ قَبِيلَةٍ وَإِطْلَاقُ الْوَقْفِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ وَلَوْ فَضَّلَ لَزِمَ.

وهنا مسائل:

[الأولى:] نَفَقَةُ الْعَبْدِ الْمَوْقُوفِ^(٣) وَالْحَيَوَانِ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ. وَلَوْ عَمِيَ الْعَبْدُ أَوْ جُذِمَ انْعَقَ وَبَطَلَ الْوَقْفُ وَسَقَطَتِ النَّفَقَةُ.

الثَّانِيَّةُ: لَوْ وَقَفَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ انْصَرَفَ إِلَى كُلِّ قُرْبَةٍ. وَكَذَا سَبِيلُ الْخَيْرِ وَسَبِيلُ الثَّوَابِ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ اشْتَرَكَ أَوْلَادُ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ^(٤) بِالسُّوِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُفْضَلَ. وَلَوْ قَالَ: عَلَى مَنْ انْتَسَبَ إِلَيَّ لَمْ يَدْخُلْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا وَقَفَ مَسْجِدًا لَمْ يَمُكَّ وَقْفُهُ بِخَرَابِ الْقَرْيَةِ^(٥). وَإِذَا وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْعَلَوِيَّةِ انْصَرَفَ إِلَى مَنْ فِي بَلَدِ الْوَأَقِفِ مِنْهُمْ وَمَنْ حَضَرَهُ^(٦).

الخَامِسَةُ: إِذَا آجَرَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ الْوَقْفَ ثُمَّ انْقَرَضُوا تَبَيَّنَ بَطْلَانُ الْإِجَارَةِ فِي الْمُدَّةِ الْبَاقِيَةِ فَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى وَرَثَةِ الْآجِرِ إِنْ كَانَ قَدْ قَبِضَ الْأَجْرَةَ وَخَلَّفَ تَرَكَةً.

(١) المراد. اعتقد الصلاة إلى القبلة. لا الصلاة بالفعل.

(٢) وإن كان ذا كسب.

(٣) إنما يتأتى هذا على تقدير دخول أولاد أولاده في الوقف على أولاده. أو أنه لنا وقف على أولاده كان هناك قرينة دللت على دخول أولاد الأولاد.

(٤) وقال بعض العامة: يعود طلقاً بخراب لفريفة؛ قياساً على عود الكفن إلى التوارث إذا أخذ السبل الميت. وجوابه - بعد بطلان انقياس - رجاء عمارة القرية، أو مرور بعض المسلمين على المسجد، بخلاف الميت.

(٥) ولا يجب تتبع من غاب ولو تتبع جاز ولم يضمن، بخلاف التركة.

كِتَابُ الْعَطِيَّةِ

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ الصَّدَقَةُ، وَهِيَ عَقْدٌ يَفْتَقِرُ إِلَى إِجَابٍ وَقَبُولٍ وَقَضٍ بِإِذْنِ الْمُوجِبِ،
وَمِنْ شَرْطِهَا الْقُرْبَةُ، فَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهَا بَعْدَ الْقَبْضِ.

وَمَنْعُ وَضْعِهَا مُحَرَّمٌ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ مِنْ غَيْرِهِمْ إِلَّا مَعَ قُصُورِ خُمُسِهِمْ. وَتَجُوزُ
الصَّدَقَةُ عَلَى الذِّمِّيِّ لَا الْحَرَبِيِّ.

وَصَدَقَةُ السَّبْرِ أَفْضَلُ^(١) إِلَّا أَنْ يُتَّهَمَ بِالْتَرِكِ.

الثَّانِي: الْهِبَةُ، وَتُسَمَّى نَحْلَةً^(٢) وَعَطِيَّةً. وَيَفْتَقِرُ إِلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَالْقَبْضِ
بِإِذْنِ الْوَاحِبِ، وَلَوْ وَهَبَهُ مَا بِيَدِهِ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى قَبْضِ جَدِيدٍ، وَلَا إِذْنٍ، وَلَا مُضِيِّ
زَمَانٍ^(٣). وَكَذَا إِذَا وَهَبَ الْوَلِيُّ الصَّبِيَّ مَا فِي يَدِ الْوَلِيِّ كَفَى الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ.
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِبْرَاءِ الْقَبُولُ وَلَا فِي الْهِبَةِ الْقُرْبَةُ. وَيُكْرَهُ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْوَلَدِ
عَلَى بَعْضٍ^(٤).

(١) المندوبة، أَمَّا الْوَاجِبَةُ فَأُظْهِرَ أَنَّهَا أَفْضَلُ مُطْلَقاً.

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ النَّحْلَةِ وَالْهِبَةِ أَنَّ النَّحْلَةَ تَشْمَلُ الْمَنَافِعَ وَالْأَعْيَانَ، وَالْهِبَةُ تَخْتَصُّ بِالْأَعْيَانِ.

(٣) وَكَذَا كُلُّ مَنْقُولٍ بِعَقْدٍ مُعَاوَضَةٍ.

(٤) إِلَّا مَعَ الْمَزِيَّةِ.

وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ فِي الْهَبَةِ^(١) بَعْدَ الْإِقْبَاضِ مَا لَمْ يَتَصَرَّفْ^(٢) أَوْ يُعَوَّضَ أَوْ يَكُنْ رَجِماً.

ولو عابث لم يرجع بالأرض على التوهوب.
ولو زادت زيادة متصلة فللواهب وللمنفصلة للتوهوب له.
ولو وهب أو وقف أو تصدق في مرض موته، فهي من الثلث إلا أن يجيز الوارث.

الثالث. السكنى، ولا بد فيها من إيجاب وقبول وقبض. فإن أفتت بأميد أو عمر أحدتهما لرمت، وإلا جاز له الرجوع فيها^(٣). وإن مات أحدهما بطلت. ويعبر عنها بالعمري والرقي. وكلما صح وقفه صح عماره.

وإطلاق السكنى تقتضي سكناه بنفسه، ومن جرت عادته به، وليس له أن يوجرها ولا أن يسكن غيره إلا بإذن الميسكن.

الرابع. التحبيس، وحكمه حكم السكنى في اعتبار العقد والقبض والتقييد بمدة. وإذا حبس عبده أو فرسه في سبيل الله أو على زيد لزم ذلك ما دامت العين باقية. وكذا لو حبس عبده أو أمتة على خدمة الكعبة أو مشهد أو مسجد. ولو حبس على رجل ولم يعين وقتاً ومات الحابس كان ميراثاً.

(١) لا يجوز الرجوع في الهبة للرحم، سواء كان محرماً كالخاله والعمة، أو غير محرم كبن

العمة وبنات الخالة. تحرير الأحكام الشرعية [ج ٣، ص ٢٨٣، الرقم ٤٦٣٠].

(٢) وينزل الموت منزلة التصرف.

(٣) بشرط أن يسكن ولو قليلاً.

كِتَابُ الْمَتَاجِرِ

وفيه فُصُولُ:

[الفصل الأول] [في أقسام التجارة]

يَتَقَسِّمُ مَوْضُوعُ التِّجَارَةِ إِلَى مُحَرَّمَ، وَمَكْرُوهٍ، وَمُبَاحٍ.
فَالْمُحَرَّمُ: الْأَعْيَانُ النَّجِسَةُ كَالْخَمْرِ وَالسَّبِيذِ وَالْمَقَاعِ وَالْمَائِعِ النَّجِسِ غَيْرِ الْقَابِلِ
لِلطَّهَارَةِ - إِلَّا الدَّهْنَ لِلضَّوءِ تَحْتَ السَّمَاءِ^(١) - وَالْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَأَرْوَاثَ وَأَهْوَالٍ غَيْرِ
الْمَأْكُولِ، وَالْخِنْزِيرِ وَالْكَلْبِ - إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ وَالْمَاشِيَةِ وَالزَّرْعَ وَالْحَائِطَ. وَآلَاتُ
الْأَلْهِوِ وَالصَّنَمِ وَالصَّلِيبِ وَآلَاتُ الْقِمَارِ - كَالْتَرْدِ وَالشِّطْرَنْجِ وَالْبُقْمَرَى - وَبَيْعُ السِّلَاحِ
لِأَعْدَاءِ الدِّينِ، وَإِجَارَةُ الْمَسَاكِينِ وَالْحَمُولَةِ لِلْمُحَرَّمَ، وَبَيْعُ الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ لِیُعْمَلَ
مُسْكِرًا، وَالْخَشَبِ لِیُعْمَلَ صَنْمًا، وَيُكْرَهُ بَيْعُهُ لِمَنْ يَعْتَلُهُ.
وَيَحَرَّمُ عَمَلُ الصُّورِ الْمُجَسَّمَةِ، وَالْغِیَاءِ، وَمَعُونَةُ الظَّالِمِينَ بِالظُّلْمِ، وَالنُّوْحُ
بِالْبَاطِلِ، وَهَجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْغِيْبَةِ، وَحِفْظُ كُتُبِ الضَّلَالِ وَنَسْخُهَا وَدَرُسُهَا لِغَيْرِ
نَقْضِ أَوْ الْحُجَّةِ أَوْ التَّقِيَّةِ، وَتَعَلُّمُ السِّحْرِ وَالْكِهَانَةِ وَالْقِيَافَةِ وَالشَّعْبَذَةِ وَتَعْلِيمُهَا،

(١) تعبدًا شرعيًا، لا لاجاسة دخانه.

والقمار والغش الخفي، وتدليس الماشطة، وتزيين كل من الرجل والمرأة بما يحرم عليه، والأجرة على تفصيل الموتى وتكفينهم ودفنهم والصلاة عليهم، والأجرة على الأفعال الخالية من غرض حكيم كالعبث، والأجرة على الزنى، ورشا القاضي، والأجرة على الأذان والإمامة والقضاء - ويجوز الرزق من بيت المال - والأجرة على تعليم الواجب من التكليف.

وأما المكروه: فكالصرف، وبيع الأكفان والرقيق، واحتكار الطعام، والذباحة، والنساجة، والحجامة، وضراب الفعل، وكسب الصبيان، ومن لا يجتنب المحرم، والمباح: ما حلا عن وجه رجحان.

ثم التجارة تنقسم بانقسام الأحكام الخمسة^(١).

(١) فالواجب ما اضطر إليه لقوت عبائه، والمستحب ما يقصده التوسعة على العيال ونفع المحاويج، والمباح ما استغنى عنه ولا خرج فيه، والمكروه والمحرم ما ذكر

الفصل الثاني في عقد البيع وآدابه

وهو الإيجاب والقبول الدالان على نقل الملك بعوض معلوم، فلا تكفي المعاوضة^(١)، نعم يباح التصرف، ويجوز الرجوع مع بقاء العين. ويشتراط وقوعهما بلفظ الماضي كـ «بعت»، و«اشتريت»، و«ملكته». ويكفي الإشارة مع العجز. ولا يشترط تقديم الإيجاب على القبول وإن كان أحسن.

ويشتراط في المتعاقدين: الكمال والاختيار - إلا أن يرضى المكره بعد زوال إكراهه - والقصد. فلو أوقعه الغافل أو النائم أو الهازل لغا^(٢).

ويشتراط في لزوم الملك أو إجازة المالك، وهي كاشفة عن صحة العقد، فالتناء المتخلل للمشتري، ونماء الثمن المعين للبائع.

ولا يكفي في الإجازة السكوت عند العقد أو عند عرضها عليه، ويكفي «أجزت» أو «أنفذت» أو «أمضيت» أو «رضيت» وشبهه، فإن لم يجز انتزعه من المشتري، ولو تصرف فيه بماله أجرة رجع بها عليه، ولو نما كان لِمَالِكِهِ. ويرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان باقياً عالماً كان أو جاهلاً. وإن تلف قيل:

(١) المعاوضة على أربعة أقسام: عين بعين، وعين بذمة، وذمة بعين، وذمة بذمة، فلا أقسام الثلاثة صحيحة، والأخيرة باطنة، ولو تلف البعض في المعاوضة لزم بنسبته، وكذا لو مزجها بحيث لا يتميز، قال بعض الفقهاء، يشترط في المعاوضة بدأ بيد. وقال ابن مكي: لا يشترط. وإذا قبض بعض الثمن وأتلفه أو تلف لزمته.

(٢) هو اللاعب.

لا رَجُوعَ مَعَ الْعِلْمِ^(١)، وَهُوَ بَعِيدٌ مَعَ تَوَقُّعِ الْإِجَازَةِ. وَيَرْجِعُ بِمَا اغْتَرَمَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا.
وَلَوْ بَاعَ غَيْرَ الْمَمْلُوكِ مَعَ مِلْكِهِ وَلَمْ يُجْزِ الْمَالِكُ صَحَّ فِي مِلْكِهِ وَتَخَيَّرَ^(٢)
الْمُشْتَرِي مَعَ جَهْلِهِ، فَإِنْ رَضِيَ صَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الشَّيْءِ بَعْدَ تَقْوِيمِهِمَا
جَمِيعًا ثُمَّ تَقْوِيمِ أَحَدِهِمَا. وَكَذَا لَوْ بَاعَ مَا يُمْلِكُ وَمَا لَا يُمْلِكُ، كَالْعَبْدِ مَعَ الْحُرِّ،
وَالْخَنزِيرِ مَعَ الشَّاةِ، وَيَقْوَمُ الْحُرُّ لَوْ كَانَ عَبْدًا، وَالْخَنزِيرُ عِنْدَ مُسْتَحْلِهِ.
وَكَمَا يَصِحُّ الْعَقْدُ مِنَ الْمَالِكِ يَصِحُّ مِنْ نَقَائِمِ مَقَامِهِ^(٣) وَهُمْ سِتَّةٌ: الْأَبُ وَالْجَدُّ
وَالْوَصِيُّ وَالْوَكِيلُ وَالْحَاكِمُ وَأَمِينُهُ، وَيَحْكُمُ الْحَاكِمُ الْمُقَاصِّ. وَيَجُوزُ لِلْجَمِيعِ تَوَلِّي
طَرَفِي الْعَقْدِ إِلَّا الْوَكِيلَ وَالْمُقَاصِّ، وَلَوْ اسْتَأْذَنَ الْوَكِيلُ جَازًا.
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُشْتَرِي مُسْلِمًا إِذَا اتَّاعَ مُصْحَفًا أَوْ مُسْلِمًا إِلَّا فِيمَنْ يَتَمَتَّقُ عَلَيْهِ.

وهنا مسائل:

[الأولى.] يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَبِيعِ (مَا يُمْلِكُ)، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحُرِّ وَمَا لَا نَفْعَ فِيهِ
غَالِبًا، كَالْحَشَرَاتِ وَفَضَلَاتِ الْإِنْسَانِ، إِلَّا لَهْنُ الْعَرَاةِ، وَالْمُبَاحَاتِ قَبْلَ الْحَيَازَةِ، وَلَا
الْأَرْضِ الْمَفْتُوحَةِ عَنُودًا إِلَّا تَبَعًا لِآثَارِ الْمُتَصَرِّفِ.
وَالْأَقْرَبُ^(٤) عَدَمُ جَوَازِ بَيْعِ رِبَاعٍ^(٥) مَكَّةَ (زَادَهَا اللَّهُ شَرَفًا)؛ لِثِقَلِ الشَّيْخِ فِي
الْخِلَافِ الْإِجْمَاعِ^(٦) إِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا قُتِبَتْ عَرُودًا.

(١) نعم.

(٢) مراده به يجوز الأخذ من المماثل وإن كان من غير الجنس، وحيث يبيعه ويستوفي
حقه. فهذا من جملة من يبيع مال غيره ولم يذكره الأصحاب؛ لأنه يحكم الحاكم.

(٣) نعم.

(٤) جمع ربيع.

١ قال به العلامة في تنكرة الفقهاء، ج ١٠، ص ١٨، ديل المسألة ٥؛ وولده في إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٤٢١،
والمحقق الثاني في جامع المقاصد، ج ٤، ص ٧٧.

٢ الخلاف، ج ٣، ص ١٨٨ - ١٩٠، المسألة ٣١٦.

الثانية: يُشترط أن يكون مقدوراً على تسليمه، فلو باع الحمام الطائر لم يصح إلا أن تقضي العادة بعوده. ولو باع الآبق صَحَّ مَعَ الضميمة، فإن وجدته وإلا كان الثمن بإزاء الضميمة، ولا خيار للمشتري مع العلم بإباقه، ولو قدر المشتري على تحصيله فالأقرب عدم اشتراط الضميمة، وعدم لحوق أحكامها لو ضُمَّ^(١).

أما الضال والمجهود فيصح البيع ويُرَاعَى بإمكان التسليم، فإن تعذر فسُخِّع المشتري إن شاء. وفي احتياج العبد الآبق المَجْعُول ثَمناً إلى الضميمة احتمال؛ ولعله الأقرب^(٢). وحينئذ يجوز أن يكون أحدهما ثمناً والآخر مُثَمَّناً مَعَ الضميتين، ولا يكفي ضمُّ آبقٍ آخر إليه. ولو تعددت العبيد كفت ضميمة واحدة. الثالثة: يُشترط أن يكون طليقاً، فلا يصح بيع الوقف؛ ولو أدى بقاؤه إلى خرابه

لخلف بين أربابه فالمشهور الجواز^(٣)

ولا بيع المستولدة ما دام الولد حياً إلا في ثمانية مواضع:
أحدها في ثمن رقبتهَا مَعَ إعتاق مولاها سواء كان حياً أو ميتاً.
وثانيها: إذا جئت على غير المولى.

وثالثها: إذا عجز عن نفقتها.

ورابعها: إذا مات قريبها ولا وارث له يرواها.

وخامسها: إذا كان عُلوقها بعد الارتهان.

وسادسها: إذا كان عُلوقها بعد الإفلاس.

(١) أحكام الضميمة مثل: ما لو ظهر عدم الآبق أو تجدد عدمه؛ فإن الثمن في مقابلة الضميمة.

ومنها: ما لو ظهر في الضميمة عيب والحال هذه فإن الأرض منسوب إلى كل الثمن.

ومنها: لو بانَّت الضميمة مستحقة يرجع بكل الثمن، ولا يترك شيء لأجل الآبق.

(٢) و(٣) مع.

وسابعتها: إذا مات مولاها ولم يخلف سواها وعليه دينٌ مُستغرق وإن لم يكن ثَمناً لها.

وثانيتها: بيعها على من تتعيق عليه فإنه في قوة العتيق، وفي جواز بيعها بشرط العتيق نظراً لأقربته الحواز^(١).

الرابعة: لو جنى العبد خطأ لم تُسمع من بيعه^(٢). ولو جنى عمداً فالأقرب أنه موقوف على رضى المجني عليه أو وليه.

الخامسة: يشترط علم الثمن قدراً وجنساً ووصفاً، فلا يصح البيع بحكم أحد المتعاقدين أو أجنبي، ولا بثمن مجهول لقدر وإن شوهده، ولا مجهول الصفة، ولا مجهول الجنس وإن علم قدره، فإن قصص المشتري المبيع والحال هذيه كان مضموناً عليه إن تلف.

السادسة: إذا كان العوضان من التكميل أو العوزون أو المعدود فلا بد من اعتبارهما بالمعتاد. ولو باع المعدود وزناً صح. ولو باع العوزون كيلاً أو بالعكس أمكن الصحة فيهما، وتحتل صحة^(٣) العكس لا الطرد؛ لأن الوزن أصل للكيل. ولو شق العقد اعتبر مكيال ونسب الباقي إليه.

(١) وتاسعها: لنفقته. وعاشرها: إذا أسلمت عبد الكافر على الأظهر وحادي عشرها: إذا رهنها في غير ثمن رقبته وجوزئناه. وثاني عشرها كتابتها عند من يجعله بيعاً. وثالث عشرها في كف مولاها، لم يخلف سواها. ورابع عشرها: إذا قتلت مولاها على قول. وخامس عشرها: إذا كان ولدها غير وارث كما إذا كان قاتلاً أو كافراً. وسادس عشرها: إذا فسخ البائع بعد إحبال المشتري وسابع عشرها: إذا عجزت عن الكسب وعن بيت المال، وعن راغب في التزويج فإنه يجوز البيع على الأقوى.

(٢) قيل: ويكون التزاماً للفداء، فيضمن المولى حينئذٍ أقل الأمرين من قيمته وأرش الجناية.

(٣) نعم.

السابعة: يَجُوزُ ابْتِیَاعُ جُزْءٍ مَعْلُومِ النِّسْبَةِ مُشَاعاً، تَسَاوَتْ أَجْزَاؤُهُ أَوْ اخْتَلَفَتْ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ مَعْلُوماً؛ فَيَصِحُّ بَيْعُ نِصْفِ الصُّبْرَةِ الْمَعْلُومَةِ وَالشَّاةِ الْمَعْلُومَةِ. وَلَوْ بَاعَ شاةً غَيْرَ مَعْلُومَةٍ مِنْ قَطِيعٍ بَطُلَ. وَلَوْ بَاعَ قَصِيراً مِنْ صُبْرَةٍ صَحَّ^(١)، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ كَثَرَةُ الصُّبْرَةِ فَإِنْ نَقَصَتْ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْأَخْذِ بِالْحِصَّةِ وَبَيْنَ الْقَسْخِ.

الثامنة: تَكْفِي الْمُشَاهَدَةُ عَنِ الْوَصْفِ، وَلَوْ غَابَ وَقْتُ الْإِبْتِیَاعِ فَإِنْ ظَهَرَ الْمُخَالَفَةُ تَخَيَّرَ الْمَغْبُونُ. وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّغْيِيرِ قُدِّمَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي بِمِيزِهِ.

التاسعة: يُعْتَبَرُ مَا يُرَادُ طَعْمُهُ وَرِيحُهُ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ جَازَ، فَإِنْ خَرَجَ مَعِيباً تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الرَّدِّ وَالْأَرِشِ، وَتَتَعَيَّنُ الْأَرِشُ لَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ أَعْمَى. وَأَبْلَغُ فِي الْجَوَازِ مَا يَفْسُدُ بِاحْتِبَارِهِ، كَالْبَطِيخِ وَالْجَوْزِ وَالْبَيْضِ فَإِنْ ظَهَرَ فَايْداً رَجَعَ بِأَرِشِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِمَكْسُورِهِ قَبْضَةٌ رَجَعَ بِالشَّمَنِ.

وَهَلْ يَكُونُ الْعَقْدُ مَفْسُوحاً مِنْ إِصْلِهِ أَوْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ الْقَسْخُ؟ نَظَرْتُ، وَالْفَائِدَةُ فِي مَوَوتَةٍ نَقْلِهِ عَنِ الْمَوْضِعِ.

العاشرة: يَجُوزُ بَيْعُ الْمِسْكِ فِي قَارِهِ وَإِنْ لَمْ يُقْتَق. وَقَفَقَهُ - بَأَنْ يُدْخَلَ فِيهِ خَيْطٌ وَيُسَمُّ - أَحْوَطٌ.

الحادية عشرة: لَا يَجُوزُ بَيْعُ سَمَكِ الْأَجَامِ مَعَ ضَمِيمَةِ الْقَصْبِ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ كَذَلِكَ، وَلَا الْجُلُودِ وَالْأَصَوَافِ عَلَى الْأَنْعَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الصُّوفُ مُسْتَجِزاً أَوْ شَرْطُ جِزْءِهِ فَلَاقْرَبِ الصِّحَّةِ.

الثانية عشرة: يَجُوزُ بَيْعُ دُودِ الْقَرْزِ وَنَفْسِ الْقَرْزِ وَإِنْ كَانَ الدُّودُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَالنَّوَى فِي التَّمْرِ.

الثالثة عشرة: إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ فِي ظَرْفٍ أَسْقِطَ مَا جَرَبَتِ الْعَادَةُ بِهِ لِلظَرْفِ. وَلَوْ بَاعَهُ مَعَ الظَرْفِ فَلَا قَرَبَ الْجَوَازِ.

(١) وتنزل على الإشاعة، فلو تلف منه شيء سقط من المبيع بالنسبة إن كان بغير تفریط.

القول في الآداب

وهي أربعة وعشرون:

الأول: التفقه فيما يتولاه وتكفي التقيد.

الثاني: التسوية بين المعاملين في الإنصاف.

الثالث: إقالة النادم إذا تفرقا من المجلس أو شرط عدم الخيار. وهل تشرع الإقالة في زمان الخيار؟ الأقرب نعم^(١). ولا يكاد تتحقق الفائدة إلا إذا قلنا: هي بيع، أو قلنا: إن الإقالة من ذي الخيار إسقاط للخيار^(٢). ويحتل سقوط خياره بنفس طلبها مع علمه بالحكم.

الرابع: عدم تزوين المتاع.

الخامس: ذكر العيب إن كان.

السادس: ترك الحلف على البيع والشراء.

السابع: المسامحة فيهما وخصوصاً في شراء آلات الطاعات.

الثامن: تكثير المشتري^(٣) وتشهده الشهادتين بعد الشراء.

التاسع: أن يقبض ناقصاً^(٤) ويدفع راجحاً، نقصاناً ورجحاناً لا يؤدي إلى الجهالة.

العاشر: أن لا يمدح سلعة ولا يذم سلعة صاحبه. ولو ذم سلعة نفسه

(١) نعم.

(٢) وتظهر الفائدة لو ظهر بطلان الإقالة.

(٣) ثلاثاً والشهادتان مرة.

(٤) لو أراد أحدهما أن يأخذ ناقصاً والآخر يعطي راجحاً يقدم من يكون المكيال أو الميزان في يده.

بما لا يَشْتَمِلُ على الكِذِبِ فلا بأس.

الحادي عشر: ترك الربح على المؤمنين لا مع الحاجة فيأخذ منهم نفقة يوم مؤزعة على المعاملين.

الثاني عشر: ترك الربح على الموعود بالإحسان.

الثالث عشر: ترك السبق إلى السوق، والتأخر فيه.

الرابع عشر: ترك معاملة الأدين والمحارفين والمؤوفين والأكراد وأهل الديمة وذوي الشبهة في المال.

الخامس عشر: ترك التعرض للكيب والوزن إذا لم يحسن.

السادس عشر: ترك الزيادة في السلعة وقت النداء.

السابع عشر: ترك السوم ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

الثامن عشر: ترك دخول المؤمن في سوم أخيه يبعاً أو شراء بعد التراضي أو قرينة. ولو كان السوم بين اثنين لم يجعل نفسه بدلاً من أحدهما. ولا كراهية فيما يكون في الدلالة. وفي كراهية طلب المشتري من بعض الطالبين الترك له نظراً. ولا كراهية في ترك الملتزم منه.

التاسع عشر: ترك توكل حاضر لباد.

العشرون: ترك التلقى. وحده أربعة فراسخ إذا قصد مع جهل البائع أو المشتري بالسعر. وترك شراء ما يتلقى. ولا خيار إلا مع الغبن.

الحادي والعشرون: ترك الحكرة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن والزيت والملح. ولو لم يوجد غيره وجب البيع، وسعر عليه إن أجحف وإلا فلا.

الثاني والعشرون: ترك الربا في المعدود على الأقوى. وكذا في النسيئة مع اختلاف الجنس.

الثالث والعشرون: ترك نسبة الربح والوضعية إلى رأس المال.

الرابع والعشرون: ترك بيع ما لم يقبض بمائكال أو يؤزن.

الفصل الثالث في بيع الحيوان^(١)

والأناسي يملك بالسبي مع الكفر الأصلي، وسري الرق وإن أسلموا بعد ما لم يعرض سبب محرر. والمفقوط في دار الحرب رق إذا لم يكن فيها مسلم^(٢) بخلاف دار الإسلام إلا أن يبلغ ويقر على نفسه بالرق. والمسبي حال الغيبة يجوز تملكه ولا خمس فيه رخصة.

ولا يستقر للرجل ملك الأصول والعروع والإناث المحرمات نسباً ورضاعاً، ولا للمرأة ملك العمودين. ولا يمنع الزوجية من الشراء فتبطل. والحمل يدخل مع الشرط، ولو شرط فسقط قبل البصر رجح ينسبه بأن تقوم حاملاً ومحصاً. ويجوز ابيعاء جرء مشاع من الحيوان لا معين^(٣).

ويجوز النظر إلى وجه المملوك إذا أراد شراءها وإلى محاسنها^(٤). ويستحب تغيير اسم المملوك عند شرائه، والصدقة عنه بأربعة دراهم وإطعامه خلواً.

ويكره وطء المولودة من الزنى بالملك أو بالعقد.

(١) فائدة: لو باع حيواناً بحيوان فالثمن ما قرن به «الباء»، كقوله: «بعتك هذا بهذا»، فالثاني هو المقرون بها، وليس هو الأول. وقيل لهما الحيار وقال السيد المرتضى: يثبت للبائع والمشتري مطلقاً.

(٢) صالح للاستيلاد ولو تاجر أو أسير.

(٣) يدخل النعل في بيع الدابة مع الإطلاق.

(٤) يجوز النظر إلى أمة الغير ظاهراً وباطناً ما عدا العورة إلا مع الإذن.

والعبد لا يملك فلو اشتراه ومعه مال فلبائع إلا بالشرط فتراعى فيه شروط
المبيع، ولو جعل العبد جعلاً على شرائه لم يزم.
ويجب استبراء الأمة قبل بيعها بحيضة أو مضي خمسة وأربعين يوماً متن
لا تحيض وهي في سن المَحِيض. ويجب على المشتري أيضاً استبرأؤها إلا
أن يخبره الثقة بالاستبراء أو تكون لامرأة أو تكون يائسة.
واستبراء الحامل بوضع الحمل. فلا يحرم في مدة الاستبراء غير الوطء^(١).
ويكره التفرقة بين الطفل والأم قبل سبع سنين، والتحريم أحوط^(٢).

وهنا مسائل:

[الأولى:] لو حدث في الحيوان عيب قبل القبض فليلمشتري الرد والأرض،
وكذا في زمن الخيار، وكذا غير الحيوان.
[الثانية:] لو حدث عيب من غير جهة المشتري في زمن الخيار فله الرد بأصل
الخيار، والأقرب جواز الرد بالعيب^(٣) أيضاً وتظهر الفائدة لو أسقط الخيار
الأصلي والمشتراط^(٤).
وقال الفاضل نجم الدين أبو القاسم في الدرر: لا يُردُّ إلا بالخيار، وهو يُنافي
حكمة في الشرائع بأن الحدث في الثلاثة من مال البائع مع حكمه بقدم
الأرض فيه^١.

(١) في القبل والدير.

(٢) نعم.

(٣) نعم.

(٤) بأن يكون الإسقاط بعد حدوث العيب

الثالثة: لو ظهرت الأمة مستحقة فدُغِرَ الواطي العشر^(١) أو نصفه^(٢) أو مهر العِثْل والأجرة. وقيمة الولد يرجع بها على البائع مع جهله.

الرابعة: لو اختلف مولى مأذون في عبد أعتقه المأذون عن الغير ولا يئنه حلف المولى، ولا فرق بين كونه أباً للمأذون أو لا، ولا بين دعوى مولى الأب^(٣) شراءه من ماله وعذبه، ولا بين استئجاره على حج وعذبه.

الخامسة: لو تنازع المأذونان بعد شراء كل منهما صاحبه في الأسبق ولا يئنه قيل: يقرع^(٤)، وقيل: تمسح الطريق^(٥). ولو أجزأ عقدهما فلا إشكال^(٦). ولو تقدم العقد من أحدهما صح خاصة إلا مع إجارة الآخر.

السادسة: الأمة المسروقة من أرض الصلح لا يجوز شراؤها. فلو اشتراها جاهلاً زدها^(٥) واستعاد ثمنها، ولو لم يجد الثمن ضاع، وقيل: نسق في^(٦).

السابعة: لا يجوز بيع عبد من عبيد ولا عبيد، ويحوز شراؤه موصوفاً سلفاً، والأقرب جوازه^(٦) حالاً، فلو دفع إليه عبيد للتخير فابق أحدهما بُني على

(١) إن كانت بكراً.

(٢) وإن كانت ثيباً.

(٣) أي مولى المأذون.

(٤) وكذا لو كانا وكيلين.

(٥) بل تدفع إلى الحاكم ولا تسقى، ولو لم يكن حاكم خلى سبيلها.

(٦) نعم.

١. راجع مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ٣٨٤.

٢. قال به الشيخ في الاستبصار، ج ٣، ص ٨٣. دين الحديث ٢٧٩ نقله عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٥٦. المسألة ٢٢٣.

٣. قال به الشيخ في النهاية، ص ٤٦٤.

ضَمَانِ الْمَقْبُوضِ بِالسُّومِ^(١)، وَالْمَرْوِيُّ: اِنْحِصَارُ حَقِّهِ فِيهِمَا^(٢). وَعَدَمُ ضَمَانِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي فَيَنْفَسَخُ نِصْفُ الْمَبِيعِ وَيَرْجِعُ بِنِصْفِ الثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ، وَيَكُونُ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَجِدَ الْآيِقُ يَوْمًا فَيَتَغَيَّرَ. وَفِي اسْتِحْبَابِهِ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى اثْنَيْنِ إِنْ قُلْنَا بِهِ تَرَدُّدٌ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ غَيْرَ عَبْدٍ كَامِلٍ بَلْ أَيْتَهُ عَيْنٌ كَانَتْ.

(١) الفرق بين المعاطاة والمقبوض بالسوم أنهما اتفقا على المقبوض في المعاطاة بموض معين من غير عقد ولا عزمًا على إيقاع عقد في ثاني الحال، وأمّا السوم فمقبوضه مع توأطئهما على إيقاع عقد فيما يأتي.

١ الكافي، ج ٥، ص ٢١٧، باب نادر، ح ١: الضحية، ج ٣، ص ١٤٨، ح ٣٥٤٦: تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٧٢.
ح ٣٠٨، و ص ٨٢-٨٣ ح ٣٥٤

الفصل الرابع في الثمار

ولا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها عاماً ولا أزيد على الأصح، ويجوز بعد بدو صلاحها. وفي جواز قبضه بعد الظهور خلاف^١، أقربه الكراهية. وتزول بالضميمة أو بشرط القطع أو بيعها مع الأصول، وبدء الصلاح احمرار التمر أو اصفراره وانعقاد ثمرة غيره وإن كانت في كمام.

ويجوز بيع الخضر بعد انعقادها لقطة ولقطات معينة، كما يجوز شراء الثمرة الظاهرة، وما يتجدد في تلك السنة أو في غيرها. ويرجع في اللقطة إلى العرف. ولو امتزجت الثانية تخير المشتري بين الفسخ والشركة.

ولو اختار الإصاء فهل للبائع الفسخ لعيب الشركة؟ نظراً، أقربه ذلك^(١) إذا لم يكن تأخر القطع بسببه. وحبيد لو كان الاختلاط بتفريط المشتري مع تمكن البائع وقبض المشتري أمكن عدم الخيار

ولو قيل بأن الاختلاط إن كان قبل قبض تخير المشتري وإن كان بعده فلا خيار لأحدهما كان قوياً^(٢).

وكذا يجوز بيع ما يخرط، كالحناء ولثوب خرطة وخرطاب، وما يجر كالرطبة والبقل جزءة وجزات.

ولا تدخل الثمرة في بيع الأصول إلا في التحل بشرط عدم التأخير.

(١) و(٢) نعم.

١ راجع للخلاف مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٢٢٣، المسألة ١٩٢: غاية المراد، ج ٢، ص ٢٧-٢٨ (صن

الموسوعة، ج ٢).

وَيَجُوزُ اسْتِثْنَاءُ ثَمَرَةِ شَجَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ شَجَرَاتٍ، وَجُزْءٍ مُشَاعٍ، وَأَرْطَالٍ مَعْلُومَةٍ.
وَفِي هَذَيْنِ يَسْقُطُ مِنَ الثَّنِيَا بِحِسَابِهِ لَوْ خَاسَتْ الثَّمَرَةُ بِخِلَافِ الْمُعَيَّنِ.

فَسَائِلُ:

[الأولى:] لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ بِجَنَسِهَا عَلَى أَصُولِهَا نَحْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَتُسَمَّى فِي النَّخْلِ مُزَابَنَةً، وَلَا السَّنْبُلُ بِحَبِّ مِنْهُ وَ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ جَنَسِهِ، وَتُسَمَّى مُحَاقَلَةً، إِلَّا الْعَرِيَّةُ بِخَرَصِهَا ثَمَرًا مِنْ غَيْرِهَا.

الثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ بَيْعُ الزَّرْعِ قَائِمًا وَحَصِيدًا وَقَصِيلًا، فَلَوْ لَمْ يَفْصِلْهُ الْمُشْتَرِي فَلِلْبَائِعِ قَصْلُهُ، وَلَهُ الْمُطَالَبَةُ بِأَجْرَةِ أَرْضِهِ.

الثَّالِثَةُ: يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ بَعْضَةَ صَاحِبِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ، وَلَا يَكُونُ بَيْعًا. وَيَلْزَمُ بِشَرِطِ السَّلَامَةِ.

الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ الْأَكْلُ مِمَّا يَمُرُّ بِهِ مِنْ ثَمَرِ النَّخْلِ وَالْقَوَاقِهِ وَالزَّرْعِ بِشَرِطِ عَدَمِ الْقَصْدِ وَعَدَمِ الْإِفْسَادِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَ، وَتَرْكُهُ بِالْكُلِّيَّةِ أَوَّلَى^(١).

الفصل الخامس في الصرف

وهو بيع الأثمان بمثلها، وبُشْرَط فيه التقابض في المجلس، أو اصطحابهما إلى القبض، أو رضاه بما في ذمته قبضاً بوكالته في القبض فيما إذا اشترى بما في ذمته نقداً آخر. ولو قبض البعض صح فيه وتخييراً إذا لم يكن من أحدهما تفریطاً^(١) ولا بد من قبض الوكيل في مجلس العقد قل تفرق المتعاقدين، ولو كان وكيلاً في الصرف فالمعتبر مفازقة.

ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد وإن كان أحدهما مكسوراً أو رديئاً. ومراة معدن أحدهما يباع بالآخر أو بجنس غيره، وتراياهما يباعان بهما. ولا عبرة بالتيسير من الذهب في النحاس وليسير من الفضة في الرصاص، فلا يمنع من صحة البيع بذلك الجنس.

وقيل: ويجوز اشتراط صياغة خاتم في شراء درهم بدرهم^١ للرواية^٢، وهي غير صريحة في المطلوب مع مخالفتها لأصل.

والأواني المصوغة من النحاس إذا بيعت بهما حاز، وإن بيعت بأحدهما اشترطت زيادته على جنسه، ويكفي علته الطن وحليته السيف والمركب يعتبر فيهما العلم إن أريد بيعهما بجنسهما، فإن تغذر كفى الظن الغالب بزيادة الثمن عليهما.

(١) ومع تفریط أحدهما فالخيار للآخر.

١ قال به الشيخ في النهاية، ص ١٢٨١ وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٦٧.

٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٤٩، باب الصرف، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١١٠، ح ٤٧١.

ولو باعته بنصف دينار فثبث إلا أن يُراد صحيح عرفاً أو نطقاً، وكذا نصف درهم.
وحكم تراب الذهب والفضة عند الصياغة حكم المعدن، وتجب الصدقة به مع
جهل أربابه، والأقرب الضمان لو ظهرُوا ولم يرضوا بها. ولو كان بعضهم معلوماً
وجب الخروج من حقه.

خاتمة:

الدراهم والدنانير يتعينان بالتعيين في الصرف وغيره، فلو ظهر عيب في المعين
من غير جنسه بطل فيه، فإن كان بإزائه مجانس بطل البيع من أصله، كدراهم
بدراهم، وإن كان مخالفاً صح في السليم وما قابله، ويحوز الفسخ مع الجهل. ولو
كان العيب من الجنس وكان بإزائه مجانس فله الرد بغير أرش^(١)، وفي المخالف
إن كان صرفاً فله الأرش في المجلس والرد، وبعد التفرق له الرد.
ولا يجوز أخذ الأرش من النقيض. ولو أخذ من غيرهما قيل: جاز^(٢). ولو
كان غير صرف فلا شك في جواز الرد والأرش مطلقاً^(٣)، ولو كانا غير معينين فله
الإبدال ما دام في المجلس في الصرف، وفي غيره وإن تفرقا.

(١) أي الإمساك بغير أرش.

(٢) نعم.

(٣) قوله: والأرش مطلقاً تفرق أولاً، أخذ من جنس النقيض أولاً.

الفصل السادس في السلف^(١)

وَيَتَعَقَّدُ بِقَوْلِهِ: «أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ» أَوْ «أَسَلَمْتُكَ كَذَا فِي كَذَا إِلَى كَذَا» وَيَقْبَلُ الْمُخَاطَبُ.
وَيُشْتَرَطُ فِيهِ: ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالْوَصْفِ رَافِعٍ لِلْحَالَةِ الَّتِي يَخْتَلِفُ لِأَجْلِهِ الثَّمَنُ
اخْتِلَافاً ظَاهِراً، وَلَا يَبْلُغُ فِيهِ الْغَايَةُ، وَالْجَسَدُ وَالرَّدَى جَائِزٌ، وَالْأَجُودُ وَالْأَرْدَا
مُتَمَنِّعٌ.

وَكُلُّ مَا لَا يُضْبَطُ وَصْفُهُ بِمَتْنِ السَّلْمِ فِيهِ، كَاللَّحْمِ وَالْخُبْزِ وَالنَّبْلِ الْمَنْحُوتِ
وَالْجُلُودِ وَالْجَوَاهِرِ وَاللَّاتِي الْكِبَارِ لِتَعَدُّ صَبْطُهَا، وَتَفَاوُتِ الثَّمَنِ فِيهَا، وَيَجُوزُ فِي
الْحَبُوبِ وَالْعَوَاكِي وَالْخُصْرِ وَالشَّحْمِ وَالطَّيْبِ وَالْحَيَوَانِ كُلِّهِ حَتَّى فِي شَاةٍ لَسُونِ،
وَيَلَزَمُ تَسْلِيمُ شَاةٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُحَلَّبَ فِي مُقَارِبِ زَمَانِ التَّسْلِيمِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ
اللَّبَنُ حَاصِلاً بِالْفِعْلِ حِينَئِذٍ، فَلَوْ حَلَبَهَا وَسَلَّمَهَا أَحْزَاتٍ، أَمَّا الْجَارِيَةُ الْعَامِلُ أَوْ
دَابُّ الْوَلَدِ وَالشَّاةُ كَذَلِكَ فَالْأَقْرَبُ الْمَنْعُ^(٢).

وَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الثَّمَنِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَوْ لِمُحَاسِنَةٍ مِنْ دَيْنٍ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ

(١) مسألة: هل يثبت خيار الحيوان في السلم؟ لم نقف فيه على نصٍّ بالخصوص، وهنا
احتمالات ثلاثة: [الأول]: الثبوت؛ لعموم «من اشترى حيواناً»، والمسلم مشتر.
[الثاني]: النفي؛ لأن الاستقراء دلَّ على أنَّ بحكمة في خيار الحيوان بمهال المشتري؛
ليطلع على خفاياه. وهذا في السلم متعذر؛ إذ ليس هناك حيوان مشار إلى عينه حتى
يكون مجالاً للتروي. وهو أضعف. [الثالث]: أن يثبت بعد تسليمه لتعيينه. ويضعف؛
نسبق روم العقد، ولا ينقلب جائزاً. ولم نقف في هذه المسألة على كلام لأحد سبق.

ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ، وَلَوْ شَرْطُهُ بَطْلٌ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ ^(١)، وَتَقْدِيرُهُ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوَزْنِ
 الْمَعْلُومِينَ أَوْ بِالْعَدَدِ مَعَ قِلَّةِ التَّفَاوُتِ، وَتَعْيِينِ الْأَجَلِ الْمَحْرُوسِ مِنَ التَّفَاوُتِ.
 وَالْأَقْرَبُ جَوَازُهُ ^(٢) حَالًا مَعَ عُمُومِ الْوُجُودِ ^(٣) عِنْدَ الْعَقْدِ. وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ عَامَ
 الْوُجُودِ عِنْدَ رَأْسِ الْأَجَلِ إِذَا شُرْطَ الْأَجَلُ، وَالشُّهُورُ يُحْمَلُ عَلَى الْهِلَالِيَّةِ. وَلَوْ
 شُرْطَ تَأْجِيلٍ بَعْضُ الثَّمَنِ بَطْلٌ فِي الْجَمِيعِ وَلَوْ شُرْطَ مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ لَزِمَ وَإِلَّا
 اقْتَضَى مَوْضِعَ الْعَقْدِ ^(٤).

وَيَجُوزُ اشْتِرَاؤُ السَّائِغِ فِي الْعَقْدِ وَبَيْعُهُ بَعْدَ حُلُولِهِ عَلَى الْغَرِيمِ، وَغَيْرِهِ عَلَى كَرَاهِيَّةٍ.
 وَإِذَا دَفَعَ فَوْقَ الصِّفَةِ وَجَبَ الْقَبُولُ وَدُونَهَا لَا يَجِبُ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ لَزِمَ.
 وَلَوْ انْقَطَعَ عِنْدَ الْحُلُولِ تَخَيَّرَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالصَّبْرِ.

(١) مسألة: قولهم «ولا يجوز بيع الدين بدين» ما صورته: فلو كان له عند زيد شيء على
 وجه السلم أو الدين أو القرض، فباعه له أو لغيره، هل يصح أم لا؟ ولو اشترى منه شيئاً
 مطلقاً ولم يقبضه هل يصح بيعه له أو لغيره أم لا؟
 الجواب: بيع الدين بالدين له تفسيرات الأول: بيع دين في ذمة زيد بدين للمشتري في
 ذمة عمرو. الثاني: بيع شيء في الذمة مؤجل إلى أجل بضمن مؤجل إلى أجل وهذا باطلان.
 الثالث: بيع ما في الذمة بدين مؤجل على الغريم أو على غيره. وفيه خلاف بين الأصحاب.
 والأرجح المنع. الرابع: بيع ما في الذمة بدين حال ولم يقبض في المجلس. والظاهر أنه
 ليس منه. الخامس: بيع مضمون مؤجل بحال لم يقبض في المجلس ثمنه، وهذا هو السلم
 الباطل السادس: بيع مضمون حال بحال ولم يقبض في المجلس، والأولى المنع.
 السابع: بيع مضمون في الذمة حال بضمن مؤجل. والأولى المنع منه أيضاً. وأما من اشترى
 من غيره موصوفاً في الذمة بعقد السلم أو البيع وكان عامّ الوجود عند العقد أو عند
 الأجل ثم باعه قبل قبضه فالأظهر فيه الكراهية إن كان مكيلاً أو موزوناً. وحرّمه جماعة
 من الأصحاب؛ لئنهي عن بيع ماله يقبض. ولكن ينبغي أن يباع بعين أو بمضمون حال.

(٢) نعم.

(٣) والتصريح في الحلول.

(٤) إلا أن يكونا في برية أو بلد غربة وقصدتهما مفارقتة قبل الحلول فيجب تعيين المكان.

الفصل السابع في أقسام البيع بالنسبة إلى الإخبار بالثمن وعدمه

وهو أربعة:

أخذها. المساومة

وثانيها: المراجعة، ويشتراط فيها العلم بقدر الثمن والربح، ويجب على البائع الصدق، فإن لم يحدث فيه زيادة قال: «اشتريته» أو «هو علي» أو «تقوم»، وإن زاد بميله أحبر، وباستجاره ضمه، فيقول: «تقوم علي» لا «اشتريته»، إلا أن يقول: «واستأجرت بكدا».

وإن طرأ عيب وجب ذكره، وإن أخذ أرشاً سقطه، ولا يقوم أعضا الجملة. ولو ظهر كذبه أو غلطه تخير المشتري

ولا يجوز الإخبار بما اشتراه من غلامه أو ولده حيلة؛ لأنه حديعة، نعم لو اشتراه ابتداءً من غير سابقة بيع عليهما جاز. ولا الإخبار بما قوم عليه التاجر، والثمن له، وللدلال الأجرة.

وثالثها: المواضعة، وهي كالمراجعة في الأحكام إلا أنها بنقص معلومة.

ورابعها: التولية، وهي الإعطاء برأس المال

والتشريك جائز، وهو أن يقول: «شركتك بنصفه بنسبة ما اشتريت» مع

عليهما. وهو في الحقيقة بيع الجزء المشاع برأس المال.

الفصل الثامن في الربا

ومورده المتجانسان إذا قدر بالكيل أو الوزن وزاد أحدهما، والدرهم منه أعظم من سبعين زنة.

وضابط الجنس ما دخل تحت اللفظ الخاص، فالتمر جنس، والزبيب جنس والحنطة والشعير جنس في المشهور^(١)، واللحوم تابعة للحيوان.

ولا ربا في المعدود، ولا بين الوالد وولديه، ولا بين الزوج وزوجته^(٢)، ولا بين المسلم والحربي إذا أخذ المسلم الفضل ويثبت بهن في الذمي - ولا في القسمة. ولا يضر عقد التبن والزوان والسمير، ويتخلص منه بالضميمة. ويجوز بيع مد عجوة ودرهم بمدين أو درهمين، ومدين ودرهمين وأمداد ودرهم، ويصرف كل إلى ما يخالفه. وبأن يبيعه بالمماثل ويهبه الراشد من غير شرط أو يقرض كل منهما صاحبه ويتبارعا^(٣).

ولا يجوز بيع الرطب بالتمر، وكذا كل ما ينقص مع الجفاف. ومع اختلاف الجنس يجوز التفاضل نقدا ونسيئة. ولا عبرة بالأجزاء المائية في الخبز والخل والدقيق، إلا أن يظهر ذلك للحس ظهورا بيّنا. ولا يباع اللحم بالحيوان مع التماثل، ويجوز مع الاختلاف.

(١) نعم.

(٢) في الدائم.

(٣) يجوز بيع اللبن باللحم، واللحم بالسمن؛ لاختلاف الماهية، بخلاف الدبس بالخل؛ للاختلاف بالصفة لا غير.

الفصل التاسع في الخيار

وهو أربعة عشر:

الأول: خيار المجلس، وهو مختص بالبيع ولا يرول بالحائل ولا بمفارقة المجلس مصطحبين^(١). ويسقط باشتراط سقوطه في العقد، وبإسقاطه بعده، وبمفارقة أحدهما صاحبه. ولو التزم به أحدهما سقط خياره خاصة، ولو فسخ أحدهما وأجاز الآخر قدم الماسخ، وكذا في كل خيار مشترك. ولو خيره فسكت فخيارهما باق.

الثاني: خيار الحيوان، وهو ثابت للمشتري خاصة ثلاثة أيام، مبدؤها من حين العقد. ويسقط باشتراط سقوطه أو إسقاطه بعد أو تصرفه

الثالث: خيار الشرط، وهو بحسب شرط إذا كان الأجل مضبوطاً. ويجوز اشتراطه لأحدهما، ولكل منهما، ولأحسني عنهما أو عن أحدهما، واشتراط المؤامرة، فإن قال المستأمر: «فسخت» أو «أحرزت» فذاك، وإن سكت فالأقرب لزوم^(٢)، فلا يلزم الاختيار. وكذا من جعل له الخيار. ويجب اشتراط مدة للمؤامرة.

الرابع: خيار التأخير عن ثلاثة أيام فيمن باع ولا قبض ولا قبض ولا شرط التأخير^(٣). وقبض البعض كلاً قبض، وتنفه من البائع مطلقاً.

(١) وإن طال الزمان

(٢) نعم.

(٣) لو مكن المشتري البائع من قبض الثمن ولم يقبض سقط خياره بخلاف العكس.

الخامس: خيار ما يفسد ليومه، وهو ثابت بعد دُحُول الليل.
السادس: خيار الرؤية، وهو ثابت لمن لم ير إذا زاد في طرف البائع أو نقص في طرف المشتري. ولا بُدُّ فيه من ذكر الجنس والوصف والإشارة إلى مُعَيَّن^(١). ولو رأى البعض ووصف الباقي تخيّر في الجميع مع عدم المطابقة.
السابع: خيار العين، وهو ثابت مع الجهالة إذا كان بما لا يُتغابن به غالباً. ولا يسقط بالتصرف إلا أن يكون المغبون المشتري، وقد أخرجهُ عن ملكه. وفيه نظر، للضرر مع الجهل، فيمكن الفسخ والزائم بالقيمة أو المثل، وكذا لو تلفت أو استولدت الأمة.

الثامن: خيار العيب، وهو كل ما زاد عن الخلقة الأصلية أو نقص، عينا كان كالإصبع، أو صفة كالحمى ولو يوماً، فليدْمُشتري الخيار مع الجهل بمن الرد والأرش، وهو مثل نسبة التفاوت بين القيمتين من الثمن.
ولو تعددت القيم أخذت قيمة واحدة متساوية النسبة إلى الجميع، فمن القيمتين نصفهما، ومن الخمس خمسها.

ويسقط الرد بالتصرف أو حدوث عيب بعد القبض ويبقى الأرش. ويسقطان بالعلم به قبل العقد وبالرصى به بعده، وبإبراء من العيوب ولو إجمالاً.
والإباق وعدم الحيض عيب، وكذا الثفل في الزيت غير المعتاد.

التاسع: خيار التدليس، فلو شرط صفة كمال كالتيكارة، أو توهمها كتحمير الوجه ووصل الشعر فظهر الخلاف تخيّر ولا أرش. وكذا التصريّة للشاة والبقرة والناقة بعد اختيارها ثلاثة أيام، ويرد معها اللبن حتى المتجدد أو مثله لو تلف.

(١) أي أن يقصد إلى معين، كالحنطة لتي في البيت، وبذلك يحرج السلم؛ فإنه وإن وجب فيه ذكر الجنس والوصف إلا أنه لا يشار به إلى معين، وإنما يشار به إلى ما في الذمة. والفرق بين السلم والموصوف المعين أنه في السلم وشبهه من الموصوفات الكلية متى لم يطابق الموصوف الوصف ردّه وطالب بحقه، بخلاف الموصوف المعين.

العاشر: خيار الاشتراط، ويصح اشتراط سائغ في العقد إذا لم يؤد إلى جهالة في أحد العوضين أو يمنع منه الكتاب والسنة، كما لو شرط تأخير المبيع أو الثمن ما شاء أو عدم وطء الأمة أو وطء البائع إياها. وكذا يبطل باشتراط غير المقدور، كاشتراط حمل الدابة فيما بعد أو أن الزرع يبلغ السنبُل. ولو شرط تبقيته الزرع إلى أوان السنبُل جاز.

ولو شرط غير السائغ بطل وأطل. ولو شرط عتق المملوك جاز، فإن اعتقه وإلا تخير البائع. وكذا كل شرط لم يسلم لمشتريه فإنه يفيد تخيره، ولا يجب على المشتري عليه فعله، وإنما فائدته جعل لبيع عُرْضة لزواله عند عدم سلامة الشرط، ولزومه عند الإتيان به.

الحادي عشر: خيار الشركة، سواء قارنت العقد، كما لو اشترى شيئاً فظهر بعضه مستحقاً، أو تأخرت بعده إلى قبل القبض، كما لو امترج بغيره بحيث لا يتم، وقد يسمى هذا عيباً محاراً.

الثاني عشر: خيار تعدد التسليم، فلو اشترى شيئاً طناً إمكان تسليمه ثم عجز بعد تخير المشتري.

الثالث عشر: خيار تبعض الصفقة، كما لو اشترى سلعتين فتستحق إحداها.

الرابع عشر: خيار التفليس.

الفصلُ العاشرُ في الأحكامِ

وهي خمسة:

الأول: النقدُ والنسيئةُ

إطلاقُ البيعِ يقتضي كونَ الثمنِ حالاً، وإن شرطَ تعجيله أكده، فإن وقتَ التعجيلِ تخيّر لو لم يحصل في الوقت. وإن شرطَ التأجيلِ اعتُبر ضبطُ الأجلِ، فلا يُنَاطُ بما يَحْتَمِلُ الزيادةَ والنقصانَ كحَقْدَمِ الحاجِّ، ولا بالمُشْتَرِكِ كتفجيرِهِمْ وشهرِ ربيع. وقيل: يُحتملُ على الأولِ (١) ولو جعلَ لِحالٍ ثَمناً ولمُؤَجَّلٍ أَزيدَ مِنْهُ أو غَاوَتْ بَيْنَ أَحَدَيْنِ بَطَلَ، ولو أَجَلَ البعضَ المُعَيَّنَ صَحَّ.

ولو اشترأَ البائعُ نسيئةً صَحَّ قَبْلَ الأجلِ وبعده، بِجنسِ الثمنِ وغيرِهِ، بِزِيَادَةٍ ونقصانٍ، إِلَّا أن يَشترطَ في بَيْعِهِ ذَلِكَ فَيَبْطُلُ. وَيَجِبُ قَبْضُ الثمنِ لو دَفَعَهُ إِلَى البائعِ فِي الأجلِ لَا قَبْلَهُ، فَلَوْ امْتَنَعَ قَبْضُهُ الْحَاكِمُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي، لَا يَضَعْنَهُ لَوْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَقْرِيطِهِ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبْضِ حَقِّهِ. وَلَا حَاجَرَ فِي زِيَادَةِ الثمنِ ونقصانِهِ إِذَا عَرَفَ الْمُشْتَرِي الْقِسْمَةَ إِلَّا أَنْ يُسَوِّدِي إِلَى السَّفَةِ.

(١) نعم.

١. لم يثر عليه كما في مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ١٦٦، ولا حظ أيضاً للدروس الشرعية، ج ٢، ص ٢٣٠ - ٢٣١ (ضمن الموسوعة، ج ١١).

وَلَا يَجُوزُ تَأْجِيلُ الْحَالِ بِزِيَادَةٍ، وَيَجِبُ ذِكْرُ الْأَجَلِ فِي غَيْرِ الْمُسَاوَمَةِ، فَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي بَدْوِيَهُ لِلتَّدْلِيلِ.

الثاني في القبض

إِطْلَاقُ الْعَقْدِ يَقْتَضِي قَبْضَ الْعَوَظَيْنِ، فَيَتَقَابَضَانِ مَعَا لَوْ تَمَانَعَا، سَوَاءٌ كَانَ الثَّمَنُ عَيْنًا أَوْ دَيْئًا. وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ تَأْخِيرِ إِقْبَاصِ الْمَبِيعِ مُدَّةً مُعَيَّنَةً، وَالانْتِفَاعُ بِهِ مَنَفْعَةً مُعَيَّنَةً.

وَالْقَبْضُ فِي الْمَنْقُولِ نَقْلُهُ، وَفِي غَيْرِهِ التَّخْلِيَةُ، وَبِهِ يَنْتَقِلُ الضَّمَانُ إِلَى الْمُشْتَرِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ^(١)، فَلَوْ تَلَفَ قَبْلَهُ فَعِنَ الْبَائِعُ مَعَ أَنَّ النَّمَاءَ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ أَوْ تَعَيَّبَ تَحَيَّرَ الْمُشْتَرِي فِي الْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرْضِ وَالْقَسْبِ.

وَلَوْ غَضِبَ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ وَأَسْرَعَ عَوْدَةً أَوْ أَمَكَّنَ نَرْعُهُ بِسُرْعَةٍ فَلَا خِيَارَ، وَإِلَّا تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي، وَلَا أَجْرَةَ عَلَى الْبَائِعِ لِي تِلْكَ الْمُدَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ مِنْهُ، وَلِيَكُنَ الْمَبِيعُ مُفَرَّغًا.

وَيُكْرَهُ بَيْعُ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ قَبْلَ قَبْضِهِ^(٢)، وَقِيلَ: يَحْرُمُ إِنْ كَانَ طَعَامًا^(٣). وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي^(٤) نَقْصَانَ الْمَبِيعِ حَلَفَ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرَ الْاِعْتِبَارِ، وَإِلَّا أَحْلَفَ

(١) إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي أَوْ لَهُ وَلَاجِبِي فَالتَلَفُ مِنَ الْبَائِعِ، وَلِيَمَّا عَدَاهُمَا مِنَ الْمُشْتَرِي.

(٢) نَعَمْ مُطْلَقًا.

(٣) أَيُّ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ مُحَقَّقًا فِي النَقْصِ فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ أَقْبِضْ مِنَ الْمَبِيعِ إِلَّا كَذَا وَكَذَا.

فَإِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ إِقْبَاصَ الْجَمِيعِ وَلَا يَبْنِي حُكْمَ يَقُولُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ، وَلَوْ لَا تَحْوِيلُ الدَّعْوَى بِصِغَةِ الْإِنْكَارِ لِقَبْضِ الْجَمِيعِ لَمْ يَسْتَقِمْ لَهُ هَذَا الْمَطْلُوبُ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى النَقْصَ أَوَّلًا بِصِغَةِ النَقْصِ، فَلَوْ سَبَقَ إِلَى دَعْوَى النَقْصِ وَكَانَ قَدْ حَصَرَ الْاِعْتِبَارَ حَلَفَ الْبَائِعُ وَلَا يَسْمَعُ تَحْوِيلَ الدَّعْوَى هُنَا.

البائع. ولو حوّل المشتري الدعوى إلى عدم قباض الجميع حلف ما لم يكن سبق بالدعوى الأولى.

الثالث فيما يدخل في المبيع

ويراعى فيه اللغة والعرف ففي بيع البستان الأرض والشجر والبناء. وفي الدار الأرض والبناء - أعلاه وأسفله إلا أن يفرد لأعلى عادة - والأبواب، والأغلاق المنصوبة، والأخشاب المثبتة، والسُّنَمُ المثبت، والفتاح، ولا يدخل الشجر بها إلا مع الشرط أو يقول: «هما أغلق عليه بابها» أو «ما دار عليه حائطها».

وهي النخل الطلع إذا لم يؤبر، ولو أبر فالشجرة للبائع. وتجب تبيعيتها إلى أوان أخذها عرفاً. وطلع الفعل للبائع، وكذا باقي الثمار مع الظهور. ويجوز لكل منهما السقي إلا أن يستصيرا. ولو تقابلا في الضرر والنفع رجحنا مصلحة المشتري.

وفي القرية البناء والمرافق. وفي العبد ثيابه السماترة للغرة.

الرابع في اختلافهما

ففي قدر الثمن يحلف البائع مع قيام القين، والمشتري مع تلفها، وفي تعجيله وقدر الأجل وشرط رهن أو ضمين عن البائع يحلف، وكذا في قدر المبيع.

وفي تعيين المبيع يتحالفان. وقال الشيخ^١ والقاضي^٢: يحلف البائع، كالاختلاف في الثمن. ويبطل العقد من حينه لا من أصله.

وفي شرط مفسد يقدم مدعي الصحة. ولو اختلف الورثة نزل كل وارث منزلة مؤثرته.

الخامس: إطلاق الكيل والوزن ينصرف إلى المعتاد، فإن تعدد فالأغلب، فإن تساوت ولم يعين بطل البيع.

وأجرة اعتبار المبيع على البائع، واعتبار الثمن على المشتري. وأجرة الدلال

١. المبسوط، ج ٢، ص ١٤٦.

٢. جواهر الفقه، ص ٥٧، المسألة ٢٠٩.

على الأمر، ولو أمراً فتولّى الطرفين فعليهما. ولا يضمن إلا بتقريب فيحلف على عديمه، فإن ثبت حلف على القيمة لو خالفه البائع.

خاتمة:

الإقالة فسخ في حق المتعاقدين والشفيع، فلا تثبت بها شفعة، ولا تسقط أجره الدّلال بها، ولا تصحّ بزيادة في الثمن ولا نقيصه، ويرجع كلّ عوض إلى مالكه، فإن كان تالفاً فيثله أو قيمته.

كِتَابُ الدِّينِ

وَهُوَ قِسْمَانِ:

[القسم الأول: القرض]

وَالدِّرْهَمُ بِشْمَانِيَّةٍ عَشْرَ دِرْهَمًا^(١) أَمَعَ أَنْ دِرْهَمِ الصَّدَقَةِ بِعَشْرَةٍ. وَالصِّيغَةُ: «أَقْرَضْتُكَ» أَوْ «انْتَفَعْتُ بِهِ» أَوْ «تَصَرَّفْتُ فِيهِ وَعَلَيْكَ عِوَضُهُ». فَيَقُولُ الْمُقْرِضُ: «قَبِلْتُ» وَشِبْهَهُ.

وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ النِّفَعِ فَلَا يَقْبِذُ الْمَلِكُ^(٢) حَتَّى الصَّحَاحِ عِوَضَ الْمُكَسَّرَةِ، خِلَافًا لِأَبِي الصَّلَاحِ^١. وَإِنَّمَا يَصِحُّ إِقْرَاضُ الْكَامِلِ.

وَكُلُّ مَا تَتَسَاوَى أَجْزَاؤُهُ يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ مِثْلُهُ، وَمَا لَا تَتَسَاوَى تَثْبُتُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَبِهِ يَمْلِكُ، فَلَهُ رَدُّ مِثْلِهِ وَإِنْ كَرِهَ الْمُقْرِضُ. وَلَا يُلْزَمُ اشْتِرَاطُ الْأَجَلِ فِيهِ. وَتَجِبُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ، وَعَزْلُهُ عِنْدَ وَفَاتِهِ، وَالْإِيصَاءُ بِهِ لَوْ كَانَ صَاحِبُهُ غَائِبًا، وَلَوْ يَسَسَ مِنْهُ تَصَدَّقَ بِهِ عَنْهُ.

(١) لَأَنَّ الْقَرْضَ يَرُدُّ فَيَقْرَضُ دَائِمًا، وَالصَّدَقَةُ تَنْفَطِعُ

(٢) نَعَمْ.

وَلَا تَصِحُّ قِسْمَةُ الدِّينِ بِلِ الْحَاصِلِ لِهَما وَالتَّوَارِي مِنْهُما، وَتَصِحُّ بَيْعُهُ بِحَالٍ لَا بِمَوْجَلٍ، وَبِزِيَادَةٍ وَتَقْيِصَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رِبَوِيًّا.

وَلَا يَلْزَمُ الْمَدْيُونُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْمُشْتَرِي إِلَّا مَا دَفَعَ^(١) عَلَى رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، وَمَنْعُ^١ ابْنِ إِدْرِيسَ مِنْ بَيْعِ الدِّينِ عَلَى غَيْرِ الْمَدْيُونِ^٢، وَالْمَشْهُورُ الصَّحَّةُ^(٢).

وَلَوْ بَاعَ الذِّمِّيُّ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ ثُمَّ قَضَى مِنْهُ دَيْنَ الْمُسْلِمِ صَحُّ قَبْضُهُ وَلَوْ شَاهِدًا.

وَلَا تَحِلُّ الدِّيُونُ الْمُوَجَّلَةُ^(٣) بِخَجَرِ الْمُفْلِسِ خِلَافًا لِابْنِ الْجَنِيدِ عليه السلام^٢، وَتَحِلُّ إِذَا مَاتَ الْمَدْيُونُ، وَلَا تَحِلُّ بِمَوْتِ الْمَالِكِ. وَلِلْمَالِكِ انْتِزَاعُ السِّلَعَةِ فِي الْفَلَسِ^(٤) إِذَا لَمْ تَرِدْ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ، وَقِيلَ: يَجُوزُ^(٥) وَلِنْ زَادَتْ.

وَعُرْمَاءُ الْمَيْتِ سَوَاءٌ فِي تَرْكِتِهِ مَعَ الْقُصُورِ، وَمَعَ الْوَفَاءِ لِصَاحِبِ الْعَيْنِ أَخَذَهَا فِي الْمَشْهُورِ^(٦). وَقَالَ ابْنُ الْجَنِيدِ: يَحْتَضُّ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَفَاءً^٥.

(١) بل يجب دفع الجميع مع صحة العقد.

(٢) و (٣) نعم.

(٤) ولو كان مسلماً فإن كان موجوداً حين الموت حل ودفع من التركة، ولو لم يكن موجوداً حينئذ... كقلة السنة الآتية كان الغريم مخيراً بين الصبر والفسخ وأخذ أرض ماله.

(٥) نعم، ويرد قيمة الزائد.

(٦) نعم.

١. الكافي، ج ٥، ص ١٠٠، باب بيع الدين بالدين، ج ٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩١، ح ٤١٠.

٢. السرائر، ج ٢، ص ٢٨.

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٧٣، المسألة ١٣٥.

٤. حكاية عن ابن الجنيد أيضاً العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٦٦، المسألة ١٢٤.

٥. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٦٦، المسألة ١٢٠.

ولو وَجَدَتِ الْعَيْنُ نَاقِصَةً بِفِعْلِ الْمُفْلِسِ ضُرِبَ بِالنَّقْصِ مَعَ الْفَرَمَاءِ مَعَ نِسْبَتِهِ إِلَى الثَّمَنِ.

وَلَا يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ فِي حَالِ التَّفْلِيسِ بَعَيْنٍ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْفَرَمَاءِ، وَيَصِحُّ بِذَيْنِ، وَيَتَعَلَّقُ بِذَمَّتِهِ، فَلَا يُشَارِكُ الْمُقْرَرُ لَهُ، وَقَوَى ^(١) الشَّيْخُ الْمُشَارَكَةُ ^١.

وَيُمْنَعُ الْمُفْلِسُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي أَعْيَابِ أَمْوَالِهِ، وَتُبَاعُ وَتُقَسَّمُ عَلَى الْفَرَمَاءِ، وَلَا يُدْخَرُ لِلْمَوْجَلَةِ شَيْءٌ، وَيُحْضَرُ كُلُّ مَتَاعٍ فِي سُوقِهِ. وَيُحْتَسَنُ لَوِ ادَّعَى الْإِعْسَارَ حَتَّى يُثَبِّتَهُ فَإِذَا ثَبَتَ خُلِّي سَبِيلُهُ.

وَعَنْ عَلِيِّ عليه السلام: «إِنْ شِئْتُمْ آجِرُوهُ، وَإِنْ شِئْتُمْ اسْتَعْمِلُوهُ» ^٢ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّكْسِبِ ^(٢) وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَمَزَةَ ^٣. وَمَنْعَهُ الشَّيْخُ ^٤ وَابْنُ أَدْرِيسَ ^٥، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ. وَإِنَّمَا يُحْضَرُ عَلَى الْمَدْيُونِ إِذَا قَصَرَتْ أَمْوَالُهُ عَنْ دَيُونِهِ وَطَلَبَ الْفَرَمَاءُ الْحَجَرَ بِشَرَطِ حُلُولِ الدَّيُونِ. وَلَا تُبَاعُ دَائِرَةٌ وَلَا خَادِمَةٌ وَلَا ثِيَابٌ تَجَمُّلِيَّةٌ ^(٣)، وَظَاهِرُ ابْنِ الْجَنِيدِ بَيَعُهَا ^١. وَاسْتَحَبَّ لِلْغَرِيمِ تَرْكُهَا، وَالرَّوَايَاتُ مُتَنَافِرَةٌ بِالْأَوَّلِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: دَيْنُ الْعَبْدِ

لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَلَا فِيمَا بِيَدِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ، فَلَوْ اسْتَدَانَ بِإِذْنِهِ فَعَلَى

(١) نعم، إن أضلّه إلى ما قبل العجر.

(٢) نعم، فيما يليق بحاله. يعني نعم إن كان له عادة وجب وإلا فلا.

(٣) نعم.

١. المبسوط، ج ٢، ص ٢٥٩ و ٢٧٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٠٠، ح ٨٢٨ الاستبصار ج ٣، ص ٤٧، ح ١٥٥

٣. التوسيلة، ص ٢٧٤.

٤. الخلاف، ج ٣، ص ٢٧٢، المسألة ١٥.

٥. السرائر، ج ٢، ص ١٩٦.

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ١٧١-١٧٢، للمسألة ١٣٣

المولى وإن أعتقه. ويقتصر في التجارة على محل الإذن، وليس له الاستدانة بالإذن في التجارة فيلزم ديمته لو تلف، يتبع به بعد عتقه على الأقوى^(١)، وقيل: يسعى فيه.

ولو أخذ المولى ما اقترضه تحيّر المقرض بين رجوعه على المولى، وبين إتباع العبد.

(١) نعم

كِتَابُ الرِّهْنِ

وَهُوَ وَثِيقَةٌ لِلدِّينِ. وَالْإِيحَابُ: «رَهْنَتُكَ» أَوْ «وُثْقَتُكَ» أَوْ «هَذَا رَهْنٌ عِنْدَكَ» أَوْ «عَلَى مَالِكَ»، وَشِبْهَةٌ. وَيَكْفِي الْإِشَارَةُ فِي الْأَخْرَاسِ أَوْ الْكِتَابَةِ مَعَهَا، فَيَقُولُ الْمُرْتَهِنُ: «قَبِلْتُ» وَشِبْهَةٌ.

فَإِنْ ذَكَرَ أَجْلاً اشْتَرَطَ ضَبْطُهُ. وَبَحْثُ اشْتِرَاطِ الْوَكَالَةِ لِلْمُرْتَهِنِ وَغَيْرِهِ، وَالْوَصِيَّةُ لَهُ وَلَوْ أَرِثَهُ.

وَإِنَّمَا يَتِمُّ بِالْقَبْضِ عَلَى الْأَقْوَى (١)، فَلَوْ جُنَّ أَوْ مَاتَ أَوْ أُغِييَ عَلَيْهِ أَوْ رَجَعَ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ بَطَلَ.

وَلَا يُشْتَرَطُ دَوَامُ الْقَبْضِ، فَلَوْ أَعَادَهُ إِلَى الرَّاهِنِ فَلَا بَأْسَ. وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الرَّاهِنِ بِالْإِقْبَاضِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ كَذِبُهُ فَلَوْ ادَّعَى الْمُوَاطَّاةُ فَلَهُ إِحْلَافُ الْمُرْتَهِنِ.

وَلَوْ كَانَ يَتَدَبَّرُ الْمُرْتَهِنُ فَهُوَ قَبْضٌ، وَلَا يَنْتَقِرُ إِلَى إِذْنٍ فِي الْقَبْضِ، وَلَا إِلَى مُضِيِّ زَمَانٍ، وَلَوْ كَانَ مُشَاعاً فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الشَّرِيكِ فِي الْقَبْضِ أَوْ رِضَاةٍ بَعْدَهُ.

وَالْكَلَامُ إِقَامًا فِي الشَّرُوطِ أَوْ اللَّوَاقِحِ

الْأَوَّلُ [فِي الشَّرُوطِ]:

شَرَطُ الرِّهْنِ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا مَمْلُوكَةً يُمَكِّنُ قَبْضَهَا وَيَصِحُّ بَيْعُهَا، فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ

الْمَنْفَعَةِ وَلَا الدِّينَ، وَرَهْنُ الْمُدَبِّرِ إِطْطَالُ يُتَدَبَّرُهُ عَلَى الْأَقْوَى ^(١)، وَلَا رَهْنُ الْخَمْرِ
وَالْخِنْزِيرِ إِذَا كَانَ الرَّاهِنُ مُسْلِمًا أَوْ الْمُرْتَهِنُ، وَلَا رَهْنُ الْحَرِّ مُطْلَقًا ^(٢).

وَلَوْ رَهْنُ مَا لَا يُمْلِكُ وَقَفَ عَلَى الْإِجَارَةِ، وَلَوْ اسْتَعَارَ لِلرَّهْنِ صَحٌّ وَيُلْزَمُ بِعَقْدِ
الرَّهْنِ، وَيَضْمَنُ الرَّاهِنُ لَوْ تَلَفَ أَوْ بَاعَ ^(٣)، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ تَبَعًا
لِلْأَنْبِيَةِ وَالشَّجَرِ ^(٤).

وَلَا رَهْنُ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ إِلَّا إِذَا اعْتَبِدَ عَوْدُهُ، وَلَا السَّمَكِ فِي الْمَاءِ إِلَّا إِذَا كَانَ
مَحْصُورًا مُشَاهِدًا، وَلَا رَهْنُ الْمُصْحَفِ عِنْدَ الْكَافِرِ أَوْ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ يُوضَعَ
عَلَى يَدِ مُسْلِمٍ، وَلَا رَهْنُ الْوَقْفِ.

وَيَصِحُّ الرَّهْنُ فِي زَمَانِ الْخِيَارِ وَإِنْ كَانَ لِلْمَائِعِ لَا تَقَالِ الْمَبِيعِ بِالْعَقْدِ عَلَى
الْأَقْوَى ^(٥).

وَيَصِحُّ رَهْنُ الْعَبْدِ الْعُرْنَدُ وَلَوْ رَهْنُ نَظَرَةٍ وَالْحَايِ مُطْلَعًا ^(٦)، فَإِنْ عَحَزَ الْمَوْلَى
عَنْ فَكِّهِ قُدِّمَتِ الْحَيَاةُ.

وَلَوْ رَهْنُ مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ قَبْلَ الْأَجَلِ فَلَيْسَتْ رَهْنُهُ وَرَهْنُ ثَمَنِهِ، وَلَوْ
أُطْلِقَ حِمْلٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْمُتَعَاقِدَانِ: فَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا الْكَمَالُ، وَخَوَازُ التَّصَرُّفِ. وَيَصِحُّ رَهْنُ مَالِ
الطِّفْلِ مَعَ الْمَصْلَحَةِ وَأَخَذُ الرَّهْنِ لَهُ، كَمَا إِذَا أَسْلَفَ مَالُهُ مَعَ ظُهُورِ الْغِبْطَةِ أَوْ خِيفَ
عَلَى مَالِهِ مِنْ غَرَقٍ أَوْ نَهَبٍ. وَلَوْ تَعَذَّرَ الرَّهْنُ هُنَا أَقْرَضَ مِنْ ثِقَةٍ عَدْلٍ غَالِبًا.

(١) نعم.

(٢) مسلماً أو ذمياً

(٣) الأكثر من قيمته وما يبيع به

(٤) إذا باع شيئاً حالاً أو مؤجلاً حاز أن يجمعه رهناً على ثمنه.

(٥) نعم.

(٦) عمداً أو خطأ، ويكون في العطاء التراماً بالصداء

وأما الحق: فمُشترطُ ثبوته في الذمة، كالقرض وتعين المبيع والدية بعد استقرار الجناية، وفي الخطأ عند الحلول على قسطه^(١)، ومال الكتابة وإن كانت مشروطة على الأقرب^(٢)، ومال الجعالة بعد الرد لا قبله.
ولا بُد من إمكان استيفاء الحق من الرهن، فلا يصح على منفعة المؤجر عينه^(٣)، فلو آجره في الذمة جاز. ويصح زيادة الدين على الرهن، وزيادة الرهن على الدين.

وأما اللواحق، فمسائل

[الأولى:] إذا شرط الوكالة في الرهن لم يملك عزله^(٤).

(١) يعني إذا حلّ الحول الأول أخذ على ثلث مدية رهناً، وإذا حلّ الثاني أخذ على الثلث الثاني وكذا الثالث، وليس هذا كالدين المؤجل؛ فإنه يصح الرهن عليه قبل حلوله؛ لثبوته واستقراره، بخلاف الدية؛ فإنه لا يحكم لثبوتها إلا بعد الحول.
(٢) نعم.

(٣) أي لو آجر نفسه للخدمة، فأراد المسئأجر أن يأخذ منه رهناً على هذه المنفعة لم يجز؛ لأن فائدة الرهن استيفاء الحق منه عند تعذره، وهو ممنوع هنا؛ لأنه عند تعذر عينه تنفسح الإجارة، فلا تبقى المنفعة ثابتة في الذمة حتى تستوفي من الرهن؛ ولهذا لو كانت المنفعة ثابتة في الذمة، كخياطة ثوب في الذمة صح أخذ الرهن عليها؛ لإمكان استيفائها منه.

(٤) قول الأصحاب: عقد البيع قابل للشرط السانعة، كما لو شرط المئق، وحكموا بعدم لزوم الشرط بالنسبة إلى المشتري، ثم حكموا بأن الشروط في اللازم لازم، وطريق الجمع بين الحكمين المتناقضين إما اشتراط أمر لا يحتاج العقد إلى صيغة ولا مباشرة بل مجرد العقد كافٍ في تحققه، هذا هو المراد بالقاعدة الثابتة وكل شرط يحتاج في تحققه، وراء ذكره في العقد هو مناط القاعدة الأولى. وحينئذ لو شرط الوكالة في الرهن صارت لازمة فلو شرط أن يبيعه في عقد الرهن لم يلزم، فالعجب أن اشتراط الجائر في اللازم يجعل الجائر لازماً واشتراط اللازم في اللازم يجعل الجائر ألسر فيه أن اشتراط ما العقد كافٍ في تحققه كجزء من الإيجاب والقبول، فهو تابع لهما في لزوم والجواز، واشتراط ما سيوجد أمراً منفصلاً عن العقد وقد علّق عليه العقد مع إمكانه، والمعلق على الممكن ممكن.

وَيُضَعَّفُ بَأَنَّ الْمَشْرُوطَ فِي الْإِلَازِمِ يُؤَثِّرُ جَوَازَ الْفَسْخِ لَوْ أُخِلَّ بِالْشَرْطِ لَا وَجُوبَ الشَّرْطِ^(١)، فَحِينَئِذٍ لَوْ فَسَخَ الْوَكَّالَةُ فَسَخَ الْمُرْتَهِنُ الْبَيْعَ الْمَشْرُوطَ بِالرَّهْنِ إِنْ كَانَ.

الثَّانِيَّةُ: يَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ ابْتِياعَ الرَّهْنِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِهِ عَلَى الْعُرْمَاءِ، وَلَوْ أَعْوَزَ ضَرْبٌ بِالْبَاقِي.

الثَّالِثَةُ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ نَفْعٌ أَوْ جِزْءٌ، وَلَوْ احتَاجَ إِلَى مَوْثِقَةٍ فَعَلَى الرَّاهِنِ، وَلَوْ انْتَفَعَ الْمُرْتَهِنُ تَقْصَا.

الرَّابِعَةُ: يَحُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ الْإِسْتِقْلَالُ بِالْإِسْتِيفَاءِ لَوْ خَافَ جُحُودَ الْوَارِثِ؛ إِذَا الْقَوْلُ قَوْلَ الْوَارِثِ مَعَ يَمِينِهِ فِي عَدَمِ الدِّينِ وَعَدَمِ الرَّهْنِ.

الخَامِسَةُ: لَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا تَوَقُّعًا عَلَى إِجَارَةِ الْآخَرِ، وَكَذَا عَتَقَ الرَّاهِنُ لَا الْمُرْتَهِنَ.

وَلَوْ وَطَّئَهَا الرَّاهِنُ صَارَتْ مُسْتَوَلَدَةً مَعَ الْإِحْبَالِ، وَقَدْ سَبَقَ جَوَازُ بَيْعِهَا^١. وَلَوْ وَطَّئَهَا الْمُرْتَهِنُ فَهُوَ زَانٍ، فَإِنْ أَكْرَهَهَا فَعَلَيْهِ الْعُشْرُ إِنْ كَانَتْ بَكْرًا^٢، وَإِلَّا فَنِصْفُهُ، وَقِيلَ: مَهْرُ الْمِثْلِ^٣، وَإِنْ طَاوَعَتْ فَلَا شَيْءَ.

(١) هَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: الرَّاهِنُ لَيْسَ لَهُ عَرْلُهُ. وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ اشْتِرَاطَ الْجَائِزِ فِي الْإِلَازِمِ يَجْعَلُ الْإِلَازِمَ جَائِزًا لَا بِالْمَعْكَسِ، كَمَا لَوْ شَرَطَ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ شَرْطًا؛ فَإِنَّمَا يَصِيرُ الْبَيْعُ عَرْضَةً لِلْفَسْخِ إِذَا أُخِلَّ بِذَلِكَ الشَّرْطِ، وَلَا يَفِيدُ ذَلِكَ لِرُومِ الشَّرْطِ. فَحِينَئِذٍ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ كَوْنُهُ وَكَيْلًا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ، وَإِذَا أُخِلَّ بِهِ فَسَخَ الْعَقْدُ الْمَشْرُوطُ فَإِنْ وَفَى بِذَلِكَ فَقَدْ وَفَى بِالْشَّرْطِ. وَالْعَزْلُ مِنْ قِصَّةِ الْوَكَّالَةِ، وَلَيْسَ مِنْ قِصَّةِ الْعَقْدِ عَدَمُ الْعَزْلِ.

(٢) نَعَمْ.

١. سبق في ص ١٣٧، كتاب المتاجر.

٢. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ، ج ٢، ص ٢٠٨، وَالْعَلَّامَةُ فِي تَذَكُّرَةِ الْفَهْمَاءِ، ج ١٣، ص ٢٣٩، الْمَسْأَلَةُ ١٦٨.

السادسة: الرهن لازم من جهة الراهن حتى يخرج عن الحق فيبقى أمانة في يد المرتهن، ولو شرط كونه مبيعاً عند الأجل بطلاً، وضمنه بعد الأجل لا قبلة.
السابعة: يدخل النماء المتجدد في الرهن على الأقرب^(١) إلا مع شرط عدم الدخول.

الثامنة: ينتقل حق الرهانة بالموت لا الوكالة والوصية إلا مع الشرط، وللمراهن الامتناع من استئمان الوارث وبالعكس، فليستفقا على أمين وإلا فالحاكم.
التاسعة: لا يضمن المرتهن إلا بتعدي أو تفريط، فيلزم قيمته يوم تلفه على الأصح^(٢). ولو اختلفا في القيمة حلف المرتهن.

العاشرة: لو اختلفا في الحق المرهون به حلف الراهن على الأقرب^(٣)، ولو اختلفا في الرهن والوديعة حلف المالک، ولو اختلفا في عين الرهن حلف الراهن وبطلاً، ولو كان مشروطاً في عقد لازم تعالفاً.
الحادية عشرة: لو أدى ديناً وعين به رهناً فذلك، وإن أطلق متخالفاً في القصد حلف الدافع. وكذا لو كان عليه دين حال فادعى الدفع عن المرهون به.
الثانية عشرة: لو اختلفا فيما يباع به الرهن بيع بالنقد الغالب، فإن غلب نقدان بيع بمشابه الحق، فإن بايتهما عين الحاكم.

(١) نعم.

(٢) نعم؛ لأنه قبل الأجل مقبوض بالرهن الفاسد، والرهن الفاسد غير مضمون؛ وبعد الأجل مقبوض بالبيع الفاسد، وهو مضمون.

(٣) نعم.



كِتَابُ الْحَجَرِ

وَأَسْبَابُهُ سِتَّةٌ: الصِّغَرُ وَالْجُنُونُ وَالرِّقُّ وَالْفَلَسُ وَالسَّفَةُ وَالْمَرَضُ.
وَيَمْتَدُّ حَجَرُ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُرْشَدَ، بَأَنْ يُصْلِحَ مَالُهُ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا، وَيُخْتَبَرُ
بِمَلَاتِيمِهِ.

وَيُثَبَّتُ الرُّشْدُ بِشَهَادَةِ الْإِسَاءِ فِي الْإِسَاءِ لَا غَيْرِهِمْ وَبِشَهَادَةِ الرِّجَالِ مُطْلَقًا.
وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ السَّفِيهِ بِمَالٍ^(١)، وَلَا تَصْرِفُهُ فِي الْمَالِ، وَلَا يُسَلَّمُ عَوَضُ الْخُلْعِ
إِلَيْهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَكَّلَ لِغَيْرِهِ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ.
وَيَمْتَدُّ حَجَرُ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُمَيِّقَ.

وَالْوِلَايَةُ فِي مَالِهِمَا لِلْأَبِ وَالْجَدِّ فَيَشْتَرِكَا فِي الْوِلَايَةِ، ثُمَّ الْوَصِيِّ، ثُمَّ الْحَاكِمِ.
وَالْوِلَايَةُ فِي مَالِ السَّفِيهِ الَّذِي لَمْ يَسْبِقْ رُشْدُهُ كَذَلِكَ، وَإِنْ سَبَقَ فَلِلْحَاكِمِ.
وَالْعَبْدُ مَمْنُوعٌ مُطْلَقًا^(٢)، وَالْمَرِيضُ مَمْنُوعٌ مِمَّا زَادَ عَنِ الثَّلَاثِ وَإِنْ نَجَزَ عَلَى
الْأَقْوَى^(٣).

وَيُثَبَّتُ الْحَجَرُ عَلَى السَّفِيهِ بِظُهُورِ سَفَاهِهِ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ الْحَاكِمُ، وَلَا يَزُولُ إِلَّا
بِحُكْمِهِ. وَلَوْ عَامَلَهُ الْعَالِمُ بِعَالِيهِ اسْتَعَادَ مَالَهُ، فَإِنْ تَلَفَ فَلَا ضَمَانَ.

(١) لو أقر بمن يجب نفقته نفق من بيت المال إلا لزوجة فالنفقة عليها من ماله.

(٢) المال والنكاح والقصاص وغيره.

(٣) نعم.

وفي إيداعه أو إعارته أو إجازته فيتلّف العين نظراً^(١).
ولا يرتفع الحجر عنه ببلوغه خمساً وعشرين سنة. ولا يمنع من الحج الواجب
مطلقاً، ولا من المندوب إن استوت نفقته، وتعتد يمينه ويكفر بالصوم، وله العفو
عن القصاص لا الدية.

(١) الضمان قوي.

كِتَابُ الضَّمانِ

وَهُوَ التَّعَهُدُ بِالْمَالِ مِنَ الْبَرِيِّ. وَيُشْتَرَطُ كَمَالُهُ وَخُرُوجُهُ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ الْمَوْلَى
فَيَتَّبَعُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى. وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِالْمُسْتَحِقِّ،
وَلَا الْغَرِيمِ بَلْ تَمَيُّزُهُمَا^(١).

وَالْإِيجَابُ: «ضَعِنْتُ» أَوْ «تَكَفَّلْتُ» وَ«تَقَبَّلْتُ» وَشِبْهُهُ^(٢). وَلَوْ قَالَ: «مَالُكَ
عِنْدِي» أَوْ «عَلَيَّ» أَوْ «مَا عَلَيْهِ فَعَلَيْ» فَلَيْسَ بِصَرِيحٍ. فَيَقْبَلُ الْمُسْتَحِقُّ^(٣)، وَقِيلَ:
يَكْفِي رِضَاهُ^١، فَلَا يُشْتَرَطُ فَوْرِيَّةُ الْقَبُولِ.
وَلَا عِبْرَةٌ بِالْغَرِيمِ، نَعَمْ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ مَعَ عَدَمِ إِذْنِهِ، وَلَوْ أَذِنَ رَجَعَ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ
مِمَّا أَدَاهُ وَمِنَ الْحَقِّ.

وَيُشْتَرَطُ فِيهِ^(٤) الْمَلَاةُ أَوْ عِلْمُ الْمُسْتَحِقِّ بِإِعْسَارِهِ.

(١) لو شرط الخيار في الضمان بطل. قاله.

(٢) كـ «أنا به ضمين».

(٣) نعم.

(٤) في اللزوم لا في الصحة.

وَيَجُوزُ الضَّمَانُ حَالًا وَمُوجَلًا عَنْ حَالٍ وَمُوجَلٍ ^(١).

وَالْمَالُ الْمَضْمُونُ مَا جَازَ أَحَدُ الرِّهْبِ عَلَيْهِ، وَلَوْ ضَمِنَ لِلْمُشْتَرِي عَهْدَةَ الشَّمَنِ لِرِمَّةٍ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَبْطُلُ فِيهِ الْبَيْعُ مِنْ رَأْسٍ كَالِاسْتِحْقَاقِ. وَلَوْ ضَمِنَ لَهُ ذَرَكٌ مَا يُحْدِثُهُ مِنْ بِنَاءٍ أَوْ غَرْسٍ فَالْأَقْوَى جَوْرُهُ.

وَلَوْ أُنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ الْقَبْضَ فَشَهِدَ عَلَيْهِ الْغَرِيمُ قَبْلَ مَعَ عَدَمِ التُّهْمَةِ ^(٢)، وَمَعَ عَدَمِ قَبُولِ قَوْلِهِ لَوْ غَرِمَ الضَّامِنُ رَجَعَ فِي مَوْضِعِ الرُّجُوعِ ^(٣) بِمَا أَدَّاهُ أَوَّلًا، وَلَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى الدَّفْعِ رَجَعَ بِالْأَقْلِ.

(١) يَتَخَيَّرُ الْمَضْمُونُ لَهُ فِي الرُّجُوعِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنَ الصَّامِسِ وَالْمَضْمُونِ عَنْهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: إِذَا ضَمِنَ الْعَيْنَ الْمَعْصُونَةَ أَوْ الْمُسْتَعَارَةَ وَقَلْبًا بِالْحَوَازِ وَإِذَا تَعَاقَبَتِ الْأَيْدِي الْعَاصِمَةُ عَلَى الْمَعْصُوبِ وَإِذَا ضَمِنَ عَهْدَةَ الثَّمَنِ حَالٍ وَجُودَهُ وَإِذَا افْتَرَنَ الضَّمَانُ مِنْ اثْنَيْنِ وَقَلْبًا بِالصَّحَّةِ.

(٢) كَمَا لَوْ صَالَحَ عَلَى أَقْلٍ مِنَ الْحَقِّ فَيُشْهِدُ لَهُ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ بِهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ: إِذَا الْأَقْوَى أَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الشَّهَادَةِ يَرْجِعُ بِالْأَقْلِ مِنَ الْأَوَّلِ وَشَيْءٍ فَلَا تَهْمَةُ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الصَّامِسُ مَعْسُورًا وَصَاحِبُ الْحَقِّ جَاهِلًا فَيُشْهِدُ الْأَصِيلَ بِالِدَفْعِ؛ لِثَلَا يَفْسَخَ الْمَضْمُونُ لَهُ وَيَرْجِعَ عَلَيْهِ. مِنْهَا أَنْ يَجْبَرَ عَلَى الضَّامِنِ لِمَعْلُوسٍ وَيَكُونُ لِلْأَصِيلِ عَلَيْهِ مَالٌ فَيُشْهِدُ لَهُ بِأَدَاءِ الْحَقِّ لِيَتَوَقَّرَ مَالُ الضَّامِنِ عَلَيْهِ.

(٣) إِنَّمَا قَهَّدَ بِمَوْضِعِ الرُّجُوعِ لِيَجْرَحَ بِهِ الصَّبَّ مِنَ الْمُسْتَبْرَعِ، وَإِنَّمَا رَجَعَ بِمَا أَدَّاهُ أَوَّلًا مَعَ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ الْمَبْرِيُّ لِلذِّمَّةِ بِاتِّعَاقِهَا، وَإِذَا لَمْ يَشْهَدْ يَرْجِعُ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْأَقْلُ الْأَوَّلُ فَبِاعْتِرَافِ الضَّامِنِ، وَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ الْآخِرُ فَلِلْعَمَلِ بِالْمَبْرِيِّ لِلذِّمَّةِ ظَاهِرًا.

كِتَابُ الْحَوَالَةِ

وهي التَّهْدُّ بِالْمَالِ مِنَ الْمَشْغُولِ بِمِثْلِهِ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ رِضَى الثَّلَاثَةِ، فَيَتَحَوَّلُ فِيهَا الْمَالُ كَالضَّمَانِ، وَلَا يَجِبُ قَوْلُهَا عَلَى الْمَلِيِّ، وَلَوْ ظَهَرَ إِعْسَارُهُ فَنَسَخَ الْمُحْتَالُ، وَيَصِحُّ تَرَامِي الْحَوَالَةِ وَدَوْرُهَا - وَكَذَا الضَّمَانُ - وَالْحَوَالَةُ بِغَيْرِ جَنْسِ الْحَقِّ، وَالْحَوَالَةُ بِذَيْنِ عَلَيْهِ لِوَاحِدٍ عَلَى ذَيْنِ لِلْمُحِيلِ عَلَى اثْنَيْنِ مُتَكَافِلَيْنِ. وَلَوْ أَدَّى الْمُحَالُّ عَلَيْهِ فَطَلَبَ الرَّجُوعَ لِإِنْكَارِهِ الدِّينَ وَادَّعَاهُ الْمُحِيلُ تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ^(١) فَيَحِلُّ وَيَرْجَعُ، سِوَاهُ كَانَ بِأَعْظِ الْحَوَالَةِ أَوْ الضَّمَانِ.

كِتَابُ الْكَفَالَةِ

وَهِيَ التَّعَهُدُ بِالنَّفْسِ، وَتَصِيحُ حَالَةٍ وَمَوْجِلَّةٌ إِلَى أَجَلٍ مَسْلُومٍ. وَيَسْبَرُ الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِهِ تَامًا عِنْدَ الْأَجَلِ أَوْ فِي الْحُلُولِ، وَلَوْ امْتَنَعَ فَلِلْمُسْتَحِقِّ حَبْشَةٌ حَتَّى يُحْضِرَهُ أَوْ يُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ.

وَلَوْ عُلِقَ الْكَفَالَةُ بَطَلَتْ، وَكَذَلِكَ الضَّمَانُ وَالْحَوَالَةُ. نَعَمْ لَوْ قَالَ: «إِنْ لَمْ أُحْضِرْهُ إِلَى كَذَا كَانَ عَلَيَّ كَذَا» صَحَّتِ الْكَفَالَةُ أَبَدًا، وَلَا يُلْزَمُهُ الْمَالُ الْمَشْرُوطُ. وَلَوْ قَالَ: «عَلَيَّ كَذَا إِنْ لَمْ أُحْضِرْهُ» لَرِمَهُ مَا شَرَطَ مِنَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ.

وَتَحْصُلُ الْكَفَالَةُ بِإِطْلَاقِ الْفَرِيقِ مِنَ الْمُسْتَحِقِّ قَهْرًا، فَلَوْ كَانَ قَاتِلًا لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ أَوْ الدِّيَّةُ، وَلَوْ غَابَ التَّكَفُّولُ أَنْظَرَ بَعْدَ الْحُلُولِ بِمِقْدَارِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ. وَيَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَى التَّسْلِيمِ فِي مَوْضِعِ الْعَقْدِ، وَلَوْ عَيَّنَ غَيْرَهُ لَزِمَ.

وَلَوْ قَالَ الْكَفِيلُ: «لَا حَقَّ لَكَ» حَلَفَ الْمُسْتَحِقُّ. وَكَذَا لَوْ قَالَ: «أَبْرَأْتُ». فَلَوْ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَيْهِ بَرِئَ مِنَ الْكَفَالَةِ وَالْمَالِ بِحَالِهِ.

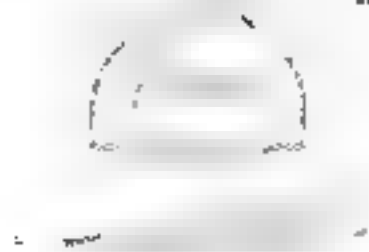
وَلَوْ تَكَفَّلَ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ كَفَى تَسْلِيمُ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ تَكَفَّلَ بِوَاحِدٍ لَاثْنَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِهِ إِلَيْهِمَا.

وَيَصِحُّ التَّعْبِيرُ بِالْيَدَيْنِ وَالرَّأْسِ وَالْوَحْيِ دُونَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ.

وَإِذَا مَاتَ الْمَكْفُولُ بَطَلَتْ إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى عَيْنِهِ بِالْإِتْلَافِ ^(١) أَوِ الْمُعَامَلَةِ.

(١) تصويرها: لو أتلَف شخص مالا أو غيره وقد شاهده من يعرف صورته ولا يعرف نسبه، ثم ادَّعى ذلك الغير عليه الإِتْلَاف فأنكر وكان الشهود غُيْباً فكفله كافل لِتَحْضِيرِهِ لِإِقَامَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى عَيْنِهِ فمات المكفول، فَإِنَّ الْكِفَالَه لَا تَبْطُل؛ لِأَنَّ غَرَضَ الْإِشْهَادِ قَائِماً بَعْدُ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِمَوْتِهِ، وَكَذَا الْكَلَامُ لَوْ بَاعَ عَلَى شَخْصٍ مَتَاعاً أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَامَلَاتِ فَأَنْكَرَ وَكَانَ شُهُودُ هُنَاكَ عَلَى عَيْنِهِ لَا غَيْرَ فَكفله كافل لِتَحْضِيرِهِ فَإِنَّ مَوْتَهُ أَيْضاً لَا يَبْطُلُ الْكِفَالَه.

فِرْع: هَذَا الْحُكْمُ إِنَّمَا يَشْتَبُهَ مَا لَمْ يَدْفَنَ فَلَوْ دُفِنَ وَعَلِمَ تَغْيِيرَ صُورَتِهِ بَطَلَتْ الْكِفَالَه إِجْمَاعاً، لِتَحْرِيمِ نَبَشِهِ، فَلَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِ بَطَلَارَ الْكِفَالَه وَجِهَان: مَهْنَتَانِ عَلَى حَوَازِ نَبَشِهِ، فَإِنْ جَوَّزْنَاهُ فَهِيَ بَاقِيَةٌ وَإِلَّا بَطَلَتْ.



كِتَابُ الصُّلْحِ

وَهُوَ جَائِزٌ مَعَ الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ إِلَّا مَا أَحْلَ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً، فَيُلْزَمُ
بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ الصَّادِرَيْنِ مِنَ الْكَامِلِ الْجَائِزِ التَّصَرُّفِ. وَهُوَ أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ،
وَلَا يَكُونُ طَلَبُهُ إِقْرَاراً. وَلَوْ اصْطَلَحَ الشَّرِيكَانِ عَلَى اخْتِإِاحِدِهِمَا رَأْسَ الْمَالِ
وَالْبَاقِي لِلْآخَرِ - رِبْحٌ أَوْ خَسِرٌ - صَحَّ عِنْدَ انْقِصَاءِ الشَّرِكَةِ، وَلَوْ شَرَطَا بَقَاءَهُمَا عَلَى
ذَلِكَ فَقَبِيهِ نَظَرٌ^(١).

وَيَصِحُّ الصُّلْحُ عَلَى كُلِّ مَنْ الْقَبُولِ وَالْمَنْفَعَةِ بِحَثْلِهِ وَجَنَسِهِ وَمُخَالَفَتِهِ. وَلَوْ ظَهَرَ
اسْتِحْقَاقُ الْعَوَضِ^(٢) الْمَعْنِيِّ بَطْلَ الصُّلْحِ. وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الصُّلْحِ عَلَى الْمَقْدَمِينَ
الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ.

(١) لَا يَصَحُّ.

(٢) إِذَا ظَهَرَ أَحَدُ الْعَوَصِينَ مُسْتَحَقّاً - أَيُّهُمَا كَانَ - وَلَمْ يَحْزِ الْمَالِكُ بَطْلَ الْبَيْعِ، وَكَذَا الصُّلْحِ.
أَمَّا الْهَبَةُ الْمَعْوُضُ عَنْهَا فَإِذَا ظَهَرَ الْعَوَضُ مُسْتَحَقّاً تَخَيَّرَ الْوَاحِدُ فِي فُسْخِهَا وَإِمْضَائِهَا.
وَلَا يَبْطُلُ مِنَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ لَيْسَ شَرْطاً فِي الْهَبَةِ بَلْ تَابِعٌ؛ لَكُونِهِ مُلْكَاً لِمَنْ دَفَعَ
الْعَوَضَ غَيْرَ مَمْنُوعٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ؛ كَانَ شَرْطاً فِي لُزُومِ الْهَبَةِ لَا فِي الصَّحَّةِ، فَإِذَا
ظَهَرَ مُسْتَحَقّاً ظَهَرَ عَدَمُ لُزُومِهَا مَعَ عَدَمِ إِجَارَةِ الْمَالِكِ، وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ الْمَوْهُوبُ
مُسْتَحَقّاً فَإِنَّهُ يُبْطَلُ الْعَوَضُ إِنْ لَمْ يُجْزِ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ تَابِعٌ لِلْأَصْلِ، فَإِذَا بَطَلَ
بَطَلَ التَّابِعُ.

ولو أُلِّفَ عَلَيْهِ ثَوْباً يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ فَصَالِحٌ عَلَى أَكْثَرٍ أَوْ أَقَلٍّ فَالْعَشْهُورُ
الصَّحَّةُ^(١). ولو صَالِحٌ مُنْكَرُ الدَّارِ عَلَى سُكْنَى الْمُدَّعِي فِيهَا سَنَةً صَحٌّ، ولو أَقْرَبُهَا
ثُمَّ صَالِحَةٌ عَلَى سُكْنَى الْمُقَرَّرِ صَحٌّ وَلَا رُجُوعٌ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِفَرَعِيَّةِ الْعَارِيَةِ لَهُ
الرُّجُوعُ.

وَلَمَّا كَانَ الصُّلْحُ مَشْرُوعاً لِقَاطِعٍ لَتَجَاذِبُ ذِكْرُ فِيهِ أَحْكَامٌ مِنَ التَّنَازُعِ، وَلِنُشِيرَ إِلَى
بَعْضِهَا فِي مَسَائِلَ:

{الأولى:} لَوْ كَانَ بِيَدِهِمَا دِرْهَمَانِ فَادَّعَاهُمَا أَحَدُهُمَا وَادَّعَى الْآخَرُ أَحَدَهُمَا
فَلِلثَّانِي نِصْفُ دِرْهَمٍ وَلِلأَوَّلِ الْبَاقِي. وَكَذَا لَوْ أَوْدَعَهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ وَآخَرُ دِرْهَمًا
وَامْتَرَجَا لَا يَتَفَرِّطُ وَتَلَفَ أَحَدُهُمَا.

الثَّانِيَّةُ: يَسْجُورُ جَعْلُ السَّقْيِ بِالمَاءِ عَمَلاً لِلصُّلْحِ وَمُورِداً لَهُ، وَكَذَا
إِجْرَاءُ المَاءِ عَلَى سَطْحِهِ أَوْ سَاحَتِهِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالمَوْضِعِ الَّذِي يَجْرِي
مِنْهُ المَاءُ^(٢).

الثَّالِثَةُ: لَوْ تَنَازَعَ صَاحِبُ السُّفْلِ وَالْعُلُوُّ فِي جِدَارِ الْبَيْتِ حَلَفَ صَاحِبُ السُّفْلِ،
وَفِي جُدْرَانِ الْغُرْفَةِ يَحْلِفُ صَاحِبُهَا وَكَذَا فِي سَقْفِهَا، وَلَوْ تَنَازَعَ فِي سَقْفِ الْبَيْتِ
أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا.

الرَّابِعَةُ: إِذَا تَنَازَعَ صَاحِبُ غُرْفِ الْخَانِ وَصَاحِبُ بَيْتِهِ فِي الْمَسْلُوكِ حَلَفَ
صَاحِبُ الْغُرْفِ فِي قَدْرِ مَا يَسْلُكُهُ وَحَلَفَ لآخرُ عَلَى الزَّائِدِ، وَفِي الدَّرَجَةِ يَحْلِفُ
الْعُلُوِّيُّ، وَفِي الْخَزَانَةِ تَحْتَهَا يُقَرَّعُ.

(١) نعم.

(٢) بَخْطُ المَصْنُفِ: المورِدُ هُوَ مَاءٌ عَلَيْهِ يَقَعُ لصلح، أَي المَعْرُوض. والمسألة الأولى هي
جعل الماء عوضاً لمورد الصلح. والحاصل أنه يجوز جعل ذلك عوضاً ومَعْرُوضاً.

الخامسة: لو تنازع راكب الدابة وقابض لجامها حلف الراكب. ولو تنازعا ثوباً في يد أحدهما أكثره فهما سواء، وكذا في العبد وعليه ثياب لأحدهما. ويرجع صاحب الحنبل في دعوى البهيمة الحاملة وصاحب البيت في الفرقة عليه وإن كان بابها مفتوحاً إلى الآخر.

السادسة: لو تداعيا جداراً غير متصل بين أحدهما أو متصلاً بينهما فإن حلفاً أو نكلاً فهو لهما وإلا فهو للخالف، ولو اتصل بأحدهما حلف، وكذا لو كان عليه جذع. أما الخوارج والروازن فلا ترجيح بها إلا معاقدة القمط في الخوص.

كِتَابُ الشَّرِكَةِ

وَسَنُّهَا قَدْ يَكُونُ إِرثًا وَعَقْدًا وَلِجَارَةٍ دَفْعَةً وَمَرْجَا لَا يَتَمَيَّزُ، وَالشَّرِكَةُ قَدْ تَكُونُ عَيْنًا وَمَنْفَعَةً وَحَقًّا، وَالْمُعْتَبَرُ شَرِكَةُ الْعِنَانِ لَا شَرِكَةُ الْأَعْمَالِ وَالْمُفَاوَضَةِ وَالْوُجُوهِ، وَيَسَاوِيَانِ فِي الرِّبْحِ وَالْخُسْرَانِ مَعَ تَسَاوِيِ الْعَالَيْنِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا اخْتَلَفَ، وَلَوْ شَرَطَا غَيْرَهُمَا فَلَا ظَهَرَ الْبَطْلَانِ^(١).

وَلَمْ يَسْ لِحَدِّ الشَّرَكَاءِ التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ الْجَمِيعِ، وَيَقْتَصِرُ مِنَ التَّصَرُّفِ عَلَى الْمَادُونِ فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ. وَلِكُلِّ الْمُطَالِبَةِ بِالْقِسْمَةِ عَرْضًا كَانَ الْمَالُ أَوْ نَقْدًا. وَالشَّرِيكَ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِتَعَدٍّ أَوْ تَقْرِيطٍ، وَيُقْبَلُ يَحْمِينُهُ فِي التَّلَفِ وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ ظَاهِرًا.

وَتُكْرَهُ مُشَارَكَةُ الذِّمِّيِّ وَإِضَاعُهُ وَإِدْعُهُ. وَلَوْ بَاعَ الشَّرِيكَانِ سِلْعَةً صَفَقَةً وَقَبِضَ أَحَدُهُمَا مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا شَارَكَهُ الْآخَرُ فِيهِ، وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا حَلَفَ.



كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ

وَهِيَ أَنْ يَدْفَعَ مَالًا إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَلَ فِيهِ بِحِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ رِبْحِهِ. وَهِيَ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ. وَلَا يَصِحُّ اشْتِرَاطُ الزُّرْمِ أَوْ الْأَجَلِ فِيهَا لَكِنْ يُشِيرُ الصَّحَّاحُ مِنَ التَّصَرُّفِ بَعْدَ الْأَجَلِ إِلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ.

وَيَقْتَصِرُ مِنَ التَّصَرُّفِ عَلَى مَا أَذِنَ الْمَالِكُ لَهُ، وَلَوْ أَطْلَقَ تَصَرَّفَ بِالاسْتِزْبَاحِ. وَيُنْفِقُ فِي السَّفَرِ كَمَا لَنَفَقَتْهُ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ.

وَلْيَشْتَرِ نَقْدًا بِنَقْدِ الْبَلَدِ بِشَمَنِ الْعِثْلِ فَمَا دُونَ، وَلْيَبِيعَ كَذَلِكَ بِشَمَنِ الْعِثْلِ فَمَا فَوْقَهُ، وَلْيَشْتَرِ بِعَيْنِ الْمَالِ إِلَّا مَعَ الْإِذْنِ فِي الذِّمَّةِ. وَلَوْ تَجَاوَزَ مَا حَدَّ لَهُ الْمَالِكُ ضَمِنَ.

وَالرِّبْحُ عَلَى الشَّرْطِ. وَإِنَّمَا تَجُوزُ بِالدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، وَتَلْزَمُ الْحِصَّةُ بِالشَّرْطِ. وَالْعَامِلُ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِتَعَدٍّ أَوْ تَفْرِيطٍ، وَلَوْ فَسَخَ الْمَالِكُ لِلْعَامِلِ أَجْرَهُ مِثْلَهُ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ إِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ وَقَدْرِ

الرِّبْحِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مَعْلُومًا عِنْدَ الْعَقْدِ. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمَالِكِ، كَمَنْ يَنْعَتِقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَشْتَرِي مِنْ رَبِّ الْمَالِ شَيْئًا. وَلَوْ أَذِنَ فِي شِرَاؤِ أَبِيهِ صَحَّ وَانْعَتَقَ وَالْعَامِلُ الْأَجْرَةُ. وَلَوْ اشْتَرَى أَبَا نَفْسِهِ صَحَّ، فَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ رِبْحٌ انْعَتَقَ نَصِيئُهُ وَيُسَمَّى الْمُعْتَقُ فِي الْبَاقِي.



كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

وَهِيَ اسْتِنَابَةٌ فِي الْحِفْظِ، وَتَقْتَرِبُ إِلَى إيجابٍ وَقَبُولٍ، وَلَا حَصْرَ فِي الْأَفْظَانِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِمَا. وَيَكْفِي فِي الْقَبُولِ الْفِعْلُ، وَلَوْ طَرَحَهَا عِنْدَهُ أَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى قَبْضِهَا لَمْ تَصِرْ وَدِيعَةً فَلَا يَجِبُ حِفْظُهَا وَلَوْ قَبِلَ وَجَبَ الْحِفْظُ.

وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ إِلَّا بِالتَّعْدِي أَوْ الضَّرِيطِ، وَلَوْ أُجِدَتْ مِنْهُ قَهْرًا فَلَا ضَمَانَ، وَلَوْ تَمَكَّنَ مِنَ الدَّفْعِ وَجَبَ مَا لَمْ يُوَدَّ إِلَى تَحْمِيلِ الضَّرَرِ الْكَثِيرِ^(١)، كَالْجَرَحِ وَأَخْذِ الْمَالِ، نَعَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعْيِينُ لَوْ قَنَّعَ بِهَا الظَّالِمُ وَتَوَرَّى.

وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ كُلِّ مِنْهُمَا وَجُثُونِهِ وَإِعْمَائِهِ، وَيَبْقَى أَمَانَةُ شَرْعِيَّةٌ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَدِيعِيِّ فِي رَدِّهَا إِلَّا بَيِّنَةٌ.

وَلَوْ عَيَّنَ مَوْضِعًا لِلْحِفْظِ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَهَا فِيهِ فَيَنْقُلُهَا عَنْهُ وَلَا ضَمَانَ.

وَتُحْفَظُ الْوَدِيعَةُ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ كَالثَوْبِ وَالنَّقْدِ فِي الصُّنْدُوقِ وَالْدَّاهِيَةِ فِي الْإِصْطَبَلِ وَالشَّاةِ فِي الْمُرَاحِ^(٢).

وَلَوْ اسْتَوْدَعَ مِنْ طِفْلِ أَوْ مَجْنُونٍ ضَمِنَ^(٣) وَبَرَأَ بِالرَّدِّ إِلَى وَلِيِّهِمَا.

(١) وَلَوْ أَمَكَّنَ الدَّفْعَ عَنْهَا بِيَعُضِهَا وَجِبَ، فَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ ضَمِنَ إِلَّا مَا لَا يُمْكِنُ الدَّفْعُ إِلَّا بِهِ.

(٢) ظَابِطٌ: كُلُّ مَا اسْتَعَارَ مِنَ الْحَيَوَانِ فَتَنَفَقَتْ عَلَيْهِ مُسْتَمِيرَةً، وَلَا يَرْجِعُ وَإِنْ نَوَى الرُّجُوعَ.

(٣) إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَهُ فَيَسْقُطَ.

وَتَجِبُ إِعَادَةُ الْوَدِيعَةِ عَلَى الْمُودِعِ، وَلَوْ كَانَ كَافِرًا، وَيَضْمَنُ لَوْ أَهْمَلَ بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ، أَوْ أودَعَهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، أَوْ سَافَرَ بِهَا كَذَلِكَ، أَوْ طَرَحَهَا فِي مَوْضِعٍ تَتَعَفَّنُ فِيهِ، أَوْ تَرَكَ سَقْيَ الدَّائِبَةِ أَوْ عَلَقَهَا مَا لَا تَصْبِرُ عَلَيْهِ عَادَةً، أَوْ تَرَكَ نَشْرَ الثَّوْبِ لِلرِّيحِ، أَوْ انْتَفَعَ بِهَا أَوْ مَزَحَهَا. وَلِثَرْدٍ إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكَيْلِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالْحَاكِمُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِلَى رَدِّهَا^(١).

وَلَوْ أَنْكَرَ الْوَدِيعَةَ حَلَفَ، وَلَوْ أَقَامَ بِهَا بَيِّنَةٌ قَبْلَ حَلْفِهِ ضَمِنَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ: «لَا يَسْتَحِقُّ عِنْدِي شَيْئًا» وَشَهَهُ. وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَدِيعِيِّ فِي الْقِيَمَةِ لَوْ فَرَطَ. وَإِذَا مَاتَ الْمُودِعُ سَلَّمَهَا إِلَى وَارِثِهِ، وَإِلَى مَنْ يَسْقُومُ مَقَامَهُ، وَلَوْ سَلَّمَهَا إِلَى الْبَعْضِ ضَمِنَ لِلْبَاقِي.

وَلَا يَبْرَأُ بِإِعَادَتِهَا إِلَى الْحَرَزِ لَوْ تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمَمْنِيهِ فِي الرَّدِّ.

(١) مسألة: لو كان عند إنسان ودعة أو عارية لم يجوز التوكيل في إيصالها إلى المالك، فإن فعل من غير ضرورة فتلفت ضمن.

كِتَابُ الْعَارِيَةِ

وَلَا حَصْرَ أَيْضاً فِي أَلْفَاظِهَا.
وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُعِيرِ كَامِلاً جَائِزَ التَّصَرُّفِ. وَيَجُوزُ إِعَارَةُ الصَّبِيِّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ.
وَكَوْنُ الْعَيْنِ مِمَّا يَصِحُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا مَعَ بَقَائِهَا.
وَلِلْمَالِكِ الرَّجُوعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ إِلَّا فِي الْإِعَارَةِ لِلدَّفْنِ بَعْدَ الطَّمِّ.
وَهِيَ أَمَانَةٌ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعْدِي أَوْ التَّضَرُّعِ (١).
وَإِذَا اسْتَعَارَ أَرْضاً غَرَسَ أَوْ زَرَعَ أَوْ بَنَى، وَلَوْ عَشَنَ لَهُ جِهَةً لَمْ يَتَجَاوَزْهَا. وَيَجُوزُ
لَهُ بَيْعُ غُرُوبِهِ وَأُبَيْتِيهِ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ الْمَالِكِ، وَلَوْ تَقَصَّتْ بِالِاسْتِعْمَالِ لَمْ يَضْمَنَ.
وَيَضْمَنُ الْعَارِيَةُ بِاشْتِرَاطِ الضَّمَانِ وَيَكُونُهَا ذَهَباً أَوْ فِضَّةً. وَلَوْ ادَّعَى التَّلَفَ
حَلَفَ. وَلَوْ ادَّعَى الرَّدَّ حَلَفَ الْمَالِكُ. وَلِلْمُسْتَعِيرِ الِاسْتِظْلَالُ بِالشَّجَرِ وَكَذَا لِلْمُعِيرِ.
وَلَا يَجُوزُ إِعَارَةُ الْعَيْنِ الْمُسْتَعَارَةِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ.
وَلَوْ شَرَطَ سُقُوطَ الضَّمَانِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ صَحَّ، وَلَوْ شَرَطَ سُقُوطَهُ مَعَ
التَّعْدِي أَوْ التَّضَرُّعِ احْتِمِلَ الْحَوَازُ (٢)، كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِالْقَاءِ مَتَاعِهِ فِي الْبَحْرِ.

(١) لو تلفت بالاستعمال ضمن آخر حالات لنفوسهم على خلاف، وقيل: لا يضمن؛ لأن التلّف مستند إلى استعمال مأذون فيه. ووجه الأول أن الإذن إنما تتناول غالباً استعمال غير متلف.

ولو قال الراكب: «أعرتنيها» وقال المالك: «أجرتكها» حلف الراكب، وقيل: المالك^١. وهو أقوى^(١)، ولكن يثبت له أجره المثل، إلا أن تريد على ما ادعاه من المسمى.

(١) نعم لو انتفع جميع المدة أو بعضها، ولو كان في ابتداء حلف الراكب.

١. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٣، ص ١٥٠ وابن إدريس في المراتب، ج ٢، ص ٤٣١.

كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ

وَهِيَ مُعَامَلَةٌ عَلَى الْأَرْضِ بِحِصَّةٍ مِنْ حَاصِلِهَا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. وَعِبَارَتُهَا:
«زَارَعْتُكَ» أَوْ «عَامَلْتُكَ» أَوْ «سَلَّمْتُهَا إِلَيْكَ» وَشِبْهُهُ، فَيَقْبَلُ لَفْظًا
وَعَقْدُهَا لَازِمٌ، وَيَصِحُّ التَّقَابُلُ فِيهِ وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا^(١).
وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ النِّمَاءِ مُشَاعًا تَسَاوِيًا فِيهِ أَوْ تَعَاضِلًا. وَلَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا عَلَى
الْآخَرِ شَيْئًا يَصْنَعُهُ^١ مُضَاهَاً إِلَى الْحِصَّةِ صَحَّ.
وَلَوْ مَضَتْ الْمُدَّةُ وَالزَّرْعُ بَاقٍ فَعَلَى الْعَامِلِ الْأَجْرَةُ وَلِلْمَالِكِ قَلْعُهُ.
وَلَا بُدَّ مِنْ إِمْكَانِ الِاتِّفَاعِ بِالْأَرْضِ بِأَنْ يَكُونَ لَهَا مَاءٌ مِنْ نَهْرٍ أَوْ بَشَرٍ أَوْ مَصْنَعٍ أَوْ
تَسْقِيهَا الْغَيُوثُ غَالِبًا. وَلَوْ انْقَطَعَ فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ انْفَسَخَتْ، وَفِي الْأَثْنَاءِ يَتَخَيَّرُ
الْعَامِلُ، فَإِنْ فَسَخَ فَعَلَيْهِ بِنِسْبَةِ مَا سَلَفَ.
وَإِذَا أَطْلُقَ الْمَزَارَعَةَ زَرَعَ مَا شَاءَ، وَلَوْ عَيْنَ لَمْ يَتَجَاوَزْ. فَلَوْ زَرَعَ الْأَصْرَ قِيلَ:
يَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ^(٢) بَيْنَ الْفَسْخِ فَلَهُ أَحْرَةُ الْمِثْلِ، وَبَيْنَ الْإِبْقَاءِ فَلَهُ الْمُسَمَّى

(١) إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ عَلَى الْعَامِلِ الْعَمَلُ بِنَفْسِهِ فَتَبْطُلُ بِمَوْتِهِ.

(٢) نَعَمْ.

مَعَ الْأَرْضِ^(١). وَلَوْ كَانَ أَقَلُّ ضَرَرًا جَازَ^(٢).
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحَدِهِمَا الْأَرْضُ حَسْبُ، وَمِنْ الْآخِرِ الْبَذْرُ وَالْعَمَلُ
وَالْعَوَامِلُ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصُّورِ الْمُعْكِئَةِ جَائِزَةٌ.
وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمُدَّةِ حَلَفَ مُنْكَرُ لِرِيَادَةِ، وَفِي الْحِصَّةِ صَاحِبُ الْبَذْرِ، وَلَوْ أَقَامَا
بَيِّنَةً قَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْآخِرِ^(٣)، وَقِيلَ: يَقْرَعُ^٢.
وَلِلْمُزَارِعِ أَنْ يُزَارِعَ غَيْرَهُ أَوْ يُشَارِكَ غَيْرَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِ الْمَالِكُ الزَّرْعَ
بِنَفْسِهِ. وَالْغَرَاجُ عَلَى الْمَالِكِ إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ.
وَإِذَا بَطَلَتِ الْمُرَارَعَةُ فَالْحَاصِلُ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ^(٣). وَيَجُوزُ
لِصَاحِبِ الْأَرْضِ الْغَرَضُ عَلَى الزَّارِعِ مَعَ الرِّضَى فَيَسْتَقِرُّ بِالسَّلَامَةِ فَلَوْ تَلَفَ
الزَّرْعُ فَلَا شَيْءَ.

(١) وَيَتَحَيَّرُ الْمَالِكُ بَيْنَ الْحِصَّةِ مَخَافًا وَأَجْرَةِ الْمَثَلِ.

(٢) نَعَمْ.

(٣) وَإِنْ رَادَتْ عَنِ الْمَسْقَى

١. قَالَ بِهِ الْمُحَقِّقُ فِي شُرَاحِ الْإِسْلَامِ، ج ٢، ص ١٢٠، وَتَلَمَّاهُ فِي فَوَائِدِ الْأَحْكَامِ، ج ٢، ص ٢١٢.

٢. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ، ج ٣، ص ٥٢١ الْمَسْأَلَةُ ١.

كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ

وَهِيَ مُعَامَلَةٌ عَلَى الْأُصُولِ بِحِصَّةٍ مِنْ ثَمَرَتِهَا، وَهِيَ لَازِمَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.
وَإِيجَابُهَا: «سَاقِيْتُكَ» أَوْ «عَامَلْتُكَ» أَوْ «سَلَّمْتُهَا إِلَيْكَ» أَوْ مَا أَشَبَّهَهُ، وَالْقَبُولُ
الرِّضَى بِهِ. وَتَصِحُّ إِذَا بَقِيَ لِلْعَامِلِ عَمَلٌ يَزِيدُ بِهِ الثَّمَرَةُ ظَهَرَتْ أَوْ لَا.
وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الشَّجَرِ ثَابِتًا يُنْتَفَعُ بِثَمَرَتِهِ مَعَ بَقَايِهِ عِنْدَهُ، وَفِيمَا لَهُ وَرَقٌ كَالْحِنَاءِ
نَظَرًا. وَيَشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُدَّةِ.

وَيَلْزَمُ الْعَامِلَ مَعَ الْإِطْلَاقِ كُلُّ عَمَلٍ مُتَكَرِّرٍ كُلَّ سَنَةٍ. وَلَوْ شَرَطَ بَعْضُهُ عَلَى
الْمَالِكِ صَنْعَ لَا جَمِيعُهُ؛ وَتَعْيِينُ الْحِصَّةِ بِالْجُزْءِ الْمُشَاعِ لَا الْمُعَيَّنِ، وَيَجُوزُ اخْتِلَافُ
الْحِصَّةِ فِي الْأَنْوَاعِ إِذَا عَلِمَاهَا.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَشْتَرَطَ رَبُّ الْعَامِلِ عَلَى الْعَامِلِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَلَوْ شَرَطَ وَجَبَ بِشَرَطِ
سَلَامَةِ الثَّمَرَةِ.

وَكُلَّمَا فَسَدَ الْعَقْدُ فَالْثَّمَرَةُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ مِثْلَ الْعَامِلِ. وَلَوْ شَرَطَ عَقْدَ
مُسَاقَاةٍ فِي عَقْدِ مُسَاقَاةٍ فَلَا قَرَبَ الصِّحَّةِ^(١).

وَلَوْ تَنَازَعَا فِي حَيَاتِهِ الْعَامِلِ خَلَفَ. وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ أَنْ يُسَاقِيَ غَيْرَهُ. وَالْخَرَاجُ
عَلَى الْمَالِكِ إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ. وَتُعْلَقُ الْفَائِدَةُ بِظُهُورِ الثَّمَرَةِ.

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ مَنْ بَلَغَ نَصِيْبُهُ النِّصَابَ ^(١)، وَلَوْ كَانَتْ الْمُسَاقَاةُ بَعْدَ تَعَلُّقِ
الزَّكَاةِ وَجَوَازِنَاهُ فَالزَّكَاةُ عَلَى الْمَالِكِ.

وَأُثْبِتَ السَّيِّدُ ابْنَ زُهْرَةَ الزَّكَاةَ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْمُزَارَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ دُونَ
الْعَامِلِ ^١.

وَالْمُغَارَسَةُ بَاطِلَةٌ، وَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ قَلْعُهُ، وَلَهُ الْأَجْرَةُ لِطُولِ بَقَائِهِ، وَلَوْ نَقَصَتْ
بِالْقَلْعِ ضَمِينَ أَرْضَهُ، وَلَوْ طَلَبَ كُلُّ مِنْهُمَا مَا لِصَاحِبِهِ يَعْوِضُ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآخَرِ
إِجَابَتُهُ.

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْحِصَّةِ حَلَفَ الْمَالِكُ، وَفِي الْمُدَّةِ يَحْلِفُ الْمُنْكَرُ.

(١) نعم.

كِتَابُ الْإِجَارَةِ^(١)

وَهِيَ الْعَقْدُ عَلَى تَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ الْمَعْلُومَةِ بِعَوَضٍ مَعْلُومٍ.
وَلِإِجَائِبِهَا: «أَجَرْتُكَ» أَوْ «أَكْرَيْتُكَ» أَوْ «مَدَّكَتُكَ مَنَفَعَتَهَا سَنَةً».
وَلَوْ نَوَى بِالْبَيْعِ الْإِجَارَةَ فَإِنْ أُوْرِدَتْ عَلَى الْعَيْنِ بَطُلَ، وَإِنْ قَالَ: «بِعْتُكَ سُكْنَاهَا»
مَثَلًا فِي الصِّحَّةِ وَجِهَانِ^(٢).
وَهِيَ لَزِمَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَلَوْ تَعَقَّبَهَا الْبَيْعُ لَمْ تَبْطُلْ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُشْتَرِي هُوَ
الْمُسْتَأْجِرُ أَوْ غَيْرُهُ.
وَعُذْرُ الْمُسْتَأْجِرِ لَا يُبْطِلُهَا، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ حَائِثًا^(٣) فَسُرِقَ مَتَاعُهُ، أَمَا لَوْ عَمَّ
الْعُذْرُ - كَالْتَلِجِ الْمَانِعِ مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ - فَلَا اقْرَبُ جَوَازُ الْفَسْخِ لِكُلِّ مِنْهُمَا.
وَلَا تَبْطُلُ بِالمَوْتِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مَوْقُوفَةً^(٤).
وَكُلُّ مَا صَحَّ الِاتِّفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ تَصِحُّ إِعَارَتُهُ وَإِجَارَتُهُ مُنْفَرِدًا كَانَ أَوْ
مُشَاعًا.

(١) مشتقة من الأجر، وهو العوض.

(٢) تبطل.

(٣) الدكان.

(٤) نعم، إلا أن يكون المؤجر ناظرًا فيؤجر لحق النظر عن البطن الثاني، فلا تبطل بموته.

وَلَا يَضْمَنُ الْمُسْتَأْجِرُ الْعَيْنَ إِلَّا بِالتَّعْدِي أَوْ التَّفْرِيطِ^(١)، وَلَوْ شَرِطَ ضَمَانُهَا فَسَدَ الْعَقْدُ^(٢).

وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ الْخِيَارِ لِهَما وَلَا حِدَهُمَا، نَعَمْ، لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَوْ الْوَصِيِّ فِعْلُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْإِذْنِ أَوْ ظُهُورِ الْغِيْطَةِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ كَمَالِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَجَوَازِ تَصَرُّفِهِمَا، وَمِنْ كَوْنِ الْمَنْفَعَةِ وَالْأَجْرَةِ مَعْلُومَتَيْنِ.

وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا تَكْفِي الشَّاهِدَةُ فِي الْأَجْرَةِ عَنِ اعْتِبَارِهَا^(٣)، وَتُمْلِكُ بِالْعَقْدِ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى عَمَلٍ فَبَعْدَهُ.

وَلَوْ ظَهَرَ فِيهَا غَيْبٌ فَلِلْأَجِيرِ الْفَسْخُ أَوْ الْأَرْضُ مَعَ التَّعْيِينِ، وَمَعَ عَدَمِهِ يُطَالَبُ بِالتَّدْلِيلِ، وَقِيلَ: لَهُ الْفَسْخُ^(٤)، وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ تَعَذَّرَ الْإِمْدَالُ^(٥).

وَلَوْ جَعَلَ أَجْرَتَيْنِ عَلَى تَقْدِيرَيْنِ - كَمَثَلِ الْمَتَاعِ فِي يَوْمٍ بَعَيْنِهِ بِأَجْرَةٍ وَفِي آخَرَ بِأُخْرَى، أَوْ فِي الْحَيَاطَةِ الرَّوْمِيَّةِ، وَهِيَ ثَلَاثِي بَذَرَيْنِ وَالْفَارِسِيَّةِ، وَهِيَ الْيَتِي بَوَاحِدٍ - فَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ^(٥).

وَلَوْ شَرِطَ عَدَمَ الْأَجْرَةِ عَلَى التَّقْدِيرِ الْآخِرِ لَمْ يَصِحَّ^(٦) فِي مَسْأَلَةِ النُّقْلِ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ كُلِّ إِجَارَةٍ الْمَنْعُ مِنْ تَقْيِضِهَا، فَيَكُونُ قَدْ شَرِطَ قَضِيَّةَ

(١) الفرق بين التعدي والتفريط أن التعدي أمر وجودي، وهو فعل ما لا يجوز فعله، كأن يحمل الدابة فوق المعتاد، أو يتجاوز به المسافة المشترطة، والتفريط أمر عديمي، وهو ترك ما يجب فعله، كحفظ الدابة وعلفها مثلاً.

(٢) نعم، وله أجره العثل وإن زادت عن المسمى مع الانتفاع.

(٣) و (٤) و (٥) نعم.

(٦) وثبتت له أجره العثل إن جاء به في المعين، وإلا فلا شيء.

العقد، فلم تبطل في مسألة النقل أو في غيرها، غاية ما في الباب أنه إذا أخل
بالمشروط يكون البطلان منسوباً إلى الأجير ولا يكون حاصلاً من جهة العقد.
ولا بد من كون المنفعة مملوكة له أو لوليّه سواء كانت مملوكة له بالأصالة أو
بالتبعية، فللمستأجر أن يؤجر إلا مع شرط استيفاء المنفعة بنفسه، ولو أجز
الفضولي فالأقرب الوقوف على الإجازة^(١).

ولا بد من كونها معلومة إما بالزمان كالسكنى، وإما به أو بالمسافة كالركوب،
وإما به أو بالعمل كالحياطة.

ولو جمّع بين المدة والعمل فالأقرب البطلان^(٢) إن قصّد التطبيق^(٣).
ولا يعمل الأجير الخاص لإعير المستأجر^(٤)، ويجوز للمطلق.
وإذا تسلم العين ومضت مدة يمكن فيها الانتفاع استقرت الأجرة.
ولا بد من كونها مباحة، فلو استأجره لتعليم كفر أو غناء أو حمل مسكر بطل^(٥).
وأن يكون مقدوراً على تسليمها، فلا تصح إجازة الآبق فإن ضم إليه أمكن
الحواز^(٦).

ولو طرأ المنع فإن كان قبل القبض فله الفسخ، وإن كان بعده فإن كان تلفاً
بطلت، وإن كان غصباً رجع المستأجر على الغاصب^(٧).

(١) و(٢) مع.

(٣) المراد بـ«التطبيق» انتهاء الزمان بانتهاء العمل الواقع فيه، بحيث يكون آخر جزء من
الزمان آخر جزء من العمل.

(٤) فإن عمل من دون الإذن تخير المستأجر بين الفسخ والمطالبة بأجرة المثل، أو المستنى
الثاني له أو لمستأجره.

(٥) إلا للإراقة أو التخليل.

(٦) لا.

(٧) ولا يجب على المالك الانتزاع من الغاصب وإن تمكن.

ولو ظهر في المنفعة عيب فله الفسخ^(١)، وفي الأرض نظر. ولو طرأ بعد العقد فكذلك، كانهدام المسكن.

ويستحب أن يقاطع من يستعمله على الأجرة أولاً، وأن يوفيه عقيب فراغه، ويكره أن يضمن إلا مع التهمة^(٢).

مسائل:

[الأولى] من تقبل عملاً فله تقبيله لغيره بأقل على الأقرب^(٣)، ولو أحدث فيه حدثاً فلا بحث.

الثانية: لو استأجر عينا فله إيجارها^(٤) بأكثر مما استأجرها به، وقيل بالمنع إلا أن يكون بغير جنس الحرية، أو يحدث فيها صفة كمال^(٥).

الثالثة: إذا فرط في العين ضمن قيمتها يوم التفريط، والأقرب يوم التلف^(٥)، ولو اختلها في القيمة حلف الغارم.

الرابعة: مؤونة الدابة أو العبد على المالك، ولو أنفق عليه المستأجر بنية

(١) مخير بين الفسخ والأرض مع فوات بعض لمنفعة.

(٢) كأن يشهد شاهدان على تفريطه وهو غير متهم فيكره تصميمه. هذا على مذهب جمال الدين بعدم تضمين الأجراء إلا لتفريط عنده، أما على مذهب كثير من الأصحاب فالأمر ظاهر؛ لأن قصية الصانع والملاحين وأشباههم الصمان لما في أيديهم، إلا أن يقوم البينة بما تنفيه، بحيث يكره تضمينهم مع التلف إلا مع التهمة، وأما من قرر باشتراط الصمان في العقد فليس؛ إذ اشتراط الصمان فاسد قطعاً، سواء كان هناك تهمة أو لا.

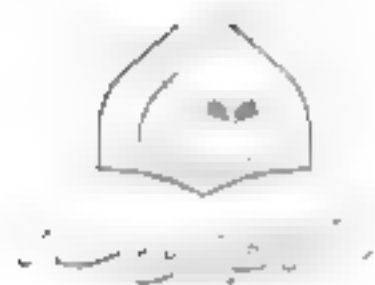
(٣) و(٤) و(٥) نعم.

الرَّجُوعُ صَحَّ مَعَ تَعَذُّرِ إِذْنِ الْمَالِكِ أَوْ الْحَاكِمِ. وَلَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَتَفِدَّهَ فِي حَوَائِجِهِ فَتَفَقَّهَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْمَشْهُورِ.

الخامسة: لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْمَنْفَعَةِ الْمُعَيَّنَةِ، وَيَجُوزُ إِسْقَاطُ الْمُطْلَقَةِ الْأَجْرَةِ. وَإِذَا تَسَلَّمَ أَجِيرًا فَتَلَفَ لَمْ يَضْمَنْ.

السادسة: كُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ تَوْفِيقُ الْمَنْفَعَةِ، فَعَلَى الْمُؤْجِرِ، كَالْقَتَبِ وَالزِّمَامِ وَالْعِزَامِ، وَالْعِدَادِ فِي النِّسْخِ، وَالْيَفْتَاكِ فِي الدَّارِ.

السابعة: لَوْ اخْتَلَفَا فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ حَلَفَ الْمُنْكَرُ، وَفِي قَدْرِ الشَّيْءِ الْمُسْتَأْجَرِ حَلَفَ النَّافِي، وَفِي زَدِ الْعَيْنِ حَلَفَ الْمَالِكُ، وَفِي هَلَاكِ الْمَتَاعِ الْمُسْتَأْجَرِ عَلَيْهِ حَلَفَ الْأَجِيرُ، وَفِي كَيْفِيَّةِ الْإِذْنِ - كَالْقَبَاءِ وَالْقَمِيصِ - حَلَفَ الْمَالِكُ، وَفِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ حَلَفَ الْمُسْتَأْجَرُ.



كِتَابُ الْوَكَاةِ

وَهِيَ اسْتِنَابَةٌ فِي التَّصَرُّفِ. وَيُجَابِهَا: «وَكَّلْتُكَ» و«اسْتَنْبْتُكَ»، أَوْ
الاسْتِجَابُ^(١) وَالْإِجَابُ، وَالْأَمْرُ بِالتَّبِعِ وَالشِّرَاءِ. وَقَبُولُهَا قَوْلِي وَفِعْلِي.
وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَوَرِيَّةُ فَإِنَّ الْغَائِبَ يُوكَّلُ.

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا التَّجِيزُ، وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُ التَّصَرُّفِ. وَهِيَ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَلَوْ
عَزَلَهُ اشْتَرَطَ عِلْمُهُ، وَلَا يَكْفِي الْإِشْهَادُ.

وَتَبْطُلُ بِالمَوْتِ وَالجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ وَالْحَجَرِ عَلَى الْمُوكَّلِ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ، لَا
بِالنَّوْمِ وَإِنْ تَطَاوَلَ مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْإِغْمَاءِ، وَتَبْطُلُ بِفِعْلِ الْمُوكَّلِ مَا تَغَلَّقَتْ بِهِ الْوَكَاةُ.
وَإِطْلَاقُ الْوَكَاةِ فِي الْبَيْعِ يَقْتَضِي الْبَيْعَ بِشَيْءٍ الْمِثْلِ حَالًا بِنَقْدِ الْبَلَدِ، وَكَذَا فِي
الشِّرَاءِ، وَلَوْ خَالَفَ فَفُضِّلَ.

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْوَكَاةُ فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ غَرَضُ الشَّارِعِ بِإِقَاعِهِ مِنْ مُبَاشِرٍ بَعِيْنِهِ،
كَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَالبَيْعِ، لَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ، كَالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ^(٢) فِي الْحَيَاةِ.
وَلَا بُدَّ مِنْ كَمَالِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ، وَجَوَازِ تَصَرُّفِ الْمُوكَّلِ. وَتَجُوزُ الْوَكَاةُ فِي
الطَّلَاقِ لِلْحَاضِرِ كَالْغَائِبِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُوكَّلِ أَنْ يُوكَّلَ إِلَّا مَعَ الْإِذْنِ صَرِيحًا أَوْ
فَحْوًى، كَاتِّسَاعِ مُتَعَلِّقِهَا، وَتَرْفَعُ الْوَكِيلُ عَمَّا وَكَّلَ فِيهِ عَادَةً.

(١) الاستِجَابُ هُوَ اسْتِدْعَاءُ الْوَكَاةِ أَوَّلًا، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «وَكَّلْتُنِي»، فَيَقُولَ: «نَعَمْ».

(٢) وَيَصِحُّ فِي الْمُنْدُوبَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ تَامَّ الْبَصِيرَةِ، عَارِفًا بِاللُّغَةِ الَّتِي يُحَاوِرُ بِهَا.
وَيُسْتَحَبُّ لِذَوِي الْمَرْوَعَاتِ التَّوَكُّلُ فِي الْمُنَازَعَاتِ.

وَلَا تُبْطَلُ الْوَكَالَةُ بِارْتِدَادِ الْوَكِيلِ^(١)، وَلَا يَتَوَكَّلُ الْمُسْلِمُ لِلذِّمِّيِّ^(٢) عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَى قَوْلٍ^١، وَلَا الذِّمِّيُّ عَلَى الْمُسْلِمِ لِمُسْلِمٍ، وَلَا لِذِمِّيٍّ قَطْعًا، وَبَاقِي الصُّوَرِ جَائِزَةٌ وَهِيَ ثَمَانٌ.

وَلَا يَتَجَاوَزُ الْوَكِيلُ مَا حَدَّثَهُ إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ الْعَادَةُ بِدُخُولِهِ، كَالزِّيَادَةِ فِي ثَمَنِ مَا وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ، وَالنَّقِصَةِ فِي ثَمَنِ مَا وَكَّلَ فِي شِرَائِهِ.

وَتَثْبُتُ الْوَكَالَةُ بِعَدَلَيْنِ، وَلَا يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُتَفَرِّدَاتٍ وَلَا مُنْضَمَّاتٍ، وَلَا تَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَبَعِينٍ، وَلَا بِتَصْدِيقِ الْغَرِيمِ.

وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّيِّ أَوْ التَّغْرِيطِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ مَا فِي يَدِهِ إِلَى الْمُوَكَّلِ إِذَا طُوبِتَ بِهِ، فَلَوْ أَخَّرَ^(٣) مَعَ الْإِمْكَانِ ضَمِنَ، وَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ حَتَّى يُشْهَدَ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَإِنْ كَانَ وَدِيعَةً.

وَالْوَكِيلُ فِي الْوَدِيعَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ فِي قَضَاءِ الدِّينِ وَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، فَلَوْ لَمْ يُشْهَدِ ضَمِنَ.

وَيَجُوزُ لِلْوَكِيلِ تَوَلِّيَ طَرَفِي الْعَقْدِ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ.
وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْوَكَالَةِ حَلَفَ الْمَكْرُ، وَفِي الرَّدِّ حَلَفَ الْمُوَكَّلُ^(٤) وَقِيلَ:
الْوَكِيلُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يُجْعَلُ^٢، وَفِي التَّلَفِّ حَلَفَ الْوَكِيلُ، وَكَذَا فِي التَّغْرِيطِ وَالْقِيَمَةِ.

(١) متى كان الموكل عليه مسلماً لا يجوز أن يكون الوكيل إلا مسلماً.

(٢) مكروه.

(٣) نعم.

١ قال به الشيخ في النهاية، ص ٣١٧

٢ قال به الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٣٧٢-٣٧٣

ولو زوجه امرأة بدعوى الوكالة فأنكر الزوج حلف وعلى الوكيل نصف
 المهر^(١) ولها الترويع. ويجب على الزوج لطلاق إن كان وكلاً ويسوق نصف
 المهر إلى الوكيل، وقيل: يبطل ظاهراً^١ ولا غرم على الوكيل.
 ولو اختلفا في تصرف الوكيل^(٢) حلف، وقيل: الموكّل^٢. وكذا الخلاف^(٣) لو
 تنازعا في قدر الثمن الذي اشترى به السلعة.

(١) نعم.

(٢) التقدير: أن الوكيل يقول: «نصرفت - يعني بعت - وقبضت الثمن وتلف في يدي». والموكّل ينكر. والفائدة أن الموكّل يريد أن يثبت العين على ملكه ليرجع بها أو بقيمتها. وإما كان القول قول الوكيل لأن المالك يدعي إما تسليمها قبل قبض الثمن فهو صامن، وإما بقاؤها على ملكه والوكيل أمين، فكان القول قوله مع يمينه. ويحتمل تقديم قول الموكّل لأن الأصل عدم التصرف. [القول] أي قول الوكيل لأنه غارم

١. قال به المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٦٢

٢. قال به العلامة في تلمذة الفقهاء، ج ١٥، ص ١٨٤، المسألة ٧٨٣



كِتَابُ الشُّفْعَةِ

وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ الشَّرِيكِ الْحِصَّةَ الْمَبِيعَةَ فِي شِرْكَيْهِ، وَلَا تَثْبُتُ لِغَيْرِ الْوَاحِدِ،
وَمَوْضُوعُهَا مَا لَا يُنْقَلُ، كَالْأَرْضِ وَالشَّجَرِ تَبَعًا، وَفِي اشْتِرَاطِ إِمْكَانٍ قِسْمِيَّةٍ^(١)
قَوْلَانِ ١، وَلَا تَثْبُتُ فِي الْمَقْسُومِ إِلَّا مَعَ الشَّرَكَةِ فِي الْمَجَازِ وَالشَّرْبِ^(٢).
وَيُشْتَرَطُ قُدْرَةُ الشَّفِيعِ عَلَى الثَّمَنِ، وَإِسْلَامُهُ إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي مُسْلِمًا. وَلَوْ
ادَّعَى غَيْبَةَ الثَّمَنِ أَجَلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَا لَمْ يَنْصَرِّحَ الْمُشْتَرِي.
وَتَثْبُتُ لِلْغَائِبِ فَإِذَا قَدِمَ أَخَذَ، وَلِلصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ، وَيَتَوَلَّى الْأَخَذَ
الْوَلِيُّ مَعَ الْعِبْطَةِ، فَإِنْ تَرَكَ^(٣) فَلَهُمْ عِنْدَ الْكَمَالِ الْأَخْذُ.
وَيَسْتَحِقُّ بِنَفْسِ الْعَقْدِ إِنْ كَانَ فِيهِ خِيَارٌ، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخَايُرِ، فَإِنْ اخْتَارَ
الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعُ الْفَسْخَ بَطَلَتْ.
وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ أَخْذُ الْبَعْضِ، بَلْ يَأْخُذُ الْجَمِيعَ أَوْ يَدَعُ. وَيَأْخُذُ بِالثَّمَنِ الَّذِي وَقَعَ
عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُهُ مِنْ دَلَالَةٍ أَوْ وَكَالَةٍ. ثُمَّ إِنْ كَانَ بِمِثْلِيَّةٍ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ. وَإِنْ كَانَ
قِيمِيًّا فَقِيمَتُهُ يَوْمَ الْعَقْدِ.

(١) نعم.

(٢) مع إِمْكَانٍ قِسْمِيَّةٍ.

(٣) أي مع العِبْطَةِ.

وهي على الفور، فإذا علم وأهمل بطلت، ولا تسقط الشفعة بالفسخ المتعقب
 للبيع^١ يتقائل أو فسخ لعيب، ولا بالعقود اللاحقة، كما لو باع أو وهب أو وقف، بل
 للشفيع إبطال ذلك كله، وله أن يأخذ بالبيع الثاني. والشفيع يأخذ من المشتري
 ودركه عليه.

والشفعة ثورت كالمال بين الورثة، فلو عفاوا إلا واحداً أخذ الجميع أو ترك.
 ويجب تسليم الثمن أولاً ثم الأخذ، لا أن يرضى الشفيع بكونه في ذمته.
 ولا يصح الأخذ إلا بعد العلم بقدره وجنسه. فلو أخذ قبله لفا ولو قال: «أخذته
 بمهما كان».

ولو انتقل الشقص بهته أو صلح أو صداق فلا شفعة.
 ولو اشتراه بثمن كثير ثم عوصه عنه ييسر أو أبرأه من الأكثر أخذ الشفيع
 بالجميع أو ترك.
 ولو احتلف الشفيع والمشتري في الثمن حلف المشتري، ولو ادعى أن شريكه
 اشترى بعده حلف الشريك. ويكفيه الحلف على نفي الشفعة، ولو تداعيا السبق
 تحالفا ولا شفعة.

كِتَابُ السَّبْقِ وَالرِّمَايَةِ

إِنَّمَا يَنْتَقِدُ السَّبْقُ مِنَ الْكَامِلِينَ الْخَالِئِينَ مِنَ الْحَجَرِ عَلَى الْخَيْلِ وَالْإِبَالِ
وَالْحَمِيرِ وَالْأَيْلِ وَالْفِيلَةِ، وَعَلَى السِّيفِ وَالسَّهْمِ وَالْحِرَابِ، لَا بِالْمُصَارَعَةِ وَالسُّفْنِ
وَالطُّيُورِ وَالْعَدُوِّ.

وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ عَلَى الْأَقْرَبِ (١) وَتَعْيِينِ الْعَوَاضِ، وَبَحْوَزٍ كَوْنُهُ
مِنْهُمَا وَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْ أَجْنَبِيٍّ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْمُحَلَّلُ.

وَيُشْتَرَطُ فِي السَّبْقِ تَقْدِيرُ الْمَسَافَةِ ابْتِدَاءً وَغَايَةً، وَالْخَطَرُ وَتَعْيِينُ مَا يُسَابِقُ
عَلَيْهِ، وَاحْتِمَالُ السَّبْقِ فِي الْمُعَيَّنِّ، فَلَوْ عَلِمَ قُصُورُ أَحَدِهِمَا بَطَلَ. وَأَنْ يُجْعَلَ
السَّبْقُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِلْمُحَلَّلِ إِنْ سَبَقَ لَا لِأَجْنَبِيٍّ. وَلَا يُشْتَرَطُ التَّسَاوِي فِي الْمَوْقِفِ.
وَالسَّابِقُ هُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ بِالْعُنُقِ، وَ«الْمُصَلِّي» هُوَ الَّذِي يُحَاذِي رَأْسَهُ صَلَوَى
السَّابِقِ، وَهُمَا الْعَظْمَانِ النَّابِتَانِ عَنْ يَمِينِ الذَّنْبِ وَشِمَالِهِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الرَّمِيِّ مَعْرِفَةُ الرِّشْقِ كَعَشْرِينَ، وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَصِفَتُهَا مِنْ
الْمَارِقِ، وَالْحَاسِقِ، وَالْخَازِقِ، وَالْخَاصِلِ (٢)، وَغَيْرِهَا (٣)، وَقَدَرُ الْمَسَافَةِ وَالْفَرَضِ

(١) نعم، وقيل: إنها جمالة يكفي فيها البذل.

(٢) الذي يصيبه كيف كان.

(٣) قوله: «وغيرها» أي كـ«العارم» وهو الذي يغرم حاشيته. و«الحاسي» وهو ما وقع بين يدي
الفرس ثم وثب إليه فأصابه، وهو المزدلف. و«الحاصر» وهو ما أصاب أحد جانبي الفرس.

والسَّبَقِ، وَتَمَائُلُ جِنْسِ الْآلَةِ لَا شَخْصِهَا.

وَلَا يُشْتَرَطُ الْمُبَادَرَةُ وَلَا الْمُحَاطَةُ، وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُحَاطَةِ. فَإِذَا تَمَّ^١
النِّضَالُ مَلَكَ النَّاضِلُ الْعَوْضَ. وَإِذَا فَضَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَصَالِحُهُ عَلَى تَرْكِ
الْفَضْلِ لَمْ يَصِحَّ. وَلَوْ ظَهَرَ اسْتِحْقَاقُ الْعَوْضِ وَجَبَ عَلَى الْبَازِلِ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ^(١).

(١) نعم، ويحتلُّ أجرة المثل.

كِتَابُ الْجُعَالَةِ^(١)

وهي صيغة تَمَرُّثُهَا تَحْصِيلُ الْمَنْفَعَةِ بِعَوَضٍ مَعَ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ فِيهِمَا، وَيَجُوزُ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ مُحَلَّلٍ مَقْصُودٍ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى قَبُولٍ، وَلَا إِلَى مُخَاطَبَةِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، فَلَوْ قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَيْدِي» أَوْ «خَاطَ ثَوْبِي فَلَهُ كَذَا» صَحٌّ، أَوْ «فَلَهُ مَالٌ» أَوْ «شَيْءٌ» صَحٌّ إِذَا الْعِلْمُ بِالْعَوَضِ غَيْرُ شَرْطٍ فِي تَحَقُّقِ الْجُعَالَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي تَشْخِصِهِ وَتَعَيُّنِهِ، فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلْيَدْكُرْ بِحَسَنَةِ وَقَدَرَةٍ، وَإِلَّا ثَبَتَ بِالرَّدِّ أَجْرُهُ الْمِثْلُ. وَيُشْتَرَطُ فِي الْعَامِلِ الْكَمَالُ وَعَدَمُ الْحَرِّ، وَلَوْ عَمِنَ الْجُعَالَةُ لِوَاحِدٍ وَرَدَّ غَيْرُهُ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ لَا شَيْءَ لَهُ، وَلَوْ شَارَكَ الْمُعَيَّنَ فَإِنْ قَصَدَ التَّبَرُّعَ عَلَيْهِ فَالْجَمِيعُ لِلْمُعَيَّنِ، وَإِلَّا فَالْبَصْفُ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُتَبَرِّعِ.

وَتَجُوزُ الْجُعَالَةُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْجُعْلُ مَعَ الْعَمَلِ الْمَشْرُوطِ. وَهِيَ جَائِزَةٌ مِنْ طَرَفِ الْعَامِلِ مُطْلَقًا، وَمِنَ الْجَاعِلِ فَجَائِزَةٌ قَبْلَ التَّلَاسُّ، وَأَمَّا بَعْدُ فَجَائِزَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْعَمَلِ، مِمَّا الْمَاضِي فَقَلْبُهُ أَجْرَتُهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْعَامِلُ رُجُوعَهُ فَلَهُ كَمَالُ الْأَجْرَةِ. وَلَوْ أَوْقَعَ صِيغَتَيْنِ عَمِلَ بِالْأَخِيرَةِ إِذَا سَمِعَهُمَا الْعَامِلُ، وَإِلَّا فَالْمُعْتَبَرُ مَا سَمِعَ.

(١) إِذَا جَعَلَ لِعَامِلِ الْمَزَارَعَةِ حَقَّةً مِنَ الزَّرْعِ فَبَغَتِ النِّصَابَ فَالزَّكَاةُ عَلَى الْمَالِكِ إِذَا الْأَجِيرُ الْمَجْعُولُ لَهُ لَا يَمْلِكُ الْجَعْلَ إِلَّا بِتِمَامِ الْعَمَلِ.

وَأَمَّا يَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ عَلَى الرَّدِّ بِتَسْلِيمِ الْمَرْدُودِ، فَلَوْ جَاءَ بِهِ إِلَى بَابِ مَنْزِلِ
الْمَالِكِ فَهَرَبَ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ. وَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ إِلَّا بِبَذْلِ الْجَاعِلِ، فَلَوْ رَدَّ بغيرِهِ
كَانَ مُتَبَرِّعاً.

مسائل:

كُلَّمَا لَمْ يُعَيَّنْ جُعْلٌ فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ، إِلَّا فِي رَدِّ الْآبِقِ مِنَ الْمِصْرِ قَدِينًا، وَمِنْ غَيْرِهِ
فَارْبَعَةُ دَنَانِيرٍ، وَالتَّبْعِيرُ كَذَا.

وَلَوْ بَذَلَ جُعْلاً فَرَدَّهُ جَمَاعَةٌ اسْتَحَقُّوهُ بَيْنَهُم بِالسُّوِيَّةِ، وَلَوْ جَعَلَ لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ
مُغَايِرًا فَرَدُّوهُ فَلِكُلِّ ثُلُثٌ مَا حُجِّلَ لَهُ، وَلَوْ لَمْ يُسَمَّ لِبَعْضِهِمْ فَلَهُ ثُلُثُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَلَوْ
كَانُوا أَرْبَعًا فَلِلْبَاسِيَةِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْجُعَالَةِ حَلَفَ الْمَالِكُ، وَكَذَا فِي تَعْيِينِ الْآبِقِ. وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي
السَّمِيِّ بَانَ قَالَ الْمَالِكُ: «حَصَلَ فِي يَدِكَ قَبْلَ الْحُجْلِ» حَلَفَ لِلأَصْلِ. وَفِي قَدْرِ
الْجُعْلِ كَذَلِكَ^(١)، فَيُثَبِّتُ لِلْعَامِلِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَمِمَّا ادَّعَاهُ، إِلَّا أَنْ
يَزِيدَ مَا ادَّعَاهُ الْمَالِكُ. وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: إِذَا حَلَفَ الْمَالِكُ ثَبَّتَ مَا ادَّعَاهُ^(٢)، وَهُوَ
قَوِيٌّ، كَمَا فِي الْإِجَارَةِ.

(١) نعم، ويتحالفان.

(٢) هو محمد بن جعفر بن أبي البقاء هبة بن تميم، شيخ المحقق العلي. ولم نعر على
كتاب له ولا على من حكاه عنه

كِتَابُ الْوَصَايَا

وفيه فُصُولٌ:

[الفصل] الأول [في الوصية]

الْوَصِيَّةُ تَمْلِكُ عَيْنٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ أَوْ تَسْلِيْطُ عَلَى تَصَرُّفٍ بَعْدَ الْوَفَاةِ.
وَأَيْجَابُهَا: «أَوْصَيْتُ» أَوْ «أَفْعَلُوا كَذَا بَعْدَ وَفَاتِي» أَوْ «لِإِعْلَانٍ بَعْدَ وَفَاتِي».
وَالْقَبُولُ: الرِّضَى ^(١)، تَأَخَّرَ أَوْ قَارَنَ مَا لَمْ يَرُدَّ، فَإِنْ رَدَّ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي جَازَ
الْقَبُولُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَإِنْ رَدَّ بَعْدَ الْوَفَاةِ قَبْلَ الْقَبُولِ بَطَلَتْ وَإِنْ قَبِضَ، وَإِنْ رَدَّ بَعْدَ
الْقَبُولِ لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ، وَيَسْقِلُ حَقُّ الْقَبُولِ إِلَى الْوَارِثِ.

(١) ولا يشترط القبول لفظاً بل يكفي العمل الدلّ عليه، بما اعتبر القبول؛ لأن الوصية عقد
فلا يتحقق إلا من اثنين عن نواصيهما، والرضى أمر باطني فلا بد من لفظ يدلّ عليه؛
ولأن الوصية تملك مال لمن هو من أهل الملك متعين فاعتبر قبوله كالهبة، وإن كانت
لغير معين - كالفقراء مثلاً - لا يمكن قبولهم أو على مصلحة كقطرة أو حح - لم يقتصر
إلى القبول، ولزمت بالموت ما لم يرجع؛ لأن اعتبار القبول مرجعهم مستعذر فيسقط
اعتباره، أمّا الأدعي المعتبر فيثبت له الملك فيعتبر قبوله، ولا يشترط بل يكفي ما يدلّ
عليه من الأفعال، والفعل الدالّ على الرضى كما في الهبة.

وَتَصِحُّ مُطْلَقَةً مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ، وَثَقِيْدَةً مِثْلُ: «بَعْدَ وَفَاتِي فِي سَنَةِ كَذَا»
و«فِي سَفَرٍ كَذَا»، فَيَتَخَصَّصُ. وَتَكْفِي الْإِشَارَةُ مَعَ تَعَذُّرِ اللَّفْظِ، وَكَذَا الْكِتَابَةُ مَعَ
الْقَرِيْنَةِ.

وَالْوَصِيَّةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ - مِثْلُ: الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْمَدَارِسِ - لَا تَحْتَاجُ إِلَى
الْقَبُولِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَبُولَ كَاشِفٌ عَنِ سَبْقِ الْمَلِكِ بِالْمَوْتِ^(١).
وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُوصِي الْكَمَالُ، وَفِي وَصِيَّةٍ مَنْ بَلَغَ عَشْرًا^(٢) قَوْلُ مَشْهُورٍ: أَمَّا
الْمَجْنُونُ أَوِ السَّكَرَانُ وَمَنْ جَرَحَ نَفْسَهُ بِالْمُهْلِكِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ.
وَفِي الْمُوصَى لَهُ الْوُجُودُ، وَصِحَّةُ التَّمَلُّكِ. فَلَوْ أَوْصَى لِلْحَمَلِ اعْتُرِبَ بِوَضْعِهِ
لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ^(٣) مُنْذُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَوْ بِأَقْصَى الْحَمَلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ زَوْجٌ
وَلَا مَوْلَى.

وَلَوْ أَوْصَى لِلْعَبْدِ لَمْ يَصِحَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ فَيَتَصَرَّفَ إِلَى عِتْعِهِ، وَإِنْ زَادَ الْمَالُ
عَنْ ثَمَنِهِ فَلَهُ^(٤).

وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْمُشَقَّقِ^(٥) بِالنِّسْبَةِ، وَلِأُمِّ الْوَلَدِ فَتَنْعَقِقُ مِنْ نَصِيْبِهِ وَتَأْخُذُ
الْوَصِيَّةَ.

(١) نعم.

(٢) لا يصح.

(٣) لندرة الوطء بالشبهة، وأصاله عدم إقدام المسلم على الزنى. تذكرة الفقهاء [ج ٢،

ص ٤٦٠، الطبعة الحجرية.]

(٤) وإن نقص عتق منه بالنسبة.

(٥) إن كان من غير السيد.

وَالْوَصِيَّةُ لِمَجْمَاعَةٍ تَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ إِلَّا مَعَ التَّضْيِيلِ. وَلَوْ قَالَ: «عَلَى كِتَابِ اللَّهِ» فَلِلذِّكَرِ ضِعْفُ الْأُنْثَى.

وَالْقَرَابَةُ مَنْ عُرِفَ بِنَسَبِهِ. وَالْجِيرَانُ لِمَنْ يَلِي دَارَهُ إِلَى أَرْبَعِينَ ذِرَاعاً^(١). وَلِلْمَوَالِي يُحْمَلُ عَلَى الْعَتِيقِ وَالْمُعْتَقِ إِلَّا مَعَ الْقَرِينَةِ، وَقِيلَ: تَبْطُلُ^١. وَلِلْفُقَرَاءِ تَنْصَرِفُ إِلَى فَقَرَاءِ مِلَّةِ الْمُوصِي، وَيَدْخُلُ فِيهِمُ الْمَسَاكِينُ^(٢) إِنْ جَعَلْنَاهُمْ مُسَاوِينَ أَوْ أَسْوَأَ، وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا الْعَكْسُ.

(١) يرجع إلى العرف.

(٢) نعم.

١. قال به العلامة إذا كان اللفظ مفرداً في كتاب الوقف محتف الشبهة، ج ٦، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، المسألة ٦٧، وقواعد

الأحكام، ج ٢، ص ٤٥١.

الفصل الثاني في متعلق الوصية

وهي كل مقصود يقبل النقل، ولا يشترط كونه معلوماً ولا موجوداً حال الوصية. فتصح الوصية بالقسط والنصيب وشبهه، ويتخير الوارث. أما «الجزء» فالعشر، وقبل: السُّنْعُ^١. و«السهم» الثُّمْرُ. و«الشيء» السُّدُسُ. وتصح الوصية بما ستحيله لأمة أو لشجرة، وبالمنفعة. ولا تصح الوصية بما لا يقبل النقل، كحق القصاص، وحد القذف والشفعة، وتصح بأحد الكلاب الأربعة، لا بالخنزير وكلب الهراش. وتشترط في الزائد عن الثلث إحارة الوارث. وتكفي حال حياة الموصي. والمعتبر بالتركة حين الوفاة، فلو قُتِلَ فأُخذت دينته حُسِبَتْ من تركته. ولو أوصى بما يقع اسمه على المحرّم والمحلّ صرف إلى المحلّ كالقود والطلل. ويتخير الوارث في المتواطئ كالعبد. وفي المشترك كالقوس. والجمع يُحمل على الثلاثة قلة كان كأعبد، أو كثرة كالعبيد.

ولو أوصى بمنافع العبد دائماً أو بشجرة البستان دائماً قُومَتْ المنفعة على الموصي له، والرقبة على الوارث إن فرض لها قيمة. ولو أوصى بعقبي مملوكيه وعليه دين قدم الدين، وعُتِقَ من الهاضم ثلثه. ولو نجَزَ عتقه^(١) فإن كانت قيمته

(١) المعتبر بالمنحَر عتقه عند الإعتاق، والموصى بعتقه بعد الوفاة، وبالتركة أقل الأمرين من حين الوفاة إلى حين قبض الوارث؛ لأن الزائد بعد الوفاة إلى حين القبض للوارث والتالف غير مضمون عليه قبل القبض.

ضعف الدين صح العتق، وسعى في نصفه بلدان، وفي ثلثه للوارث.
 ولو أوصى بعتي ثلث غيبه أو عده منهم استخرج منهم بالقرعة.
 ولو أوصى بأمر فإن كان فيها واجب قدم، وإلا يدي بالأول فالأول حتى
 يستوفي الثلث. ولو لم يرتب بسط الثلث على الجميع.
 ولو أجاز الورثة فادعوا ظن القبة فإن كان الإيصاء بعين لم يقبل منهم، وإن كان
 بجزء شائع كالنصف قبل مع اليمين^(١).
 ويدخل في الوصية بالسيف جفته، وبالصندوق أثوابه، وبالسفينة متاعها إلا مع
 القرينة.

ولو عقب الوصية بمضادها عمل بالأخيرة.
 ولو أوصى بعتي زقبة مؤمنة وجب، فإن لم يجد أعتق من لا يعرف بنصب، ولو
 ظنها مؤمنة كفى وإن ظهر خلافه. []
 ولو أوصى بعتي زقبة بشئ معين وجب، ولو تعذر إلا بالأقل اشترى وأعتق
 ودفع إليه ما بقي.

(١) ويعطى نصف الذي طوره، والزائد على الذي طوره يعطى ثلثه

الفصل الثالث في الأحكام

تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلذِّمِّيِّ وَإِنْ كَانَ أَحَبَّيْنًا، بِعِلَافِ الْعَرَبِيِّ وَإِنْ كَانَ رَحِمًا، وَكَذَا الْمُرْتَدُّ.
وَلَوْ أَوْصَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلِكُلِّ قُرْبَةٍ.

وَلَوْ قَالَ: «أَعْطُوا فُلَانًا كَذَا» وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا يَصْنَعُ بِهِ دَفَعَ إِلَيْهِ بِصَعْعٍ بِهِ مَا شَاءَ.
وَتُسَخِّبُ الْوَصِيَّةُ لِذِي الْقَرَابَةِ وَإِذَا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ. وَلَوْ أَوْصَى لِلْأَقْرَبِ نَزَلَ عَلَى
مَرَاتِبِ الْإِرْثِ. وَلَوْ أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ فَالْيَصْفُ إِنْ كَانَ لَهُ ابْنٌ وَاحِدٌ، وَالثُّلُثُ
إِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ وَعَلَى هَذَا. وَلَوْ قَالَ: «مِثْلَ سَهْمِ أَحَدٍ وَرَاشِي» أُعْطِيَ مِثْلَ سَهْمِ الْأَقْلَى.
وَلَوْ أَوْصَى بِصَعْفٍ نَصِيبٍ وَلَدِهِ فَمِثْلُهُ، وَبِصَعْفَيْنِ ثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ
وَلَوْ أَوْصَى بِثُلُثِهِ لِلْفُقَرَاءِ جَازَ صَرَفُ كُلِّ ثُلْثٍ إِلَى فَقَرَاءِ بَلَدِ الْمَالِ. وَلَوْ صُرِفَ
الْجَمِيعُ فِي فَقَرَاءِ بَلَدِ الْمُوصِي جَازَ. وَلَوْ رَضَى لَهُ بِأَبِيهِ فَقَبِلَ وَهُوَ مَرِيضٌ ثُمَّ مَاتَ
عَتَقَ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ.

وَلَوْ قَالَ: «أَعْطُوا زَيْدًا وَالْفُقَرَاءَ» فَلَزِيدٌ، لِيَصْفُ، وَقِيلَ الرَّبْعُ. وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ
مُنْجَزَةٍ وَمَوْخَرَةٍ قُدِّمَتِ الْمُنْجَزَةُ.
وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ^(١) فِي الْوَصِيَّةِ قَوْلًا مِثْلَ «رَجَعْتُ» أَوْ «نَقَضْتُ» أَوْ «أَبْطَلْتُ» أَوْ
«لَا تَفْعَلُوا كَذَا»، وَفِعْلًا مِثْلَ بَيْعِ الْعَيْنِ الْمُوصَى بِهَا أَوْ زَهْنِهَا أَوْ طَحْنِ الطَّعَامِ أَوْ عَجْنِ
الدَّقِيقِ أَوْ خَلْطِهِ بِالْأَجُودِ.

(١) نعم.

الفصل الرابع في الوصاية

إنما تصح الوصية على لأطفال بالولاية من الأب والجدة له أو الوصي المأذون له من أحدهما.

ويعتبر في الوصي الكمال والإسلام إلا أن يوصي الكافر إلى مثله.

والعدالة في قول قوي. والحرية إلا أن يأذن المولى.

وتصح الوصية إلى الصبي منضماً إلى كامل، وإلى المرأة والخنثى.

وتصح تعدد الوصي فيجتمعان^(١)، إلا أن يتم ط لهما الانفراد، فإن تعاسرا ضح فيما لا بد منه، كمؤونة التيميم. وللحاكم إختيارهما على الاجتماع، فإن تعذر استبدل بهما، وليس لهما قسمة المال. ولو شرط لهما الانفراد ففي جواز الاجتماع نظر. ولو نهاهما عن الاجتماع تبع، ولو جاوز لهما الأمرين أمضى، فلو اقتسما المال جاز^(٢).

ولو ظهر من الوصي عجز ضم الحاكم إليه. ولو خان عزله وأقام مكانه.

ويجوز للوصي استيفاء دينه مما في يده وقضاء ديون الميت التي يعلم بقاءها.

(١) ليس المراد به من اجتماعهما تلمظهما بصيغة العقود معاً، بل المراد صدوره عن رأيهما، ثم لا فرق بين أن يباشره أحدهما أو غيرهما بإدبهما. تذكروا الفقهاء [ج ٢، ص ٥٠٩، الطبعة الحجرية].

(٢) ويتصرف كل منهما فيما يصيبه وفيما في يد صاحبه، كما يجوز انفراجه قبل القسمة.

ولا يُوصي إلا بإذن، ويكون النظر بعده إلى الحاكم. وكذا من مات ولا وصي له، ومع تعذر الحاكم بعض عدول المؤمنين^(١).

والصفات المستبزة في الوصي حال الإيصاء^(٢)، وقيل: من حين الإيصاء إلى حين الوفاة^(٣). وللوصي أجره المثل^(٤) عن نظره في مال الموصى عليهم مع الحاجة.

ويصح الرد ما دام حياً، فلو ردّ ولما يبلغ الرد بطل الرد^(٥). ولو لم يعلم بالوصية إلا بعد وفاة الموصي لزمه القيام بها إلا مع العجز.

(١) لو قال أوصيت إليك فإذا حضرتك الوفاة موصي فلان أو إذا بلغ ابني فلان فهو الوصي جارٍ للأصل، فإذا مات الوصي الأول كان الثاني وصياً للأب لا للموصي الأول؛ لأنه وصي إليه بشرط، وهو جائز.

(٢) نعم.

(٣) بل أقل الأمرين من كفايته وأحره مثله مع الحاجة.

(٤) وكذا إذا لم يمكنه الإيصاء بعد بلوغه.

١ حكاه المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٠٣؛ واحتار، الشهيد في الدروس الشرعية، ج ٢، ص ٢٦٢ (ضمن الموسوعة، ج ١٠).

كِتَابُ النِّكَاحِ^(١)

وفيه فُصُولٌ:

[الفصل الأول في المُقَدِّمَاتِ]

النِّكَاحُ مُسْتَحَبٌّ مُؤَكَّدٌ^(٢)، وَفَصْلُهُ مَشْهُورٌ مُحَقَّقٌ، حَتَّى أَنْ الْمُسْتَرْوَجَ يُحَرِّزُ
نِصْفَ دِينِهِ، وَرُوي: «ثَلَاثَا دِينِهِ»^(٣). وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْفَوَائِدِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ.
وَلِيَسْتَخَيَّرَ الْبِكْرَ الْعَقِيقَةَ الْوَلُودَ^(٤) الْكَرِيمَةَ الْأَصْلِي، وَلَا يَقْتَصِرَ عَلَى الْجَمَالِ
أَوْ الثَّرْوَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، وَالِاسْتِخَارَةُ وَالِدُعَاءُ بَعْدَهُمَا بِالْخَيْرَةِ، وَرَكَعَتَيِ
الْحَاجَةِ، وَالِدُعَاءُ وَالِإِشْهَادُ وَالِإِعْلَانُ وَالْخُطْبَةُ أَمَامَ الْعَقْدِ، وَإِيقَاعُهُ لَيْلًا.
وَلِيَجْتَنِبَ إِيقَاعَهُ وَالْقَمَرُ فِي الْعَقَرِ^(٥)، فَإِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَدَعَا.

(١) النِّكَاحُ هُوَ الْعَقْدُ عَلَى الْبُضْعِ لِلتَّحْصِينِ وَلِلْأَمَلِ.

(٢) قِيلَ: مِنْ تَرْوِجٍ نَادَى شَيْطَانُهُ: وَبِلَا وَبِلَا أَحْرَرُ ثَلَاثَا دِينَهُ.

(٣) لَا صَغِيرَةً وَلَا مَسْنَةً.

(٤) فَإِنَّهُ لَا يَرَى الْخُسْنَاءَ.

وَالْمَرَأَةُ كَذَلِكَ. وَلِيَكُنْ لَيْلاً، وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَتِهَا. وَيُسَمَّى عِنْدَ الْجَمَاعِ دَائِماً.
وَيَسْأَلُ اللَّهُ الْوَلَدَ الذَّكَرَ السَّوِيَّ الصَّالِحَ. وَلِيُؤْلَمَ يَوْماً أَوْ يَوْمَيْنِ^(١)، وَيَدْعُو
الْمُؤْمِنِينَ، وَتُسْتَحَبُّ الْإِحَابَةُ. وَيَجُوزُ كُلُّ نِثَارِ الثَّرَسِ، وَأَخْذُهُ بِشَاهِدِ الْحَالِ^(٢).
وَيُكَرَّهُ الْجَمَاعُ عِنْدَ الرِّوَالِ، وَالْفُرُوبِ حَتَّى يَذْهَبَ الشَّقُّ، وَعَارِيّاً، وَعَقِيبَ
الْإِحْتِلَامِ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ الْوُضُوءِ، وَالْجَمَاعُ عِنْدَ نَظَرِ إِلَيْهِ، وَالنَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ حَالُ
الْجَمَاعِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمَاعُ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ وَمُسْتَدِيرُهَا، وَالْكَلَامُ عِنْدَ التِّقَاءِ
الْخِتَائِنِ^(٣) إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْلَةُ الْخُسُوفِ، وَيَوْمَ الْكُسُوفِ، وَعِنْدَ هُبُوبِ
الرِّيحِ الصَّفَرَاءِ، أَوْ السُّودَاءِ أَوْ الزَّلَزَلَةِ، وَوَلَّ لَيْلَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ إِلَّا شَهْرَ رَمَضَانَ،
وَنِصْفَهُ، وَفِي السَّفَرِ مَعَ عَدَمِ الْمَاءِ
وَيَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ امْرَأَةٍ يُرِيدُ يَكَاحَتَهَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَأْذِنَهَا، بَلْ يَسْتَحَبُّ،
وَيَخْتَصُّ الْجَوَازَ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَيَنْظُرُهَا قَائِمَةً وَمَاشِيَةً، وَرُوي: «جَوَازُ النَّظَرِ
إِلَى شَعْرِهَا وَمَحَاسِنِهَا»^١.
وَيَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ الْأُمَةِ وَالذِّمِّيَّةِ لَا لِشَهْوَةٍ، وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى مِثْلِهِ وَإِنْ كَانَ
شَابّاً حَسَنَ الصُّورَةِ، لَا لِزِينَةٍ وَلَا تَلَذُّذٍ. وَلَنْظَرُ إِلَى جَسَدِ الزَّوْجَةِ بَاطِناً وَظَاهِراً،
وَالِى الْمَحَارِمِ خِلَا الْعَوْرَةِ.
وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا مَرَّةً مِنْ غَيْرِ مُعَاوَدَةٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ، كَالْمُعَامَلَةِ وَالشَّهَادَةِ
وَالْعِلَاجِ.

(١) قيل: إنَّ الرسول ﷺ أولم يتفرَّج وسويق [سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦١٥، ح ١٩٠٧؛

السنن الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ٤٢٤، ح ١٤٥٠٦]

(٢) ويملكه حينئذٍ بالأخذ.

(٣) يورث الخرس.

وكذا يحرم على المرأة أن تنظر إلى الأجنبية أو تسمع صوته، إلا لضرورة وإن كان أعمى. وفي جواز نظر المرأة إلى الخصى المملوك لها أو بالعكس^(١) خلاف^١.

ويجوز استمتاع الزوج بما شاء من الزوجة إلا القبل في الحيض والنفاس. والوطء في دبرها مكروه كراهة مغلطة، وفي رواية: «يحرم»^٢. ولا يجوز العزل عن الحرة بغير شرط، فيجب دية النطفة لها عشرة دنانير. ولا يجوز ترك وطء الزوجة أكثر من أربعة أشهر، ولا الدخول قبل تسع، فتحرم لو أفضاها. ويكره للمسافر أن يطرق أهله ليلاً.

(١) لا.



١. راجع مختلف الشيعة، ج ٧، ص ١٠٩-١١٠، المسألة ٥٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤١٦، ح ١٦٦٤؛ لاستبصار، ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٨٧٤.

الفصل الثاني في العقد

فالإيجاب: «زَوَّجْتُكَ» و«أَكْحَسْتُكَ» و«مَتَّعْتُكَ» لا غير، والقَبُولُ: «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ» أو «النِّكَاحَ» أو «تَزَوَّجْتُ» أو «قَبِلْتُ» مُقْتَصِرًا، كِلَاهُمَا بِلَفْظِ الْمُضِيِّ. ولا يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُ الإِيجَابِ، وَلَا الْقَبُولُ بِلَفْظِهِ، فَلَوْ قَالَتْ: «زَوَّجْتُكَ» فَقَالَ: «قَبِلْتُ النِّكَاحَ» صَحَّ وَلَا يَحُورُ بغيرِ اعْتَرِيفٍ مَعَ الْقُدْرَةِ. وَالْأَحْرُسُ بِالْإِشَارَةِ وَيُعْتَبَرُ فِي الْعَاقِدِ الْكَمَالُ، فَاسْكِرَانُ بِاطِلْ عَقْدُهُ وَلَوْ أَجَازَ بَعْدَهُ. وَيَجُوزُ تَوَلَّى الْمَرْأَةَ الْعَقْدَ عَنْهَا وَعَنْ غَيْرِهَا إيجاباً وقبُولاً. وَلَا يُشْتَرَطُ الشَّاهِدَانِ، وَلَا الْوَلِيُّ فِي نِكَاحِ الرِّشِيدَةِ وَإِنْ كَانَا أَفْضَلَ. وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الزَّوْجِ وَالرَّوْحَةِ، فَتَوَكَانَ لَهُ نَتَاتٌ وَزَوْجُهُ وَاحِدَةٌ وَلَمْ يُسَمَّهَا فَإِنْ أَبَهُمْ وَلَمْ يُعَيِّنْ شَيْئاً فِي نَفْسِهِ بَطُلَ، وَإِنْ عَيَّنَ فَاخْتَلَفَا فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا خَلَفَ الْأَبُ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ رَأَهُنَّ، وَإِلَّا بَطُلَ الْعَقْدُ. وَلَا وِلَايَةٌ فِي النِّكَاحِ لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ لَهُ وَلِلْمَوْلَى وَالْحَاكِمِ وَالْوَصِيِّ، فَوِلَايَةُ الْقَرَابَةِ عَلَى الصَّغِيرَةِ أَوْ الْمَجْنُونَةِ أَوْ الْبَرِيَّةِ سَفِيهَةً - وَكَذَا الذَّكَرُ - لَا عَلَى الرِّشِيدَةِ فِي الْأَصَحِّ. وَلَوْ عَضَّلَهَا فَلَا بَحْثَ فِي سُقُوطِ وِلَايَتِهِ، وَالْمَوْلَى يُزَوِّجُ رَقِيقَهُ، وَالْحَاكِمُ وَالْوَصِيُّ يُزَوِّجَانِ مَنْ يَلْغُ فَايَسِدَ، لِعَقْلِ مَعَ كَوْنِ النِّكَاحِ صَلاَحاً لَهُ، وَخُلُوءِهِ مِنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ.

وهنا مسائل:

[الأولى:] يَصِحُّ اشْتِرَاطُ الْخِيَارِ فِي لَصِداقٍ، وَلَا يَحُورُ فِي الْعَقْدِ فَيَبْطُلُ.

وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ فِي النِّكَاحِ، فَلْيَقُلِ الْوَلِيُّ: «زَوَّجْتُ مِنْ مَوْكِلِكَ
فُلَانًا»، وَلَا يَقُلْ: «مِنْكَ»، وَلْيَقُلْ: «قَبِلْتُ لِفُلَانٍ».

وَلَا يُزَوِّجُهَا الْوَكِيلُ مِنْ نَفْسِهِ إِلَّا إِذَا أَذِنَتْ فِيهِ عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا.
الثَّانِيَّةُ: لَوْ ادَّعَى زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ فَصَدَّقَتْهُ حُكْمٌ بِالْعَقْدِ ظَاهِرًا وَتَوَارَثًا، وَلَوْ اعْتَرَفَ
أَحَدُهُمَا قَضِيٍّ عَلَيْهِ بِهِ دُونَ صَاحِبِهِ.

الثَّالِثَةُ: لَوْ ادَّعَى زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ وَادَّعَتْ أُخْتُهَا عَلَيْهِ الزَّوْجِيَّةَ حَلْفًا، فَإِنْ أَقَامَتْ
بَيِّنَةً فَالْعَقْدُ لَهَا، وَإِنْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً فَالْعَقْدُ لَهُ^(١)، وَلَا اقْرَبُ تَوَجُّهَ الْيَمِينِ عَلَى الْآخِرِ فِي
الْمَوْضِعَيْنِ؛ لِجَوَازِ صِدْقِ الْبَيِّنَةِ مَعَ تَقَدُّمِ عَقْدِهِ عَلَى مَنْ ادَّعَاهَا، وَصِدْقِ بَيِّنَتِهِ مَعَ
تَقَدُّمِ عَقْدِهِ عَلَى مَنْ ادَّعَتْهُ.

وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَةً فَالْحُكْمُ لِبَيِّنَتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مُرْجِعٌ مِنْ دُخُولٍ أَوْ تَقَدُّمٍ تَأْرِيعٍ.
الرَّابِعَةُ: لَوْ اشْتَرَى الْعَبْدُ زَوْجَتَهُ لِسَيِّدِهِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا لِنَفْسِهِ بِإِذْنِهِ
أَوْ مَلَكَهَ إِيَّاهَا فَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ مِلْكِهِ فَكَالْأَوَّلِ. وَإِنْ حَكَمْنَا بِمِلْكِهِ بَطَلَ الْعَقْدُ، أَمَّا
الْمُبْعُوضُ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الْعَقْدُ قَطْعًا.

الخَامِسَةُ: لَا يُزَوِّجُ الْوَلِيُّ وَلَا الْوَكِيلُ لَا بِسَهْرِ الْمِثْلِ، وَلَا بِالْمَجْنُونِ، وَلَا
بِالْخَصِيِّ، وَلَا يُزَوِّجُ الطِّفْلُ بِذَاتِ الْقِيَمِ فَيَسْخَرُ بَعْدَ الْكَمَالِ.
السادِسَةُ: عَقْدُ النِّكَاحِ يَقِفُ عَلَى الْإِجَازَةِ مِنَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيِّهِ، وَلَا يَبْطُلُ
عَلَى الْأَقْرَبِ^(٢).

(١) قَالَ ابْنُ فَهْدٍ: فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَكْمَانِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ: الْأَوَّلُ: تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهِ مَعَ
التَّعَارُضِ وَالْخُلُوفِ مِنَ الْمَرْجِعَاتِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا؛ لِأَنَّهَا الْمَدْعِيَّةُ،
وَهُوَ مُنْكَرٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ. الثَّانِي: تَرْجِيحُهَا مَعَ دُخُولِهِ بِهَا، وَذَلِكَ
لَيْسَ مُوجِبًا لِلتَّزْوِيجِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ لِجَوَازِ بَيِّنَتِهِ هَوَاهُ بِدُخُولِهِ بِهَا، وَالْفَاءُ بِبَيِّنَتِهِ وَإِنْ
كَانَتْ سَابِقَةً فَيُعْضَدُ ضَعْفُهَا بِانْتِصَامِ الْيَمِينِ مِنْهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَمِنْهَا فِي الثَّانِيَةِ، وَلَا
يَقْضَى لِمَنْ يَنْكُلُ عَنِ الْيَمِينِ.

السابعة: لا يجوز نكاح الأمة إلا بإذن مالِكها وإن كانت امرأة في الدائم والمتعة، ورواية سيف^(١) منافية للأصل^(٢). ولو زاد العبد المأذون على مهر المثل صحَّ وكان الزائد في ذمِّه يُتبع به بعد عتيقه، ومهر المثل على المولى^(٣). ومن تحرَّر بعضه ليس للمولى إجازة على نكاح، ولا للمُبْعِض الاستقلال.

الثامنة: لو زوج الفضولي الصغيرين قبلَ أحدهما وأجاز ثم مات وبلغ الآخر وأجاز خلف على عدم سببهِ الإرث في الإجازة وورث.

التاسعة: لو زوجها الأبوان برجلين واقتَرنا قُدِّم عقد الجَد^(٤)، وإن سبق أحدهما صحَّ عقده. ولو زوجها الأخوان برجلين فالعقد للسابق إن كانا وكيلين، وإلا فلتحترما شاءت، ويُستحبُّ إجازة عقد الأكبر^(٥)، وإن اقتَرنا بطلا إن كان كلُّ منهما وكيلًا، وإلا صحَّ عقد الوكيل منهما. ولو كانا فضوليَّين تخيَّرت.

العاشرة: لا ولاية للأم^(٦)، فلو زوجته أو زوجها اعتبر رضاها، فلو ادَّعت الوكالة عن الابن وأبكر غرمت نصف مهر

(١) في المتعة.

(٢) نعم، وقيل في كسبه.

(٣) وجه تقديم ولاية الحد؛ لثبوت المرتبة له؛ فإنه لو عرض للأب حوون ثبت له الولاية عليه بخلاف العكس.

(٤) إلا أن يكون إجازة الأصغر أكمل.

(٥) الأم كل امرأة ولدتك أو ولدت من ينهي نسبك إليه من ذكر أو أنثى والبهنت كل أنثى ولدتها أو ولدت من ينهي نسبها إليك من ذكر أو أنثى.

الفصل الثالث في المحرمات وتوابعها

يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ، وَالْبِنْتُ وَبِنْتُهَا وَبِنْتُ الْإِبْنِ فَنَازِلًا، وَالْأُخْتُ وَبِنْتُهَا فَنَازِلًا، وَبِنْتُ الْأَخِ كَذَلِكَ، وَالْعَمَّةُ وَالْخَالَهُ فَصَاعِدًا^(١).

وَيَحْرُمُ بِالرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ عَنْ نِكَاحٍ، وَأَنْ يُنَبِّتَ اللَّحْمُ أَوْ يَشُدَّ الْعَظْمُ أَوْ يُتِمَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ رَضْعَةً، وَالْأَقْرَبُ النُّشْرُ بِالعَشْرِ^(٢)، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرْتَضِعُ فِي الْحَوْلَيْنِ، وَأَنْ لَا يَفْضَلَ بَيْنَهَا بِرِضَاعٍ أُخْرَى، وَأَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ لِفَحْلٍ وَاحِدٍ. فَلَوْ أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ جَمَاعَةً بِلَبَنٍ فَحَلَيْنِ لَمْ يَحْرُمَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَقَالَ الطَّبْرِيسِيُّ صَاحِبُ التَفْسِيرِ (رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ). يَكُونُ بَيْنَهُمْ أُخُوَّةُ الْأُمِّ وَهِيَ تُحْرَمُ التَّنَاقُحُ^(٣).

وَيُسْتَحَبُّ احْتِيَاؤُ الْعَاقِلَةِ الْمُسْلِمَةِ الْعَقِيقَةِ الْوَضِئَةِ لِلرِّضَاعِ. وَيَجُوزُ اسْتِرْضَاعُ الذِّمِّيَّةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَيَمْنَعُهَا مِنْ أَكْلِ الْخِنْزِيرِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَيُكْرَهُ تَسْلِيمُ الْوَلَدِ إِلَيْهَا لِتَحْمِلِهِ إِلَى مَنْزِلِهَا، وَالْمَجُوسِيَّةُ أَشَدُّ كِرَاهَةً. وَيُكْرَهُ أَنْ يُسْتَرْضَعَ مَنْ وَلَدَتْهَا عَنْ زِنَى.

وَإِذَا كَمُلَتِ الشَّرَائِطُ صَارَتِ الْمُرَضِعَةُ مَاءً، وَالْفَحْلُ أَبًا، وَإِخْوَتُهُمَا أَعْمَامًا وَأُخْوَالًا، وَأَوْلَادُهُمَا إِخْوَةً، وَأَبَاؤُهُمَا أَجْدَادًا، فَلَا يَنْكَحُ أَبُو الْمُرْتَضِعِ فِي أَوْلَادِ

(١) أي عمّة الأب وعمّة الجد، وكذا الخالة، لا عمّة العمّة وحالة الخالة.

(٢) و (٣) نعم.

صاحب اللبن ولادة ورضاعاً، ولا في أولاد المُرْضِعة ولادة، ولا رضاعاً على قول
الطبرسي، ويتكح^(١) إخوة المُرْضِيع نساء في إخوانه رضاعاً، وقيل: بالمنع^١.
ولو لحق الرضاع العقد حَرَّمَ كالسابق، ولا تُقبَلُ الشهادة به إلا مُفْصَلةً.
وتحرّم بالمصاهرة زوجة كل من الأب فصاعداً والابن فنارلاً على الآخر، وأمُّ
الموطوءة^(٢) والمعقود عليها فصاعداً، وابنة الموطوءة فنارلاً، لا ابنة المعقود
عليها.

أما الأخت فتحرم جمعاً لا عينا، والعمة والخالة يجمع بينهما وبين ابنة أخيها أو
أختها برضى العمة والخالة لا بدونه.

وحكم الشبهة والزنى السابق على لعقد حكم الصحيح في المصاهرة.
وتكره مملووسة الابن ومنظورة على الأب، وبالعكس تحرّم^(٣).



مسائل عشرون:

[الأولى:] لو تزوّج الأم واستنها في عقد بطلا، ولو جمع بين الأخنتين
فكذلك^(٤)، وقيل: يتخيّر^٢. ولو وطئ إحدى الأخنتين المملوكتين حرمت
الأخرى حتى تخرج الأولى عن ملكه، فلو وطئ الثانية فعل حراماً ولم تحرّم
الأولى.

(١) نعم.

(٢) بالملك مثلاً.

(٣) بل يكره.

(٤) نعم.

١. قال به الشيخ في النهاية، ص ٤٦٦؛ والمبسوط، ج ٥، ص ٢٩٢.

٢. قال به الشيخ في النهاية، ص ٤٥٤؛ والعلامة في معتمد الشيعة، ج ٧، ص ٦٩. المسألة ٢٣.

الثانية: لا يجوز أن يتزوج أمة على حرة إلا بإذنها، ولو فعل وقف على إجازتها، ولا أن يتزوج الأمة مع قدرته على رواج الحرة أو مع عجزه إذا لم يخش العنت، وقيل: يجوز^(١)، وهو مشهور؛ فعلى الأول لا يُباح إلا بعدم الطول وخوف العنت، وتكفي الأمة الواحدة، وعلى الثاني ثباح اثنتان.

الثالثة: من تزوج امرأة في عدتها - بائنة كانت أو رجعية - عالماً بالعدة والتحريم بطل العقد وحرمت أبداً، وإن جهل أحدهما أو جهلهما حرمت إن دخل وإلا فلا.

الرابعة: لا تحرم المزني بها على الزاني، لأن تكون ذات بعل^(٢)، ولا تحرم الزانية ولكن بكرة تزويجها على الأصح^(٣)، ولو زنت امرأته لم تحرم على الأصح^(٤) وإن أصرت.

الخامسة: من أوقب غلاماً^(٥) أو رجلاً حرماً على الموقب أم الموطوء وأخته وبنته، ولو سبق العقد لم تحرم.

السادسة: لو عقد المحرم عالماً بالتحريم حرمت أبداً بالعقد، وإن جهل لم تحرم وإن دخل بها.

السابعة: لا يجوز للحر أن يجمع بين زيادة على أربع حرائر أو حرتين وأمتين، أو ثلاث حرائر وأمة، ولا للعبد أن يجمع بين أكثر من أربع إماء أو حرتين أو حرة وأمتين، ولا يُباح له ثلاث إماء وحرة، كل ذلك بالدوام، أما المتعة فلا حصر له.

(١) نعم على كراهية.

(٢) أو عدة رجعية.

(٣) و(٤) نعم.

(٥) سواء كان لشبهة أو إكراه؛ لأنه من باب الأسباب.

على الأصح^(١)، وكذا بملك اليمين إجماعاً.

الثامنة: إذا طلق ذو النصاب رجعيًا لم يجز له التزويج دائماً حتى تخرج العدة. وكذا الأخت دائماً ومُتعة. ولو كان بائناً جاز على كراهية شديدة.

التاسعة: لا تحل الحرّة على المطلق ثلاثاً إلا بالمحفل وإن كان المطلق عبداً. ولا تحل الأمة المطلقة اثنتين إلا بالمحفل ولو كان المطلق حرّاً، أما المطلقة تسعاً للعدة ويتكحها رجلاً؛ فإنها تحرم أبداً.

العاشرة: تحرم الصلاعة أبداً، وكذا الصماء والخرساء إذا قذفها زوجها بما يوجب اللعان.

الحادية عشرة: تحرم الكافرة غير الكتابية على المسلم إجماعاً، والكتابية دوماً لا مُتعة، وملك يمين. ولو ارتد^(٢) أحد الزوجين قبل الدخول بطل النكاح، ويجب نصف المهر إن كان الارتداد من الزوج، ولو كان بعده وقف على انقضاء العدة، ولا يسقط شيء من المهر ولو كان عن فطرة بانت في الحال. ولو أسلم زوج الكتابية فإليكاح بحاله، ولو أسلمت ذوته وقف على العدة، وإن كان قبل الدخول وأسلمت الزوجة بطل.

الثانية عشرة: لو أسلم أحد الوثنيين قبل الدخول بطل، ويجب النصف بإسلام الزوج، وبعده وقف على العدة. ولو أسما معاً فالنكاح بحاله، ولو أسلم الوثني أو الكتابي على أكثر من أربع فأسلمن أو كن كتابيات تخير أربعاً.

الثالثة عشرة: لا يحكم بفسخ نكاح العبد بإباه وإن لم يعد في العدة على الأقوى^(٣)، ورواية عمارة ضعيفة.

(١) نعم.

(٢) الردة هي الإتيان بما يخرج عن الإسلام قطعاً أو اعتقاداً أو شكاً.

(٣) نعم.

الرابعة عشرة: الكفاءة معتبرة في النكاح، فلا يجوز للمسلمة التزويج بالكافر، ولا يجوز للناسب التزويج بالمؤمنة، ويجوز للمسلم التزويج مُتَعَةً أو استدامةً - كما مرَّ - بالكافرة، وهل يجوز للمؤمنة التزويج بالمُخَالِف^(١)؟ قولان^١. أما العكس فجائز؛ لأن المرأة تأخذ من دين زوجها.

الخامسة عشرة: ليس التمكن من السفقة شرطاً في صحة العقد، نعم هو شرط في وجوب الإجابة.

السادسة عشرة: يكره تزويج الفاسق وخصوصاً شارب الخمر.

السابعة عشرة: لا يجوز التعريض بالعقد لذات البعل ولا للمعتدة رجعية، ويجوز في المعتدة بائناً التعريض من الزوج وغيره، والتصريح به إن حلت له في الحال، ويحرم إن توقف على المحلل، وكذا يحرم التصريح من غيره مطلقاً. ويحرم التعريض للمطلقة تسعاً من الزوج، ويجوز من غيره.

الثامنة عشرة: تحرم الخطبة بعد إجابة الغير، ولو عقد صح، وقيل: تكره الخطبة^٢.

التاسعة عشرة: يكره العقد على القابلة المربية، وأن يزوج ابنة بنت زوجها المولودة بعد مفارقتها، أما قبل تزويجه فلا كراهة، وأن يتزوج بضرّة الأم مع غير الأب لو فارقتها الزوج.

العشرون: نكاح الشغار، وهو أن يزوج كل من الوليين الآخر على أن يكون بضع كل واحد مَهراً للآخرى.

(١) لا.

١. القول بالمنع للشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ١٧٨؛ وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٥٥٧؛ والقول بالجواز

ليحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ٤٣٢.

٢. قال به المحقق في المختصر النافع، ص ٢٨٧؛ والفاصل للمقداد في التنقيح الرائع، ج ٣، ص ١١٤.

الفصل الرابع في نكاح المتعة

ولا خلاف في شرعيته، وانقرآن مُصرِّح به^(١)، ودَعْوَى نَسْخِهِ لَمْ تُثْبِتْ،
وتَحْرِيمُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ^(٢) آيَاهُ تَشْرِيعٌ مَرْدُودٌ.
وابْتِجَاءُ كَالدَّائِمِ، وَقَبُولُهُ كَذَلِكَ، وَيَزِيدُ الْأَجَلَ وَذِكْرُ الْمَهْرِ، وَحُكْمُهُ كَالدَّائِمِ فِي
جَمِيعِ مَا سَلَفَ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى^(٣)، وَلَا تَقْدِيرُ فِي الْمَهْرِ قِلَّةٌ وَلَا كَثَرَةٌ، وَكَذَا الْأَجَلُ.
وَلَوْ وَهَبَهَا الْمُدَّةَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمُسَمَّى^(٤)، وَلَوْ أَخْلَتْ بِشَيْءٍ مِنَ
الْمُدَّةِ قَاصَّهَا، وَلَوْ أَخْلَى بِالْأَخْلِ فِي الْعَقْدِ انْقِلَابٌ دَائِمًا أَوْ بَطَلَ عَلَى خِلَافٍ^(٥)، وَلَوْ
تَبَيَّنَ فُسَادُ الْعَقْدِ فَمَهْرُ الْمِثْلِ مَعَ الدُّخُولِ، وَيَجُوزُ الْعَزْلُ عَنْهَا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ،
وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ وَإِنْ عَزَلَ.

- (١) في قوله تعالى «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ» الآية [النساء (٤) - ٢٤].
(٢) يعني في تحريم المصاهرة وأن يستمتع بأمة وعنده حرّة على الدوام أو متعة على
الأقرب إلا بإذنها، ويحرم إدخال بنت الأخ أو بنت الأخت عليها إلا برضى العمة أو
الحالة له؛ فإن فعل كان موقوفاً أو باطلاً قوله: «إلا ما استثنى» يعني من عدم القسمة،
وعدم النفقة، وعدم السكى، وأنه لا حصر، فيعوز أن يستمتع بأكثر من أربع، خلافاً
لابن البراج. المذهب [ج ١، ص ٢٤٣].
(٣) ولا عدة.

١ الدر المختور، ج ٢، ص ٤٨٧، دليل الآية ٢٤ من سورة النساء: السكى الكبرى، البهقي، ج ٧، ص ٣٢٥.
ج ١٤١٧.

٢. راجع للخلاف مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٢٢٧-٢٢٨، المسألة ١٥٥.

وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ السَّائِغِ فِي الْعَقْدِ، كَاشْتِرَاطِ الْإِتْيَانِ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً أَوْ مَرَّةً أَوْ مِرَاراً فِي الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ.

وَلَا يَقَعُّ بِهَا طَلَاقٌ، وَلَا إِهْلَاءٌ، وَلَا إِعَانٌ إِلَّا فِي الْقَذْفِ بِالزَّوْنِ عَلَى قَوْلِ^(١).

وَلَا تَوَارِثٌ إِلَّا مَعَ شَرْطِهِ. وَيَقَعُّ بِهَا الظُّهَارُ.

وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ، وَلَوْ اسْتَرَأَيْتَ فَخَمْسَةً وَأَرْبَعُونَ يَوْماً، وَمِنَ الْوَفَاةِ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ^(٢) إِنْ كَانَتْ أُمَةً، وَضَعْفُهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَلَوْ كَانَتْ حَامِلاً قَبْلَ بَعْدِ الْأَجَلَيْنِ فِيهِمَا.

(١) و (٢) نعم.

١. ذهب إليه السيد المرتضى في الانتصار، ص ٢٧٦، مسألة ١٥٣ لسرمد الاطلاع راجع غاية المراد، ج ٢.

ص ٧٩ (ضمن الموسوعة، ج ٣)

الفصل الخامس في نكاح الإماء

لا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ وَلَا لِلْأَمَةِ أَنْ يَتَعَقِدَا لِأَنْفُسِهِمَا نِكَاحًا إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى أَوْ إِجَازَتِهِ. وَإِذَا كَانَ رِقًا فَالْوَلَدُ رِقٌ وَيَمْلِكُهُ الْمَوْلِيَانِ إِنْ أَذِنَا أَوْ لَمْ يَأْذِنَا أَحَدُهُمَا. وَلَوْ أَذِنَ أَحَدُهُمَا خَاصَّةً فَالْوَلَدُ لِمَنْ لَمْ يَأْذِنْ، وَبِشَرْطِ أَحَدِ الْمَوْلَيَيْنِ انْفِرَادَهُ بِالْوَلَدِ أَوْ بِأَكْثَرِهِ صَحَّ الشَّرْطُ^(١).

وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ حُرًّا فَالْوَلَدُ حُرًّا، وَلَوْ شَرَطَ رِقَّتُهُ جَازًا عَلَى قَوْلٍ^١ مَشْهُورٍ^(٢) ضَعِيفٍ الْمَأْخُذِ.

وَيُسْتَحَبُّ إِذَا رَوَّجَ عَبْدُهُ أَمَتَهُ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا مِنْ مَالِهِ.

وَيَجُوزُ تَزْوِيجُ الْأَمَةِ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لِأَجَنَّتِي بِاتِّفَاقِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا لِأَحَدِهِمَا، وَلَوْ حَلَّلَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ فَالْوَجْهُ الْجَوَارُ^(٣).

وَلَوْ أُعْتِقَتِ الْمَمْلُوكَةُ فَلَهَا الْفَسْخُ عَلَى الْقَوْرِ وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ حُرٍّ بِخِلَافِ الْعَبْدِ^(٤) فَإِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ بِالْعِتْقِ.

وَيَجُوزُ حَلُّ عِتْقِ أَمَتِهِ صَدَاقَهَا رُقْدُمًا مَا شَاءَ مِنَ الْعِتْقِ وَالتَّزْوِيجِ.

(١) وَلَا يَسْقُطُ بِالْإِسْقَاطِ بَعْدَهُ.

(٢) مِم.

(٣) لَا.

(٤) نَعَمْ.

وَيَجِبُ^(١) قَبُولُهَا عَلَى قَوْلٍ^١.

ولو بيع أحد الزوجين فَلِلْمُشْتَرِي والبائع الخيار، وكذا مَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ بِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ. ولو بيع الزوجان معاً على واحدٍ تَخَيَّرَ، ولو بيع كُلٌّ مِنْهُمَا على واحدٍ تَخَيَّرَا.

وَلَيْسَ لِلْمُعْبِدِ طَلَاقُ أَمَةٍ سَيِّدِهِ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَيَجُوزُ طَلَاقُ غَيْرِهَا أَمَةً كَانَتْ أَوْ حُرَّةً، أِذْنُ الْمُتَوَلَّى أَوْ لَا. وَلِلسَّيِّدِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ رَقِيقِهِ مَتَى شَاءَ بِلَمَظٍ «الطَّلَاقِ» أَوْ غَيْرِهِ. وَتُبَاحُ الْأَمَةِ بِالتَّحْلِيلِ^(٢) مِثْلَ: «أَحْلَلْتُ لَكَ وَطَأَهَا» أَوْ «جَعَلْتُكَ فِي حِلٍّ مِنْ وَطْئِهَا». وَفِي الْإِبَاحَةِ قَوْلَانِ^٣، وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ يَمْلِكُ يَمِينٌ لَا عَقْدٌ^(٣). وَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا تَنَازَلَهُ اللَّفْظُ، وَمَا يَشْهَدُ أَحَالٌ بِدُخُولِهِ فِيهِ. وَالْوَلَدُ حُرٌّ وَلَا قِيَمَةٌ عَلَى الْأَبِ.

وَلَا بَأْسَ بِوَطْئِ الْأَمَةِ فِي التَّيَمُّنِ آخَرُهُ، وَأَنْ يَنْتَامَ بَيْنَ أَمَتَيْنِ، وَيُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْحُرَّةِ. وَيُكْرَهُ وَطْئُ الْأَمَةِ الْفَاجِرَةِ كَالْحُرَّةِ الْفَاجِرَةِ، وَوَطْئُ مَنْ وُلِدَتْ مِنَ الزَّوْنِيِّ بِالْعَقْدِ وَالْمِلْكِ.

(١) نعم.

(٢) قال الشيخ في المبسوط [ج ٤، ص ٢٤٦]: لا يذم مع الإباحة من ضبط المدة، وفيه نظر.

(٣) نعم.

١. لم نشر عليه احتمله فخر المحققين في إصباح الفوائد، ج ٣، ص ١٥٤.

٢. ذهب إلى الجواز ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٦٣٣؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٢٨٠.

المسألة ٢٠٠: القول بالمنع للشيخ في النهاية، ص ١٤٩؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٥١٦.

الفصل السادس في المهر

كُلُّ مَا صَحَّ أَنْ يُمْلَكَ غَيْبًا كَانَ أَوْ مَنفَعَةً يَصِحُّ إِمَهَارُهُ. وَلَوْ عَقَّدَ الذَّيْتَانِ عَلَى مَا لَا يُمْلَكَ فِي شَرْعِنَا صَحَّ، فَإِنْ أَسْلَمَا انْتَقَلَ إِلَى الْقِيَمَةِ. وَلَا تَقْدِيرَ فِي الْمَهْرِ قِلَّةٌ وَلَا كَثَرَةٌ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ السُّنَّةَ، وَهُوَ خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ. وَيَكْفِي فِيهِ الْمُشَاهَدَةُ عَنْ اعْتِبَارِهِ.

وَلَوْ تَرَوَّجَهَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ فَهُوَ خَمْسِمِائَةِ دِرْهَمٍ. وَيَجُوزُ جَعْلُ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ مَهْرًا.

وَيَصِحُّ الْعَقْدُ الدَّائِمُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ، فَإِنْ دَخَلَ قَمَهُرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْمُتَعَةُ حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً. ^(١) فَالْفَنِي بِالْذَّائِمَةِ ^(٢) أَوْ الثَّوْبِ الْمُرْتَفِعِ أَوْ عَشْرَةِ دَنَانِيرَ. وَالْمُتَوَسُّطُ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ. وَالْفَقِيرُ بِدِينَارٍ وَخَاتَمٍ وَشِبْهِهِ. وَلَا مُتَعَةٌ لِغَيْرِ هَذِهِ. وَلَوْ تَرَاضَيَا بَعْدَ الْعَقْدِ بِفَرْضِ الْمَهْرِ جَازَ وَصَارَ لَازِمًا. وَلَوْ فَوَّضَا تَقْدِيرَ الْمَهْرِ إِلَى أَحَدِهِمَا صَحَّ، وَلَزِمَ مَا حَكَمَ بِهِ الزَّوْجُ مِمَّا يُتَمَوَّلُ، وَمَا حَكَمَتْ بِهِ الزَّوْجَةُ إِذَا لَمْ يَتَجَاوَزِ السُّنَّةَ.

وَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَنِصْفُ مَا يُحْكَمُ بِهِ، وَلَوْ مَاتَ الْحَاكِمُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَالْمَرْوِيُّ ^(٣) الْمُتَعَةُ ^(٤). وَلَوْ مَاتَ أَحَدُ الرُّوْحَيْنِ مَعَ تَفْوِيضِ الْبُضْعِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا شَيْءَ.

(١) قيمتها عشرة دنانير، وكذا الثوب

(٢) نعم.

وهنا مسائل عشر.

[الأولى:] الصداق يملك بالعقد، ولها التصرف فيه قبل القبض، فلو نما كان لها، فإن تعقبه طلاق قبل الدخول ملك الزوج النصف حينئذ، ويستحب لها العفو عن الجميع، ولو ليها الإجماري العفو عن البعض لا الجميع.

الثانية: لو دخل قبل دفع المهر كان ديناً عليه وإن طالت المدّة، والدخول هو الوطء قبلاً أو دبراً لا مجرد الخلوة.

الثالثة: لو أبرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه، وكذا لو خلعتها به أجمع.

الرابعة: يجوز اشتراط ما يوافق الشرع في عقد النكاح، فلو شرط ما يخالفه لغا الشرط، كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسمّى، ولو شرط إيقاؤها في بلدٍها لزم^(١)، وكذا في منزلها.

الخامسة: لو أصدقها تعليم صنف ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف أجره التعليم، ولو كان قد علمها رجع بنصف الأجرة. ولو كان تعليم سورة فكذلك. وقيل: يُعلمها النصف من وراء حجاب، وهو قريب^(٢). والسماع هنا من باب الضرورة.

السادسة: لو اعتاضت عن المهر بدونه أو أزيد منه ثم طلقها رجع بنصف المسمى لا العوض.

السابعة: لو وهبت نصف مهرها مشاعاً قبل الدخول فله الباقي، ولو كان معيناً

(١) وقيل: عدم لزوم هذا الشرط [قاله الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣٠٣].

(٢) نعم، إلا مع خوف الفتنة فلها نصف لأجرة

فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي، وَنِصْفُ مَا وَهَبَتْ مِثْلًا أَوْ قِيَمَةً. وَكَذَا لَوْ تَرَوَّجَهَا بِعَبْدَيْنِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَتْهُ، فَلِلزَّوْجِ نِصْفُ الْبَاقِي وَنِصْفُ قِيَمَةِ التَّالِفِ.

الثَّامِنَةُ: لِلزَّوْجَةِ الْاِمْتِنَاعُ قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى تَقْبِضَ مَهْرَهَا إِنْ كَانَ حَالًا، وَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ اِمْتِنَاعٌ.

التَّاسِعَةُ: إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ وَلِلْوَلَدِ مَالٌ فَفِي مَالِهِ الْمَهْرُ، وَإِلَّا فَفِي مَالِ الْأَبِ، وَلَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ فَطُلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ كَانَ النِّصْفُ الْمُسْتَعَادُّ لِلْوَلَدِ.

الْعَاشِرَةُ: لَوْ اِخْتَلَفَا فِي التَّسْمِيَةِ خَلَفَ الْمُنْكَرُ، وَلَوْ اِخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ قُدِّمَ الزَّوْجُ، وَكَذَا فِي الصِّفَةِ، وَفِي التَّسْلِيمِ يُقَدِّمُ قَوْلُهَا وَفِي الْمَوَاقِعَةِ لَوْ أَنْكَرَهَا قَوْلُهُ، وَقِيلَ: قَوْلُهَا مَعَ الْخُلُوةِ التَّامَّةِ^(١)، وَهُوَ قَرِيبٌ^(٢).

(١) نعم، إذا كانت تتيماً أو بكرأ وقد ذهبت بكارتها أو لم تذهب وادعت الوطء ذيراً.

الفصل السابع في العيوب^(١) والتدليس

وهي في الرجل خمسة: الجنون والخصاء والجُبُّ والعَنُّ والجذام على قول^١. ولا فرق بين الجنون المطبق وغيره، ولا قبل العقد بعده، وطئ أو لا. وفي معنى الخصاء الوجاء.

وشرط الجُبُّ أن لا يبقى قدر الحشفة، وشرط العَنُّ أن يصجز عن القبل والدبر منها ومن غيرها بعد إنظاره سنة، وشرط الجذام تحقُّقه.

ولو تجددت بعد العقد فلا فسخ^٢ وقيل: لو كان خشي فلها الفسخ^٣. ويضعف بأنه إن كان مشكلاً فالنكاح باطل، وإن كان محكوماً بذكوريته فلا وجه للفسخ؛ لأنه كزيادة عضو في الرجل.

وعيوب المرأة تسعة: الجنون والجذام والبرص والعمى والإقعاذ والقرن عظاماً والإفشاء والعقل والرتق على خلاف فيهما ولا خيار لو تجدد بعد العقد أو كان يمكن وطء الرتقاء أو القرناء أو علاجه إلا أن تمتنع.

(١) فائدة في العيوب المتخللة بين العقد والدخول: الطاهر أنها إن كانت بالمرأة لم يكن للرجل الفسخ؛ تمسكاً بمقتضى العقد؛ لقدرته عليه بالمفارقة بالطلاق. وإن كان بالرجل كان لها الفسخ لعدم قدرتها على الفراق إلا بالفسخ، فلو لم يشرع لها لحصل عليها ضرر، وهو منفي بالخبر، وإن كان بعد الدخول فليس لأحدهما الفسخ إلا بجنون الرجل دون المرأة.

١. قال به القاضي ابن البراج في المذهب، ج ٢، ص ٢٢٦ وحكاها عن ابن الجيد العلامة في مختلف الشريعة ج ٧،

ص ١٩٦، المسألة ١٢٤

٢. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣٦٦ و ٢٦٣.

وخيار العيب على الفور، ولا يُشترط فيه الحاكم وليس بطلاق.
ويُشترط الحاكم في ضرب أحل عتة. ويقدم قول منكر العيب مع عدم البيّنة.
ولا مهر إن كان الفسخ قبل الدخول إلا في العتة فصفاً، وإن كان بعد الدخول
فالمُسَمَّى، ويرجع به على المدّلس.
ولو تزوّج امرأة على أنها حرة فظهرت أمة فله الفسخ، وكذا تفسخ لو تزوّجته
على أنه حرّ فظهر عبداً. ولا مهر بالفسخ قبل الدخول ويجب بعده.
ولو شرط كونها بنت مهيّرة فظهرت بنت أمة فله الفسخ، فإن كان قبل الدخول
فلا مهر وإن كان بعده وجب المهر. ويرجع به على المدّلس فإن كانت هي رجع
عليها إلا بأقل مهر.
ولو شرطها بكرًا فظهرت ثيباً فله الفسخ^(١) إذا ثبت سبقه على العقد. وقيل:
ينقص من مهرها بنسبة ما بين مهر البكر والثيب.

(١) مع.

الفصل الثامن في القسم والنشوز والشقاق

[القسم] يَجِبُ لِلزَّوْجَةِ الْوَاحِدَةِ لَيْلَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ، وَعَلَى هَذَا فَإِذَا تَمَّتِ الْأَرْبَعُ فَلَا قَاضٍ، وَلَا فَرَقَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالْخَصِيِّ وَالْعَيْنِ وَغَيْرِهِمْ. وَتَسْقُطُ الْقِسْمَةُ بِالنُّشُوزِ وَالسَّفَرِ.

وَيَخْتَصُّ الْوُجُوبُ بِاللَّيْلِ، وَأَمَّا النَّهَارُ فَلِمُعَاشِهِ إِلَّا فِي نَحْوِ الْحَارِسِ فَتَنْعَكِسُ. وَلِلْأُمَةِ نِصْفُ الْقِسْمِ وَكَذَا الْكِتَابِيَّةُ الْحُرَّةُ، وَلِلْكِتَابِيَّةِ الْأُمَةِ رُبْعُ الْقِسْمِ فَتُصَيِّرُ الْقِسْمَةُ مِنْ سِتٍّ عَشْرَةَ لَيْلَةً.

وَلَا قِسْمَةٌ لِلصَّغِيرَةِ وَلَا لِلْمَجْنُونَةِ لِلْمَطْبِقَةِ إِذَا خَافَ. وَيَقْسِمُ الْوَلِيُّ بِالْمَجْنُونِ. وَتَخْتَصُّ الْبِكْرُ عِنْدَ الدُّخُولِ بِسَبْعٍ، وَالْتَّوْبُ بِثَلَاثٍ.

وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَهَبَ لَيْلَتَهَا لِلصَّرَّةِ إِلَّا بِرِضَاءِ الزَّوْجِ، وَلَهَا الرُّجُوعُ قَبْلَ الْعَبِيَّةِ لَا بَعْدَهُ، وَلَوْ رَجَعَتْ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلَةِ تَحَوَّلَ إِلَيْهَا، وَلَوْ رَجَعَتْ وَلَمْ يَعْلَمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَلَا يَصِحُّ الْإِعْتِيَاذُ عَنِ الْقِسْمِ، فَيَجِبُ رَدُّ الْعَوَاضِ.

وَلَا يَزُورُ الزَّوْجُ الصَّرَّةَ فِي لَيْلَةِ ضَرْتِهَا، وَتَجُوزُ عِيَادَتُهَا فِي مَرَضِهَا، لَكِنْ يَقْضَى لَوْ اسْتَوْعَبَ اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْمَرْوَرَةِ.

وَالوَاجِبُ الْمُضَاحَقَةُ لَا الْمَوَاقَعَةُ. وَلَوْ جَارَ فِي الْقِسْمَةِ قَضَى. وَالنُّشُوزُ هُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الطَّاعَةِ، فَإِذَا ظَهَرَتْ أَمَارَتُهُ لِلزَّوْجِ بِتَعْطِيلِهَا فِي وَجْهِهِ، وَالتَّبَرُّمُ بِخَوَائِجِهِ أَوْ تَغْيِيرُ عَادَتِهَا فِي أَذْيِهَا وَعَظْمُهَا^(١)، ثُمَّ حَوَّلَ ظَهْرَهُ إِلَيْهَا.

(١) بَأَن يَقُولَ: أَنَا أَوْثَرُ الْبَقَاءِ مَعَكَ وَفِي خِلَافِكَ عَلَيَّ قَطْعُ الْأَلْفَةِ وَغَضَبُ الرَّبِّ (سَبْعَانَهُ وَتَعَالَى). وَلَوْ كَانَ هُوَ النَّاشِزُ فَوَعظَهَا بِقَوْلِهَا. أَوْثَرُ الْمَقَامِ مَعَكَ فَلَا تُشْمِتُ بِي عَدُوِّي، وَاتَّقِ اللَّهَ فِي أَمْرِي، وَمَا أَشْبِهَهُ، وَلَيْسَ لَهَا ضَرْبُهُ.

ثُمَّ اعْتَزَلَ فَرَاشَهَا. وَلَا يَجُوزُ ضَرْبُهَا، وَإِذَا امْتَنَعَتْ عَنْ طَاعَتِهِ فِيمَا يَجِبُ لَهُ
ضَرْبُهَا مُقْتَصِرًا عَلَى مَا يُؤْمَلُ بِهِ رُجُوعُهَا مَا لَمْ يَكُنْ مُدْمِيًا وَلَا مُبْرَحًا.
وَلَوْ نَشَرَ بَمَنْعِ حُقُوقِهَا فَلَهَا الْمُطَالَبَةُ، وَلِلْحَاكِمِ الزَّامَةُ، وَلَوْ تَرَكَتْ بَعْضَ حُقُوقِهَا
اسْتِمَالَةً لَهُ حَلُّ قَبُولِهِ.

وَالشِّقَاقُ أَنْ يَكُونَ الشُّوْرُ مِنْهُمَا وَتُخْشَى الْفُرْقَةُ، فَيَبْعَثُ الْحَاكِمُ الْحَكَمَيْنِ مِنْ
أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا تَحْكِيمًا^(١)، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِصْلَاحِ فَعَلَاةٌ، وَإِنْ ائْتَفَقَا
عَلَى التَّفْرِيقِ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ فِي الطَّلَاقِ وَالزَّوْجَةِ فِي الْبَذْلِ، وَكُلُّ مَا
شَرَطَاهُ يَلْزَمُ إِذَا كَانَ سَائِعًا.
وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ نَظَرَانِ:



[النظر] الأول: الأولاد

وَيُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالزَّوْجِ الدَّائِمِ بِالدُّخُولِ، وَمُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ الْوَطْءِ، وَعَدَمِ
تَجَاوُزِ أَقْصَى الْحَمْلِ، وَعَايَةِ مَا قِيلَ عِنْدَنَا: سَنَةٌ. هَذَا فِي التَّامِّ الَّذِي وَلَجَتْهُ الرُّوحُ،
وَفِي غَيْرِهِ يُرْجَعُ إِلَى الْمُعْتَادِ مِنَ الْأَيَّامِ وَالْأَشْهُرِ وَإِنْ تَقَصَّتْ عَنِ السِّنَةِ الْأَشْهُرِ.
وَلَوْ فَجَرَ بِهَا فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ، وَلَا يَحُوزُ لَهُ نَفْيُهُ لِذَلِكَ، وَلَوْ نَفَاهُ لَمْ يَنْتَفِ إِلَّا بِاللِّعَانِ.
وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الدُّخُولِ أَوْ فِي وِلَادَتِهِ حَلَفَ الزَّوْجُ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمُدَّةِ حَلَفَتْ.
وَوَلَدُ الْعَمَلُوكَةِ إِذَا حَصَلَتْ الشَّرَاطُ يُلْحَقُ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْمُتَعَةِ، لَكِنْ لَوْ نَفَاهُ انْتَفَى
بغَيْرِ لِعَانٍ فِيهِمَا وَإِنْ فَعَلَ حَرَامًا. فَلَوْ عَادَ وَاعْتَرَفَ بِهِ صَحَّ وَلِحَقَّ بِهِ.
وَلَا يَجُوزُ نَفْيُ الْوَلَدِ لِمَكَانِ الْقَرْبِ، وَوَلَدُ الشُّبْهَةِ يُلْحَقُ بِالْوَاطِئِ بِالشَّرْطِ،
وَعَدَمِ الزَّوْجِ الْحَاضِرِ.

وَيَجِبُ اسْتِبْدَادُ النِّسَاءِ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ أَوْ الزَّوْجِ فَإِنْ تَعَذَّرَ قَالَ رِجَالٌ.

وَيُسْتَحَبُّ غُسْلُ الْمَوْلُودِ، وَالْأُذُنُ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَالْإِقَامَةُ فِي الْيُسْرَى، وَتَحْنِيكُهُ بِرَبِّهِ الْحُسَيْنِ عليه السلام وَمَاءِ الْقُرَاتِ، أَوْ مَاءِ قُرَاتٍ وَلَوْ بِخَلْطِهِ بِالتَّمْرِ أَوْ الْعَسَلِ، وَتَسْمِيَّتُهُ مُحَمَّدًا إِلَى يَوْمِ السَّابِعِ، فَإِنْ غَيَّرَ جَازَ.

وَأَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ مَا عُبِّدَ لِلَّهِ وَأَفْضَلُهَا اسْمُ «مُحَمَّدٍ» وَ«عَلِيٍّ»، وَأَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْأَيْعَةُ عليها السلام، وَتَكْنِيَّتُهُ، وَيَجُوزُ اللَّقَبُ.

وَيُكْرَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ كُنْيَتَيْهِ بِـ«أَبِي الْقَاسِمِ» وَتَسْمِيَّتِهِ بِـ«مُحَمَّدٍ»، وَأَنْ يُسَمَّى حَكَمًا أَوْ حَكِيمًا أَوْ خَالِدًا أَوْ حَارِثًا أَوْ ضِرَارًا أَوْ مَالِكًا. وَأَحْكَامُ الْأَوْلَادِ أُمُورٌ:

فَإِنَّهَا: الْعَقِيقَةُ وَالْحَلْقُ وَالْإِخْتَانُ ^(١) وَتَقَبُّ الْأُذُنِ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ. وَلْيَكُنِ الْحَلْقُ قَبْلَ الْعَقِيقَةِ. وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِ شَعْرَةٍ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً. وَيُكْرَهُ الْقَنَازِعُ. وَيَجِبُ الْإِخْتَانُ عِنْدَ الْبُلُوغِ، وَيُسْتَحَبُّ خَفْضُ النِّسَاءِ ^(٢) وَإِنْ بَلَغَ وَالْعَقِيقَةُ شَاءَ يَجْتَمِعُ فِيهَا شُرُوطُ الْأَصْحَابِ ^(٣) وَيُسْتَحَبُّ مُسَاوَاتُهَا الْوَلَدَ فِي الذُّكُورَةِ وَالْأُنثَوَةِ. وَالِدُعَاءُ عِنْدَ ذَبْحِهَا بِالْمَاءِ تَوَرُّ، وَسُؤَالُ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَهَا فِدْيَةً لَهُ لَحْمًا بِلَحْمٍ، وَعَظْمًا بِعَظْمٍ، وَجِلْدًا بِجِلْدٍ. وَلَا تَكْفِي الصَّدَقَةُ بِقِيمَتِهَا.

وَلْيُخَصَّ الْقَابِلَةُ بِالرَّجُلِ وَالْوَرِكُ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قَابِلَةً تَصَدَّقَتْ بِهَ الْأُمِّ. وَلَوْ بَلَغَ الْوَلَدُ وَلَمْ يَعْقُ عَنْهُ اسْتَحَبَّ لَهُ الْعَقِيقَةُ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَوْ شَكَّ فَلْيَعْقُ؛

(١) وَالْأَصْلُ فِي سَبِيهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَمَرَ بِقَتْلِ أَعْمَالِقَةَ، فَقَتَلَ مِنَ الْمَرِيْقِينَ خَلْقًا كَثِيرًا وَلَمْ يَعْرِفْ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَصْحَابَهُ لِهَدَفْنَهُمْ، فَأَمَرَ بِالْإِخْتَانِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لِيَكُونَ عَلَامَةً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَاخْتَنَ عَلَى رَأْسِ مَائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَأَمَرَ بِالْإِخْتَانِ. وَأَمَّا خَفْضُ النِّسَاءِ فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ سَارَةَ عليها السلام لَمَّا غَارَتْ مِنْ هَاجِرٍ حَلَفَتْ أَنْ يُثْلِيَ بِهَا مِنْ دَمِهَا، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام: «أَخْفِصِيهَا فَاخْتِنِيهَا» لَتَكُونَ سَنَةً مِنْ بَعْدِي، وَتَخْلُصِي مِنْ يَمِينِكَ»، فَفَعَلَتْ، فَهَاجَرَ عليه السلام أَوَّلَ مَنْ اخْتَنَ مِنَ النِّسَاءِ، وَهِيَ مَكْرَمَةٌ فِيهِ.

إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُ عَقِيقَةِ أَبِيهِ . وَلَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ يَوْمَ السَّابِعِ بَعْدَ الزَّوَالِ لَمْ تَسْقُطْ ، وَقَبْلَهُ تَسْقُطُ .

وَيُكْرَهُ لِلْوَالِدَيْنِ أَنْ يَأْكُلَا مِنْهَا شَيْئًا ، وَكَذَلِكَ مَنْ هُوَ فِي عِيَالَتِهِمَا ، وَأَنْ تُكْسَرَ عِظَامُهَا بِلِ تَفْصُلِ أَعْضَاءٍ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُدْعَى لَهَا الْمُؤْمِنُونَ ، وَأَقْلَهُمْ عَشْرَةٌ ، وَتُطْبَخُ بِالْمَاءِ وَالْمِلْحِ .

وَمِنْهَا: الرِّضَاعُ ، فَتَجِبُ عَلَى الْأُمِّ إِرْضَاعُ اللَّبْنَاءِ ، بِأَجْرَةٍ عَلَى الْأَبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوَلَدِ مَالٌ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُرَضِعَهُ طَوْلَ الْحُدَّةِ ، وَالْأَجْرَةُ كَمَا قُلْنَا . وَلَهَا إِرْضَاعُهُ بِنَفْسِهَا وَبِغَيْرِهَا ، وَهِيَ أَوْلَى إِذَا قَنِعَتْ بِمَا يَقَعُ بِهِ الْغَيْرُ ، وَلَوْ طَلَبَتْ زِيَادَةً جَازَ لِلْأَبِ انْتِزَاعُهَا وَتَسْلِيمُهَا إِلَى الْغَيْرِ . وَلِلْمَوْلَى إِحْصَارُ أُمَّتِهِ عَلَى الْإِرْضَاعِ لِوَلَدِهَا وَغَيْرِهِ .

وَمِنْهَا: الْحَضَانَةُ ^(١) ، فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ مُدَّةَ الرِّضَاعِ وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا إِذَا كَانَتْ حُرَّةً مُسْلِمَةً أَوْ كَانَا رَقِيقَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ ، فَإِذَا تَفَصَّلَ فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْأُنْثَى إِلَى سَبْعٍ ، وَالْأَبُ أَحَقُّ بِالذَّكَرِ إِلَى الْبُلُوغِ ، وَبِالْأُنْثَى بَعْدَ السَّبْعِ ، وَالْأُمُّ أَحَقُّ مِنَ الْوَصِيِّ مَالًا بِنِ ، فَإِنْ هُتِدَ الْأَبْوَانِ فَالْحَضَانَةُ لِأَبِ الْأَبِ ، فَإِنْ هُتِدَ فَلِأَقَارِبِ ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَتِ الْأُمُّ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا ، فَإِنْ طَلَّقَتْ عَادَتِ الْحَضَانَةُ ، وَإِذَا بَلَغَ الْوَلَدُ رَشِيدًا سَقَطَتِ الْحَضَانَةُ عَنْهُ .

النَّظَرُ الثَّانِي فِي النِّفَقَاتِ

وَأَسْبَابُهَا الزَّوْجِيَّةُ وَالْقَرَابَةُ وَالْمِلْكُ .

فَالْأَوَّلُ: تَجِبُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ بِالْعَقْدِ الدَّائِمِ ، بِشَرْطِ التَّمَكُّنِ الْكَامِلِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ يَسُوغُ فِيهِ الِاسْتِمْتَاعُ ، فَلَا نَفَقَةَ لِلصَّغِيرَةِ ، وَلَا لِلنَّاشِزَةِ ، وَلَا لِلْمَسَاكِينَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ مَا لَمْ تَعْرِضِ التَّمَكُّنَ عَلَيْهِ .

(١) الْحَضَانَةُ: وَلَايَةُ شَرْعِيَّةٍ عَلَى لَصْغِيرٍ أَوْ مَجْمُونٍ بِسَبَبِ الْقَرَابَةِ لِإِصْلَاحِ حَالِهِ وَتَرْبِيَتِهِ ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهَا .

والواجب القيام بما تحتاج إليه المرأة من طعام وإدام وكسوة وإسكان وإخدام وآلة الدهن تبعاً لعادة أمثالها من بلدها. والرجع في الإطعام إلى سد الخلّة. وتجب الخادم إذا كانت من أهله أو كانت مريضة. وجنس المأذوم والملبوس والمسكن يتبع عادة أمثالها. ولها المنع من مشاركة غير الزوج. ويُرِيدُ في الشتاء المحشوة لليقطة، والليحاف للنوم.

ولو كان في بلد يعتاد فيه الفرو للنساء وجب، ويرجع في جنسه إلى عادة أمثالها، وكذا لو احتيج إلى تعدد الليحاف. وتُراد المتجملّة ثياب التحمل بحسب العادة. ولو دخل بها واستمرت تاكل معه على العادة، فليس لها مطالبة بمدة مؤاكلته.

الثاني: القرانة، وتجب النفقة على الأبوين فصاعداً والأولاد فنارلاً. ويُستحب على باقي الأقارب، ويتأكد في الوارث منهم. وإتماً يجب الإنفاق على الفقير العاجز عن التكسب وإن كان فاسعاً أو كافراً. ويُشترط في المتفق أن يفضل ماله عن قوته وقوت زوجته. والواجب قدر الكفاية من الإطعام والكسوة والمسكن، ولا يجب إعفاف واجب النفقة.

ويقتضى نفقة الروجة لا نفقة الأقارب ولو قدرها الحاكم، نعم لو أذن في الاستدانة أو أمره قضي.

والأب مُقَدَّم في الإنفاق، ومع عذمه أو فقره فعلى أب الأب فصاعداً، فإن عذمت الآباء فعلى الأم، ثم على أبويها بالسوية. والأقرب في كل مرتبة مُقَدَّم على الأبعد.

أمّا المتفق عليهم فالأبوان، والأولاد سوية، وهم أولى من آبائهم وأولادهم، وكل طبقة أولى من التي بعدها مع القصور.

ولو كان للعاجز أب وابن قادران فعليهما بالسوية.

وَيُجْبَرُ الْحَاكِمُ الْمُتَتَبِعُ عَنِ الْإِنْفَاقِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَأَنْفَقَ مِنْهُ.
 الثَّالِثُ: الْمَلِكُ، وَتَجِبُ النِّفَقَةُ بِمَلِكٍ عَلَى الرَّقِيقِ وَالتَّهَيِّمَةِ، وَلَوْ كَانَ لِلرَّقِيقِ
 كَسْبٌ جَازٍ لِلْمَوْلَى أَنْ يَكِلَهُ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَفَّاهُ وَإِلَّا أُمِّمَ لَهُ. وَيُرْجَعُ فِي جِنْسِ ذَلِكَ إِلَى
 عَادَةِ مَمَالِيكَ أَمْثَالِ السَّيِّدِ مِنْ بَلَدِهِ. وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِنْفَاقِ أَوِ الْبَيْعِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقِنْ
 وَالْمُدَبَّرِ وَأُمِّ الْوَلَدِ.

وَكَذَا يُجْبَرُ عَلَى الْإِنْفَاقِ عَلَى التَّهَيِّمَةِ الْمَمْلُوكَةِ إِلَّا أَنْ تَجْتَرِيَ بِالرَّعْيِ، فَإِنْ امْتَنَعَ
 أُجْبِرَ عَلَى الْإِنْفَاقِ أَوِ الْبَيْعِ أَوِ الذَّبْحِ إِنْ كَانَتْ مَقْصُودَةً بِالذَّبْحِ، وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ وَقَرَّ
 عَلَيْهِ مِنْ لَبْنِهَا مَا يَكْفِيهِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ بِكِفَايَتِهِ.

كِتَابُ الطَّلَاقِ

وفيه فُصولٌ:

[الفصلُ] الأوَّلُ في أركانه

وهي الصيغة والمُطلِّق والمُطلَّعة والإشهاد والصريح: «أنتِ» أو «هذه» أو «فلانة» أو «زوجتي» - مثلاً - «طالق». فلا يكفي «طلاق» ولا «من المطلقات» ولا «مطلقة» ولا «طلقتُ فلانة» على قول^(١). ولا عبرة بـ «السراج» و«الفراق» و«الخلية» و«البرية» وإن قصد الطلاق. وطلاق الأخرس بالإشارة وإلقاء القناع. ولا يقع بالكتب حاضراً كان أو غائباً، ولا بالتخيير وإن اختارت نفسها في الحال، ولا مُعلّقاً على شرط أو صفة. ولو فسز الطلقة بأزيد من الواحدة لغا التفسير. ويُعتَبَرُ في المُطلِّق البلوغ والعقل، ويُطلَّق الولي عن المَجْنُونِ^(٢). لا عني

(١) نعم، وبه قال العلامة في قواعد الأحكام [ج ٣، ص ١٢٧].

(٢) المطلق، لا من يعتوره الجنون أدواراً.

الصبي ولا السكران؛ والاختيار، فلا يقع طلاق المكره؛ والقصد، فلا عبرة بعبارة الساهي والنائم والغالط.

ويجوز توكيل الزوجة في طلاق نفسها وغيرها.
ويُعتبر في المطلقة الزوجية والدوام والطهر من الحيض والنفاس إذا كانت مدخولاً بها، حائلاً حاضراً زوجها معها، والتعين على الأقوى^(١).

(١) نعم.

الفصل الثاني في أقسامه

وهي إما حرام، وهو طلاق العائض، إلا مع المصحح^(١) له - وكذا النفساء - وفي طهر جامعها فيه. والثلاث من غير رجعة. وكلُّه لا يقع، لكن يقع في الثلاث واحدة.

وإما مكروه، وهو الطلاق مع الشام الأخلاق.

وإما واجب، وهو طلاق المولي والمطاهر.

وإما سنة، وهو الطلاق مع الشقاق، وعدم رجاء الاجتماع، والخوف من الوقوع في المعصية.

ويطلق الطلاق السني على كل طلاق جائز شرعاً، وهو ما قابل الحرام، وهو ثلاثة:

بائن، وهو ستة: طلاق غير المدخول بها، واليايسة، والصغيرة، والمختلعة، والباراة ما لم يرجعاً في البذل، والمطلقة ثلاثة بعد رجعتين. ورجعي، وهو ما للمطلق فيه الرجعة، رجع أو لا.

وطلاق العدة، وهو أن يطلق على الشرائط، ثم يرجع في العدة ويطلق، ثم يطلق في طهر آخر، وهذه تحرم في التاسعة أبداً، وما عداها في كل ثلاثة للحررة.

(١) المصحح هو أن يكون حاملاً أو لم يدخل بها أو دخل بها وغاب عنها غيبة يعلم انتقالها من طهر إلى آخر، أو كان حاضراً ولا يمكنه معرف حالها.

والأفضل في الطلاق أن يُطْلَقَ على الشرائط، ثُمَّ يَتْرُكُهَا حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْعِدَّةِ، ثُمَّ يَتَرَوَّجُهَا إِنْ شَاءَ وَعَلَى هَذَا. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: إِنَّ هَذَا الطَّلَاقَ ^(١) لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُحَلٍّ بَعْدَ الثَّلَاثِ ^١، وَالْأَصَحُّ احتياجهُ إِلَيْهِ ^(٢).

وَيَجُوزُ طَلَاقُ الْحَامِلِ أَزِيدَ مِنْ مَرَّةٍ، وَيَكُونُ طَلَاقُ عِدَّةٍ إِنْ وَطِئَ، وَإِلَّا فَسُنَّةٌ بِمَعْنَاهُ الْأَعْمُ. وَالْأَوَّلَى تَفْرِيقُ الصَّلَاقِ عَنِ الْأَطْهَارِ لِمَنْ يُطْلَقُ وَيُرَاجَعُ. وَلَوْ طَلَّقَ مَرَّاتٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ فَيَخْلَفُ ^٢ أَقْرَبُهُ الْوُقُوعُ مَعَ تَخْلُّلِ الرَّجْعَةِ ^(٣). وَتَحْتَاجُ مَعَ كَمَالِ الثَّلَاثِ إِلَى الْمُحَلِّ. وَلَا يَلْزَمُ الطَّلَاقُ بِالشَّكِّ ^(٤).

وَيُكْرَهُ لِلْمَرِيضِ الطَّلَاقُ، فَإِنْ فَعَلَ تَوَرَّثَا فِي الرَّجْعِيَّةِ، وَتَرْتُهُ هِيَ فِي الْبَائِنِ وَالرَّجْعِيِّ إِلَى سُنَّةٍ مَا لَمْ يَرْوُجْ أَوْ يَهْرَأْ مِنْ مَرَضِهِ. وَالرَّجْعَةُ تَكُونُ بِالْقَوْلِ مِثْلَ: «رَجَعْتُ» وَ«ارْجَعْتُ»، وَبِالْفِعْلِ كَالْوَطْءِ وَالنَّقِيلِ وَاللَّمْسِ بِشَهْوَةٍ. وَإِنْكَارُ الطَّلَاقِ رَجْعَةٌ.

وَلَوْ طَلَّقَ الذَّمِّيَّةَ جَازَ مُرَاجَعَتُهَا وَلَوْ مَنَعْنَا مِنْ ابْتِدَاءِ نِكَاحِهَا دَوَامًا. وَلَوْ أَنْكَرَتْ الدُّخُولَ عَقِبَ الطَّلَاقِ حَلَفَتْ.

وَرَجْعَةُ الْآخَرِينَ بِالْإِشَارَةِ وَأَخْذِ الْقِنَاعِ. وَيَقْبَلُ قَوْلُهَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي الرِّمَانِ الْمُحْتَمَلِ، وَأَقْلُهُ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا.

(١) هذا للسنة بالمعنى الأحص.

(٢) و(٣) نعم.

(٤) أي هل وقع طلاق أولاً؟ ولو شك في عدد لطلاق بعد تيقن إيقاعه بنى على الواحدة.

١ حكاه عن عبدالله بن بكير الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٠، ضمن الحديث ٨٨.

٢ راجع للخلاف مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٧٢، المسألة ٢٣.

ولحظتان^(١)، والأخيرة دلالة على الخروج لا جزء.
وظاهر الروايات أنه لا يقبل منها غير المعتاد إلا بشهادة أربع من النساء
المطلعات على باطن أمرها، وهو قريب.

(١) قد توجد عدة أقل من ستة وعشرين يوماً ولحظتين في الحرّة، وأقل من ثلاثة عشر
يوماً ولحظتين في الأمة إذا طلق امرأته بعد نوضع وقبل رؤية الدم بلحظة، ثم ترى الدم
لحظة، ثم تطهر عشرة، ثم تحيض ثلاثة، ثم تطهر عشرة، ثم ترى الدم، وذلك ثلاثة
وعشرون يوماً ولحظتان، وفي الأمة عشرة ولحظتان.

الفصل الثالث في العِدَّة

لا عِدَّة على مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا الزَّوْجُ، لَا فِي الْوَفَاةِ، فَتَجِبُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٌ أَيَّامٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَنِصْفُهَا إِنْ كَانَتْ أُمَةً دَخَلَ بِهَا أَوْ لَا. وَفِي بَاقِي الْأَسْبَابِ تَعْتَدُّ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ الْمُسْتَقِيمَةِ الْحَيْضُ مَعَ الدُّحُولِ بِثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ، وَذَاتُ الشُّهُورِ - وَهِيَ الَّتِي لَا يَحْصُلُ لَهَا الْحَيْضُ الْمُعْتَادُ وَهِيَ فِي بَسِّ الْحَيْضِ - بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَالْأُمَةُ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَلَوْ رَأَتْ الدَّمَ فِي الْأَشْهُرِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ انْقَطَعَتْ تَعَامُ الْأَقْرَاءِ، فَإِنْ تَمَّتْ وَإِلَّا صَبَرَتْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ سَنَةً ^(١) إِنْ كَانَ وَصَعَتْ وَلَدًا أَوْ احْتَمَعَتْ الْأَمْرَاءُ فَذَلِكَ، وَإِلَّا اعْتَدَّتْ بَعْدَهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا أَنْ تَتِمَّ الْأَقْرَاءُ قَبْلَهَا.

وَعِدَّةُ الْحَامِلِ وَضَعُ الْحَمْلِ وَإِنْ كَانَ عُنُقَةً فِي غَيْرِ الْوَفَاةِ، وَفِيهَا بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ مِنْ وَضْعِهِ وَمِنْ الْأَشْهُرِ.

وَيَجِبُ الْجِدَادُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، وَهُوَ تَرْكُ الزَّيْنَةِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَدْهَانِ وَالطِّيبِ وَالْكُحْلِ الْأَسْوَدِ، وَفِي الْأُمَةِ قَوْلَانِ ^(٢)، وَالْمَرْوِيُّ ^(٣): «أَنْهَا لَا تَجِدُّ» ^(٤).

(١) وَ (٢) نَعَمْ

١ القول بالحداد للشيخ في المبوط، ج ٥، ص ٢٦٥؛ و ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٧٤٥، القول بعدم

الحداد للشيخ في النهاية، ص ٥٣٧؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٢٧

٢، الكافي، ج ٦، ص ١٧٠، باب عِدَّةُ الْأُمَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا رُوحُهَا، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٥٢، ج ٥٢٩؛

الاستبصار، ج ٢، ص ٢٤٧، ج ١٢٤١

والمفقود إذا جهل خبره ولم يكن له ولي ينفق عليها طَلِبَ أَرْبَعِ سِنِينَ^(١) ثُمَّ يُطَلِّقُهَا الْحَاكِمُ بَعْدَهَا، وَتَعْتَدُ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ^(٢)، وَتُبَاحُ لِلْأَزْوَاجِ، فَإِنْ جَاءَ فِي الْعِدَّةِ فَهُوَ أَمْلَكُ بِهَا، وَإِلَّا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا تَزْوُجَتْ أَوْ لَا. وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ طُولَ الْعِدَّةِ. وَلَوْ أُعْتِقَتِ الْأَمَةُ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ اكْتَمَلَتِ عِدَّةُ الْحُرَّةِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا أَوْ عِدَّةَ وَفَاةٍ. وَالذِّمِّيَّةُ كَالْحُرَّةِ فِي الطَّلَاقِ وَالْوَفَاةِ عَنِ الْأَشْهُرِ. وَتَعْتَدُ أُمُّ الْوَلَدِ مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا وَسَيِّدِهَا عِدَّةَ الْحُرَّةِ. وَلَوْ أَعْتَقَ السَّيِّدُ أَمَتَهُ فَتَلَاثَةَ أَقْرَابٍ. وَيَجِبُ الْاسْتِبْرَاءُ بِحُدُوثِ الْمَلِكِ، وَزَوَالِهِ بِعَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ تَحِيضُ، أَوْ بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا إِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ وَهِيَ فِي سِنِّ الْمَحِيضِ.

(١) ولو بقي [في] بلد لم يحصل له السؤال عنه في هذه المدة فلا بد من السؤال بعد ذلك.
(٢) نعم، ولا نفقة لها في العدة.

الفصل الرابع في الأحكام

يَجِبُ الْإِنْفَاقُ فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ، كَمَا كَانَ فِي صُلْبِ النِّكَاحِ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مِنْ مَنْزِلِ الطَّلَاقِ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِفَاحِشَةٍ يَجِبُ بِهَا الْحَدُّ أَوْ تُؤْذِي أَهْلَهُ. وَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ فِي الرَّجْعِيَّةِ عَلَى الْأُمَةِ إِذَا أَرْسَلَهَا مَوْلَاهَا لَيْلاً وَنَهَاراً. وَلَا تَفَقَّةٌ لِلْبَائِنِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلاً.

وَلَوْ انْهَدَمَ الْمَسْكَنُ أَوْ كَانَ مُسْتَعَاراً فَرَجَعَ مَالِكُهُ أَوْ مُسْتَأْجِراً انْقَضَتْ مُدَّتُهُ أَخْرَجَهَا إِلَى مَسْكَنِ يُنَاسِبُهَا. وَكَذَا لَوْ طُلِّقَتْ فِي مَسْكَنِ لَا يُنَاسِبُهَا أَخْرَجَهَا إِلَى مَسْكَنِ مُنَاسِبٍ. وَلَوْ مَاتَ فَوْرَثَ الْمَسْكَنَ جَمَاعَةٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قِسْمَتُهُ إِذَا كَانَتْ حَامِلاً وَقُلْنَا: لَهَا السُّكْنَى، وَإِلَّا جَازَتْ الْقِسْمَةُ.

وَتَعْتَدُ زَوْجَةُ الْحَاضِرِ مِنْ حِينِ السَّبَبِ، وَزَوْجَةُ الْغَائِبِ فِي الْوَفَاةِ مِنْ حِينِ بُلُوغِ الْخَبَرِ. وَفِي الطَّلَاقِ مِنْ حِينِ الطَّلَاقِ.

كِتَابُ الْخُلْعِ^(١) وَالْمُبَارَاةِ^(٢)

وصيغة الخلع أن يَقُولَ: «خَالَعْتُكَ عَلَى كَذَا» أو «أَنْتِ مُخْتَلَعَةٌ» ثُمَّ يَتَّبِعُهُ بِالطَّلَاقِ فِي الْقَوْلِ^(٣) الْأَقْوَى. وَلَوْ أَتَى بِالطَّلَاقِ مَعَ الْبَعْضِ أَغْنَى عَنْ لَفْظِ «الْخُلْعِ». وَكُلُّ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا صَحَّ أَنْ يَكُونَ فِدْيَةً^(٤). وَلَا تَقْدِيرَ فِيهِ، فَيَجُوزُ عَلَى أَزِيدَ مِمَّا وَصَلَ إِلَيْهَا مِنْهُ. وَيَصِحُّ بِذَلِكَ الْفِدْيَةُ مِنْهَا، وَمِنْ وَكِيلِهَا، وَمِمَّنْ يَضَعُ بِأَذْنِهَا^(٥). وَفِي الْمُسْتَبْرَعِ قَوْلَانِ^١، أَقْرَبُهُمَا الْمَنْعُ^(٦). وَلَوْ تَلَفَ الْبَعْضُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَعَلَيْهَا ضَمَانُهُ مِثْلًا أَوْ قِيَمَةً، وَكَذَا لَوْ ظَهَرَ اسْتِحْقَاقُهُ.

(١) هو إرالة قيد النكاح بعوض من الروجة الكارهة

(٢) هي طلاق بعوضٍ مترتب على كراهية الزوجين.

(٣) نعم.

(٤) من حيث إنه عوض فلا يجوز. وقيل: ليس بعوض بل فدية فيصح والأولى المنع.

(٥) لو بذل المهر قبل الدخول جاهلاً بحكم المسألة ضمت ولم ينفعها الجهل.

(٦) نعم.

١. ذهب إليه الشيخ في المبسوط ج ٤، ص ٣٤٤ ابن الرزاح في المذهب، ج ٤، ص ٢٦٧ والقول الآخر للمسك

المرضى في المسائل الناصريات، ص ٢٥١، المسألة ١٦٥.

٢. ذهب إلى المنع الشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٣٦٥، نقل قول بالجواز الشهيد في غاية المراد، ج ٣، ص ١٩١ -

١٩٢ (ضمن الموسوعة، ج ٣).

وَيَصِحُّ الْبَذْلُ مِنَ الْأَمَةِ بِإِدْرِ الْمَوْلَى فَإِنْ عَيَّنَ قَدْرًا، وَإِلَّا انْصَرَفَ إِلَى مَهْرِ الْعِثْلِ،
وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ تُبِعَتْ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ.

وَالْمُكَاتَبَةُ الْمَشْرُوطَةُ كَالْقِرْنِ وَأَمَّا لِمُطْلَقَةٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهَا.

وَلَا يَصِحُّ الْخُلْعُ إِلَّا مَعَ كَرَاهِيَّتِهَا، فَلَوْ لَمْ تَكْرَهُ بَطَلَ الْبَذْلُ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا،
وَلَوْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْفِدْيَةِ فَقَلَ حَرَامًا، وَلَا يَسْلِكُهَا بِالْبَذْلِ، وَطَلَّاقُهَا رَجْعِيٌّ، نَعَمْ لَوْ
أَتَتْ بِفَاحِشَةٍ حَارَّ عَصْلُهَا^(١) لَتَمْدِي نَفْسَهَا.

وَإِذَا تَمَّ الْخُلْعُ فَلَا رَجْعَةٌ لِلرَّوْحِ. وَبِزَوْجَةِ الرَّجْعَةِ فِي الْبَذْلِ مَا دَامَتْ فِي
الْعِدَّةِ^(٢)، فَإِذَا رَجَعَتْ رَجَعَ هُوَ بِشَاءٍ

وَلَوْ تَنَازَعَا فِي الْقَدْرِ خَلَفَتْ، وَكَذَا لَوْ تَنَازَعَا فِي الْجَنَسِ أَوْ الْإِرَادَةِ. وَلَوْ قَالَ:
«خَلَعْتُكَ عَلَى أَلْفٍ فِي دِمَّتِكَ»، فَقَالَتْ: «بَلْ فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ» خَلَفَتْ عَلَى الْأَقْوَى^(٣).
وَالْمُبَارَاةُ كَالْخُلْعِ، إِلَّا أَنَّهَا تَرْتَّبُ عَلَى كَرَاهِيَةِ الرَّوْحَيْنِ، فَلَا يَحُوزُ لَهُ الرِّيَادَةُ
عَلَى مَا أَعْطَاهَا، وَلَا تُدْفَعُ فِيهَا مِنَ الْإِتْسَاعِ بِالطَّلَاقِ. وَلَوْ قُلْنَا فِي الْخُلْعِ: لَا يَحِبُّ.
وَيُشْتَرَطُ فِي الْخُلْعِ وَالْمُبَارَاةِ شُرُوطُ الطَّلَاقِ.

(١) أي معها بعض حقوقها أو الجميع؛ لئيدل له ما لا ليطلقها

(٢) قال المصنف. والأجود أن الرجوع مشروط بإعلام الروح.

(٣) نعم.

كِتَابُ الظَّهَارِ^(١)

وصيغته: «هِيَ كَظَهَرَ أُمِّي» أو «أُحْتِي» أو «ابْنَتِي» ولو من الرضاع عَلَى
الْأَشْهَرِ^(٢). وَلَا اعْتِبَارَ بِغَيْرِ لَفْظِ الظَّهَرِ، وَلَا التَّشْبِيهِ بِالْأَبِ أَوْ الْأَجْنَبِيَّةِ أَوْ أُخْتِ
الزَّوْجَةِ أَوْ مُظَاهَرَتِهَا مِنْهُ.

وَلَا يَتَعَمَّقُ إِلَّا مَجْزَأً، وَقِيلَ: يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى الشَّرْطِ لَا الصِّفَةِ^١، وَهُوَ قَوِيٌّ.
وَالْأَقْرَبُ صِحَّةُ تَوْقِيْتِهِ^(٣).

وَلَا يَدْخُلُ مِنْ حُضُورِ عَدْلَيْنِ، وَكَوْنِهَا طَاهِرَةً مِنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ قَدْ
قَرَّبَهَا فِي ذَلِكَ الطَّهَرِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُظَاهَرُ كَامِلًا قَاصِدًا.
وَيَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ. وَالْأَقْرَبُ صِحَّةُ بَيْعِ الْيَمِينِ^(٤). وَالْمَرْوِيُّ اشْتِرَاطُ
الدُّخُولِ^٢، وَيَكْفِي الدَّمُ.

(١) الظهار تحريم الزوجة المكوَّحة أو الأمة بمنظ «الظهار» منسوباً إلى الأم أو باقي
المحرّمات على التأييد نسباً حتى يكفر.

(٢) نعم.

(٣) نعم بشرط أن يزيد على ثلاثة أشهر.

(٤) نعم.

١ قال به الشيخ في المبسوط، ج ٥، ص ١٥٠، والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٧، ص ٤٠٦، المسألة ٦٢.

٢ الكافي، ج ٦، ص ١٥٨، باب الظهار، ج ٢١، الفقيه، ج ٢، ص ٥٢٥، ج ٤٥٢٩، تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢١، ج ٦٦.

وَيَقَعُ الظَّهَارُ بِالرَّتْقَاءِ وَالْقِرْنَاءِ وَالتَّرِيضَةِ الَّتِي لَا تُوْطَأُ^(١).
وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْعَوْدِ، وَهِيَ إِرَادَةُ لَوْ طءٌ، بِمَعْنَى تَحْرِيمِ وَطئِهَا حَتَّى يُكْفَرَ، وَلَوْ
وَطئَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فَكَفَّارَتَانِ، وَلَوْ كَرَّرَ تَكَرَّرَتِ الْوَاحِدَةُ، وَكَفَّارَةُ الظَّهَارِ بِحَالِهَا.
وَلَوْ طَلَّقَهَا بَاتِنًا أَوْ رَحِيئًا وَانْقَضَتْ بَعْدَهُ حَلَّتْ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَكْفِيرٍ، وَكَذَا لَوْ ظَاهَرَ
مِنْ أُمَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا. وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْمَسِيرِ.
وَلَوْ مَا طَلَّ رَافَعَتُهُ إِلَى الْحَاكِمِ، فَيُضْطَرُّهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ حَتَّى يُكْفَرَ وَيَقِيءَ أَوْ يُطْلَقَ.
وَيُجْبِرُهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَهَا لَوْ امْتَنَعَ.

كِتَابُ الْإِيلَاءِ

وَهُوَ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ وَطَنِ الزَّوْجَةِ الدَّائِمَةِ؛ لِلإِضْرَارِ بِهَا أَبَدًا أَوْ مطلقًا أَوْ
 زِيَادَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَلَفِّظًا بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا
 وَلَا بُدَّ مِنَ الصَّرِيحِ، كَادْخَالِ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ أَوْ اللَّفْظَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِذَلِكَ، وَلَوْ
 تَلَفَّظَ بِالْجَمَاعِ وَالْوَطءِ وَأَرَادَ الْإِيلَاءَ صَحَّ، وَلَوْ كُنِيَ يَقُولُهُ: «لَا جَمَعَ رَأْسِي وَرَأْسَكَ
 مِخْدَةً»، أَوْ «لَا سَاقَصُكَ» وَقَصَدَ الْإِيلَاءَ حَكَمَ الشَّيْخُ بِالْوُقُوعِ !
 وَلَا بُدَّ مِنْ تَجْرِيدِهِ عَنِ الشَّرْطِ وَالصِّفَةِ. وَلَا يَقَعُ لَوْ جَعَلَهُ يَمِينًا أَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ
 أَوْ الْعِتَاقِ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُؤَلِّيِ الْكَمَالُ وَالِاخْتِيَارُ وَالْقَصْدُ، وَيَجُوزُ مِنَ الْعَبْدِ وَمَنِ الذَّمِّي.
 وَإِذَا تَمَّ الْإِيلَاءُ فَلِلزَّوْجَةِ الْمُرَاقَعَةُ مَعَ امْتِنَاعِهِ عَنِ الْوَطءِ فَيَنْظَرُهُ الْحَاكِمُ أَرْبَعَةَ
 أَشْهُرٍ، ثُمَّ يُجْبِرُهُ بَعْدَهَا عَلَى الْفَيْئَةِ أَوْ الطَّلَاقِ، وَلَا يُجْبِرُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا عَيْنًا، وَلَوْ آلَى
 مُدَّةً مُعَيَّنَةً وَدَافَعَ حَتَّى انقَضَتْ سَقَطَ حُكْمُ الْإِيلَاءِ.

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ قُدِّمَ قَوْلُ مُدَّعِي الْبَتَاءِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي زَمَانِ إِيقَاعِ
 الْإِيلَاءِ حَلَفَ مَنْ يَدَّعِي تَأَخُّرَهُ.

وَيَصِحُّ الْإِيلَاءُ مِنَ الْخَصِيِّ وَالْمَجْبُوبِ، وَفَيْئَتُهُ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطءِ مُظْهِرٌ لَهُ
 مُعْتَذِرًا مِنْ عَجْزِهِ. وَكَذَا لَوْ انقَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَهُ مَانِعٌ مِنَ الْوَطءِ. وَمَتَى وَطِنَ لَزِمَتْهُ

الكفارة، سواء كان في مدة التريض أو بعدها.

ومدة الإيلاء من حين الترافع.

ويُرْوَى حُكْمُ الإيلاء بالطلاق البائن وبشراء الأمة ثم عتقها.

ولا تتكرر الكفارة بتكرار التمين، قصد التأكيد أو التأسيس^(١) إلا مع تغاير

الزمان. وفي الظاهر خلاف^١ أقرب التكرار^(٢).

فإذا وطئ المولي ساهياً أو مجنوناً أو لشيبة بطل حُكْمُ الإيلاء^(٣) عند

الشيخ^٢.

ولو ترافع الذميان إلينا تخير الإمام^٣ وحاكم بين الحكم بينهما بما يحكم على

المولي المسلم، وبين ردهم إلى نحلتهن. ولو آلى ثم ارتد حسب عليه من المدة

زمان الردة على الأقوى^(٤).

(١) أن يقصد بالثاني تأكيد الأول أو التأسيس أن يقصد بالثاني ابتداء تحرير. وبعبارة

أخرى التأسيس إحداث حكم لم يكن من قبله. والتأكيد تقويته.

(٢) و (٣) و (٤) نعم.

١. راجع للحلاف مختلف النية، ج ٧، ص ١٩، المسألة ٧٥.

٢. المبسوط، ج ٥، ص ١٤٠.

كِتَابُ الْإِلْعَانِ

وَلَهُ سَبَيَان:

أَحَدُهُمَا: رَمَى الزَّوْجَةَ الْمُحْصَنَةَ الْمَدْخُولِ بِهَا بِالزِّنَى قَتْلًا أَوْ دِهْرًا مَعَ دَعْوَى
الشَّاهِدَةِ، قِيلَ: وَعَدَمَ الْبَيِّنَةِ^(١). وَالْمُصْبِي بِـ «الْمُحْصَنَةِ» الْعَفِيفَةُ، فَلَوْ رَمَى
الْمَشْهُورَةَ بِالزِّنَى فَلَا حَدَّ وَلَا إِلْعَانَ. ()
وَلَا يَجُوزُ الْقَذْفُ إِلَّا مَعَ الْمُعَايَنَةِ، كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ، لَا بِالشَّوَابِ أَوْ غَلْبَةِ الظَّنِّ.
الثَّانِي: إِنْكَارُ مَنْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ بِالشَّرَاطِطِ السَّابِقَةِ وَإِنْ سَكَتَ حَسَالُ الْوِلَادَةِ
عَلَى الْأَقْوَى^(٢) مَا لَمْ يَسْبِقِ الْإِعْتِرَافُ بِهِ صَرْيَحًا أَوْ قَهْوً. مِثْلُ أَنْ يُقَالَ لَهُ:
«بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي هَذَا الْوَلَدِ» فَيُؤْمِنُ، أَوْ يَقُولُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» بِخِلَافِ «بَارَكَ اللَّهُ
فِيكَ» وَشِبْهِهِ.

وَلَوْ قَذَفَهَا وَنَفَى الْوَلَدَ وَأَقَامَ بَيِّنَةً سَقَطَ الْحَدُّ، وَلَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ الْوَلَدُ إِلَّا بِالْإِلْعَانِ.
وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْمُتْلَعِينَ كَامِلًا وَلَوْ كَانَ كَافِرًا. وَيَصِحُّ إِلْعَانُ الْآخَرِينَ بِالإِشَارَةِ
الْمَعْقُولَةِ إِنْ أُمِكنَ مَعْرِفَتُهُ.
وَيَجِبُ نَفْيُ الْوَلَدِ إِذَا عُرِفَ اخْتِلَالُ شُرُوطِ الْإِلْحَاقِ، وَيَحْرُمُ بَدْوْنِهِ وَإِنْ ظَنَّ

(١) نعم؛ إذ ليس له العدول إلى اللعان مع قيام البينة.

(٢) نعم.

انقضاءه عنه أو خالفت صفاته صفاته.

وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُلَاعَنَةِ الْكَمَالُ وَالسَّلَامَةُ مِنَ الصَّمِّ وَالْحَرَسِ وَالِدَوَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّعَانُ لِنَفْيِ الْحَدِّ، وَفِي الدُّخُولِ قَوْلَانِ ^(١).
وَيُثْبِتُ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكَةِ لِنَفْيِ الْوَلَدِ أَوْ التَّعْرِيرِ. وَلَا يُلْحَقُ وَلَدُ الْمَمْلُوكَةِ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ وَلَوْ اعْتَرَفَ بِوُطْنِهَا، وَلَوْ نَفَاهُ نَفَاهُ نَفْيِ بَقَرٍ لِعَانٍ.

الْقَوْلُ فِي كَيْفِيَّةِ اللَّعَانِ وَأَحْكَامِهِ

وَيَحِبُّ كَوْنُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ نَصَبَهُ. وَيَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ لِلْعَالِمِ الْمُجْتَهِدِ، فَيَشْهَدُ الرَّجُلُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: «أَنَّهُ لِمَنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا زَمَاهَا بِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنْ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ»، ثُمَّ تَشْهَدُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ: «أَنَّهُ لِمَنْ الْكَاذِبِينَ فِيمَا زَمَاهَا بِهِ» ثُمَّ تَقُولُ: «إِنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ».
وَلَا بُدَّ مِنَ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَةِ ^(٢) عَلَى التَّوَجُّهِ الْمَذْكُورِ. وَأَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ قَائِمًا عِنْدَ إِبْرَادِهِ وَكَذَا الْمَرْأَةُ، وَقِيلَ: يَكُونَانِ مَعًا قَائِمِينَ فِي الْإِبْرَادَيْنِ ^١. وَأَنْ يَتَقَدَّمَ الرَّجُلُ أَوَّلًا ^(٣). وَأَنْ يُمَيِّزَ الزَّوْجَةَ عَنْ غَيْرِهَا تَمْيِيزًا يَمْنَعُ الْمُشَارَكَةَ، وَأَنْ يَكُونَ بِاللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ إِلَّا مَعَ التَّعْذِيرِ، فَيَعْتَقِرُ الْحَاكِمُ إِلَى مُتَرَجِّمِينَ عَدْلَيْنِ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ تِلْكَ اللُّغَةَ.

وَتَحِبُّ الْبِدَاةُ بِالشَّهَادَةِ ثُمَّ اللَّعْنِ. وَفِي الْمَرْأَةِ بِالشَّهَادَةِ ثُمَّ الْغَضَبِ.

(١) يثبت للقذف لا لنفي الولد.

(٢) يجب التلفظ بقوله: من الزنى أو نفي ابوالد.

(٣) نعم.

١. القول بالاشتراط للشيخ في الخلاف، ج ٥، ص ٤٩ المسألة ٦٩، والقول بعدم الاشتراط للعلامة في قواعد

الأحكام، ج ٣، ص ١٨٣

٢ قال به الشيخ المعيد في المقعة، ص ٥٤٠ والشيخ في النهاية، ص ٥٢٠.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ الْحَاكِمُ مُسْتَدِيرَ الْقِبْلَةِ، وَأَنْ يَقِفَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالْمَرْأَةُ عَنْ يَمِينِ الرَّجُلِ، وَأَنْ يَحْضُرَ مَنْ يَسْمَعُ، وَأَنْ يُعْطَى الْحَاكِمُ قَبْلَ كَلِمَةِ اللَّعْنَةِ، وَيُعْطَى قَبْلَ كَلِمَةِ الْغَضَبِ، وَأَنْ يُعْلَظَ بِالْقَوْلِ وَالْمَكَانِ، كَبَيْنِ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ بِمَكَّةَ، وَفِي الرُّوْضَةِ بِالْمَدِينَةِ، وَتَحْتَ الصَّخْرَةِ فِي الْأَقْصَى، وَفِي الْمَسَاجِدِ بِالْأَمْصَارِ أَوِ الْمَشَاهِدِ الشَّرِيفَةِ.

وَإِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ، وَوَجَبَ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَإِذَا أَقْرَتْ أَوْ نَكَلَتْ وَجَبَ الْحَدُّ، وَإِنْ لَاعَنَتْ سَقَطَ.

وَيَتَعَلَّقُ بِلِعَانِهِمَا أَحْكَامُ أَرْبَعَةٍ: سُقُوطُ الْحَدَّيْنِ عَنْهُمَا، وَزَوَالُ الْفِرَاشِ، وَنَفْيُ الْوَلَدِ عَنِ الرَّجُلِ، وَالتَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ^(١).

وَلَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ فِي أَتْمَاءِ اللَّعَانِ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، وَبَعْدَ لِعَانِهِ قَوْلَانِ وَكَذَا بَعْدَ لِعَانِهِمَا لَكِنْ لَا يَعُودُ الْحِلُّ، وَلَا يَرِثُ الْوَلَدُ وَإِنْ وَرِثَهُ الْوَلَدُ. وَلَوْ أَكْذَبَتْ نَفْسَهَا بَعْدَ لِعَانِهَا فَكَذَلِكَ، وَلَا حَدٌّ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تُقَرَّ أَرْبَعًا عَلَى جِلَافٍ^١. وَلَوْ قَذَفَهَا بَرَّحِلَ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدَّانِ، وَلَهُ إِسْقَاطُ حَدِّهَا بِاللِّعَانِ^(٢). وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ سَقَطَ الْحَدَّانِ.

وَلَوْ قَذَفَهَا فَمَاتَتْ قَبْلَ اللَّعَانِ سَقَطَ اللَّعَانُ وَوَرِثَهَا وَعَلَيْهِ الْحَدُّ لِلْوَارِثِ، وَلَهُ أَنْ يُلَاعِنَ لِسُقُوطِهِ. وَلَا يَنْتَهِي الْإِرْثُ بِلِعَانِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ^٢. وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَقْرَبِ حَدُّهَا إِنْ لَمْ تَحْتَلِ الشَّرَائِطُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا سَبَقَ الزَّوْجُ بِالْقَذْفِ أَوْ احْتَلَّ غَيْرُهُ مِنَ الشَّرَائِطِ، فَإِنَّهَا لَا تُحَدُّ، وَيُلَاعِنُ الزَّوْجُ وَإِلَّا حُدَّ.

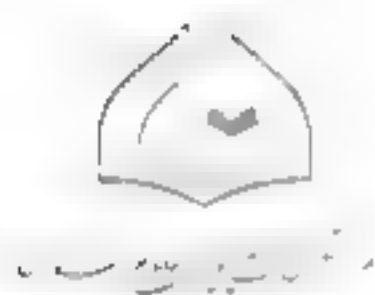
(١) قوله: ولو أكذب نفسه في أتماء اللعان. ولم يثبت شيء من أحكام اللعان الباقية.

(٢) نعم.

١. القول بسقوط الحد للشيخ في النهاية، ص ٥٢١-٥٢٢. وابن بدر بن أبي السرائر، ج ٢، ص ٧٠٠: القول بشيوع

الحد للشيخ المفيد في المقنعة، ص ٥٤٢: والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ١٩١.

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٥٣٩، ح ٤٨٥٩: تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٩٠، ح ٦٦٤، ص ١٩٤، ح ٦٧٩.



كِتَابُ الْعَتَقِ^(١)

فيه أجرٌ عظيمٌ، وعِبَارَتُهُ الصَّرِيحَةُ «التَّحْرِيرُ» مِثْلُ: «أَنْتَ - مَثَلًا - حُرٌّ». وفي قَوْلِهِ: «أَنْتَ عَتِيقٌ» أو «مُعْتَقٌ»، خِلَافُ^١ الْأَقْرَبُ وَقُوْعُهُ^(٢). وَلَا عِبْرَةَ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ صَرِيحاً كَانَ مِثْلُ: «أَزَلْتُ عَنْكَ الرِّقَّ» أو «فَكَكْتُ رَقَبَتَكَ»، أو كِنَايَةً مِثْلُ: «أَنْتَ سَائِبَةٌ». وَكَذَا لَا عِبْرَةَ بِالْبِدَاءِ مِثْلُ: «يَا حُرٌّ» وَإِنْ قَصَدَ التَّحْرِيرَ بِذَلِكَ كُسِلَ. وفي اعتبارِ التَّعْيِينِ نَظَرٌ^(٣).

(١) فيه أجر عظيم وثواب جليل فقد روي: «أَنْ مَنْ أَعْتَقَ مُؤْمِنًا أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ عَضْوًا مِنَ النَّارِ» [راجع صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨٩١، ح ٢٣٨١]. هذه رواية مستفق على نقلها. رواها من طريقها إبراهيم بن أبي البلاد عن أبيه قال، قال: رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ مُؤْمِنًا أَعْتَقَ اللَّهُ الْعَزِيزَ الْجَبَّارَ بِكُلِّ عَضْوٍ لَهُ عَضْوٌ مِنَ النَّارِ، فَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى أَعْتَقَ اللَّهُ الْعَزِيزَ الْجَبَّارَ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا نِصْفَ عَضْوٍ لَهُ مِنَ النَّارِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ نِصْفَ الرَّجُلِ» [الكافي، ج ٦، ص ١٨٠، باب ثواب العتق...، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢١٦، ح ٧٧٠]. ورواية زرارة [الكافي، ج ٦، ص ١٨٠، باب ثواب العتق...، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢١٦، ح ٧٦٩] مثلها في الرجل.

(٢) نعم.

(٣) لا يشترط.

وَيُشَرِّطُ بُلُوغُ الْمَوْلَى وَاخْتِيَارُهُ وَرُشْدُهُ وَقَصْدُهُ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَكَوْنُهُ غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ؛ لِفَلْسٍ أَوْ مَرَضٍ فِيهِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ.

وَالْأَقْرَبُ صِحَّةُ مُبَاشَرَةِ الْكَافِرِ، وَكَوْنُهُ مَحَلًّا بِالنَّذْرِ لَا غَيْرِ.
وَلَا يَقِفُ الْعِتْقُ عَلَى إِجَازَةٍ بَلْ يَبْطُلُ عِتْقُ الْقُصُولِيِّ. وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ إِلَّا فِي التَّدْبِيرِ يُعَلَّقُ بِالْمَوْتِ لَا بَغْيِهِ. نَعَمْ. لَوْ نَذَرَ عِتْقَ عَبْدِهِ عِنْدَ شَرْطٍ اِنْعَقَدَ. وَلَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً صَحَّ. وَلَوْ شَرَطَ عَوْدَهُ فِي الرِّقِّ إِنْ خَالَفَ فَالْأَقْرَبُ بَطْلَانُ الْعِتْقِ (١).

وَيُسْتَحَبُّ عِتْقُ الْمُؤْمِنِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ سَبْعُ سِنِينَ، بَلْ يُسْتَحَبُّ مُطْلَقًا.
وَبُكْرَةُ عِتْقِ الْعَاجِزِ عَنِ اكْتِسَابِ إِلَّا أَنْ يُعِينَهُ، وَعِتْقُ الْمُحَالِفِ وَلَا الْمُسْتَضْعَفِ.
وَمِنْ خَوَاصِّ الْعِتْقِ السِّرَايَةِ، فَمَنْ أَعْتَقَ شَيْئاً مِنْ عَبْدِهِ عِتْقَ كُلِّهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضاً وَلَمْ يَرَأَ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا مَعَ الْإِجَازَةِ. وَلَوْ كَانَ لَهُ فِيهِ شَرِيكَ فَوَمَّ عَلَيْهِ نَصِيبُهُ مَعَ يَسَارِهِ (٢)، وَسَعَى الْعَدُوَّ مَعَ إِعْسَارِهِ، وَلَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ فَالْمُهَابَاةُ فِي كَسْبِهِ، وَتَنَاوُلُ الْمُعْتَادِ وَالنَّادِرِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ حَلَفَ الشَّرِيكَ؛ لِأَنَّهُ يُتَرَعُّ مِنْ يَدِهِ.

وَقَدْ يَحْصُلُ الْعِتْقُ بِالْعَمَى وَالْجَذَامِ وَلِإِقْعَادِ وَإِسْلَامِ الْمَمْلُوكِ فِي دَارِ الْحَرْبِ سَابِقاً عَلَى مَوْلَاهُ، وَدَفْعِ قِيَمَةِ الْوَارِثِ، وَتَنْكِيلِ (٣) الْمَوْلَى بِعَبْدِهِ، وَبِالْعِلْكِ، وَقَدْ سَبَقَ.

(١) نعم.

(٢) يتحقق الإيسار بأن يكون مالك قيمة نصيب الشريك فاضلة عن قوت يومه وليسته.

ودست ثوب له ولعياله، ولا تباع دار السكس

(٣) قطع الأنف والأذنين.

ويُلْحَقُ بِذَلِكَ مَسَائِلُ:

لَوْ قِيلَ لِمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبِيدِهِ: «أَأَعْتَقْتَهُمْ؟»، فَقَالَ: «نَعَمْ» لَمْ يُعْتَقِ سِوَى مَنْ أَعْتَقَهُ.

وَلَوْ نَذَرَ عِتْقَ أَوَّلِ مَا تَلَدَهُ فَوَلَدَتْ ثَوَامِينَ عَتَقَا، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ عِتْقَ أَوَّلِ مَا يَمْلِكُهُ فَمَلَكَ جَمَاعَةً عَتَقُوا.

وَلَوْ قَالَ: «أَوَّلَ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ» فَمَلَكَ جَمَاعَةً أَعْتَقَ أَحَدَهُمْ بِالْقُرْعَةِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: «أَوَّلَ مَوْلُودٍ تَلِدُهُ».

وَلَوْ نَذَرَ عِتْقَ أُمِّهِ إِنْ وَطِنَهَا فَأُخْرِجَهَا عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ أَعَادَهَا لَمْ تُعَدِّ الْيَمِينَ.
وَلَوْ نَذَرَ عِتْقَ كُلِّ مَمْلُوكٍ قَدِيمٍ انْصَرَفَ إِلَى مَنْ مَضَى عَلَيْهِ فِي مِلْكِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ.
وَلَوْ اشْتَرَى أُمَةً نَسِيتَهُ وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا بِمَجْلٍ عِتْقَهَا مَهْرَهَا، أَوْ تَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يُخَلَّفْ شَيْئًا نَفَذَ الْعِتْقُ، وَلَا تَعَوَّدَ رِقًا^(١)، وَلَا وَلَدَهَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأُصُولُ.

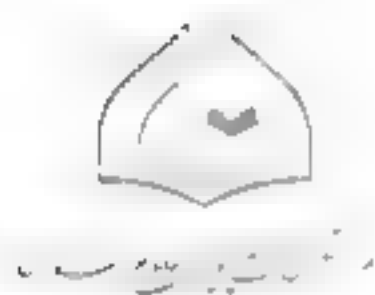
وَفِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ الصَّحِيحَةِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «رِقُّهَا وَرِقُّ وَلَدِهَا لِمَوْلَاهَا الْأَوَّلِ»^١.

وَعِتْقُ الْحَامِلِ لَا يَتَنَاوَلُ الْحَمْلَ^(٢) إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ^٢.

(١) و (٢) نعم.

١. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٠٢، ح ٧١٤، و ص ٢١٣، ح ٧١٢.

٢. التقييد، ج ٢، ص ١٤٢، ح ٣٥٢٥، تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٣٦، ح ٨٥١.



كِتَابُ التَّدْبِيرِ وَالْمُكَاتَّبَةِ وَالِاسْتِيلَادِ

وَالنَّظَرُ فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

[النظر] الأول [في التدبير]

التدبيرُ تعليقُ عِتْقِ عَبْدِهِ بِوَفَاتِهِ، أَوْ تَعْلِيْقُهُ عَلَى وَفَاةِ زَوْجِ الْمَمْلُوكَةِ، أَوْ مَخْدُومِ الْعَبْدِ عَلَى قَوْلِ^١ مَشْهُورٍ^(١). وَالْوَفَاةُ قَدْ تَكُونُ مُطْلَقَةً، وَقَدْ تَكُونُ مُقَيَّدَةً، كَمَا تَقَدَّمَ^٢ فِي الْوَصِيَّةِ.

وَالصِّبْغَةُ «أَنْتَ حُرٌّ» أَوْ «عَتِيقٌ» أَوْ «مُعْتَقٌ بَعْدَ وَفَاتِي» أَوْ «بَعْدَ وَفَاةِ فُلَانٍ» مَعَ الْقَصْدِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَرُّبُ.

وَشَرْطُهَا التَّنْجِيزُ، وَأَنْ يُعْلَقَ بَعْدَ الْوَفَاةِ بِلَا فَصْلِ. فَلَوْ قَالَ: «أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ وَفَاتِي بِسَنَةٍ» بَطُلَ.

وَشَرْطُ الْمُبَاشَرَةِ الْكَمَالُ، وَالِاخْتِيَارُ، وَجَوَازُ التَّصَرُّفِ. وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِسْلَامُ، فَتَصِحُّ مُبَاشَرَةُ الْكَافِرِ وَإِنْ كَانَ حَرَبِيًّا، فَإِنْ دَبَّرَ مِثْلَهُ وَاسْتَرْقَى أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا بَطُلَ التَّدْبِيرُ.

(١) نعم.

١. ذهب إليه ابن البراج في المهذب ج ٢، ص ٣٧٣؛ وبين حمرة في الوسيلة، ص ٣٤٥.

٢. تقدم في ص ٢١٠.

ولو أسلم المُدبِّرُ بَيْعَ عَلَى الكَافِرِ وَبَصَّنْ تَدْبِيرُهُ.
 وَلَوْ حَمَلَتْ المُدْبِرَةُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَوَلَدَهَا مُدْبِرًا. وَلَوْ حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا صَارَتْ أُمًّا
 وَلَدٍ، فَتَعْتَقُ مِنَ الثُّلُثِ، فَإِنْ فَضَلَتْ فَمِنْ نَصِيبِ الْوَلَدِ. وَلَوْ رَجَعَ فِي تَدْبِيرِهَا لَمْ يَكُنْ
 رُجُوعًا فِي تَدْبِيرِ وَلَدِهَا، وَلَوْ صَرَخَ بِالرُّجُوعِ فِي تَدْبِيرِهِ فَقَوْلَانِ^(١)، وَالْمَرْوِيُّ
 الْمَنْعُ^٢. وَدُخُولُ الْحَمْلِ فِي التَّدْبِيرِ لِلْأُمِّ مَرْوِيٌّ^٣، كَعَتَقِ الْحَامِلِ.
 وَيَتَخَرَّرُ الْمُدْبِرُ مِنَ الثُّلُثِ، وَلَوْ جَامَعَ لَوْصَايَا قُدَّمَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ، وَلَوْ كَانَ عَلَى
 الْمَيْتِ دَيْنٌ قُدَّمَ الدِّينُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ عَتَقَ مِنَ الْمُدْبِرِ ثُلُثُ مَا بَقِيَ.
 وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ فِي التَّدْبِيرِ قَوْلًا مِثْلُ: «رَجَعْتُ فِي تَدْبِيرِهِ»، وَفِعْلًا كَأَنْ يَهَبَ أَوْ
 يَبِيعَ أَوْ يُوصِيَ، وَإِنْكَارُهُ لَيْسَ بِرُجُوعٍ^(٢)
 وَيَبْطُلُ التَّدْبِيرُ بِالْإِبَاقِ^(٣)، فَلَوْ وَلَدَ لَهُ حَالَ الْإِبَاقِ كَانُوا رِقًّا، وَقَبْلَهُ عَلَى التَّدْبِيرِ.
 وَلَا يَبْطُلُ بَارْتِدَادِ السَّيِّدِ، وَلَا بَارْتِدَادِ الْعَبْدِ، إِلَّا أَنْ يَلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ.
 وَكَسَبُ الْمُدْبِرِ فِي الْحَيَاةِ لِلْمَمْلُوكِ لِيَتَمَّ رِقُّهُ، وَلَوْ اسْتَعَادَهُ بَعْدَ الْوَقَاةِ فَلَهُ جَمِيعُ

(١) تصح

(٢) إنما لم يكن رجوعاً؛ لأن الرجوع إبطال في المستقبل بعد ثبوته. وظاهر أن الإنكار لا يدل عليه بأحد الدلالات. ويحتمل كونه رجوعاً؛ لأن الإنكار رفع التدبير في الأزمنة الثلاثة، وهو أبلغ من رده في الاستقبال.

(٣) وحده ترجيح الإبقاء على الارتداد أن الأول خروج عن طاعة السيد بخلاف الارتداد. إن قلت: الخروج عن طاعة الله أشد من الخروج عن طاعة السيد. قلت: المعتبر هنا الحاجة، والحاجة على الله محال.

١ ذهب إلى الجواز ابن إدريس في المراسن، ج ٣، ص ٣٢-٣٣؛ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٢٢٦، والصح للشيخ في الخلاف، ج ٦، ص ٤١٦ المسألة ١٤؛ ابن حجر في الوسيلة، ص ٣٤٦.

٢ الكافي، ج ٦، ص ١٨٤، باب المدبر، ج ٦، تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٥٩، ح ٩٤١.

٣ الكافي، ج ٦، ص ١٨٤، باب المدبر، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٦٠، ح ٩٤٦؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٦، ح ١٠٨.

كسبه إن خرج من الثلث، وإلا فبنسبه ما عتق منه، والباقي للوارث.

الفصل الثاني في الكتابة

وهي مستحبة مع الأمانة والتكسب، ومؤكد بالتماس العبد، ولو عديم الأمان فهي مباحة، وهي معاملة مستقلة، وليست بيعاً للعبد من نفسه، ولا عتقاً بصفة. ويشرط في المتعاقدين الكمال، وجواز تصرف المولى. ولا بد من العقد المشتمل على الإيجاب مثل: «كاتبتك على أن تؤدي إلي كذا في وقت كذا» أو «أوقات كذا، فإذا أديت فأنت حر» والقبول مثل: «قبلت».

فإن قال: «فإن عجزت فأنت رد في الرق» فهي مشروطة، وإلا فهي مطلقة. والأقرب اشتراط الأجل. وحد العجز أن يؤخر نجماً عن محله، ويستحب الصبر عليه.

والأقرب لزوم الكتابة من الطرفين في لمطعة والمشروطة^(١)، وينصح فيها التقابل. ولا يشرط الإسلام في السيد ولا في العبد.

ويجوز لولي السيد أن يكتب رقيقه مع لبيعة. ويجوز تنجيمها بشرط العلم بالقدر والأجل. ولا يصح مع جهالة الموضع ولا على عين. ويستحب أن لا يتجاوز قيمة العبد.

ويجب الإتياء من الزكاة إن وجبت على المولى، وإلا استحب ولا حد له. ولو مات المشروط قبل كمال الأداء بطلت. ولو مات المطلق ولم يؤد شيئاً فكذلك، وإن أدى تحرر منه بقدر المؤدى، وكان ميراثه بين السيد، ووارثه بالنسبة. ويؤدي الوارث التابع له في الكتابة باقي مال الكتابة، وللمولى إجباراً على الأداء كماله إجباراً المؤرث.

(١) وقيل: المشروطة لازمة من طرف السيد لا العبد.

وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِلْمُكَاتَّبِ الْمُطْلَقِ بِحِسَابِ مَا تَحَرَّرَ مِنْهُ.
وَكُلُّ مَا يُشْتَرَطُ فِي عَقْدِ الْكِتَابَةِ بِمَا لَا يُخَالِفُ الْمَشْرُوعَ لَا زِمَ.
وَلَيْسَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ سَبْعَ وَلَا هَبَةً، وَلَا عِتْقِي، وَلَا إِقْرَاضٍ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْلَى،
وَلَا يَتَصَرَّفُ الْمَوْلَى فِي مَالِهِ أَيْضاً إِلَّا بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْتِيفَاءِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءُ
الْمُكَاتَّبَةِ عَقْداً وَمِلْكاً، وَلَهُ تَرْوِيجُهَا بِإِدْبَارِهَا.
وَيَجُوزُ بَيْعُ مَالِ الْكِتَابَةِ قَبْلَ إِدَائِهِ إِلَى الْمُشْتَرِي عَتَقَ.
وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَرِ مَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ فِي النُّجُومِ قُدِّمَ الْمُتَكِّرُ مَعَ يَمِينِهِ.

المعطر الثالث في الاستيلاء

وَهُوَ يَحْصُلُ بِعُلُوقِ أَمْتِهِ مِنْهُ فِي مِلْكِهِ، وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ، وَلَا تَتَحَرَّرُ بِمَوْتِ الْمَوْلَى بَلْ
مِنْ نَصَبٍ وَلَدِهَا، فَإِنْ عَجَزَ النَّصَبُ سَعَتْ فِي الْمُتَحَلِّفِ. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا مَا دَامَ
وَلَدُهَا حَيًّا إِلَّا فِيمَا اسْتُشِي.
وَإِذَا جَنَّتْ فَكُّهَا بِأَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهَا وَأَرْشِ الْجَنَائِذِ إِنْ شَاءَ، وَإِلَّا سَلَّمَهَا أَوْ
يُسَلَّمُ مَا قَابِلُ الْجَمَايَةِ.

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

وفيه فُصُولُ:

[الفصل] الأول: الصيغة وتوابعها

وهي: «لَهُ عِنْدِي كَذَا» أو «هَذَا لَهُ» أو «لَهُ فِي ذِمَّتِي» وشبهه.
ولو علقه بالعشيّة بطل إن اتصل. ويصح بالعريّة وغيرها.
ولو علقه بشهادة الغير أو قال: «إن شهد فلان فهو صادق» فالأقرب
البطلان^(١)؛ لجواز أن يعتقد استحالة صدقه؛ لاستحالة شهادته عنده.
ولا بد من كون المقرّ كاملاً خالياً من الحجب للفسف^(٢).
وإقرار المريض من الثلث مع التهمة، ولا فين الأصل.
وإطلاق الكيل أو الوزن يُحمل على المعارف في البلد، فإن تعدّد عين المقرّ ما
لم يغلب فيحمل على الغالب. ولو أقرّ بلفظ مبهم صحّ وألزم تفسيره كـ«المال»
و«الشيء» و«الجزيل» و«العظيم» و«الحقير».

(١) نعم.

(٢) بخلاف المفلس، فيمضي إقراره على لفرما لو كان عدلاً، وإلا تبع به بعد

ولا بُدَّ من كَوْبِهِ مِمَّا يَتَمَوَّلُ - لَّا كَ - «قِشْرِ جَوْزَةٍ» أو «حَبَّةِ دُخْنٍ» - ولا فَرْقَ بَيْنَ كَوْبِهِ عَظِيماً أو كَثِيراً. وقيل: «الكثير» ثَمَانُونَ^١. ولو قَالَ: «لَهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِ فُلَانٍ» وَفَسَّرَهُ بِدُونِهِ، وَادَّعَى ظَنَّهُ الْقَبِيحَةَ حَلَفَ.

ولو قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمٍ» بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ أو الِوَقْفِ فَوَاحِدٌ، وَ«كَذَا كَذَا دِرْهَمًا»، وَ«كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا» كَذَلِكَ، وَلَوْ فُسِّرَ الْجَزُّ بِبَعْضِ دِرْهَمٍ جَازٍ، وَقِيلَ: يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ مُوَازِنُهُ^٢ (١) مِنَ الْأَعْدَادِ^٣. وَيُمْكِنُ هَذَا مَعَ الْأُطْلَاعِ عَلَى الْقَصْدِ^(٢).

ولو قَالَ: «لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ»، فَقَالَ: «نَعَمْ» أو «أَجَلٌ» أو «بَلَى» أو «أَنَا مُقِرٌّ بِهِ» لَزِمَهُ. وَلَوْ قَالَ: «زِنَهُ» أو «اسْتَقِدَّهُ» أو «نَا مُقِرٌّ» لَمْ يَكُنْ شَيْئاً. وَلَوْ قَالَ: «أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا؟» فَقَالَ: «بَلَى» كَانَ إِقْرَاراً. وَكَذَا «نَعَمْ» عَلَى الْأَقْوَى^(٣).



(١) فَيَلْزِمُهُ فِي النِّصْبِ عَشْرُونَ، وَمَعَ الْحَرْزِ مِائَةٌ؛ بِسَاءٍ عَلَى أَنْ «كَذَا» كِتَابَةٌ عَنِ الْعَدَدِ، وَأَنْ أَقَلَّ الْعَدَدِ الْمَفْسُورُ لِمَعْرَدٍ مَبْصُوبٍ عَشْرُونَ، وَأَنْ أَقَلَّ الْعَدَدِ الْمَفْسُورُ بِمَجْرُورٍ مِائَةٌ.

(٢) وَ(٣) نَعَمْ.

١. ذهب إليه الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٦؛ وابن البراج في المهذب، ج ١، ص ٤٠٥.

٢. في نسخة «ق»: «مُوَازِنَتُهُ» بدل «مُوَازِنَتُهُ» وما أثبتناه من نسخة «ش» هو الصحيح.

٣. ذهب إليه الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ١٢؛ والعلامة، ج ٢، ص ٣٦٥ - ٣٦٧، المسألة ٨ - ١١؛ وابن زهرة في

غنية التروع، ج ١، ص ٢٧٣.

[الفصل] الثاني في تعقيب الإقرار بما يُنافيه

والمقبول منه الاستثناء إذا لم يستوعب، وانصل بما جرت به العادة، فمن الإثبات نفي، ومن النفي إثبات. فلو قال: «لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ إِلَّا تِسْعِينَ» فَهُوَ إِقْرَارٌ بِعَشْرَةٍ. وَلَوْ قَالَ: «إِلَّا تِسْعُونَ» فَهُوَ إِقْرَارٌ بِمِائَةٍ. وَلَوْ قَالَ: «لَيْسَ لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ إِلَّا تِسْعُونَ» فَهُوَ إِقْرَارٌ بِتِسْعِينَ. وَلَوْ قَالَ: «إِلَّا تِسْعِينَ» فَلَيْسَ مُقَرَّرًا. وَلَوْ تَعَدَّدَ الاستثناء وكان بعاطفٍ أَوْ كَانَ الثَّانِي أَزِيدَ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ رَجَعَا جَمِيعًا إِلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَإِلَّا رَجَعَ الثَّانِي إِلَى مَثَلِهِ. وَلَوْ اسْتثنَى مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ صَحَّ، وَأُسْفِطَ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، فَإِذَا بَقِيَ بَقِيَّةٌ لَزِمَتْ، وَإِلَّا بَطُلَ كَمَا لَوْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ إِلَّا ثَوْبًا». وَالْمُسْتَغْرَقُ بِاطِلٍ كَمَا لَوْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ إِلَّا مِائَةٌ»، وَكَذَا الْإِضْرَابُ مِثْلُ: «مِائَةٌ بَلْ تِسْعُونَ»، فَيَلْزِمُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِائَةٌ. وَلَوْ قَالَ: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ أَقْبِضْهُ» أَلْزِمَ بِالْعَشْرَةِ. وَكَذَا «مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ» أَوْ «خِنْزِيرٍ». وَلَوْ قَالَ: «لَهُ قَفِيزُ حِنْطَةٍ بَلْ قَفِيزُ شَعِيرٍ» لَزِمَ مِائَةٌ. وَلَوْ قَالَ: «قَفِيزُ حِنْطَةٍ بَلْ قَفِيزَانِ حِنْطَةٍ» فَعَلَيْهِ قَفِيزَانِ. وَلَوْ قَالَ: «لَهُ هَذَا الدِّرْهَمُ بَلْ هَذَا الدِّرْهَمُ» فَعَلَيْهِ الدِّرْهَمَانِ. وَلَوْ قَالَ: «لَهُ هَذَا الدِّرْهَمُ بَلْ دِرْهَمٌ» فَوَاحِدٌ.

وَلَوْ قَالَ: «هَذِهِ الدَّارُ لِزَيْدٍ بَلْ لِعَمْرٍو» دُفِعَتْ إِلَى زَيْدٍ، وَغُرِّمَ لِعَمْرٍو قِيَمَتُهَا، إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ زَيْدٌ. وَلَوْ أَشْهَدَ بِالْبَيْعِ وَقَبِضَ الثَّمَنِ، ثُمَّ ادَّعَى الْمَوَاطَأَةَ أَحْلَفَ الْمُقَرَّرُ لَهُ.

الفصل الثالث في الإقرار بالنسب

وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْمُقَرِّ، وَإِمْكَانُ لِحَاقِ الْمُقَرَّبِ بِهِ، فَلَوْ أَقَرَّ بِبُتُوَّةِ الْمَعْرُوفِ بِنَسَبِهِ أَوْ بِبُتُوَّةِ مَنْ هُوَ أَعْلَى سِنًا أَوْ مُسَاوٍ، أَوْ أَنْقَضَ بِمَا لَمْ تَجِبِ الْعَادَةُ بِتَوَلُّدِهِ مِنْهُ بَطْلًا. وَيُشْتَرَطُ التَّصَدِيقُ فِيمَا عَدَا الْوَلَدَ الصَّغِيرَ^(١) وَالْمَجْنُونُ وَالْمَيِّتُ، وَعَدَمُ الْمُنَازَعِ فَلَوْ تَنَازَعَا اعْتَبِرَتِ الْبَيِّنَةُ.

وَلَوْ تَصَادَقَ اثْنَانِ عَلَى نَسَبٍ غَيْرِ التَّوَلَّدِ صَحَّ وَتَوَارَثَا، وَلَمْ يَتَّعَدْهُمَا التَّوَارُثُ. وَلَا عِبْرَةٌ بِإِنْكَارِ الصَّغِيرِ بَعْدَ تَلَوُّغِهِ.

وَلَوْ أَقَرَّ الْعَمُّ بِأَخٍ دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالُ، فَلَوْ قَرَّ الْعَمُّ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَلَدٍ وَصَدَّقَهُ الْأَخُ دَفَعَ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَكْذَبَهُ وَأَغْرَمَ الْعَمُّ لَهُ مَا دَفَعَ بِهِ الْأَخُ.

وَلَوْ أَقَرَّتِ الزَّوْجَةُ بِوَلَدٍ فَصَدَّقَتْهَا الْإِخْوَةُ أَخَذَ الْمَالُ، وَإِنْ أَكْذَبُوهَا دَفَعَتْ إِلَيْهِ الشُّمْنُ، وَلَوْ انْعَكَسَ دَفَعُوا إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ الْأَرْبَاعِ.

وَلَوْ أَقَرَّ الْوَلَدُ بِآخَرَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْبِصْفُ، فَإِنْ أَقَرَّ بِثَالِثٍ دَفَعَا إِلَيْهِ الثُّلُثُ، وَعَلَى هَذَا. وَمَعَ عَدَالَةِ اثْنَيْنِ يَثْبُتُ النِّسَبُ وَالْعِرَاثُ، وَإِلَّا فَالْمِيرَاثُ حَسَبُ.

وَلَوْ أَقَرَّ بِزَوْجٍ لِلْمَيِّتَةِ أَعْطَاهُ النِّصْفَ إِنْ كَانَ الْمُقَرِّ غَيْرَ وَلَدِهَا، وَإِلَّا فَالرُّبْعُ، وَإِنْ أَقَرَّ بِآخَرَ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ فِي الْأَوَّلِ أَغْرَمَ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ.

وَلَوْ أَقَرَّ بِزَوْجَةٍ لِلْمَيِّتِ فَالرُّبْعُ أَوْ الشُّمْنُ، فَإِنْ أَقَرَّ بِأُخْرَى وَصَدَّقَتْهُ الْأُولَى اقْتَسَمَا، وَإِنْ أَكْذَبَتْهَا عَرِمَ لَهَا نَصِيبُهَا، وَهَكَذَا.

(١) ليس حكم ولد الولد حكم الولد.

كِتَابُ الْغَصْبِ

وَهُوَ الْاِسْتِقْلَالُ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ عُدْوَانًا، فَلَوْ مَنْعَهُ مِنْ سُكْنَى دَارِهِ أَوْ
إِمْسَاكِ دَائِيَّتِهِ الْمُرْسَلَةِ فَلَيْسَ بِغَاصِبٍ، وَلَوْ سَكَنَ مَعَهُ قَهْرًا فَهُوَ غَاصِبٌ لِلنِّصْفِ، وَلَوْ
ضَعُفَ السَّاكِنُ ضَمِنَ أَجْرَهُ مَا سَكَنَ^(١)، قِيلَ: وَلَا يُضْمَنُ الْقَيْنُ^١.
وَمَدُّ مَقُودِ الدَّائِيَةِ غَصْبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبَهَا رَاكِبًا قَوِيًّا مُسْتَقِظًا. وَغَصْبُ
الْحَامِلِ غَصْبٌ لِلْحَمَلِ، وَلَوْ تَبِعَهَا فِي الصَّمَانِ^(٢) فَوَلَانٍ^٢.
وَالْأَيْدِي الْمُتَعَاقِبَةُ عَلَى الْمَقْصُوبِ أَيْدِي ضَمَانٍ، فَيَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ فِي تَضْمِينِ مَنْ
شَاءَ أَوْ الْجَمِيعِ، وَيَرْجِعُ الْجَاهِلُ مِنْهُمْ بِالْغَصْبِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ.
وَالْحُرُّ لَا يُضْمَنُ بِالْغَصْبِ، وَيُضْمَنُ الرَّقِيقُ. وَلَوْ حَبَسَ الْحُرُّ لَمْ يُضْمَنَ أَجْرَتُهُ إِذَا
لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ بِخِلَافِ الرَّقِيقِ.
وَحَمْرُ الْكَافِرِ الْمُسْتَبْرَءِ مُحْتَرَمٌ يُضْمَنُ بِالْغَصْبِ بِقِيَمَتِهِ عِنْدَ مُسْتَحْلِيهِ، وَكَذَا
الْخِنْزِيرُ.

(١) إِنْ اسْتَقْلَلَ بِجِزءٍ مَعْيَنَ ضَمْنَهُ حَاصَّةً، وَإِلَّا ضَمِنَ النِّصْفَ.

(٢) يُضْمَنُ.

١. ذهب إليه المحقق في شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٨٤، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٢.

٢. القول بعدم الضمان للمحقق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٨٧، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٢٢٣.

والقول بالضمان للشهيد في الدروس الشرعية، ج ٢، ص ١٠٠ (ضمن الموسوعة، ج ١١).

ولو اجتمع المباشِر والسبب ضمن المباشِر إلا مع الإكراه أو الغرور، فيستقر الضمان في الغرور على العار.

ولو أرسل ماء في ملكه أو أجاج نار فسرى إلى الغير فلا ضمان إذا لم يزد عن قدر الحاجة، ولم تكن الريح عاصفة، ولا ضمن.

ويجب رد المغصوب ما دامت العين باقية ولو أدى رده إلى دهاب مال الغاصب، فإن تعذر ضمة بالمثل إن كان مثلياً، وإلا فالقيمة العليا من حين الغصب إلى حين التلف^(١).

وقيل: إلى حين الرد^١، وقيل: بالقيمة يوم التلف لا غير^٢. وإن عاب ضمن أرشهُ، ويضمن أجرته إن كان له أجره لطول المدة، استعمله أو لا. ولا فرق بين بهيمة القاضي والشوكي في ضمان الأرض.

ولو حنى على العبد المغصوب فعلى لجايب أرش الجنائية، وعلى الغاصب ما زاد عن أرشها من القصر إن اتفق، ولو مثل به انتفى وغرم قيمته للمالك. ولو غصب الخفين أو المصراعين أو الكتات يفرين فتلف أحدهما ضمن قيمته مجتمعا.

ولو زادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب فلا شيء عليه ولا له، إلا أن يكون عيناً، كالصبي، فله قلعه إن قبل الفصل. ويضمن أرش الثوب. ولو بيع مصبوغاً بقيمته مغصوباً فلا شيء للغاصب.

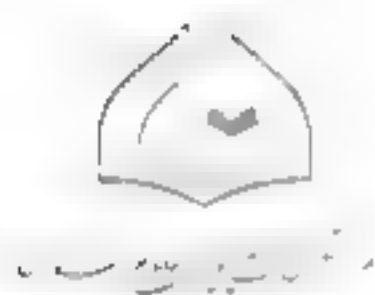
ولو غصب شاة فأطعمها المالك جاهلاً ضمنها الغاصب، ولو أطعمها أجنبياً جاهلاً ضمن المالك من شاء، والقرار على الغاصب.

(١) نعم.

١. قال به المحقق في شرائع الإسلام ج ٢، ص ١٨٩.

٢. قال به ابن البراج في المهدب، ج ١، ص ٤٣٦-٤٣٧، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٩٦، المسألة ٨٤.

ولو مزج المغصوب كُلف فصله إن أمكن وإن شق، ولو لم يمكن ضمن المثل
 إن مزجه بالأردب، وإلا كان شريكاً، ومؤونة القسمة على الغاصب. ولو زرع الحب
 أو أحضن البيض فالزرع والفرخ للمالك. ولو نقله إلى غير بلد المالك وجب عليه
 نقله ومؤونة نقله، ولو رضي المالك بذلك المكان لم يجب.
 ولو اختلفا في القيمة حلف الغاصب، وكذا لو ادعى إثبات صناعة يسريدها
 الثمن. وكذا لو ادعى التلف أو ادعى تملك ما على العبد من الثياب. ولو اختلفا في
 الرد حلف المالك.



كِتَابُ اللَّقِطَةِ

وفيه فُصُولٌ:

[الفصل الأول في اللقيط]

وَهُوَ كُلُّ إِنْسَانٍ ضَائِعٍ لَا كَافِلَ لَهُ وَلَا يَسْتَعِيْلُ بِنَفْسِهِ، فَيَلْتَقِطُ الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ مَا لَمْ يَبْلُغَا، فَإِذَا عَلِمَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْمُتَلَقِّطُ السَّابِقُ سَلَّمَ إِلَيْهِمْ. وَلَوْ كَانَ اللَّقِيطُ مَمْلُوكًا حُفِظَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْمَالِكِ، وَلَا يُضْمَنُ إِلَّا بِالتَّغْرِيطِ. نَعَمْ، الْأَقْرَبُ^(١) الْمَنَعُ مِنْ أَخْذِهِ إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلِ^(٢) أَوْ مُرَاهِقًا بِخِلَافِ الَّذِي لَا قُوَّةَ مَعَهُ. وَلَا بُدَّ مِنْ بُلُوغِ الْمُتَلَقِّطِ وَعَقْلِهِ وَحُرِّيَّتِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ، وَإِسْلَامِهِ إِنْ كَانَ اللَّقِيطُ مُحْكُومًا بِإِسْلَامِهِ - قِيلَ: وَعَدَالَتُهُ^١ - وَحَصْرِهِ، فَيُنْتَزَعُ مِنَ الْبَدَوِيِّ وَمِنْ مُرِيدِ السَّفَرِ

(١) مَعَهُ.

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «مَا لَمْ يَبْلُغَا» فَإِنَّهُ هُنَاكَ فِي الْأَحْرَارِ، وَهُنَا فِي الرِّقِّ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْأَحِيرَ مَالٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْحِفْظِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قَلْتُمْ: إِنَّهُ مَالٌ فَيَحُوزُ أَخْذَهُ بِلُغٍ أَوَّلًا، قَلْنَا: الْمَقْصُودُ حِفْظُ الْمَالِ فَإِذَا بَلَغَ أَوْ رَاهِقَ حَفِظَ نَفْسَهُ، وَأَمَّا الْحَرُّ فَالْمَقْصُودُ حَضَانَتُهُ وَهِيَ بَاقِيَةٌ مَا لَمْ يَبْلُغَ.

به. وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْعَالِ أَوْ الزَّكَاةِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اسْتَعَانَ بِالْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ
أَنْفَقَ وَرَجَعَ عَلَيْهِ إِذَا نَوَّاهُ. وَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ لِلْمُلْتَقِطِ. وَإِذَا خَافَ عَلَيْهِ التَّلَفَ وَجَبَ
أَخْذُهُ كِفَايَةً^(١) وَإِلَّا اسْتَحِبَّ.

وَكُلُّ مَا بِيَدِهِ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ فَوْقَهُ فَهُوَ، وَلَا يُنْفَقُ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ.
وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى أَخْذِهِ، وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِنْ التَّقِطَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي
دَارِ الْحَرْبِ وَفِيهَا مُسْلِمٌ، وَعَاقِلَتُهُ الْإِمَامُ.
وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْإِنْفَاقِ أَوْ قَدَرِهِ حَنَفَ الْمُلتَقِطُ فِي الْمَعْرُوفِ. وَلَوْ تَشَاحَّ
مُلْتَقِطَانِ أَقْرَبَ، وَلَوْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا لِالْآخِرِ جَازًا.
وَلَوْ تَدَاعَى بُنُوَّتُهُ اثْنَانِ وَلَا بَيِّنَةٌ فَالْقُرْعَةُ. وَلَا^(٢) تَرْجِيحَ بِالْإِسْلَامِ عَلَى قَوْلٍ،
وَلَا بِالْإِلْتِقَاطِ^(٣).

(١) وَإِنْ كَانَ الْأَخْذُ عَبْدًا وَإِنْ لَمْ يَأْدُنِ الْمَسْئِدَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ غَيْرَ الْعَدَدِ.

(٢) بَل.

(٣) نَعَمْ؛ إِذَا لَيْدٌ لَا تَوَثَّرَ فِي النِّسْبِ.

[الفصل الثاني في الحيوان]

وَيُسَمَّى ضَالَّةً وَأَخْذُهُ فِي صُورَةِ الْحَوَازِ مَكْرُوهٌ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ، وَلَوْ تَحَقَّقَ
التَّلَفُ لَمْ يُكْرَهْ (١).

وَالْبَعِيرُ وَشِبْهُهُ إِذَا وُجِدَ فِي كَلَامٍ وَمَاءٍ صَحِيحاً تُرِكَ فَيُضْمَنُ بِالْأَخْذِ، وَلَا يَرْجِعُ
أَخْذُهُ بِالنَّفَقَةِ. وَلَوْ تُرِكَ مِنْ جَهْدٍ لَا فِي كَلَامٍ وَمَاءٍ أُبِيحَ.

وَالشَّاةُ فِي الْقَلَاةِ (٢) تُؤْخَذُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْتَنِعُ مِنْ صَغِيرِ السِّبَاعِ، وَحِينَئِذٍ يَتَمَلَّكُهَا
إِنْ شَاءَ، وَفِي الضَّمَانِ (٣) وَجْهٌ، أَوْ يُبْقِيهَا لِمَائَتُمْ، أَوْ يَدْفَعُهَا إِلَى الْحَاكِمِ، قَبْلَ (٤)؛ وَكَذَا
كُلُّ مَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صَغِيرِ السِّبَاعِ. وَلَوْ وُجِدَتِ الشَّاةُ فِي الْعُمَرَانِ احْتَبَسَتْ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَاحِبُهَا بَاعَهَا وَتَصَدَّقَ بِشَتَّىهَا (٥).

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْآخِذِ إِلَّا الْأَخْذُ، فَتَقَرُّ يَدُ الْعَبْدِ وَالْوَلِيِّ عَلَى لِقْطَةٍ غَيْرِ الْكَامِلِ،
وَالِإِتْفَاقٍ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ انْتَفَعَ قَاصٌّ، وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا بِتَقْرِيطٍ أَوْ قَصْدِ التَّمَلُّكِ.

(١) قَالَ: إِنْ تَحَقَّقَ تَلَفُهُ وَعَرَفَ صَاحِبُهُ وَجِبَ أَخْذُهُ وَإِلَّا جَازَ، وَلَوْ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَرْهُهُ.

(٢) مَا خَرَجَ عَنِ الْعُمَرَانِ.

(٣) يَضْمَنُ.

(٤) نَعَمْ.

(٥) وَيَجُوزُ الصَّدَقَةُ بِعَيْنِهَا وَفِي الْحَوْلِ.

[الفصل] الثالث في المال

وما كان في الحرم حرم أخذهُ ولو أخذهُ حَفِظَهُ لِزَيِّهِ، وإن تَلَفَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ
لَمْ يَضْمَنْ، وَلَيْسَ لَهُ تَمَلُّكُهُ بَلْ يَتَصَدَّقُ بِهِ، وفي الضمانِ خِلَافٌ ^(١). ولو أخذهُ بِنِيَّةِ
الإنشادِ لَمْ يَحْرُمَ، وَيَجِبُ تَعْرِيفُهُ حَوْلًا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وما كان في غير الحرم يَحِلُّ مِنْهُ دُونَ لِدْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ، وما عَدَاهُ يَتَخَفَّرُ
الوَاجِدُ فِيهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ حَوْلًا بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ بَيْنَ الصَّدَقَةِ وَالتَّمَلُّكِ. وَيَضْمَنْ فِيهِمَا
وَبَيْنَ إِيقَائِهِ أَمَانَةً وَلَا يَضْمَنْ. ولو كَانَ مِنْهَا لَا يَبْقَى قَوْمَةٌ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ دَفَعَهُ إِلَى
الْحَاكِمِ، ولو افْتَرَعَ إِبْقَاؤُهُ إِلَى عِلَاجِ أَصْلَحَةِ الْحَاكِمِ بَعْضِهِ.

وَيُكْرَهُ التَّقَاطُ الْإِدَاوَةُ ^(٢) وَالنَّعْلُ وَالْمِخْصَرَةُ وَالْعَصَا وَالشِّطَاطُ وَالْحَبْلُ وَالْوَرْدُ
وَالْعِقَالُ. وَيُكْرَهُ أَخْذُ اللَّقْطَةِ وَخُصُوصًا مِنْ لِفَاسِقٍ وَالْمُعْسِرِ، وَمَعَ اجْتِمَاعِهِمَا تَزِيدُ
الكَرَاهِيَّةُ. وَلَيْشْهَدَ عَلَيْهَا مُسْتَحْتَبًا، وَيَعْرِفُ الشُّهُودُ بَعْضُ الْأَوْصَافِ.

وَالْمُلْتَطِقُ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْاِكْتِسَابِ، وَيَحْفَظُ الْوَلِيُّ مَا التَّقَطُّ الصَّيِّي، وَكَذَا
الْمَجْنُونُ.

وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا حَوْلًا ولو مُتَّفَرِّقًا، سِوَاهُ تَوَى التَّمَلُّكِ أَوْ لَا، وَهِيَ أَمَانَةٌ فِي
الْحَوْلِ وَبَعْدَهُ مَا لَمْ يَتَوَ التَّمَلُّكِ فَيَضْمَنْ. ولو التَّقَطُّ الْعَبْدُ عَرَّفَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَائِيهِ،

(١) يضمن.

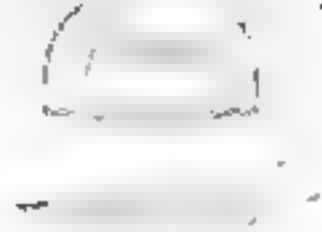
(٢) أي معاون للشرب.

فَلَوْ أَتَلَفَهَا ضَمَنْ بَعْدَ عِتْقِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى لِمَالِكٍ انْتِزَاعُهَا مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِينًا،
وَيَجُوزُ لِلْمَوْلَى التَّمَلُّكُ بِتَعْرِيفِ الْعَبْدِ.

وَلَا تُدْفَعُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ لَا بِالْأَوْصَافِ وَإِنْ حَفِيتَ، نَعَمْ يَجُوزُ الدَّفْعُ فَلَوْ أَقَامَ غَيْرُهُ بِهَا
بَيِّنَةٌ اسْتَعِيدَتْ مِنْهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ضَمِنَ الدَّافِعُ وَرَجَعَ عَلَى الْقَاطِضِ.

وَالْمَوْجُودُ فِي الْمَفَازَةِ وَالْخَرِيبَةِ أَوْ مَدْفُونًا فِي أَرْضٍ لَا مَالِكَ لَهَا يَتَمَلَّكُ مِنْ غَيْرِ
تَعْرِيفٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَثَرُ الْإِسْلَامِ^١ وَإِلَّا وَجِبَ، وَلَوْ كَانَ لِلْأَرْضِ مَالِكٌ عَرَفَهُ فَإِنْ
عَرَفَهُ وَإِلَّا فَهُوَ لِلْوَاجِدِ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَهُ فِي جَوْفٍ دَائِبَةٍ عَرَفَهُ مَالِكُهَا. أَمَّا السَّمَكَةُ
فَلِلْوَاجِدِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَحْصُورَةً تُعْلَفُ. وَالْمَوْجُودُ فِي صُنْدُوقِهِ أَوْ دَارِهِ مَعَ مُشَارَكَةِ
الْغَيْرِ لِقَطْعَةٍ وَلَا مَعَهَا حَلٌّ.

وَلَا يَكْفِي التَّعْرِيفُ حَوْلًا فِي التَّمَلُّكِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ.



١. في التلخيص: أثر الإسلام الشهادتان أو اسم أحد ولاية الإسلام. راجع الخلاف، ج ٢، ص ١٢٢، المسألة ١٤٩.



كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

وَهُوَ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ؛ لِعُطْلَانِيهِ أَوْ لِاسْتِحْيَائِهِ أَوْ لِعُدَمِ الْمَاءِ عَنْهُ، يَتَمَلَّكُهُ مَنْ أَحْيَاهُ
مَعَ غَيْبَةِ الْإِمَامِ، وَإِلَّا افْتَقَرَ إِلَى إِذْنِهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِحْيَاءُ الْعَامِرِ وَتَوَابِعِهِ - كَالطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ - وَلَا الْمَفْتُوحَةِ عَنُودًا؛ إِذَا
عَامَرُهَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَغَامَرَهَا لِلْإِمَامِ عليه السلام، وَكَذَا كُلُّهَا أَلَمْ يَجِرْ عَلَيْهِ مِلْكُ الْمُسْلِمِ. وَلَوْ
جَزَى عَلَيْهِ مِلْكُ مُسْلِمٍ فَهُوَ لَهُ وَلِوَلَدَيْهِ بَعْدَهُ. وَلَا يَسْتَقِلُّ عَنْهُ بِصَيْرُورَتِهِ مَوَاتًا.
وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا طَوْعًا فَهِيَ لَهُمْ. وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا سِوَى الزَّكَاةِ مَعَ
الشَّرَاطِطِ.

وَكُلُّ أَرْضٍ تَرَكَ أَهْلُهَا عِمَارَتَهَا فَالْمُحْيِي أَحَقُّ بِهَا، وَعَلَيْهِ طَسْقُهَا لِأَرْبَابِهَا.
وَأَرْضُ الصَّلَاحِ الَّتِي بَأَيْدِي أَهْلِ الذِّمَّةِ لَهُمْ وَعَلَيْهِمُ الْجَزْيَةُ.
وَيَصْرِفُ الْإِمَامُ حَاصِلَ الْأَرْضِ الْمَفْتُوحَةِ عَنُودًا ^(١) فِي مَصَالِحِ
الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا وَلَا وَقْفُهَا وَلَا نَقْلُهَا ^(٢). وَقِيلَ ^(٣):

(١) يَفْتَحُ الْعَيْنُ، وَهُوَ مَا أَخَذَ عَنْ خُصُوعٍ وَتَذَلُّلٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَسَتْ أَذُنُ الْوَجُودِ لِلْعَيْنِ
الْقَيُومِ﴾ [طه (٢٠): ١١١] أَيْ خُصِمَتْ وَذَلَّتْ.

(٢) حَكَمُ الْأَوَّلِيَّةِ حَكَمُ الْمَلِكِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا الْبَيْعَ.

(٣) نَعَم.

يَجُوزُ تَبَعاً لِآثَارِ الْمُتَصَرِّفِ .

وَشُرُوطُ الْإِحْيَاءِ الْمُتَمَلِّكَ سِتَّةٌ: انْتِفَاءُ يَدِ الْغَيْرِ، وَانْتِفَاءُ مِلْكٍ سَابِقٍ، وَانْتِفَاءُ كَوْنِهِ حَرِيماً لِعَامِرٍ، وَكَوْنُهُ مَشْعَراً لِعِبَادَةٍ أَوْ مُقَطَّعاً أَوْ مُحَجَّراً.

وَحَرِيمُ الْعَيْنِ أَلْفُ ذِرَاعٍ فِي الرِّخْوَةِ، وَخَمْسُمِائَةٍ فِي الصُّلْبَةِ، وَحَرِيمُ بئرِ النَّاضِحِ ^(١) سِتُّونَ ذِرَاعاً، وَالْمُعْطِنُ ^(٢) أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً. وَحَرِيمُ الْحَائِطِ مَطْرَحُ آلَاتِهِ، وَالْدَارِ مَطْرَحُ تُرَابِهَا وَتُلُوجِهَا، وَمَسَلُّكَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ فِي صَوْبِ الْبَابِ. وَالْمَرْجِعُ فِي الْإِحْيَاءِ إِلَى الْعُرْفِ، كَقَصْدِ الشَّجَرِ، وَقَطْعِ الْمِيَاهِ الْغَالِبَةِ، وَالتَّحْجِيرِ بِحَائِطٍ أَوْ مَرْزٍ أَوْ مُسَاةٍ ^(٣). وَسَوْقِ الْمَاءِ أَوْ اعْتِيَادِ الْعَيْثِ لِمَنْ أَرَادَ الزَّرْعَ وَالْفَرَسَ، وَكَالْحَائِطِ ^(٤) لِمَنْ أَرَادَ الْحَظِيرَةَ، وَمَعَ السَّقْفِ إِنْ أَرَادَ الْبَيْتَ.

الْقَوْلُ فِي الْمُشْتَرَكَاتِ

فَمِنْهَا: الْمَسْجِدُ، فَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، فَلَوْ فَارَقَ بَطَلَ حَقُّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَحْلُهُ بَاقِياً وَيَتَوَيَّ الْقَوْدَ، وَلَوْ لَمَسَتْهُ أَتْنَانِ وَلَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ أَقْرِعَ. وَمِنْهَا: الْمَدْرَسَةُ ^(٥) وَالرِّبَاطُ ^(٦)، فَمَنْ سَكَنَ بَيْتاً مَعْنَى لَهُ السُّكْنَى فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ تَطَاوَلَتِ الْمُدَّةُ، إِلَّا مَعَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ مَنْ يُشَارِكُهُ، وَلَوْ فَارَقَ لِغَيْرِ عُدْرِ بَطَلَ حَقُّهُ.

(١) يُدَلَّى مِنْهُ عَلَى الْإِبِلِ.

(٢) يُدَلَّى مِنْهُ عَلَى الْبَقَرِ.

(٣) مِنْ طِينٍ.

(٤) مِنْ قَصَبٍ وَغَيْرِهِ.

(٥) مَا بَنِيَ بِإِزَاءِ الْعِلْمِ.

(٦) لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ.

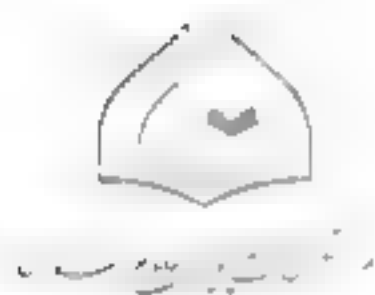
ومِنها: الطُّرُقُ، وفائِدَتُها الاستِطْرَاقُ، والنَّاسُ فيها شَرَعٌ، وَيُمنَعُ من الاتِّضاعِ بها في غَيرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقُوتُ بِهِ مَنَفَعَةُ المَاءِ^(١)، فلا يَجُوزُ الجُلُوسُ لِلبيعِ والشِّراءِ إلَّا مَعَ السَّعَةِ؛ حَيْثُ لا ضَرَرَ، فإذا فَارَقَ بَطَلَ حَقُّهُ.

ومِنها: المِياهُ المُباحَّةُ، فَمَنْ سَبَقَ إلى اغْتِرابِ شَيْءٍ مِنْها فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، وَيَمْلِكُهُ مَعَ نِيَّةِ التَّمَلُّكِ. وَمَنْ أَجْرَى فِيها نَهراً مَلَكَ الماءَ المُجْرَى فيه، وَمَنْ أَجْرَى عَيْناً فَكَذَلِكَ، وكذا مَنْ احْتَقَنَ شَيْئاً من مِياهِ الغَيْثِ أو السَّيلِ. وَمَنْ حَفَرَ بِشراً مَلَكَ الماءَ بِوُصُولِهِ إِلَيْهِ، ولو كان قَصْدُهُ الاتِّضاعَ والمُفَارَقَةَ فَهُوَ أَوْلَى بِهِ ما دَامَ نازِلاً عَلَيْهِ.

ومِنها: المَعادِنُ^(٢)، فالظَّاهِرَةُ لا تُمْلِكُ بالإحْياءِ، ولا يُقَطِّعُها السُّلطانُ، وَمَنْ سَبَقَ إِلَيْها فَلَهُ أَخْذُ حاجَتِهِ، فَإِنْ تَوافَّها وأَمَكَّنَ القِسْمَةَ وَجَبَ وإلَّا أُقِرَّعَ، والباطِنَةُ تُمْلِكُ ببلوغِ نَيْلِها.

(١) مسألة- لو عرس شجرة تن في الطريق الواسع بحيث لا تضر بالماء وجعلها وقفاً صح
إن كان فيما زاد على السبعة وإلا فلا.

(٢) المعدن إما أن يكون العمل في تحصيله لا غير، وهو الظاهر، أو في إظهاره مع ذلك وهو الباطن.



كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذِّبَاخَةِ

وفيه فُصُولٌ:

[الفصلُ] الأوَّلُ [في الصيد]

يَجُوزُ الاصْطِيَادُ بِجَمِيعِ آيَاتِهِ، وَلَا يُؤْكَلُ مِنْهَا مَا لَمْ يَذَكَّ، إِلَّا مَا قَتَلَهُ الْكَلْبُ الْمُعْلَمُ
بَحَيْثُ يَسْتَرْسِلُ إِذَا أُرْسِلَهُ وَيَتَرَجَّرُ إِذَا رَجَرَّتْهُ^(١)، وَلَا يَعْتَادُ أَكْلَ مَا يُمَسِكُهُ. وَيَتَحَقَّقُ
ذَلِكَ بِالتَّكْرَارِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَلَوْ أَكَلَ نَادِرًا أَوْ لَمْ يَسْتَرْسِلْ نَادِرًا لَمْ يَقْدَحْ.
وَيَجِبُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ إِرْسَالِهِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُرْسِلُ مُسْلِمًا أَوْ بَعُكْمِيَّةً^(٢)، وَأَنْ
يُرْسِلَهُ لِلْإِصْطِيَادِ، وَأَنْ لَا يَعْيبَ الصَّيْدَ وَحَيَاتُهُ مُسْتَقَرَّةً.
وَيُؤْكَلُ أَيْضًا مَا قَتَلَهُ السِّيفُ وَالرَّمْحُ وَالسَّهْمُ، وَكُلُّ مَا فِيهِ نَصْلٌ، وَالْمِعْرَاضُ إِذَا
خَرَقَ اللَّحْمَ، كُلُّ ذَلِكَ مَعَ التَّسْمِيَةِ وَالْقَصْدِ وَالْإِسْلَامِ. وَلَوْ اشْتَرَكَ فِيهِ الْتَا مُسْلِمٍ
وَكَافِرٍ لَمْ يَحِلَّ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ جُرْحَ الْمُسْلِمِ أَوْ كَلْبَهُ هُوَ الْغَائِلُ. وَيَحْرُمُ الْإِصْطِيَادُ
بِالْأَلَةِ الْمَغْصُوبَةِ، وَلَا يَحْرُمُ الصَّيْدُ، وَعَلَيْهِ أَحْرَءُ الْأَلَةِ.
وَيَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَوْضِعِ الْغَضَّةِ، وَلَوْ أَدْرَكَ ذُو السَّهْمِ أَوْ الْكَلْبُ الصَّيْدَ وَحَيَاتُهُ
مُسْتَقَرَّةٌ ذَكَاءً، وَإِلَّا حَرَّمَ إِنْ اتَّسَعَ الزَّمَانُ لِذَبْحِهِ.

(١) قبل رؤية الصيد.

(٢) ولد المسلم الممير.

الفصل الثاني في الذباجة

وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبَاحِ الْإِسْلَامُ أَوْ حُكْمُهُ. وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِيمَانُ إِذَا لَمْ يَكُنِ النِّصَبُ،
وَيَجِلُّ مَا تَذْبَحُهُ الْمُسْلِمَةُ وَالْخَصِي وَالصَّبِيُّ الْمُعْتَرُ وَالْجُنُبُ وَالْحَائِضُ.

والواجب في الذبيحة أمورٌ سبعة:

الأول: أَنْ يَكُونَ بِالْحَدِيدِ، فَإِنْ خِيفَ قَوْتُ الذَّبِيحَةِ وَتَعَذَّرَ الْحَدِيدُ جَسَّارًا بِمَا
يَقْرِئُ الْأَعْضَاءَ مِنْ لَيْطَةٍ أَوْ مَرَوْءٍ حَادَّةٍ أَوْ زَمَّ حَاجَةً، وَفِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ لِلضَّرُورَةِ
قَوْلٌ بِالْحَوَازِ^(١).

الثاني: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ مَعَ الْإِمْكَانِ، وَلَوْ تَرَكَّهَا نَاسِيًا فَلَا بَأْسَ^(٢).

الثالث: التَّسْمِيَةُ، وَهِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَلَوْ تَرَكَّهَا نَاسِيًا حَلٌّ^(٣).

الرابع: اخْتِصَاصُ الْإِبِلِ بِالنَّحْرِ، وَمَا عَدَاهَا بِالذَّبْحِ، وَلَوْ عَكَسَ حَرَّمَ.

الخامس: قَطْعُ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَهِيَ الْعَرِيءُ - وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ - وَالْحُلُقُومُ

- وَهُوَ لِلنَّفْسِ - وَالْوَدَّجَانِ - وَهُمَا عِرْقَانِ يَكْتَنِفَانِ الْحُلُقُومَ - وَيَكْفِي فِي الْمَنْحُورِ
طَعْنُهُ فِي وَهْدَةِ اللَّبَّةِ.

(١) وكذا الجاهل.

(٢) وكذا لو كان جاهلاً.

١. ذهب إليه ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٨٦، وعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤، ص ٦٢٣، الرقم

السادس: الحَرَكََةُ بَعْدَ الذَّبْحِ أَوْ خُرُوجُ لَدَمِ الْمُعْتَدِلِ، وَلَوْ عَلِمَ عَدَمَ اسْتِقْرَارِ الْحَيَاةِ حَرُمٌ.

السابع: مُتَابَعَةُ الذَّبْحِ حَتَّى يَسْتَوِفِيَ، وَلَا تَضُرُّ التَّفْرِقَةُ الْيَسِيرَةُ.
وَيُسْتَعَبُّ نَحْرُ الْإِبِلِ وَقَدْ رُبِطَتْ أَخْمَافُهَا إِلَى آبَاطِهَا وَأُطْلِقَتْ أَرْجُلُهَا، وَالْبَقَرُ تُعْقَلُ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَيُطْلَقُ ذَنْبُهُ، وَالغَنَمُ تُرَبِّطُ يَدَاهُ وَرِجْلُ وَاحِدَةٍ، وَيُمْسَكُ صَوْفُهُ وَشَعْرُهُ وَوَيْرُهُ حَتَّى يَبْرُدَ، وَالطَّيْرُ يُرْسَلُ.

ويُكْرَهُ أَنْ تُنْخَعَ الذَّبِيحَةُ، وَأَنْ يَقْلُبَ السَّكِّينَ فَيَذْبَحَ إِلَى فَوْقِ، وَالسَّلْحُ قَبْلَ الْبَرْدِ، وَإِبَانَةُ الرَّأْسِ عَمْدًا، وَقِيلَ: بِالْتَحْرِيمِ^(١).

وإِنَّمَا تَقَعُ الذَّكَاءُ عَلَى حَيَوَانٍ طَاهِرٍ الْعَيْنِ غَيْرِ آدَمِيٍّ وَلَا حِشَارٍ، وَلَا تَقَعُ عَلَى الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ، وَلَا عَلَى الْآدَمِيِّ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، وَلَا عَلَى الْحَشَرَاتِ^(٢). وَقِيلَ: تَقَعُ^٣، وَالظَّاهِرُ وَقَوْعُهَا عَلَى الْمُسُوخِ وَالسِّبَاعِ^(٣).

(١) العمل خاصة.

(٢) نعم.

(٣) نعم.

١. قال به الشيخ في النهاية، ص ١٥٨٤ وابن البراج في المهذب ج ٢، ص ٤٤٠.

٢. سبه إلى ظاهر كلام الشيخ وأتباعه الشهيد في غاية المراد ج ٢، ص ٢٥٨ (ضمن الموسوعة، ج ٣).

الفصل الثالث في اللواحق

وفيه مسائل:

[الأولى] ذكاة السمك إخراجهُ من الماء حياً، ولو وثب فأخرجهُ حياً أو صار خارج الماء فأخذه حياً حل، ولا يكفي نظره. ولا يُشترط في مخرجه الإسلام، لكن يُشترط حضور مسلمٍ عنده في جل أكله. ويجوز أكله حياً.

ولو اشتبه المميت بالحى في الشبكة أو غيرها حرّم الجميع.

الثانية: ذكاة الجراد أخذه ولو كان لا يأخذ كافر إذا استقل بالطيران، فلو أحرقه قبل أخذه حرّم، ولا يحل الدبا.

الثالثة: ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا تمت خلقته، سواء ولجته الروح أو لا، وسواء أخرج ميتاً أو أخرج حياً غير مستقر الحياة، ولو كانت مستقرة ذكّي^(١).

الرابعة: ما يثبت في آلة الصيد^١ يملكه ولو انفلت بعد، ولا يملك ما عشن في داره^(٢) أو وقع في موحلته أو وثب إلى سفنتيه. ولو أمكن الصيد التحامل عدواً أو طيراً بحيث لا يدركه إلا بسرعة شديدة فهو باق على الإباحة. الخامسة: لا يملك الصيد المقصود أو ما عليه أثر الملك.

(١) وتجب المبادرة إلى شق الجوف.

(٢) إن قصد باتخاذ البناء ذلك ملك.

كِتَابُ الْأَطِيعَةِ وَالْأَشْرِيَةِ

إِنَّمَا يَحِلُّ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ سَمَكٌ لَهُ فَلَسٌ وَإِنْ زَالَ عَنْهُ، كَالْكَنْعَتِ، وَلَا يَحِلُّ
الْحِرِّيُّ وَالْمَارْمَاهِيُّ وَالزَّهْوُ^(١) عَلَى قَوْلٍ^١، وَلَا السُّلْحَفَةُ وَالضَّفْدَعُ وَالصَّرْطَانُ،
وَلَا الْجَلَالُ مِنَ السَّمَكِ حَتَّى يُسْتَبْرَأَ، بَأَنْ يُعْلَمَ عُلْفًا طَاهِرًا فِي الْمَاءِ يَوْمًا وَلَيْلَةً،
وَالْبَيْضُ تَابِعٌ. وَلَوْ اشْتَبَهَ أَكَلَ الْخَشِيبُ دُونَ الْأَمَلِسِ.
وَيُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانِ الْبَرِّ الْأَنْعَامُ الثَّلَاثَةُ، وَبَقَرُ الْوَحْشِ وَحِمَارُهُ وَكَشُ الْجَبَلِ
وَالظَّبْيُ وَالْيَحْمُورُ.

وَيُكْرَهُ الْخَيْلُ وَالْبِقَالُ وَالْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ، وَآكَدُهَا الْبَغْلُ ثُمَّ الْجِمَارُ^(٢)، وَقِيلَ:
بِالْعَكْسِ^٢.

وَيَحْرُمُ الْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ وَالسِّنُورُ وَإِنْ كَانَ وَحْشِيًّا، وَالْأَسَدُ وَالنَمِرُ وَالْفَهْدُ
وَالثَعْلَبُ وَالْأَرْفَبُ وَالضَّبُعُ وَابْنُ آوَى وَالضَّبُّ وَالْعُشْرَاتُ كُلُّهَا، كَالْحَيَّةِ وَالْفَأْرَةِ
وَالْعَقْرَبِ وَالْخَنَافِيسِ وَالصَّرَاصِرِ وَتَنَاتٍ وَرَدَانٍ^(٣) وَالْبَرَاغِيثِ وَالْقُفْلَ وَالْيَرْبُوعَ

(١) و(٢) نعم.

(٣) دوابٌ تأكل العذرة.

١. اختاره الشيخ للصدوق في المقع، ص ١٤٢٣ والسيد المرتضى في الانتصار، ص ٤٠٠، المسألة ٢٢٩؛ والشيخ

في المبسوط، ج ٦، ص ٣٧٦

٢. نقله عن بعض أصحابنا ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٩٨

وَالْقُنْفُذِ وَالْوَرِيرِ وَالْخَزْ وَالْفَتَكِ وَالسَّمُورِ وَالسِّنْجَابِ وَالْعَطَاءَةِ وَاللَّحَكَةِ.

وَمِنَ الطَّيْرِ مَا لَهُ مِخْلَابٌ، كَالْبَازِي وَبُقَابٍ وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ وَالنَّسْرِ وَالرَّحْمِ
وَالْبُغَاثِ وَالْغُرَابِ الْكَبِيرِ وَالْأَبْقَعِ، وَيَحِلُّ غُرَابُ الزَّرْعِ فِي الْمَشْهُورِ، وَالْقُدَافُ وَهُوَ
أَصْفَرُّ مِنْهُ إِلَى الْغُبَرَةِ مَا هُوَ.

وَيَحْرُمُ مَا كَانَ صَفِيفَةً أَكْثَرَ مِنْ دَفِيفَةٍ دُونَ مَا انْعَكَسَ أَوْ تَسَاوَى فِيهِ، وَيَحْرُمُ مَا
لَيْسَ لَهُ قَانِصَةٌ وَلَا حَوْصَلَةٌ وَلَا صِصِيَّةٌ وَالْخَشَافُ وَالطَّائِسُ. وَيُكْرَهُ الْهُدْهُدُ،
وَالْحُطَّافُ أَشَدُّ كَرَاهِيَةً، وَيُكْرَهُ الْفَاحِشَةُ وَلَقَبَرَةٌ، وَالْحَبَارَى أَشَدُّ كَرَاهِيَةً، وَالصُّرْدُ
وَالصُّوَامُ وَالشَّقِرَاقُ.

وَيَحِلُّ الْحَمَامُ كُلُّهُ، كَالْقَمَارِيِّ وَالْدُنَاسِيِّ وَالْوَرَشَانِ، وَيَحِلُّ الْحَجَلُ وَالذُّرَّاجُ
وَالْقَطَا وَالطَّيْهُوْحُ وَالِدَجَاجُ وَالْكَرَّوَانُ وَالْكُرْكِيُّ وَالصَّعُو وَالْعُصْفُورُ الْأَهْلِي.

وَيُعْتَبَرُ فِي طَيْرِ الْمَاءِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْبَرِّ مِمَّنْ الصَّفِيفُ وَالْدَفِيفُ وَالْقَانِصَةُ
وَالْحَوْصَلَةُ وَالصِصِيَّةُ - وَالتَّبَعُ تَابِعٌ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمَةِ.

وَتَحْرُمُ الزَّنايِيرُ وَالْبَقُ وَالذِّبَابُ وَالْمُجْتَمَةُ - وَهِيَ الَّتِي تُجْعَلُ غَرَضاً وَتُرْمَى
بِالنُّشَابِ حَتَّى تَمُوتَ - وَالْمَصْبُورَةُ - وَهِيَ الَّتِي تُجْرَحُ وَتُعْبَسُ حَتَّى تَمُوتَ -
وَالْجَلَالُ - وَهُوَ الَّذِي يَفْتَدِي عَذْرَةَ الْإِنْسَانِ مَحْصاً حَرَاماً حَتَّى يُسْتَبْرَأَ^(١) عَلَى
الْأَقْوَى^(٢) - وَقِيلَ: يُكْرَهُ^١ فَتُسْتَبْرَأُ النَّاَقَةُ بِأَرْبَعِينَ يَوْماً، وَالْبَقَرَةُ بِعِشْرِينَ، وَالشَّاةُ
بِعَشْرَةٍ - بَأَنْ تُرْبَطَ وَتُطْعَمَ عِلْفاً طَاهِراً^(٣) - وَتُسْتَبْرَأُ الْبَطَّةُ وَنَحْوُهَا بِخَمْسَةِ،
وَالدَّجَاجَةُ وَشِبْهَهَا بِثَلَاثَةِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ تُسْتَبْرَأُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ.

(١) وَلَوْ أَكَلَ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْتِبْرَاءِ شَيْئاً نَحْساً بِالْأَصَالَةِ أَسْقَطَ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنَ الْبَيْنِ وَلَا يَسْتَأْنَفُ.

(٢) نَعَمْ.

(٣) بِالْأَصَالَةِ عَلَى إِشْكَالٍ.

ولو شرب المُحَلَّلُ^(١) لبنَ خنزير^(٢) واشتدَّ حرَّم نَسْلِهِ^(٣)، وإن لم يشتدَّ كَرُهُ،
وُسْتَحَبَّ استِبرأؤه بسبعة أيام.
ويَحْرُمُ مَوْطُوءُ الإنسانِ^(٤) ونَسْلُهُ^(٥)، ولو اشتدَّ قُسَمٌ وأُقرِعَ حتَّى تَبْقَى
واحدة. ولو شرب المُحَلَّلُ خَمْرًا لم يُؤْكَلْ ما في جوفه، ويَجِبُ غَسْلُ باقيه. ولو
شرب بَوْلًا غُسِلَ ما في بطنه وأُكِلَ^(٦).

وهنا مسائل

[الأولى:] تحريم الميتة إجماعاً. ويجلُّ منها الصوف والشعر والوبر والريش
فإن قُلِعَ غُسِلَ أصله، والقرن والظلف والسن، والبيض إذا اكتسب القشر
الأعلى^(٧)، والإنفحة واللبن^(٨) على قول مشهور.

(١) لو أُرصعت الأدمية حيواناً محللاً حتَّى اشتدَّ لم يحرم بل يكره ولحم نسله
(٢) ويتمدَّى إلى الكلبة.

(٣) سواء كان المشتدَّ ذكراً أو أنثى.

(٤) موطوء الإنسان الذي يجب بيعه خارج البلد لا يجب إعلام المشتري بحاله
(٥) المتجدد بعد الوطء.

(٦) فائدة: لو وطئ ما كُول اللحم وهو حامل فلحم ولده حلال، ويكون ذكاة الحمل ذكاة أمه.
والذبح واجب على صاحب الحيوان. ويجب استقبال القبلة والبسملة ولا يجوز الانتفاع
بجلده، كباقي الحيوانات المحرمة، وإحراقه تعبد. ويفعل بالطير كما يفعل بالحيوان.

(٧) ولا فرق بين الحي والميت، ولو خرجت، لبيضه من الحي ولم تكتسب القشر الأعلى
فهو حرام.

(٨) لا.

ولو اختلطَ الذكي بالميّ اجتنب الجميع.
وما أبين من حيّ يحرم أكله واستعماله، كآليات الغنم. ولا يجوز الاستصحاب بها
تحت السماء.

الثانية: تحريم من الديبحة خمسة عشر: الدم والطحال والقضيب والأنثيان
والفرث والمثانة والمرارة والمشيمة والفرج والبلباء والشخاع والغدد وذات
الاشاجع وخرزة الدماغ^(١) والحدق^(٢).
ويكره الكلّى وأذن القلب والعروق. ولو ثقب الطحال مع اللحم وشوي حرّم ما
تحتّه، ولو لم يكن مثقوباً لم يحرم.

الثالثة: تحريم الأعيان الحسة والمسكر كالخمر^(٣) والنبيذ والبتع^(٤)
والفضيح^(٥) والنقيع^(٦) والعزير^(٧) والجعة^(٨) والقصير العنبي إذا غلى حتى
يذهب ثلثاه أو ينقلب حلاً، ولا يحرم من الزبيب وإن غلا على الأقوى^(٩). ويحرم
القضاع^(١٠) وإن قل، والغذرات والأبوال النحسة. وكذا ما يقع فيه هذه من المائعات

(١) بقدر الحصة غبرة إلى الرقة.

(٢) السواد الذي في جوف البياض.

(٣) من العنب ومن التمر.

(٤) من العسل.

(٥) من البسر.

(٦) من الزبيب.

(٧) من الذرة.

(٨) من الشعير.

(٩) نعم.

(١٠) من الزبيب ومن الشعير.

١. في نسخة «نق» ومع «والمسكر» بعد قوله «كالخمر والبيد».

أو الجامدات إلا بعد الطهارة، وكذا ما باشره الكفار.

الرابعة: يحرم الطين إلا طين قبر الحسين عليه السلام فيجوز الاستشفاء بقدر الحصّة فما دون، وكذا الأرمني^(١).

الخامسة: يحرم السم ككله، ولو كان كثيراً يقتل حرم دون قليله.

السادسة: يحرم الدم المسفوح وغيره، كدم القراد وإن لم يكن نجساً، أما ما يتخلف في اللحم فطاهر من المذبوح.

السابعة: الظاهر أن المائعات النجسة غير الماء لا تطهر ما دامت كذلك، وتلقى النجاسة وما يكتنفها من الجامد^(٢).

الثامنة: تحرم ألبان الحيوان المحرم لحمه، وبكره لبن المكروه لحمه كالأثن. التاسعة: المشهور استبراء اللحم المجهول ذكاته بانقباضه بالنار فيكون مذكياً وإلا فميته.

العاشرة: لا يجوز استعمال شعر الخنزير، فإن اضطر استعمال ما لا دسم فيه وغسل يده.

الحادية عشرة: لا يجوز الأكل من مال غيره إلا من يثبت من تضمنته الآية إلا مع علم الكراهية.

الثانية عشرة: إذا انقلب الخمر خلأ حلاً، سواء كان بعلاج أو من قبل نفسه. الثالثة عشرة: لا يحرم شرب الربوبات وإن شتم منها ريح المسكر، كرب التفاح وشبهه لعدم إسكاره، وإصالة حله.

الرابعة عشرة: يجوز عند الاضطراب^(٣) تناول المحرم عند خوف التلف أو

(١) من بلاد الأرمني، وهو ينفع لجبر الكسر

(٢) يحل بيع الأدهان النجسة لفائدة الاستصباح تحت السماء، ويجب إعلام المشتري ويكون الثمن حراماً إن لم يقلعه

(٣) ولو خاف طول المرض أو عسر علاجه دلاً قرب أنه مضطر.

الْمَرَضِ أَوْ الضَّعْفِ الْمُؤَدِّي إِلَى التَّخَلُّفِ عَنِ الرِّفْقَةِ مَعَ ظُهُورِ أَمَارَةِ الْعَطَبِ. وَلَا يُرَخَّصُ الْبَاغِي، وَهُوَ الْخَارِجُ عَلَى الْإِمَامِ، وَقِيلَ: الَّذِي يَبْغِي، الْمَيْتَةُ^(١)، وَلَا الْعَادِي، وَهُوَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ وَقِيلَ، الَّذِي يَعْدُو شَبَعَةً^٢. وَإِنَّمَا يَجُوزُ مَا يَحْفَظُ الرَّمَقَ. وَلَوْ وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ فَطَعَامُ الْغَيْرِ أَوْلَى إِنْ بَذَلَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بِعَوَضٍ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أَكَلَ الْمَيْتَةَ.

الخَامِسَةُ عَشْرَةَ: يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْأَيْدِي قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ وَمَسْحُهَا بِالْمِنْدِيلِ فِي الْفَسْلِ الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ، وَالتَّسْبِيحُ عِنْدَ الشَّرُوعِ، وَعَلَى كُلِّ لَوْنٍ، وَلَوْ نَسِيَهَا تَدَارَكَهَا فِي الْأَثْنَاءِ، وَلَوْ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ عَمَى أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» أَجْزَأُ. وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ بِالْيَمِينِ اخْتِيَارًا، وَبَدَأُ صَاحِبِ الطَّعَامِ، وَأَنْ يَكُونَ آخِرَ مَنْ يَأْكُلُ، وَيَبْدَأُ فِي الْفَسْلِ بَمَنْ عَلَى يَمِينِهِ، وَيَجْمَعُ غُسْلَةَ الْأَيْدِي فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ^(٣)، وَأَنْ يَسْتَلْقِيَ بَعْدَ الْأَكْلِ، وَيَجْعَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى. وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِنًا وَلَوْ عَلَى كَفِّهِ، وَرُوي: «عَدَمُ كَرَاهِيَةِ الْإِتْكَاءِ عَلَى الْيَدِ»^٤. وَالتَّمَلُّي مِنَ الْمَأْكُلِ، وَرُبَّمَا كَانَ الْإِفْرَاطُ حَرَامًا^٥. وَالْأَكْلُ عَلَى الشَّبَعِ^(٦)، وَبِالْيَسَارِ مَكْرُوهَانِ.

وَيَحْرُمُ الْأَكْلُ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْمُسْكِرَاتِ أَوْ الْفَقَّاعِ، وَبَاقِي الْمُحَرَّمَاتِ يُمَكِّنُ إلْحَاقَهَا بِهَا^(٧).

(١) كلاهما باغ.

(٢) للتبرك وشرها في جوانب البيت؛ فإنه يدرّ الرزق.

(٣) نعم، إن أدى إلى الضرر.

(٤) يورث البرص.

(٥) حتى الغيبة.

١ و ٢. حكاهما المحقق في شرائع الإسلام ج ٣، ص ١٨١ والعلامة في قواعد الأحكام ج ٣، ص ٢٣٤

٣. الكافي ج ٦، ص ٢٧٦، باب الأكل متكأ، ج ٥.

كِتَابُ الْمِيرَاثِ^(١)

وفيه فُصُولٌ:

[الفصلُ] الأوَّلُ: المُوجِبَاتُ والمَوَانِعُ



يُوجِبُ الْإِرْثَ النَّسَبُ وَالسَّبَبُ:

فَالنَّسَبُ: الْآبَاءُ وَالْأَوْلَادُ، ثُمَّ الْإِخْوَةُ وَالْأَجْدَادُ فَصَاعِدًا، وَأَوْلَادُ الْإِخْوَةِ فَنَازِلًا، ثُمَّ الْأَعْمَامُ وَالْأَخْوَالُ.

وَالسَّبَبُ أَرْبَعَةٌ: الزَّوْجِيَّةُ وَالْإِعْتِقَاقُ وَضَمَانُ الْجَرِيرَةِ وَالْإِمَامَةُ.

وَيَمْنَعُ الْإِرْثَ الْكُفْرُ، فَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَالْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ. وَلَوْ لَمْ يُخَلَّفِ الْمُسْلِمُ قَرِيبًا مُسْلِمًا كَانَ مِيرَاثُهُ لِلْمُعْتِقِ، ثُمَّ ضَامِنِ الْجَرِيرَةِ، ثُمَّ الْإِمَامُ، وَلَا يَرِثُهُ الْكَافِرُ بِحَالٍ.

وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ قِسْمَتِهِ شَارَكَ إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا، وَانْفَرَدَ إِنْ كَانَ أَوْلَى، وَلَوْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا فَلَا مُشَارَكَةَ.

وَالْمُرْتَدُّ عَنِ فِطْرَةٍ يُقْسَمُ تَرِكَتُهُ وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ، وَيَرِثُهُ الْمُسْلِمُونَ لَا غَيْرُ، وَعَنْ غَيْرِ

(١) الميراث مال أو حق يستحقه حي عن ميت بسبب أو سبب.

فِطْرَةٍ يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَامْرَأَةً لَا تُقْتَلُ بِالْإِرْتِدَادِ، وَلَكِنْ تُحْبَسُ وَتُضْرَبُ أَوْقَاتَ الصَّلَوَاتِ حَتَّى تَتُوبَ أَوْ تَمُوتَ، وَكَذَلِكَ الْخُنْثَى.
وَالْقَتْلُ مَانِعٌ إِذَا كَانَ عَمْدًا طُلْمًا، وَلَوْ كَانَ خَطَأً مَنِعٌ مِنَ الدِّيَةِ خَاصَّةً.
وَيَرِثُ الدِّيَةُ كُلُّ مُنَاسِبٍ وَمُنَاسِبٍ، وَهِيَ الْمُتَقَرَّبُ^(١) بِالْأُمِّ قَوْلَانِ، وَيَرِثُهَا
الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، وَلَا يَرِثَانِ الْقِصَاصَ، وَلَوْ صُولِحَ عَلَى الدِّيَةِ وَرِثَا مِنْهَا.
وَالرَّقُّ مَانِعٌ فِي الْوَارِثِ وَالْمُورُوثِ، وَلَوْ كَانَ لِلرَّقِيقِ وَلَدٌ وَرِثَ جَدُّهُ دُونَ الْأَبِ،
وَكَذَا الْكَافِرُ وَالْقَاتِلُ لَا يَسْعَانِ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِمَا. وَالْمُبْعُضُ يَرِثُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ
الْحُرِّيَّةِ، وَيُمْنَعُ بِقَدْرِ الرِّقَّةِ وَيُورَثُ كَذَلِكَ. وَإِذَا أُعْتِقَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ قِسْمَتِهِ
فَكَالْإِسْلَامِ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَارِثٌ سِوَى الصَّمْلُوكِ اشْتَرَى مِنَ التَّرِكَةِ وَأُعْتِقَ وَوَرِثَ أَبَا
كَانَ أَوْ وَلَدًا أَوْ غَيْرَهُمَا^(٢). وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرِ وَالْمُكَاتِبِ الْمَشْرُوطِ،
وَالْمُطْلَقِ الَّذِي لَمْ يُؤَدَّ، وَبَيْنَ الْهِنِّ.

وَاللِّعَانُ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ فَيَرِثَهُ الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.
وَالْحَمْلُ مَانِعٌ مِنَ الْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَفْصَلَ حَيًّا. وَالْغَائِبُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً لَا يُورَثُ
حَتَّى تَمُوتَ مُدَّةً لَا يَحْيَسُ مِثْلَهُ إِلَيْهَا عَادَةً^(٣).

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ الْحَجَبُ، وَهُوَ تَارَةٌ عَنْ أَصْلِ الْإِرْثِ، كَمَا فِي حَجَبِ الْقَرِيبِ
الْبَعِيدِ، فَالْأَبَوَانِ وَالْأَوْلَادُ يَحْجُبُونَ الْإِخْوَةَ وَالْأَجْدَادَ، ثُمَّ الْإِخْوَةُ وَالْأَجْدَادُ

(١) يَرِثُ.

(٢) يَفْكَ كُلُّ وَارِثٍ وَإِنْ كَانَ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً.

(٣) وَهِيَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً مِنْ يَوْمِ وَلادَتِهِ.

١ القول بالإرث للشيخ في الخلاف، ج ٤، ص ١١١، مسألة ١١٢٧، والمبسوط، ج ٢، ص ٥٣ - ٥٤؛ القول بعدم

الإرث للشيخ المعيد في المقنعة، ص ١٧٠٢، والعلابي في الكافي في الفقه، ص ٣٧٦.

يَحْبُبُونَ الْأَعْمَامَ وَالْأَخْوَالَ، ثُمَّ هُمْ يَحْبُبُونَ أَبْنَاءَهُمْ، ثُمَّ الْقَرِيبَ يَحْبُبُ الْمُعْتَقُ،
وَالْمُعْتَقُ ضَامِنٌ الْجَرِيرَةَ وَالضَّامِنُ الْإِمَامَ.

وَالْمُنْتَقَرِبُ بِالْأَبْوَيْنِ يَحْبُبُ الْمُنْتَقَرِبَ بِالْأَبِّ مَعَ تَسَاوِي الدَّرَجِ، إِلَّا فِي ابْنِ عَمٍّ
لِلْأَبِّ وَالْأُمِّ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ الْعَمَّ لِلْأَبِّ وَإِنْ كَانَ قُرْبَ مِنْهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ إجماعية.
وَأَمَّا الْحَبَبُ عَنْ بَعْضِ الْإِرْثِ فَفِي الْوَلَدِ الْحَبَبُ عَنْ نَصِيبِ الزَّوْجِيَّةِ الْأَعْلَى
وَإِنْ نَزَلَ، وَيَحْبُبُ الْأَبْوَيْنِ عَمَّا زَادَ عَنِ السُّدُسِينَ إِلَّا مَعَ الْبِنْتِ مُطْلَقاً^(١) أَوِ الْبَنَاتِ
مَعَ أَحَدِ الْأَبْوَيْنِ. وَالْإِخْوَةُ تَحْبُبُ الْأُمَّ عَنِ الثُّلُثِ إِلَى السُّدُسِ بِشَرَطِ وُجُودِ الْأَبِّ،
وَكُونِهِمْ رَجُلَيْنِ فَصَاعِداً أَوْ أَرْبَعَ نِسَاءٍ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، وَكُونِهِمْ لِلْأَبِّ وَالْأُمِّ أَوْ
لِلْأَبِّ. وَانْتِفَاءُ الْقَتْلِ وَالْكَفْرِ وَالرِّقِّ عَنْهُمْ، وَكُونِهِمْ مُنْفَصِلِينَ لَا حَمَلاً.

(١) مع الأبوين أو أحدهما.



الفصل الثاني في السهام وأهلها

وهي في كتاب الله تعالى: «النصف» و«الرُّبُع» و«الثُّمْنُ» و«الثُّلثان» و«الثُّلثُ» و«السُّدُسُ».

فالنصف لأربعة: الزوج مع عَدَمِ الوَلَدِ وإن نَزَلَ، والبنت والأخت للأبوين، والأخت للأب.

والرُّبُعُ لِاثْنَيْنِ: الزوج مع الوَلَدِ، والزوجة مع عَدَمِهِ، والثُّمْنُ لِقَبِيلٍ واحدٍ: الزوجة (وإن تَعَدَّدَتْ) مع الوَلَدِ، والثُّلثانِ لِثَلَاثَةٍ: البنتين فصاعداً، والأختين للأبوين فصاعداً، والأختين للأب كذلك.

والثُّلثُ لِقَبِيلَيْنِ: للأم مع عَدَمِ مَنْ يَحْجُبُهَا، ولأخوين أو الأختين أو لأخ والأخت فصاعداً من جهتها.

والسُّدُسُ لِثَلَاثَةٍ: للأب مع الوَلَدِ، ولأم معه، وللواحد من كَلَالَةِ الأمِّ. وَيَجْتَمِعُ النِّصْفُ مع مثله، ومع الرُّبُعِ والثُّمْنِ، ومع الثُّلثِ والسُّدُسِ. وَيَجْتَمِعُ الرُّبُعُ والثُّمْنُ مع الثُّلثَيْنِ. وَيَجْتَمِعُ الرُّبُعُ مع الثُّلثِ. وَيَجْتَمِعُ الثُّمْنُ مع السُّدُسِ، وأما الاجتماعُ لا يحسبُ الفرضُ فلا حصرَ له.

ولا ميراثٌ لِلْعَصَبَةِ إِلَّا مع عَدَمِ الْقَرِيبِ، فَيُورَثُ عَلَى الْبَنَاتِ وَالْأَخْتِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَعَلَى الْأُمِّ وَعَلَى كَلَالَةِ الْأُمِّ مع عَدَمِ وَاثِ فِي دَرَجَتِهِمْ، وَلَا يُورَثُ عَلَى الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ إِلَّا مع عَدَمِ كُلِّ وَاثِ عَدَا الْإِمَامِ، وَالْأَقْرَبُ إِرْثُهُ مع الزَّوْجَةِ إِنْ كَانَ حَاضِراً.

ولا عَوْلٌ فِي الْقَرَائِيصِ، بَلْ يَدْخُلُ النِّقْصُ عَلَى الْآبِ وَالْبَنَاتِ
وَالْأَخَوَاتِ لِلْآبِ وَالْأُمِّ أَوْ لِلْآبِ.

مَسْأَلَةٌ:

الأولى: إِذَا انْفَرَدَ كُلُّ مِنَ الْآبَوَيْنِ فَاَلْمَالَ لَهُ، لَكِنْ لِلْأُمِّ ثُلُثُ الْمَالِ بِالتَّسْمِيَةِ،
وَالْبَاقِي بِالرَّدِّ، وَلَوْ اجْتَمَعَا فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ مَعَ عَدَمِ الْحَاجِبِ، وَالسُّدُسُ مَعَ الْحَاجِبِ،
وَالْبَاقِي لِلْآبِ.

الثانية: لِلْآبِ الْمُنْفَرِدِ الْمَالُ، وَكَذَا لِلزَّائِدِ بَيْنَهُم بِالسُّوِيَّةِ، وَلِلْبَنَاتِ الْمُنْفَرِدَةِ
النِّصْفُ تَسْمِيَةً، وَالْبَاقِي رَدًّا، وَلِلْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدًا الثُّلُثَانِ تَسْمِيَةً، وَالْبَاقِي رَدًّا.
وَلَوْ اجْتَمَعَ الذَّكَورُ وَالْإِنَاثُ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ. وَلَوْ اجْتَمَعَ مَعَ الْوَلَدِ
الْأَبَوَانِ فَلِكُلِّ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لِلْآبِ أَوْ لِلْبَنِينَ أَوْ لِلذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى مَا قُلْنَا.
وَلَهُمَا مَعَ الْبَنَاتِ الْوَاحِدَةِ السُّدُسَانِ، وَلَهَا النِّصْفُ، وَالْبَاقِي يُرَدُّ أَخْمَاسًا، وَمَعَ
الْحَاجِبِ يُرَدُّ عَلَى الْآبِ وَالْبَنَاتِ أَرْبَاعًا.

وَلَوْ كَانَ بَنَتَانِ فَصَاعِدًا مَعَ الْآبَوَيْنِ فَلَا رَدَّ، وَمَعَ أَحَدِ الْآبَوَيْنِ يُرَدُّ السُّدُسُ
أَخْمَاسًا. وَلَوْ كَانَ زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ أَخَذَ نَصِيْبَهُ الْأَدْنَى، وَلِلْآبَوَيْنِ السُّدُسَانِ،
وَلِأَحَدِهِمَا السُّدُسُ، وَحَيْثُ يُفْضَلُ يُرَدُّ بِالنِّسْبَةِ، وَلَوْ دَخَلَ نِقْصٌ كَانَ عَلَى الْبَنَتَيْنِ
فَصَاعِدًا دُونَ الْآبَوَيْنِ وَالزَّوْجِ.

وَلَوْ كَانَ مَعَ الْآبَوَيْنِ زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ فَلَهُ نَصِيْبُهُ الْأَعْلَى، وَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْأَصْلِ،
وَالْبَاقِي لِلْآبِ.

الثالثة: أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ يَقُومُونَ مَقَامَ آبَائِهِمْ عِنْدَ عَدَمِهِمْ بِأَخْذِ كُلِّ مِنْهُمْ نَصِيْبِ
مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ، وَيَقْتَسِمُونَ بَيْنَهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَإِنْ كَانُوا أَوْلَادَ بَنَاتٍ.

الرابعة: يُحْبَى الْوَلَدُ الْأَكْبَرُ مِنْ تَرَكَةِ أَبِيهِ بِشَايِهِ وَخَاتَمِهِ وَسَيْفِهِ وَمُصَحِّفِهِ، وَعَلَيْهِ
قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ سَفِيهًا، وَلَا فَاسِدَ الرَّأْيِ،

وَأَنْ يُخَلَّفَ الْمَيِّتُ مَا لَمْ يَغِيْرْهَا. وَلَوْ كَانَ الْأَكْبَرُ أَتَى أُعْطِيَ أَكْبَرُ الذُّكُورِ.
الخامسة: لَا يَرِثُ الْأَجْدَادُ مَعَ الْأَبَوَيْنِ، وَيُسْتَحَبُّ لِهَما الطَّعْمَةُ حَيْثُ يَفْضَلُ
لِأَحَدِهِمَا سُدُسٌ فَصَاعِدًا فَوْقَ السُّدُسِ. وَرُبَّمَا قِيلَ: يُطْعَمُ حَيْثُ يَزِيدُ نَصِيْبُهُ عَنِ
السُّدُسِ^١. وَتَظْهَرُ الْفَائِدَةُ فِي اجْتِمَاعِهِمَا مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ أَحَدِهِمَا مَعَ الْبَنَاتِ؛ فَإِنَّ
الْفَاضِلَ يَنْقُصُ عَنِ سُدُسٍ، فَيُسْتَحَبُّ لَطَّعْمَةٍ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي.

القول في ميراث الأجداد والإخوة

وفيه مسائل:

الأولى: لِلْجَدِّ وَحَدَّةُ الْمَالِ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ، وَكَذَا الْأَخُ لِلأَبِ وَالْأُمُّ أَوْ لِلأَبِ. وَلَوْ
اجْتَمَعَ لِلأَبِ وَالْمَالُ بَيْنَهُمَا بَصْفَانِ. وَلِلْجَدَّةِ الْمُنْفَرِدَةِ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ الْمَالُ. وَلَوْ كَانَ
حَدًّا أَوْ حَدَّةً أَوْ كِلَيْهِمَا لِأَبٍ مَعَ جَدٍّ أَوْ جَدَّةٍ أَوْ كِلَيْهِمَا لِأُمٍّ فَلِلْمُتَقَرَّبِ بِالأَبِ الثَّلَاثَانِ،
لِلذَكَرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى، وَلِلْمُتَقَرَّبِ بِالْأُمِّ الثَّلَاثُ بِالسُّوِيَّةِ.

الثانية: لِلأَخْتِ لِلأَبَوَيْنِ أَوْ لِلأَبِ مُنْفَرِدَةً الْبَصْفُ تَسْمِيَةً وَالبَاقِي زَدًا، وَلِلأَخْتَيْنِ
فَصَاعِدًا الثَّلَاثَانِ وَالبَاقِي زَدًا، وَلِلإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنَ الْأَبِ الْمَالُ
لِلذَكَرِ الضَّعْفُ.

الثالثة: لِلوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِأُمٍّ السُّدُسُ، وَلِلْأَكْثَرِ الثَّلَاثُ بِالسُّوِيَّةِ،
وَالْبَاقِي زَدًا.

الرابعة: لَوْ اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ مِنَ الْكَلَالَةِ سَقَطَ كَلَالَةُ الْأَبِ وَحَدَّةُ، وَلِكَلَالَةِ الْأُمِّ
السُّدُسُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَالثَّلَاثُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ بِالسُّوِيَّةِ، وَلِكَلَالَةِ الْأَبَوَيْنِ الْبَاقِي
بِالتَّفَاوُتِ.

الخامسة: لَوْ اجْتَمَعَ أُخْتُ لِلأَبَوَيْنِ مَعَ وَاحِدٍ مِنَ كَلَالَةِ الْأُمِّ أَوْ جَمَاعَةٍ أَوْ أُخْتَانِ
لِلأَبَوَيْنِ مَعَ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمِّ فَالْمَرْدُودُ عَلَى قَرَابَةِ الْأَبَوَيْنِ.

١. حكاه عن ابن الجنيْد العلامة في مختلف الشريعة، ج ٩، ص ١١٩، المسألة ٤٦.

السادسة: الصورة بحالها ولكن كان الأخت أو الأخوات للأب وحده، ففي الرد على قرابة الأب هنا قولان^(١)، وثبوته قوي^(٢).

السابعة: تقوم كلاله الأب مقام كلاله الأبوين عند عدمهم في كل موضع. الثامنة: لو اجتمع الإخوة والأجداد^(٣) فبقراءة الأم من الإخوة والأجداد الثلث بينهم بالسوية، وبقراءة الأب من الإخوة والأجداد الثلثان بينهم للذكر ضعف الأنثى.

التاسعة: الجد وإن علا يقاسم الإخوة، وابن الأخ وإن نزل يقاسم الأجداد، وإنما يمسع الجد الأدنى الجد الأعلى، ويمنع الأخ ابن الأخ، ويمنع ابن الأخ ابن ابنه، وعلى هذا.

العاشرة: الزوج والروجة مع الإخوة والأجداد يأخذان نصيبهما الأعلى، ولأجداد الأم أو الإخوة للأم أو القبلتين ثلث الأصل، والباقي لقرابة الأبوين أو الأب مع عدمهم.

الحادية عشرة: لو ترك الأجداد الأربعة لأبيه ومثلهم لأمه فالمسألة من ثلاثة

(١) نعم.

(٢) قوله: «الثامنة: لو اجتمع الإخوة والأجداد» أصلها ثلاثة، ثلثها للأخوين والجدين للأم بالسوية وثلثاها للأخوين والجدين بالتفاوت، فمقسوم قرابة الأم من أربعة، وأقارب الأب من ستة وبينهما توافق بالنصف، فتضرب وفق أحدهما في الآخر ثم المرتفع في ثلاثة أصل الفريضة تبلغ ستة وثلاثين ثلثها ثمانية عشر لكل من الجدّين والأخوين للأم ثلاثة وثلثاها أربعة وعشرون وثلثها للأخت والجدّة للأب لكل واحدة أربعة وثلثاها للجدّ والأخ للأب لكل ثمانية.

١. القول باختصاص كلاله الأب به للشيخ العميد في المقصدة، ص ٦٩٠؛ والشيخ في النهاية، ص ٦٣٨؛ والقول الآخر لابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٦٠؛ والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢٢.

أُسْهُمَ، سَهْمٌ لِأَقْرَبَاءِ الْأُمِّ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ. وَسَهْمَانِ لِأَقْرَبَاءِ الْأَبِ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى تِسْعَةٍ، وَمَضْرُوءُهُمَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ. وَمَضْرُوءُهَا فِي الْأَصْلِ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ، ثُلُثُهَا يَنْقَسِمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَثُلُثَاهَا يَنْقَسِمُ عَلَى تِسْعَةٍ.

الثَّانِيَةُ عَشْرَةٌ: أَوْلَادُ الْإِخْوَةِ يَقُومُونَ مَقَامَ آبَائِهِمْ عِنْدَ عَدَمِهِمْ وَيَأْخُذُ كُلُّ نَصِيبٍ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ، فَإِنْ كَانُوا أَوْلَادَ كَلَالَةِ الْأُمِّ فَبِالسُّوِيَّةِ، وَإِنْ كَانُوا أَوْلَادَ كَلَالَةِ الْأَبَوَيْنِ أَوِ الْأَبِ فَبِالتَّغَاوُتِ.

القول في ميراث الأعمام والأخوال

وفيه مسائل.

[الأولى:] الْعَمُّ يَرِثُ الْمَالَ وَكَذَا الْقَعَّةُ، وَلِلْأَعْمَامِ^١ الْمَالَ بِالسُّوِيَّةِ، وَكَذَا الْقَعَّاتُ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا اقْتَسَمُوا بِالسُّوِيَّةِ إِنْ كَانُوا لِأُمٍّ، وَإِلَّا فَبِالتَّغَاوُتِ. وَالْكَلَامُ فِي قَرَابَةِ الْأَبِ وَحْدَهُ كَمَا سَلَفَ فِي الْإِخْوَةِ.

الثَّانِيَةُ: لِلْعَمِّ الْوَاحِدِ لِلْأُمِّ أَوِ الْقَعَّةِ مَعَ قَرَابَةِ الْأَبِ السُّدُسُ، وَلِلزَّائِدِ الثُّلُثُ، وَالباقِي لِقَرَابَةِ الْأَبِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا.

الثَّالِثَةُ: لِلْخَالِ أَوِ الْخَالَةِ أَوْ هُمَا أَوِ الْأَخْوَالِ مَعَ الْإِنْفِرَادِ الْمَالَ بِالسُّوِيَّةِ، وَلَوْ تَفَرَّقُوا سَقَطَ كَلَالَةُ الْأَبِ، وَكَانَ لِكَلَالَةِ الْأُمِّ السُّدُسُ إِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَالثُّلُثُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ بِالسُّوِيَّةِ، وَلِكَلَالَةِ الْأَبِ الْبَاقِي بِالسُّوِيَّةِ.

الرَّابِعَةُ: لَوْ اجْتَمَعَ الْأَعْمَامُ وَالْأَخْوَالُ فَلِلْأَخْوَالِ الثُّلُثُ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا عَلَى الْأَصَحِّ^(١)، وَلِلْأَعْمَامِ الثُّلُثَانِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا.

(١) نعم.

١ في نسخة «ق»: «الأعمام»، وما أثبتناه من نسخة «ش» هو الصحيح.

الخامسة: للزوج أو الزوجة مع الأعمام والأخوال نصيبه الأعلى، وللأخوال الثلث من الأصل، وللأعمام الباقي. وقيل: للخال من الأم مع الخال من الأب والزوج ثلث الباقي^(١)، وقيل: سدسُهُ.

السادسة: عمومَةُ العمِّ وعمَّاتُهُ وخُؤُولَتُهُ وخَالَاتُهُ أولى من عمومَةِ أبيه وعمَّاتِهِ وخُؤُولَتِهِ وخَالَاتِهِ، ومن عمومَةِ أمِّه وعمَّاتِهَا وخُؤُولَتِهَا وخَالَاتِهَا، ويقومون مقامَهُمْ عِنْدَ عَدَمِهِمْ وَعَدَمِ أولادِهِمْ وإن نزلوا.

السابعة: أولادُ العمومة والخُؤُولَةُ يَقُومُونَ مقامَ آبائِهِمْ عِنْدَ عَدَمِهِمْ، وبأخذ كُلِّ مِنْهُمْ نصيبَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ، وَيَقْتَسِمُ أولادُ العمومة من الأبوين بالتفاوت، وكذا من الأب، وأولادُ العمومة من الأم بالتساوي، وكذا أولادُ الخُؤُولَةِ.

الثامنة: لا يَرِثُ الأبعدُ مع الأقرب في الأعمام والأخوال وأولادِهِمْ إلا في مسألة ابنِ العمِّ والعمِّ.

التاسعة: مَنْ لَهُ سَبَبَانِ يَرِثُ بِهِمَا كَعَمِّ هُوَ خَالَ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَحْبُبُ الآخَرَ وَرِثَ مِنْ جِهَةِ الْحَاجِبِ، كَابْنِ عَمِّ هُوَ أَوْ أَمُّ.

القول في ميراث الأزواج

يَتَوَارَثَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا فِي الْمَرِيضِ إِلَّا أَنْ يَبْرَأَ. وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِرْثِ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا فِي الْعِدَّةِ، بِخِلَافِ الْبَائِنِ إِلَّا فِي الْمَرِيضِ عَلَى مَا سَلَفَ.

(١) نعم.

١. لم يشر عليه.

٢. تالله العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٣٧٠ - ٣٧١، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ٣٢، الرقم ٦٣١١.

وَتُمْنَعُ الزَّوْجَةُ غَيْرُ ذَاتِ الْوَلَدِ مِنَ الْأَرْضِ عَيْنًا وَقِيَمَةً، وَمِنَ الْآلَاتِ وَالْأَبْنِيَةِ
عَيْنًا لَا قِيَمَةً^(١).

ولو طَلَّقَ إِحْدَى الْأَرْبَعِ وَتَزَوَّجَ وَمَاتَ ثُمَّ اشْتَبَهَتْ الْمُطَلَّقةُ^(٢) فَلِلْمَعْلُومَةِ رُبْعُ
النَّصِيبِ، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ بَيْنَ الْبَاقِيَّاتِ بِالسُّوِّيَّةِ^(٣)، وَقِيلَ: بِالْقُرْعَةِ^(٤).

(١) هذه تستحق في قيمة الآلات والأبنية محلولة لا مستحقة للإبقاء؛ إذ لا حق لها
في الأرض.

(٢) أو اشتبه المفسوح نكاحها أو كن أقل من أربع طلق واحدة واشتبهت استعملت القرعة
في الجميع أو الإيقاف.

(٣) نعم.

١ نقله عن ابن إدريس الفاضل الآبي في كشف الرموز، ج ٢، ص ٤٦٤؛ والشهيد في غاية المراد، ج ٢، ص ٤٠٦.

٤٠٧ (ضمن الموسوعة، ج ٣) انظر السرائر، ج ٢، ص ١٧٣.

الفصل الثالث في الولاء

يَرِثُ الْمُعْتَقُ عَتِيقَهُ إِذَا تَبَرَّعَ، وَلَمْ يَتَبَرَّعْ^(١) مِنْ ضَمَانِ جَرِيرَتِهِ، وَلَمْ يُخْلَفِ
الْعَتِيقُ مُنَاسِبًا، فَالْمُعْتَقُ فِي وَاجِبِ سَائِبَةٍ^(٢)، وَكَذَا لَوْ تَبَرَّأَ مِنْ ضَمَانِ الْجَرِيرَةِ وَإِنْ
لَمْ يُشْهَدْ، وَالْمُنْكَلُ بِهِ أَيْضًا سَائِبَةٌ. وَلِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ نَصِيبُهُمَا الْأَعْلَى، وَمَعَ عَدَمِ
الْمُنْعِمِ فَالْوَلَاءُ لِلْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٣) بَيْنَ الْأَصْحَابِ، ثُمَّ
الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ، وَلَا يَرِثُهُ الْمُتَقَرَّبُ بِالْأُمِّ، فَإِنْ عُدِمَ قَرَابَةُ الْمَوْلَى فَمَوْلَى
الْمَوْلَى، ثُمَّ قَرَابَةُ مَوْلَى الْمَوْلَى، وَعَلَى هَذَا، فَإِنْ عُدِمُوا فَضَامِنُ الْجَرِيرَةِ، وَإِنَّمَا
يَقْضَى سَائِبَتُهُ، ثُمَّ الْإِمَامُ عليه السلام، وَمَعَ غَيْبِهِ يُصْرَفُ فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ مِنْ بَلَدِ
الْمَيْتِ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى سُلْطَانِ الْجَوْرِ مَعَ الْقُدْرَةِ.

(١) اعتبر ابن إدريس الفورية في التبري من ضمان الجريرة، وأكثر الأصحاب أطلقوا ذلك،
ويقبل قوله بغير بيعة إن كان لم يحن بعد، لما بعد الجنابة فلا بد من البيعة.

(٢) نعم.

الفصل الرابع في التوابع

وفيه مسائل:

الأولى: من له فرج الرجال والنساء يورث على ما سبق منه البول، ثم على ما ينقطع منه، ثم نصف النصيبين، فله مع ذكر خمسة من اثني عشر، ومع الأنثى سبعة، ومعها ثلاثة عشر من أربعين سهماً. والضابط أنك تعمل المسألة تارة أنثوية وتارة ذكورية، وتعطي كل وارث نصف ما احتنع في المسألتين.

الثانية: من ليس له فرج يورث بالقرعة، ومن له رأسان أو بدنان على حق واحد يورث بحسب الانتساب، فإذا انتبه أحدهما فانتبه الآخر فواحد وإلا فاثنتان.

الثالثة: الحمل يورث إذا انفصل حياً أو تحرك حركة الأحياء ثم مات.

الرابعة: دية الجنين يرثها أبواه ومن يتقرب بهما أو بالأب بالنسب والسبب.

الخامسة: ولد الملائنة يرثه أمه وولده وزوجته على ما سلف، ومع عديمهم فلقرابة أمه بالسوية، ويترتبون الأقرب فالأقرب، ويرث أيضاً قرابة أمه.

السادسة: ولد الزنى يرثه ولده وزوجته، لا أبواه ولا من يتقرب بهما، ومع العدم

فالضامن فالإمام.

السابعة: لا عبرة بالتبري من النسب^(١)، وفيه قول شاذ إنه يرثه عصبة أمه دون أبيه^(٢) لو تبرأ أبوه من نسبه.

(١) نعم.

الثامنة: يَتَوَارَثُ الْغَرَقَى وَالْمَهْدُورُ عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ نَسَبٌ أَوْ سَبَبٌ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ مَالٌ، وَاشْتَبَهَ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَأَخِّرِ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ تَوَارَثٌ. وَلَا يَرِثُ الثَّانِي مِمَّا وَرِثَ مِنْهُ الْأَوَّلُ وَيُقَدَّمُ الْأَضْعَفُ تَعْبُدًا.

التاسعة: الْمَجْجُوسُ يَتَوَارَثُونَ بِالنَّسَبِ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ، وَالسَّبَبِ الصَّحِيحِ لَا الْفَاسِدِ، فَلَوْ نَكَحَ أُمُّهُ فَأَوْلَدَهَا وَرِثَتْهُ بِالْأُموميةِ، وَوَرِثَهُ^١ وَلَدُهَا بِالنَّسَبِ الْفَاسِدِ، وَلَا تَرِثُهُ الْأُمُّ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ نَكَحَ الْمُسْلِمُ بَعْضَ مُحَارِمِهِ لَشُبْهَةٍ وَقَعَ التَّوَارَثُ بِالنَّسَبِ أَيْضًا.

العاشرة: مَخَارِجُ الْفُرُوضِ خَمْسَةٌ: الْيَصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ، وَالثُّلُثَانِ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالثُّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ، وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ.

الحادية عشرة: الْفَرِيضَةُ إِذَا كَانَتْ بِقَدْرِ السِّهَامِ وَانْقَسَمَتْ بِغَيْرِ كَسْرٍ فَلَا بَحْثَ، كَزَوْجٍ وَأُحِبِّ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتِّهِمَيْنِ، فَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ ضَرَبْتَ عَدَدَهُ فِي أَصْلِ الْفَرِيضَةِ إِنْ عُدِمَ الْوَفْقُ بَيْنَ النَّصِيبِ وَالْعَدَدِ، كَأَبَوَيْنِ وَخَمْسٍ بَنَاتٍ، نَصِيبُ الْبَنَاتِ أَرْبَعَةٌ تَصْرِبُ الْخَمْسَةَ فِي السِتَّةِ أَصْلِ الْفَرِيضَةِ.

وإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى أَكْثَرِ نَسَبٍ، لِأَعْدَادٍ بِالْوَفْقِ وَغَيْرِهِ، وَضَرَبْتَ مَا يَحْصُلُ مِنْهَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، مِثْلُ زَوْجٍ وَخَمْسَةِ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ، وَسَبْعَةٍ لِأَبٍ. فَأَصْلُهَا سِتَّةٌ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ سَهْمَانِ، وَلَا وَفْقَ، وَلِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ سَهْمٌ وَلَا وَفْقَ، فَتَضْرِبُ الْخَمْسَةَ فِي السَّبْعَةِ تَكُونُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ، تَضْرِبُهَا فِي سِتَّةِ أَصْلِ الْفَرِيضَةِ تَكُونُ مِائَتَيْنِ وَعَشْرَةً، فَمَنْ كَانَ لَهُ سَهْمٌ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي خَمْسَةٍ وَثَلَاثِينَ، فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ فِيهَا مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ، وَلِلْقَرَابَةِ الْأُمِّ سَهْمَانِ فِيهَا سَبْعُونَ لِكُلِّ أَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَلِلْقَرَابَةِ الْأَبِ سَهْمٌ فِيهَا خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ لِكُلِّ خَمْسَةٍ.

الثانية عشرة: أَنْ تَقْصُرَ الْفَرِيضَةُ عَنِ لِسْهَامِ بِدْخُولِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، فَتَدْخُلُ

١ في نسخة «ق» «وورثها» بدل «وورثته»، «أثبتناه» عن نسخة «ش» هو الصحيح.

النقص على البنات والبنات وقرابة الأب.

الثالثة عشرة: أن تزيد على السهام فيرد الزائد على ذوي السهام عدا الزوج والروجة والأم مع الإخوة، أو يجمع ذو سببين مع ذي سبب واحد^(١) كما مر.

الرابعة عشرة: لو مات بعض الورثة قبل قسمة التركة صححنا الأولى، فإن نهض نصيب الميت الثاني بالقسمة على ورثته صحبت المسألتان من المسألة الأولى، وإن لم ينهض فاضرب الوفاق بين نصيبه، وسهم وإرثه في المسألة الأولى، فما بلغ صحبت منه. ولو لم يكن وفق ضربت المسألة الثانية في الأولى. ولو مات بعض ورثة الميت الثاني عملت فيه ما عملت في المرتبة الأولى وهكذا.

(١) كالإخوة للأبوين مع الإخوة للأم، فإن الرد على ذي السبب خاصة كما سلف.

كِتَابُ الْحُدُودِ

وفيه فُصُولٌ:

[الفصلُ] الأوَّلُ في الزَّنى

وهو إيلاجُ البالغِ العاقلِ في فَرْحِ امْرَأَةٍ مُحَرَّمَةٍ، مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ وَلَا مِلْكٍ وَلَا شُبْهَةٍ، قَدَرَ الْحَشَفَةَ عَالِمًا مُخْتَارًا. فَلَوْ تَزَوَّجَ الْأُمُّ أَوْ الْمُحَصَّنَةُ طَائِنًا الْحَلَّ فَلَا حَدَّ، وَلَا يَكْفِي الْعَقْدُ بِمُجَرَّدِهِ. وَيَتَحَقَّقُ الْإِكْرَاهُ فِي الرَّجُلِ فَيُدْرَأُ الْحَدُّ عَنْهُ، كَمَا يُدْرَأُ عَنِ الْمَرْأَةِ بِالْإِكْرَاهِ.

وَيَتَبَيَّنُ الزَّنى بالإقرارِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ مَعَ كَمَالِ الْمُقِرِّ واختيارِهِ وَحُرِّيَّتِهِ أَوْ تَصْدِيقِ الْمَوْلَى، وَتَكْفِي إِشَارَةُ الْآخَرِيسِ. وَلَوْ نَسَبَ الزَّنى إِلَى امْرَأَةٍ أَوْ نَسَبَتْهُ إِلَى رَجُلٍ وَجَبَ حَدُّ الْقَذْفِ بِأَوَّلِ مَرَّةٍ.

وَلَا يَجِبُ حَدُّ الزَّنى إِلَّا بِأَرْبَعٍ، وَبِالْبَيِّنَةِ كَمَا سَلَفَ^(١). وَلَوْ شَهِدَ^(٢) أَقْلٌ مِنْ

(١) يشترط في شهادة الشهود حضورهم عند الحاكم دفعةً، لا الشهادة، فإذا شهدوا مرتين كفى في ثبوت الحكم.

النِّصَابِ حُدُّوا لِلْفِرْيَةِ، وَيُسْتَرْطُ ذِكْرُ الْمُشَاهَدَةِ، كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ سَبَبِ التَّحْلِيلِ، فَلَوْ لَمْ يَذْكُرُوا الْمُعَايَنَةَ حُدُّوا. وَلَا بُدَّ مِنْ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاحِدِ فِي الزَّمَانِ الْوَاحِدِ، وَالْمَكَانِ الْوَاحِدِ، فَتَوَاحُلُهُمْ حُدُّوا لِلْقَذْفِ. وَلَوْ أَقَامَ بَعْضُهُمُ الشَّهَادَةَ فِي غَيْبَةِ الْبَاقِي حُدُّوا وَلَمْ يُرْتَقَبِ الْإِتِّصَامُ، فَإِنْ جَاءَ الْآخَرُونَ وَشَهِدُوا حُدُّوا أَيْضاً. وَلَا يَقْدَحُ تَقَادُّمُ الزَّيْنِ فِي صِحَّةِ الشَّهَادَةِ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَصَدِيقِ الزَّانِي الشُّهُودَ وَلَا بِتَكْذِيبِهِمْ.

وَالْتَوْبَةُ قَبْلَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ تُسْقِطُ الْحَدَّ لَا بَعْدَهَا. وَيَسْقُطُ بِدَعْوَى الْجَهَالَةِ أَوِ الشُّبْهِةِ مَعَ إِمْكَانِهِمَا فِي حَقِّهِ.

وَإِذَا تَنَتَّ الرِّئْيُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَجَبَ الْحَدُّ



وَهُوَ أَقْسَامُ ثَمَانِيَّةٌ:

أَخْذُهَا: الْقَتْلُ، وَهُوَ الرَّائِي بِالْمَحْزَمِ كَالْأُمِّ وَالْأُخْتِ، وَالْدِّمِّي إِذَا رَنَى بِمُسْلِمَةٍ، وَالزَّانِي مُكْرِهَاً لِلْمَرْأَةِ، وَلَا يُعْبَرُ الْإِحْصَانُ هَذَا، وَيُجْمَعُ لَهُ بَيْنَ الْحَدِّ ثُمَّ الْقَتْلِ عَلَى الْأَقْوَى^(١).

وِثَانِيهَا: الرَّجْمُ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُحْصَنِ إِذَا رَنَى بِبَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ. وَالْإِحْصَانُ إِصَابَةُ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْحُرِّ فَرْجاً قُبْلاً مَحْشُوكاً بِالْعَقْدِ الدَّائِمِ أَوِ الرِّقِّ يَغْدُو عَلَيْهِ وَيَرْوَحُ^(٢) إِصَابَةً مَعْلُومَةً، فَلَوْ أَنْكَرَ وَطْءَ زَوْجَتِهِ صُدِّقَ وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْهَا وَلَدٌ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ قَدْ يُحْلَقُ مِنْ اسْتِرْسَالِ لَمَنِيٍّ. وَبِذَلِكَ تَصِيرُ الْمَرْأَةُ مُحْصَنَةً. وَلَا يُسْتَرْطُ فِي الْإِحْصَانِ الْإِسْلَامُ، وَلَا عَدَمُ الطَّلَاقِ إِذَا كَانَتِ الْعِدَّةُ رَجْعِيَّةً بِخِلَافِ الْبَائِنِ.

(١) نعم.

(٢) بمعنى إن غدا صار إليه الظاهر، وإن راح وصل إليه العروب.

وَالْأَقْرَبُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالرَّجَمِ فِي الْمُحْصَنِ وَإِنْ كَانَ شَابًّا، فَيُبدَأُ
بِالْجِلْدِ، ثُمَّ تُدْفَنُ الْمَرْأَةُ إِلَى صَدْرِهَا وَالرَّجُلُ إِلَى حَقْوِيهِ، فَإِنْ فُرِّعَ أُعِيدَ إِنْ ثَبَتَ
بِالْبَيِّنَةِ أَوْ لَمْ تُصِبْهُ الْحِجَارَةُ عَلَى قَوْلِ^(١)، وَإِلَّا لَمْ يُعَاد، وَيَبْدَأُ الشُّهُودُ، وَفِي
الْمَقَرِّ الْإِمَامُ.

وَيَنْبَغِي إِعْلَامُ النَّاسِ، وَقِيلَ: يَجِبُ حُضُورُ طَائِفَةٍ^(٢) وَأَقْلَاهَا وَاحِدٌ، وَقِيلَ:
ثَلَاثَةٌ^(٣)، وَقِيلَ: عَشْرَةٌ^(٤)، وَيَنْبَغِي كَوْنُ الْحِجَارَةِ صِفَارًا؛ لِئَلَّا يَسْرَعَ ثَلْفُهُ، وَقِيلَ:
لَا يَرْجُمُ مَنْ لِلَّهِ فِي قَبْلِهِ حَدٌّ^(٥)، وَإِذَا فُرِّغَ مِنْ رَجْمِهِ دُفِنَ إِنْ كَانَ قَدْ صُلِّيَ عَلَيْهِ
بَعْدَ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ، وَإِلَّا جُهِزَ ثُمَّ دُفِنَ.

وَتَالِشُهَا. الْجِلْدُ خَاصَّةٌ، وَهُوَ حَدُّ الْبَالِغِ الْمُحْصَنِ إِذَا زَنَى بِصَبِيَّةٍ أَوْ مَجْنُونَةٍ. وَحَدُّ
الْمَرْأَةِ إِذَا زَنَى بِهَا طِفْلٌ، وَلَوْ زَنَى بِهَا الْمَحْنُونُ فَقَلْبُهَا الْحَدُّ تَامًا. وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ
ثَبُوتِهِ عَلَى الْمَجْنُونِ^(٥)، وَيُجْلَدُ أَشَدَّ الْجِلْدِ، وَيُفَرَّقُ عَلَى جَسَدِهِ وَيُسْتَقَى رَأْسُهُ
وَوَجْهُهُ وَفَرْجُهُ، وَلَيْكُنْ قَائِمًا وَالْمَرْأَةُ قَاعِدَةً قَدْ رُيِّطَتْ ثِيَابُهَا

وَرَابِعُهَا: الْجِلْدُ وَالْحَزُّ وَالتَّغْرِيبُ، وَيَجِبُ عَلَى الذَّكَرِ الْحُرِّ غَيْرِ الْمُحْصَنِ وَإِنْ
لَمْ يُمْلَكْ^(٦)، وَقِيلَ: يَخْتَصُّ التَّغْرِيبُ مَنْ أَمْلَكَ^(٦)، وَالْجَزُّ حَلْقُ الرَّأْسِ، وَالتَّغْرِيبُ
نَقِيَةُ عَنِ مِصْرِهِ إِلَى آخَرٍ عَامًا. وَلَا جَزُّ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَا تَغْرِيبُ.

(١) نعم.

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) نعم.

١. ذهب إليه الشيخ في النهاية، ص ٧٠٠؛ وابن البرزنجي في المذهب، ج ٢، ص ٥٢٧.

٢. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٤٥٢؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١٧٠، المسألة ٢٢.

٣. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٤٥٤.

٤. قال به الشيخ في الخلاف، ج ٥، ص ٢٧٤، المسألة ١١.

٥. قال به الشيخ المفيد في المقصد، ص ١٧٨؛ والشيخ في النهاية، ص ٧٠١.

٦. قال به الشيخ في النهاية، ص ٦٩٤؛ وابن البرزنجي في المذهب، ج ٢، ص ٥١٩.

وخامسها: خمسون جلدة، وهي حدٌ للمملوك والمملوكة وإن كانا متزوجين، ولا جزؤ ولا تغريب على أحدهما.

وسادسها: الحد المبعوض، وهو حدٌ من تعرّز بعصه؛ فإنه يُحد من حد الأحرار بقدر ما فيه من الحرية، ومن حدٌ لعبيد بقدر العبودية.

وسابعها: الضغث المشتبل على العدي^(١)، وهو حد المريض مع عدم احتماله الضرب المتكرر، واقتضاء المصلحة التحيل.

وثامنها: الجلد عقوبة زائدة، وهو حد الزاني في شهر رمضان ليلاً أو نهاراً أو غيره من الأزمنة الشريفة أو في مكان شريف أو رتب بميتة، ويرجع في الزيادة إلى الحاكم.

فتنة

لو شهد لها أربعة بالبكاية بعد شهادة الأربعة بالزنى فالأقرب ذره الحد عن الجميع.

ويقيم الحاكم الحد بعلمه، وكذا حقوق الناس، إلا أنه بعد مطالبتهم، حداً كان أو تعزيراً.

ولو وحد مع زوجته رجلاً يزني بها فله قتلها، ولا إثم، ولكن يجب القود إلا مع البينة أو التصديق.

ومن تزوج أمة على حرية ووطئها قبل الإذن فعليه ثمن حد الزاني.

ومن اقتض بكرأ بإصبعه لزمه مهر نسائها، ولو كانت أمة فعليه عشر قيمتها.

ومن أقر بحد ولم يبينه ضرب حتى ينهي عن نفسه أو يبلغ المائة. وهذا يصح إذا تكرّر أربعاً وإلا فلا يبلغ المائة.

(١) ولا يشترط إصابة كل قضيب جسده.

وفي التقبيل والمُضاجعة في إزارٍ واحدٍ التعزيرُ بما دُونَ الحَدِّ، وَرُوي: «مِائَةٌ جَلْدَةً»^١.

ولو حَمَلَتْ ولا بَعَلَ لَمْ تُحَدَّ إِلَّا أَنْ تُقْرَأَ أَرْبَعًا بِالزَّيْنِ، وَتُؤَخَّرُ حَتَّى تَضَع.
ولو أَقْرَأَتْ ثُمَّ أَنْكَرَ سَقَطَ الْحَدُّ إِنْ كَانَ يَمَتًا يُوجِبُ الرَّجْمَ، وَلَا يَسْقُطُ غَيْرُهُ. ولو أَقْرَأَ
بِحَدٍّ ثُمَّ تَابَ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِي إِقَامَتِهِ رَجْمًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

١ رواية التقبيل في الكافي، ج ٧، ص ٢٠٠. باب الحد في اللواط، ح ٩، وتهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٥٧.
ح ١٧٠٦ ورواية المضاجعة في تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٤٣، ح ١٥٥ والاستبصار، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٨٠٦.

الفصل الثاني في اللواط والسحق والقيادة

[اللواط] فَمَنْ أَقْرَأَ بِإِقْبَابٍ ذَكَرٍ مُخْتَاراً أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ بِالْمُعَايَنَةِ وَكَانَ حُرّاً بِالْعَاقِبَةِ قُتِلَ مُحْصِناً أَوْ لَا، إِمَّا بِالسَّيْفِ أَوْ الْإِحْرَاقِ أَوْ الرَّجْمِ أَوْ بِالْقَاءِ جِدَارٍ عَلَيْهِ أَوْ بِالْقَائِيهِ مِنْ شَاهِقٍ، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ اثْنَيْنِ مِنْهَا أَحَدُهُمَا التَّحْرِيقُ. وَالتَّفْعُولُ بِهِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ بَالِغاً عَاقِلاً مُخْتَاراً، وَيُعَزَّرُ الصَّبِيُّ، وَيُؤَدَّبُ الْمُتَحَنُّنُ.

وَلَوْ أَقْرَأَ دُونَ الْأَرْبَعِ لَمْ يُحْدُثْ وَعُزِّرَ، وَلَوْ شَهِدَ دُونَ الْأَرْبَعَةِ حُدُّوا لِلْفِرْيَةِ، وَبَحَكُمُ الْحَاكِمُ فِيهِ بِعَلِيهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ هُنَا - وَلَوْ ادَّعَى الْعَبْدُ الْإِكْرَاءَ دُرِيَ عَنْهُ الْحَدُّ - وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِقْبَاباً كَالْتَفْخِيزِ أَوْ بَيْنَ الْأَثْنَيْنِ فَحَدُّهُ مِائَةً جَلْدَةً حُرّاً أَوْ عَبْدًا، مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، مُحْصِناً أَوْ غَيْرَهُ، وَقِيلَ: يُرْجَمُ الْمُحْصَنُ^١، وَلَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْعَمَلُ مَرَّتَيْنِ مَعَ تَكَرُّرِ الْحَدِّ قُتِلَ فِي الثَّالِثَةِ، وَالْأَحْوَطُ فِي الرَّابِعَةِ^(١).

وَلَوْ تَابَ قَبْلَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ قَتْلٍ أَوْ جَلْدٍ، وَلَوْ تَابَ بَعْدَهُ لَمْ يَسْقُطْ، وَلَكِنْ يَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي الْمَقَرِّ بَيْنَ الْعَفْوِ وَالْإِسْتِيفَاءِ.

وَيُعَزَّرُ مَنْ قُتِلَ غُلَامًا بِشَهْوَةٍ، وَكَدَّ يُعَزَّرُ الْمُجْتَمِعَانِ تَحْتَ إِزَارٍ وَاحِدٍ مُجَرَّدَيْنِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا رَجِمٌ مِنْ ثَلَاثِينَ سَوْطاً إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

(١) نعم

١. قال به الشيخ في النهاية، ص ٧٠٤ وابن البراج في المهذب ج ٢، ص ٥٣٠.

والسحق يثبت بشهادة أربعة رجال أو الإقرار أربعاً، وحده مائة جلدة، حرّة كانت أو أمة، مسلمة أو كافرة، مُحَصَّنَةٌ أو غير مُحَصَّنَةٍ، فاعلة أو مفعولة. وتقتل في الرابعة لو تكرر الحد ثلاثاً. ولو تابت قبل البينة سقط الحد لا بعدها، ويختير الإمام لو تابت بعد الإقرار.

وتعزّر الأجنيبان إذا تجرّدا تاحت إزار فإن عزّرتا مع تكرّر الفعل مرتين حدّتا في الثالثة، وعلى هذا.

ولو وطئ زوجته فساحت بكراً فحملت فالولد للرجل، وتحدان، ويلزمها ضمان مهر مثل^(١) البكر.

والقيادة الجمع بين فاعلي الفاحشة. ويثبت بالإقرار مرتين من الكامل المختار أو شهادة شاهدين، والحد خمس وسبعون جلدة، حرّاً كان أو عبداً، مسلماً أو كافراً، رجلاً أو امرأة، وقيل: يخلّق له اسم ويشهر، وينفى بأول مرة^(٢). ولا جزّ على المرأة ولا شهرة ولا نفي.

ولا كفالة في حدّ، ولا تأخير فيه إلا مع العذر أو توجّه ضرر، ولا شفاعّة في إسقاطه.

(١) وإن زاد عن مهر السنة.

(٢) نعم. وقال المفيد في الثانية ٢.

الفصل الثالث في القذف

وهو قوله: «زَيْتٌ» أو «لُطْتٌ» أو «نُت زَانٌ» وشبهه مع الصراحة والمعرفة بموضوع اللفظ بأي لغة كان، أو قال لَوَيْدِهِ الَّذِي أَقْرَبَهُ: «لَسْتُ وَلَدِي». ولو قال لآخر: «رَأَيْتُ بِكَ أَهْوَكَ» أو «يَا هُنَّ الزَّانِي» حُدَّ لِأَبٍ. ولو قال: «يَا بِنَ الزَّانِيَيْنِ» فَلَهُمَا. ولو قال: «وُلِدْتُ مِنَ الزَّانِي» فالظاهر القذف^(١) لِلْأَبَوَيْنِ.

وَمَنْ نَسَبَ الزَّانِي إِلَى غَيْرِ الْمَوَاجِهَةِ فَالْحَدُّ لِلْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، وَتُعَرِّزُ لِلْمَوَاجِهَةِ إِنْ تَصَمَّنَ شَتْمَهُ وَأَذَاهُ. ولو قال لِمَرْأَةٍ: «زَيْتُ بَيْتِكَ» احْتُمِلَ الْإِكْرَاهُ، فَلَا يَكُونُ قَذْفًا، وَلَا يَثْبُتُ الرِّئْيُ فِي حَقِّهِ إِلَّا بِأَرْبَعٍ.

و«الدُّيُوثُ» و«الكُشْحَانُ» و«الْقُرْنَانُ» قَدْ تَفِيدُ الْقَذْفَ فِي عُرْفِ الْقَائِلِ فَتُجِبُّ الْحَدَّ لِلْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تُفِيدْ وَأَفَادَتْ شَتْمًا عَزَّزَ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَايْدَتَهَا أَصْلًا فَلَا شَيْءَ، وَكَذَا كُلُّ قَذْفٍ جَرَى عَلَى لِسَانٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ.

والتأذي والتعريضُ يُوجِبُ التَّعْزِيرَ لَا الْحَدَّ، مِثْلُ: «هُوَ وَلَدُ حَرَامٍ» أو «أَنَا لَسْتُ بِزَانٍ» و«لَا أُمِّي زَانِيَةٌ»، أو يَقُولُ لِزَوْجَتِهِ: «لَمْ أَجِدْكَ عَدْرَاءَ». وَكَذَا يُعَرِّزُ بِكُلِّ مَا يَكْرَهُهُ الْمَوَاجِهَةُ مِثْلُ: «الْعَاسِقُ» و«شَارِبِ الْخَمْرِ» وَهُوَ مُسْتَثْنٍ، وَكَذَا «الْخِنْزِيرُ» و«الْكَلْبُ» و«الْحَقِيرُ» و«الْوَضِيعُ» إِلَّا مَعَ كَوْنِ الْمُخَاطَبِ مُسْتَحِقًّا لِلِاسْتِخْفَافِ.

وَيُعْتَبَرُ فِي الْقَافِظِ الْكَمَالُ - فَيُعَرِّزُ الصَّبِيُّ، وَيُؤَدَّبُ الْمَجْنُونُ - وَفِي اشْتِرَاطِ^(٢)

(١) نعم.

(٢) لا.

الْحُرِّيَّةُ فِي كَمَالِ الْحَدِّ قَوْلَانِ^(١). وَفِي الْمَقْذُوفِ الْإِحْصَانُ - أَعْنِي الْبُلُوعَ وَالْعَقْلَ
وَالْحُرِّيَّةَ وَالْإِسْلَامَ وَالْعِفَّةَ - فَمَنْ جُمِعَتْ فِيهِ وَجَبَ الْحَدُّ بِقَذْفِهِ وَإِلَّا التَّعْزِيرُ.
وَلَوْ قَالَ لِكَافِرٍ أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ: «يَا بَنَ الزَّانِيَةِ» فَالْحَدُّ لَهَا، فَلَوْ وَرِثَهَا الْكَافِرُ^(٢)
فَلَا حَدُّ. وَلَوْ تَقَاذَفَ الْمُحْصَنَانِ عُرْراً. وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَقْذُوفُ تَعَدَّدَ الْحَدُّ، سَوَاءً اتَّخَذَ
الْقَاذِفُ أَوْ تَعَدَّدَ، نَعَمْ لَوْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَلْفِظُ وَاحِدًا، وَاجْتَمَعُوا فِي الْمُطَالَبَةِ فَحَدُّ
وَاحِدٌ، وَإِنْ افْتَرَقُوا فَلِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي التَّعْزِيرِ.

مَسَائِلُ:

حَدُّ الْقَاذِفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً بِشِبَاهِهِ مُتَوَسِّطاً دُونَ ضَرْبِ الزَّانِي وَيُشْهَرُ؛ لِتُجَنَّبَ
شَهَادَتُهُ. وَيُثَبَّتُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، وَالْإِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ مِنْ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُخْتَارٍ، وَكَذَا مَا
يُوجِبُ التَّعْزِيرَ. وَهُوَ مَوْرُوثٌ إِلَّا لِلرَّوْحِ وَالزَّوْجَةِ، وَإِذَا كَانَ الْوَارِثُ جَمَاعَةً
لَمْ يَسْقُطَ عَقْفُ الْبَعْضِ^(٣). وَيَجُوزُ الْعَفْوُ بَعْدَ الثَّبُوتِ، كَمَا يَحُوزُ قَبْلَهُ، وَيُقْتَلُ فِي
الرَّابِعَةِ لَوْ تَكَرَّرَ الْحَدُّ ثَلَاثًا، وَلَوْ تَكَرَّرَ الْقَذْفُ قَبْلَ الْحَدِّ فَوَاحِدٌ.
وَيَسْقُطُ الْحَدُّ بِتَصَدِيقِ الْمَقْذُوفِ وَالْبَيِّنَةِ وَالْعَفْوِ، وَيُلْعَانُ الزَّوْجَةُ. وَيَرِثُ الْمَوْلَى
تَعْزِيرَ عَبْدِهِ لَوْ مَاتَ بَعْدَ قَذْفِهِ.

وَلَا يُعْزَرُ الْكَافِرُ لَوْ تَنَاهَزُوا بِالْأَلْقَابِ أَوْ غَيْرِ بَعْضُهُمْ بِأَلْمَاضٍ إِلَّا مَعَ
خَوْفِ الْفِتْنَةِ. وَلَا يُزَادُ فِي تَأْدِيبِ الصَّبِيِّ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، وَكَذَا الْمَمْلُوكُ.

(١) يتصور إرث الكافر للمسلم كالمرتد عن فطرة.

(٢) فيستوفي الآخر تاماً.

١. القول بالتساوي للشيخ في النهاية، ص ٧٢٢، والعلام ج ٥، ص ٤٠٣، للمأثرة ٤٧؛ القول بالتنصيف للشيخ

في المبسوط، ج ٨، ص ١٦.

وَيُعَزَّرُ كُلُّ مَنْ تَرَكَ وَاجِباً أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمًا بِمَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ، فَفِي الْحُرِّ لَا يَبْلُغُ حَدُّهُ،
وَفِي الْعَبْدِ لَا يَبْلُغُ حَدُّهُ.

وَسَابُّ النَّبِيِّ أَوْ أَحَدِ الْأَئِمَّةِ ۑ يُقْتَلُ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى
نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ عَلَى مُؤْمِنٍ.

وَيُقْتَلُ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ، وَكَذَا الشَّاكُّ فِي نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ۑ إِذَا كَانَ عَلَى ظَاهِرِ
الْإِسْلَامِ. وَيُقْتَلُ السَّاجِرُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَيُعَزَّرُ الْكَافِرُ. وَقَازِفُ أُمِّ النَّبِيِّ ۑ يُقْتَلُ،
وَلَوْ تَابَ لَمْ تُقْبَلْ إِذَا كَانَ عَنْ فِطْرَةٍ.

الفصل الرابع في الشرب

فَمَا أَسْكَرَ جِنْسُهُ تَحْرُمُ الْفِطْرَةُ مِنْهُ، وَكَذَ الْفَقَّاعُ وَلَوْ مُزِجَا بغيرِهِمَا، وَالْعَصِيرُ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ وَلَمْ يَذْهَبْ ثُلُثَاهُ وَلَا انْقَلَبَ خَلًّا.

وَيَجِبُ الْحَدُّ ثَمَانُونَ جَلْدَةً يَتَنَاوَلُهُ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا إِذَا تَطَاهَرَ، وَفِي الْعَبْدِ ^(١) قَوْلُ بَارَبَعِينَ ^١.

وَيُضْرَبُ الشَّارِبُ عَارِيًّا عَلَى ظَهْرِهِ وَكَتِفَيْهِ، وَيُتَمَّى وَجْهُهُ وَفَرْجُهُ وَمَقَاتِلُهُ، وَيُفَرَّقُ الضَّرْبُ عَلَى جَسَدِهِ. وَلَوْ تَكَرَّرَ الْحَدُّ قُتِلَ فِي الرَّابِعَةِ، وَلَوْ شَرِبَ مِرَارًا فَوَاحِدًا.

وَيُقْتَلُ مُسْتَحِلُّ الْخَمْرِ إِذَا كَانَ عَنْ فِطْرَةٍ ^(٢)، وَقِيلَ: يُسْتَتَابُ ^٢. وَكَذَا يُسْتَتَابُ لَوْ اسْتَحَلَّ بَيْعَهَا فَإِنْ امْتَنَعَ قُتِلَ، وَلَا يَقْتُلُ مُسْتَحِلُّ غَيْرِهَا.

وَلَوْ تَابَ الشَّارِبُ قَبْلَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ سَقَطَ الْحَدُّ، وَلَا يَسْقُطُ بَعْدَهَا، وَبَعْدَ إِقْرَارِهِ يَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ.

وَيُثْبِتُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ إِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ، وَلَوْ شَهِدَا أَحَدَهُمَا بِالشَّرْبِ وَالْآخَرُ

(١) لا.

(٢) نعم.

١. قال به الشيخ الصدوق في المفتح، ص ١٥٤ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢١١، المسألة ٧١.

٢. قال به الشيخ المفيد في المقعة، ص ٧٩٩ والشيخ في النهاية، ص ٧١١-٧١٢.

بِالْقِيَاءِ قِيلَ: يُحَدُّ^١؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام: «مَا قَاءَهَا إِلَّا وَقَدْ شَرِبَهَا»^(١). وَلَوْ ادَّعَى الْإِكْرَاءَ قَبْلَ إِذَا لَمْ يُكَذِّبْهُ الشَّاهِدُ.

وَيُحَدُّ مُعْتَقِدُ حُلِّ النَبِيذِ إِذَا شَرِبَهُ. وَلَا يُحَدُّ الْجَاهِلُ بِجِنْسِ الْمَشْرُوبِ أَوْ بِتَحْرِيمِهِ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ، وَلَا مَنْ اصْطَرَّهُ الْعَطَشُ إِلَى إِسَاعَةِ اللَّقْمَةِ بِالْخَمْرِ.

وَمَنْ اسْتَحْلَ شَيْئاً مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا - كَالْمَيْتَةِ وَالدِّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ - قُتِلَ إِنْ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَمَنْ ارْتَكَبَهَا غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ عَزُرَ.

وَلَوْ أَنْفَذَ الْحَاكِمُ إِلَى حَامِلٍ لِإِقَامَةِ حَدٍّ فَأَجْهَضَتْ فِدْيَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَقَضَى عَلَيَّ عليه السلام فِي مُجْهَضَةٍ خَوْفُهَا عُمَرُ: «عَلَى عَاقِلَتِهِ»^٢، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْفَتَوَى وَالرِّوَايَةِ. وَمَنْ قَتَلَهُ الْحَدُّ أَوْ التَّعْزِيرُ فَهَدْرٌ^(٢)، وَقِيلَ: فِي بَيْتِ الْمَالِ^٣، وَلَوْ بَانَ فُسُوقُ الشُّهُودِ بَعْدَ الْقَتْلِ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خَطَا الْحَاكِمِ.

(١) نعم إلا أن يدعى الإكراء، ومن القائلين به.

(٢) نعم.

١. قال به المحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٥٧.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤٠١، باب الواحد، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٨٠، ح ٧٧٢.

٣. الإرشاد، ج ١، ص ٢٠٥ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١١).

٤. قال به الشيخ في الاستبصار، ج ٤، ص ٢٧٩، ديل الحديث ٥٦.

الفصل الخامس في السرقة

وَيَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِسَرِقَةِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ مِنْ لِحْرَزٍ نَعْدَ هَتَكِهِ بِلَا شُبْهَةٍ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ قِيَمَتَهُ سِرّاً مِنْ غَيْرِ مَالٍ وَلَدِيهِ وَلَا سَيِّدِهِ وَغَيْرِ مَا كُؤِلَ عَامٍ سَنِيَةٍ، فَلَا قَطْعَ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، بَلَى التَّادِيْبُ، وَلَا عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، وَلَا مَنْ حِرْزٍ هَتَكَهُ غَيْرُهُ، وَلَوْ تَشَارَكَ فِي الْهَتَكِ وَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا قُطْعَ الْمُخْرِجِ، وَلَا مَعَ تَوَهُّمِ الْمَلِكِ، وَلَوْ سَرَقَ مِنَ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ مَا يَطْلُ قَدْرَ نَصِيْبِهِ فَرَادَ نِصَاباً فَلَا قَطْعَ، وَفِي السَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الْغَنِيْمَةِ نَظَرٌ^(١)، وَلَا فِيهَا نَقْصٌ عَنْ رُبْعِ دِينَارٍ دَهَبٍ خَالِصاً مَسْكُوكاً، وَلَا فِي الْهَابِكِ قَهراً. وَكَذَا الْمُسْتَأْمَنُ كَوَ خَانَ لَمْ يَقْطَعْ، وَلَا مَنْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ وَلَدِيهِ - وَبِالْعَكْسِ أَوْ الْأُمِّ يَقْطَعْ - وَكَذَا مَنْ سَرَقَ الْمَأْكُولَ الْمَذْكُورَ وَإِنْ اسْتَوْفَى الشَّرَائِطَ. وَكَذَا الْعَبْدُ، وَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ مِنَ الْغَنِيْمَةِ فَسَرَقَ مِنْهَا لَمْ يَقْطَعْ.

وهنا مسائل:

[الأولى:] لَا فَرْقَ بَيْنَ إِخْرَاجِ الْمَتَاعِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِسَيِّدِهِ، مِثْلَ أَنْ يَشْدَهُ بِحَبْلِ أَوْ يَضَعَهُ عَلَى دَابَّةٍ أَوْ يَأْمُرَ غَيْرَ مُمَيَّنٍ بِإِخْرَاجِهِ.
الثانية: يَقْطَعْ الضَّيْفُ وَالْأَجِيرُ مَعَ الْإِحْرَازِ مِنْ دُونِهِ، وَكَذَا الزَّوْجَانِ، وَلَوْ ادَّعَى السَّارِقُ الْهَبَةَ أَوْ الْإِذْنَ أَوْ الْمُلْكَ حَلَفَ الْعَابِدُ وَلَا قَطْعَ.
الثالثة: الْحِرْزُ مَا كَانَ مَمْنُوعاً بِغَلْقٍ أَوْ قُفْلٍ أَوْ دَفْنٍ فِي الثُّمَرَانِ^(٢)، أَوْ كَانَ

(١) إِنْ زَادَ مَا سَرَقَ عَنْ قَدْرِ نَصِيْبِهِ نِصَاباً قَطَعَ وَلَا فَلَ.

(٢) احْتِرَازَ عَنِ الْبَسَاتِينِ.

مُرَاعَى^(١) عَلَى قَوْلٍ^١. وَالْجَيْبُ وَالْكُمُ الْبَاطِنَانِ حِرْزٌ لَا الظَّاهِرَانِ.
الرَّابِعَةُ لَا قَطْعَ فِي الثَّمَرِ عَلَى شَجَرَةٍ^(٢)، وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْمُطَهَّرِ^٣: إِنْ كَانَتْ
الشَّجَرَةُ دَاخِلَ حِرْزٍ فَهَتْكَهُ وَسَرَقَ الثَّمَرَةَ قُطِعَ^٢.
الخَامِسَةُ: لَا يَقْطَعُ سَارِقُ الْخُرِّ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا، فَإِنْ بَاعَهُ قِيلَ: يُقْطَعُ^(٣)؛
لِفْسَادِهِ فِي الْأَرْضِ لَا حَدًّا. وَيُقْطَعُ سَارِقُ الْعَمَلُوكِ الصَّغِيرِ
السادِسَةُ: يَقْطَعُ سَارِقُ الْكُفَنِ، وَالْأُولَى اشْتِرَاطُ بُلُوغِ النَّصَابِ^(٤). وَغُرُزُ
النَّبَاشِ، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَفَاتَ الْحَاكِمُ جَازَ قَتْلُهُ.
السَّابِعَةُ: تَثْبُتُ السَّرِقَةُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ الْإِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ، مَعَ كَمَالِ الْمُقِرِّ وَحُرِّيَّتِهِ
وَاخْتِيَارِهِ، وَلَوْ زِدَ الْمُكَرَّةُ السَّرِقَةُ بَعَيْنِهَا لَمْ يَقْطَعْ، وَلَوْ زَحَعَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ مَرَّتَيْنِ
لَمْ يَسْقُطِ الْحَدُّ. وَيَكْفِي فِي الْغُرْمِ مَرَّةً.
الثَّامِنَةُ: يَحِبُّ إِعَادَةُ الْعَيْنِ أَوْ مِثْلِهَا أَوْ قِيَمَتِهَا مَعَ تَلَمُّعِهَا، وَلَا يُعْنِي الْقَطْعُ عَنْ
إِعَادَتِهَا.
التَّاسِعَةُ: لَا قَطْعَ إِلَّا بِمُرَافَعَةِ الْغَرِيمِ وَلَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، فَلَوْ تَرَكَهُ أَوْ وَهَبَهُ الْمَالُ
سَقَطَ، وَلَيْسَ لَهُ الْعَمَلُ بَعْدَ الْمُرَافَعَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَالُ بَعْدَ الْمُرَافَعَةِ لَمْ يَسْقُطْ،
وَيَسْقُطُ بِمِلْكِهِ قَبْلَهُ.
الْعَاشِرَةُ: لَوْ أَحْدَثَ فِي النَّصَابِ قَبْلَ الْإِحْرَاجِ مَا يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ فَلَا قَطْعَ، وَلَوْ
أَخْرَجَهُ مِرَارًا^(٥) قِيلَ: وَجِبَ الْقَطْعُ^١.

(١) و (٢) و (٣) و (٤) نعم

(٥) إِنْ أَخْرَجَهُ مِرَارًا وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ الْمَالِكُ وَنَهَ يَطْلُرَ الرِّمَانُ قَطْعًا.

١. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْمَسْئُورَةِ، ج ٨، ص ٢٤ و ٣٦؛ فَعَرَّ الْمَحْقُقَيْنِ فِي إِضَاحِ الْفَوَائِدِ، ج ١، ص ٥٢٩.

٢. قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ٥٦١.

٣. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ، ص ٧٢٢؛ وَالْعَلَامَةُ فِي مَخْتَصَرِ الشُّجْعَةِ، ج ٩، ص ٢٤٩، الْمَسْأَلَةُ ١٠٢.

٤. قَالَ بِهِ ابْنُ الْبَرَّاجِ فِي الْمَهْدَبِ، ج ٢، ص ٥٤١؛ وَالْعَلَامَةُ فِي إِرْشَادِ الْأَهْلَاءِ، ج ٢، ص ١٨٣.

الحادية عشرة: الواجب قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى، ويترك له الراحة والإبهام، ولو سرق ثانياً قطعت رجليه اليسرى من مفصل القدم وترك العقب، وفي الثالثة يحبس أبداً، وفي الرابعة يقتل، ولو ذهب يمينه بعد السرقة لم تقطع اليسار. ويستحب حسمه بالزيت المغلي.

الثانية عشرة: لو تكررت السرقة فاقطع واحداً، ولو شهدا عليه بسرقة ثم شهدا عليه بأخرى قبل القطع فالأقرب^(١) عدم تعدد القطع.

(١) نعم.

الفصل السادس في المحاربة

وهي تجريد السلاح - براً أو بحراً، ليلاً أو نهاراً - لإخافة الناس في مصر وغيره، من ذكر أو أنثى، قوي أو ضعيف^(١)، لا الطليع والردء^(٢)، ولا يشترط أخذ النصاب.

ويثبت بشهادة عدلين وبالإقرار ولو مرة، ولا تقبل شهادة بعض المأخوذين لبعض.

والحد القتل أو الصلب أو قطع يديه اليمنى ورجليه اليسرى^(٣)، وقيل: يُقتل إن قتل قوداً^(٤) أو حدّاً^(٥)، وإن قتل وأخذ المال قطع مخالفاً، ثم قتل وصلب، وإن أخذ المال لا غير قطع مخالفاً ونفي، ولو جرح ولم يأخذ مالاً اقتص منه ونفي، ولو اقتصر على شهر السلاح والإخافة نفي لا غير.

ولو تاب قبل القدرة عليه سقط الحد دون حق الآدمي، وتوبته بعد الطفر لا أثر لها في حد أو غرم أو قصاص. وصلبته حياً أو مقتولاً على اختلاف القولين^١.

(١) ولا يشترط كونه من أهل الرية

(٢) المساعد.

(٣) أو النفي.

(٤) إن اختار الولي قتله.

(٥) إن عفا الولي عنه.

١. قال به الشيخ في النهاية، ص ٧٢٠، وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٥٠٦.

٢ راجع القولين في مختلف الشبهة، ج ٩، ص ٢٥٧، للمسألة ١١٠، وص ٢٦٠، للمسألة ١١٢

ولا يترك أزيد من ثلاثة^(١) ويُسزَل ويُجهز، ولو تقدم غسله وكفنه صلى عليه ودُفِن.

ويُنْفَى عَنْ بَلَدِهِ، وَيُكْتَبُ إِلَى كُلِّ بَلَدٍ يَصِلُ إِلَيْهِ بِالْمَنَعِ مِنْ مُجَالَسَتِهِ وَمُؤَاكَلَتِهِ وَمُهَايَعَتِهِ، وَيُمْنَعُ مِنْ بِلَادِ الشَّرِكِ، فَإِنْ مَكَّنُوهُ قُوتِلُوا حَتَّى يُخْرِجُوهُ. وَاللَّصُّ مُحَارَبٌ يَجُوزُ دَفْعُهُ، وَلَوْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ كَانَ هَدْرًا، وَلَوْ طَلَبَ النَّفْسَ وَجَبَ دَفْعُهُ إِنْ أَمَكَّنَ، وَإِلَّا وَجَبَ الْهَرَبُ. وَلَا يَقْطَعُ الْمُخْتَلِسُ وَلَا الْمُسْتَلِبُ وَلَا لِمُحْتَالٍ عَلَى الْأَمْوَالِ بِالرَّسَائِلِ الْكَاذِبَةِ بَلْ يُعَزَّرُ. وَلَوْ بَنَّجَ أَوْ سَقَى مُرْقِدًا وَجَنَى شَيْئًا ضَمِنَ وَعُزِّرَ.

(١) ويجوز إنزاله قبل الثلاثة.

الفصل السابع في عقوبات متفرقة

فمنها: إتيان التهمة، إذا وطئ البالغ العاقل بهيمة عزز وأغرم ثمنها، وحرم أكلها إن كانت مأكولة ونسلها، ووجب ذبحها وإحراقها، وإن كانت غير مأكولة لم تذبح بل تخرج من بلد الواقعة وتباع، وفي الصدقة به أو إعادته على الغريم وجهان. والتعزير موكول إلى الإمام^(١)، وقيل: خمسة وعشرون سوطاً^١. وقيل: كمال الحد^٢. وقيل: القتل^٣.

ويثبت بشهادة عدلين، وبالإقرار مرة إن حكمت الدابة له، وإلا فالتعزير إلا أن يصدق المالك.

ومنها: وطء الأموات، وحكمه حكم لأحياء، وتعلط العقوبة إلا أن تكون زوجته فيعزّر. ويثبت بأربعة على الأقوى^(٢). أو الإقرار أربع.

ومنها الاستعناء باليد، ويوجب التعزير^(٣)، وزوي أن علياً عليه السلام ضرب يده حتى احمرت، وزوجه من بيت المال^١. ويثبت بشهادة عدلين، والإقرار مرة. ومنها الارتداد، وهو الكفر بعد الإسلام (أعاذنا الله مما يؤيق الأديان) ويقتل

(١) و (٢) و (٣) نعم.

١ قال به الشيخ في النهاية، ص ٧٣١

٢ قال به الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦٢، ديل الحديث ٢٢٧، والاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٤، ديل الحديث ٨٤٠

٣ قال به الشيخ الصدوق في المقنع، ص ٤٢٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦٣، ج ٢٣٢، الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٦، ج ٨٤٥.

إِنْ كَانَ عَنْ فِطْرَةٍ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَتَبَيَّنَ مِنْهُ زَوْجَتُهُ، وَتَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ، وَتُورَثُ أَمْوَالُهُ
وَإِنْ كَانَ بَاقِيًا. وَلَا حُكْمَ لِرِتْدَادِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمُكْرَه.

وَيُسْتَبَابُ إِنْ كَانَ عَنْ كُفْرٍ، فَإِنْ تَابَ وَلَا قُتِلَ، وَمُدَّةُ الِاسْتِبَابَةِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي
الْمَرْوِيِّ^١. وَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ أَمْوَالِهِ إِلَّا بِمَوْتِهِ، وَلَا عَصْمَةُ نِكَاحِهِ إِلَّا بِبَقَائِهِ عَلَى
الْكُفْرِ بَعْدَ خُرُوجِ الْعِدَّةِ وَهِيَ عِدَّةُ الطَّلَاقِ، وَتُؤَدَّى نَفَقَةٌ وَاجِبُ النَفَقَةِ مِنْ مَالِهِ.
وَوَارِثُهُمَا الْمُسْلِمُونَ لَا يَتَّى الْعَالُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ فَلِلْإِمَامِ.

وَالْمَرْأَةُ لَا تُقْتَلُ وَإِنْ كَانَتْ عَنْ فِطْرَةٍ، بَلْ تُحْبَسُ دَائِمًا، وَتُضْرَبُ أَوْقَاتَ
الصلواتِ، وَتُسْتَعْمَلُ فِي أَسْوَأِ الْأَعْمَالِ، وَتُبَسُّ أَحْشَنَ الشَّيَاطِ، وَتُطْعَمُ أَجْسَبَ
الطَّعَامِ إِلَى أَنْ تَتُوبَ أَوْ تَمُوتَ.

وَلَوْ تَكَرَّرَ الِارْتِدَادُ قَبْلَ فِي الرَّابِعَةِ. وَتَوْبَتُهُ الْإِقْرَارُ بِمَا أَنْكَرَهُ، وَلَا يَكْفِي الصَّلَاةُ.
وَلَوْ جُنَّ بَعْدَ رِدَّتِهِ لَمْ يُقْتَلْ، وَلَا يَصِيحُّ لَهُ تَرْوِيحُ ابْنَتِهِ، قِيلَ: وَلَا أُمِّيَّةٌ^٢.
وَمِنْهَا^(١): الدِّفَاعُ عَنِ النَّفْسِ وَالْعَمَالِ وَالْحَرِيمِ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ مُعْتَمِدًا عَلَى
الْأَسْهَلِ، وَلَوْ قُتِلَ كَانَ كَالشَّهِيدِ.

وَلَوْ وَجَدَ مَعَ زَوْجَتِهِ أَوْ مَمْلُوكَتِهِ أَوْ غُلَامِهِ مَنْ يَنَالُ دُونَ الْجَمَاعِ فَلَهُ دَفْعُهُ، فَإِنْ
أَتَى الدَّفْعُ عَلَيْهِ فَهُوَ هَذَرٌ.

وَلَوْ قَتَلَهُ فِي مَنْزِلِهِ فَادَّعَى إِرَادَةَ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَنَّ الدَّخِيلَ كَانَ مَعَهُ
سَيْفٌ مَشْهُورٌ مُقْبِلًا عَلَى رَبِّ الْمَنْزِلِ.

وَلَوْ أَطْلَعَ عَلَى قَوْمٍ فَلَهُمْ رَجْرُهُ، فَإِنْ امْتَنَعَ فَرَمَوْهُ بِخَصَاةٍ وَنَحَوَهَا فَحُتِّي عَلَيْهِ

(١) يعني ومن العقوبات المتفرقة. ولا يخفى عدم ملائمة الحذف إلا بتأويل.

١ الكافي، ج ٧، ص ٢٥٨، باب الارتداد، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٣٨، ح ١٥٤٦ الاستبصار، ج ٤،
ص ٢٥٤، ح ٩٦١.

٢. قال يد العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٧٨.

كَانَ هَذَرًا، وَالرَّحِمُ يُزَجَرُ لَا غَيْرَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُجَرَّدَةً، فَيَجُوزُ رَمِيَهُ بَعْدَ زَجَرِهِ.
وَيَجُوزُ دَفْعُ الدَّائِيَةِ الصَّائِلَةِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَوْ تَلَقَّتْ بِالْدَّفْعِ فَلَا ضَمَانَ.
وَلَوْ أَدَبَ الصَّبِيَّ وَلَيْلَهُ أَوْ الزَّوْجَةَ زَوْجَهَا^(١) فَمَاتَا ضَمِنَ دَيْتَهُمَا فِي مَالِهِ
عَلَى قَوْلٍ^١.

وَلَوْ عَضَّ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ فَانْتَزَعَهَا فَنَدَرَتْ أَسْنَانُهُ فَهَذَرٌ، وَلَهُ التَّخْلُصُ بِاللَّكْمِ
وَالجَّرْحِ، ثُمَّ السِّكِّينِ وَالْحَنْجَرِ مُتَدَرِّجًا إِلَى الْأَيْسَرِ فَالْأَيْسَرِ.

(١) وَإِنْ كَانَ الرُّوجُ فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ الْجَائِزِ فِعْلُهُ لِلزَّوْجِ فَلَا ضَمَانَ. وَإِنْ
كَانَ تَأْدِيبًا عَلَى فِعْلٍ مَكْرُوهٍ أَوْ مُسْتَحَبٍّ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ.

كِتَابُ الْقِصَاصِ

وفيه فُصولٌ:

[الفصلُ] الأولُ في قِصاصِ النفسِ

وَمَوْجِبُهُ إِزْهَاقُ النَّفْسِ الْمَعْصُومَةِ الْمُكَافِئَةِ عَمْدًا عُدْوَانًا فَلَا قَوْدَ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّ،
وَلَا بِقَتْلِ غَيْرِ الْمُكَافِيِ. وَالْعَمْدُ يَحْصُلُ بِقَصْدِ الْبَالِغِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا، قِيلَ: أَوْ نَادِرًا^(١).
وَإِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْقَتْلَ بِالنَّادِرِ فَلَا قَوْدَ وَإِنْ اتَّفَقَ الْمَوْتُ - كَالضَرْبِ بِالْعُودِ الْخَفِيفِ أَوْ
الْعَصَا - أَمَّا لَوْ كَرَّرَ ضَرْبَهُ بِمَا لَا يَحْتَمِلُ مِثْلَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَدْنِهِ وَزَمَانِهِ فَهُوَ عَمْدٌ،
وَكَذَا لَوْ ضَرْبَهُ دُونَ ذَلِكَ فَأَعْقَبَهُ مَرَضًا وَمَاتَ، أَوْ زَمَانًا بِسَهْمٍ أَوْ بِعَجَرٍ غَامِزٍ، أَوْ
خَنْقَةٍ بِحَبْلِ وَلَمْ يُرَخَّ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، أَوْ بَقِيَ ضَمِنًا^(٢) وَمَاتَ، أَوْ طَرَحَهُ فِي النَّارِ -
إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ قُدْرَتَهُ عَلَى الْخُرُوجِ - أَوْ فِي النَّجَّةِ، أَوْ جَرَحَهُ عَمْدًا فَسَرَى وَمَاتَ، أَوْ
أَلْقَى نَفْسَهُ مِنْ عُلُوٍّ عَلَى إِنْسَانٍ، أَوْ أَلْقَاهُ مِنْ مَكَانٍ شَاهِقٍ، أَوْ قَدَّمَ إِلَيْهِ طَعَامًا
مَسْمُومًا وَلَمْ يَعْلَمْهُ، أَوْ جَعَلَهُ فِي مَنْزِلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ، أَوْ حَفَرَ بَثْرًا بَعِيدَةً فِي طَرِيقٍ

(١) أي بقي معه بقية نفس حتى مات.

وَدَعَا غَيْرَهُ مَعَ جَهَائِلِهِ فَوَقَعَ فَمَاتَ، أَوْ لَقَاهُ فِي الْبَحْرِ فَالْتَقَمَهُ الْخُوتُ إِذَا قَصَدَ التِّقَامَ الْخُوتَ - وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَلَى قَوْلِ ^(١) - أَوْ أَغْرَى بِهِ كَلْبًا عَقُورًا فَقَتَلَهُ وَلَا يُحْكِنُهُ التَّخْلُصُ، أَوْ لَقَاهُ إِلَى أَسَدٍ بِحَيْثُ لَا يُحْكِنُهُ الْفِرَانُ، أَوْ أَنْهَشَهُ حَيَّةً قَاتِلَةً، أَوْ طَرَحَهَا عَلَيْهِ فَتَنْهَشَتْهُ، أَوْ دَفَعَهُ فِي بَثَرٍ حَقَرَهَا بِغَيْرِ عَالِمٍ بِالْبَثَرِ - وَلَوْ جَهَلَ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ - أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ زُورًا بِمُوجِبِ الْقِصَاصِ فَاقْتَصَّ مِنْهُ - إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْوَلِيُّ التَّزْوِيرَ وَيُبَاشِرَ - فَالْقِصَاصُ عَلَيْهِ.

وهنا مسائل.

[الأولى:] لو أكرهه على القتل فاقصاص على المباشِر دون الأمر، ويُحبس الأمر حتى يموت. ولو أكره الصبي غير المميز أو المسجون فالقصاص على مكرهيهما، ويُمكن الإكراه فيما دون العسر، ويكون القصاص على المكره. الثانية: لو اشترك في قتل جماعة قتلوا به بعد أن يرد عليهم ما فصل عن دينه، وله قتل البعض فيرد الباقيون بحسب جانيهم، فإن فضل للمتولين فضل قام به الولي.

الثالثة: لو اشترك في قتله امرأتان قُتِلتا به ولا رد. ولو اشترك خنثيان قُتِلَا ورُدَّ عليهما نصف دية الرجل بينهما نصفان. ولو اشترك نساء قُتِلن ورُدَّ عليهن ما فضل عن دينه. ولو اشترك رجل وامرأة فلا رد للمرأة، ويرد على الرجل نصف دينه من الولي أو من المرأة لو لم تُقتل، ولو قُتِلَت المرأة رد الرجل على الولي نصف الدية.

الرابعة: لو اشترك في قتله عبيد رد عليهم ما فضل عن قيمتهم عن دينه إن كان،

(١) شبه عمد.

ثُمَّ كُلُّ عَبْدٍ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ عَنْ جِنَايَتِهِ أَوْ سَاوَتْ فَلَا رَدُّ لَهُ، وَإِنَّمَا الرَّدُّ لِمَنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَنْ جِنَايَتِهِ.

الخامسة: لو اشترك حرٌّ وعبدٌ في قتلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُمَا، وَيُرَدُّ عَلَى الْحُرِّ نِصْفُ دِيَّتِهِ، وَعَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ مَا فَضَلَ مِنْ قِيَمَتِهِ عَنْ نِصْفِ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ، وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا فَالرَّدُّ عَلَى الْحُرِّ مِنْ مَوْلَى الْعَبْدِ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ جِنَايَتِهِ وَقِيَمَةِ عَبْدِهِ، وَالرَّدُّ عَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ مِنَ الْحُرِّ إِنْ كَانَ لَهُ فَاضِلٌ، وَإِلَّا رَدُّ عَلَى الْوَلِيِّ. وَمِنْهُ يُعْرَفُ حُكْمُ اشْتِرَاكِ الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

القول في شرائط القصاص

فَمِنْهَا: التَّسَاوِي فِي الْحُرِّيَّةِ أَوْ الرِّقِّ، فَيَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَبِالْحُرَّةِ مَعَ رَدِّ نِصْفِ دِيَّتِهِ، وَالْحُرَّةُ بِالْحُرَّةِ وَالْحُرُّ وَلَا يَرُدُّ شَيْئاً عَلَى الْأَقْوَى^(١). وَيَقْتَصُّ لِلْمَرْأَةِ مِنَ الرَّجُلِ فِي الطَّرَفِ مِنْ غَيْرِ رَدِّ حَتَّى تَبْلُغَ ثُلُثَ دِيَّةِ الْحُرِّ فَتَقْصِرَ عَلَى النِّصْفِ. وَيَقْتُلُ الْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَالْحُرَّةُ بِالْعَبْدِ وَبِالْأَمَةِ، وَالْأَمَةُ بِالْحُرِّ وَالْحُرَّةُ بِالْعَبْدِ وَالْأَمَةِ، وَفِي اعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ هُنَا قَوْلٌ^١. وَلَا يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَقِيلَ: إِنْ اعْتَادَ قَتْلَهُمْ قُتِلَ حَسْماً^٢. وَلَوْ قَتَلَ الْمَوْلَى عَبْدَهُ كَفَّرَ وَعُزِّرَ، وَقِيلَ: إِنْ اعْتَادَ ذَلِكَ قُتِلَ^٣. وَإِذَا عُرِّمَ الْحُرُّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ لَمْ يَتَجَاوَزْ بِهَا دِيَّةَ الْحُرِّ وَلَا بِقِيَمَةِ الْمَمْلُوكَةِ دِيَّةَ الْحُرَّةِ. وَلَا يَضْمَنُ الْمَوْلَى جِنَايَةَ عَبْدِهِ، وَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ كَانَتْ الْجِنَايَةُ خَطَأً بَيْنَ فَكِهِ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَرْضِ الْجِنَايَةِ وَقِيَمَتِهِ وَبَيْنَ تَسْلِيمِهِ، وَفِي الْعَمْدِ التَّخْيِيرُ لِلْمَجْبِيِّ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيِّهِ، وَالْمُدَبَّرُ كَالْفَقِيرِ وَكَذَا الْمُكَاتَبُ الْمَشْرُوطُ وَالْمُطْلَقُ الَّذِي لَمْ يُؤَدَّ شَيْئاً.

(١) نعم.

١ قال به السلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٩٦

٢. قال به الشيخ في مهذب الأحكام، ج ١٠، ص ١٩٢، ديل الحديث ٧٥٧؛ وسأله في المراسم، ص ٢٣٦.

٣. قال به سائر في المراسم، ص ٢٣٦؛ والحلي في الكافي في الفقه، ص ٣٨٤.

ولو قَتَلَ حُرّاً حُرّاً فَصَاعِدٌ فَلَيْسَ لَهُمْ إِلَّا قَتْلُهُ. ولو قَطَعَ يَمِينَ اثْنَيْنِ قَطَعَتْ يَمِينُهُ بِالْأَوَّلِ وَيَسَارُهُ بِالثَّانِي. ولو قَتَلَ عَبْدٌ حُرّاً فَهُوَ لِأَوْلِيَاءِ الثَّانِي إِنْ كَانَ الْقَتْلُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ لِلْأَوَّلِ وَإِلَّا فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا لَوْ قَتَلَ عَبْدَيْنِ أَوْ حُرّاً وَعَبْدًا.

ومِنْهَا: التَّساوِي فِي الدِّينِ، فَلَا يُقَرُّ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَكِنْ يُعَزَّرُ بِقَتْلِ الذِّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ، وَيُعَرَّمُ دِيَّةُ الذِّمِّيِّ، وَقِيلَ: إِنْ اعْتَادَ^(١) قَتَلَ أَهْلَ الذِّمَّةِ اقْتَصَصَ مِنْهُ بَعْدَ رَدِّ فَاضِلِ دِيَّتِهِ^١. وَيَقْتُلُ الذِّمِّيُّ بِالذِّمِّيِّ وَبِالذِّمِّيَّةِ مَعَ الرَّدِّ وَبِالْعَكْسِ وَلَيْسَ عَلَيْهَا غَرَمٌ. وَيَقْتُلُ الذِّمِّيُّ بِالْمُسْلِمِ وَيُدْفَعُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ^(٢) الصِّغَارُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمُسْلِمِ^٢ عَلَى قَوْلٍ^٣، وَلِلْوَلِيِّ اسْتِيفَاةُ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ فَيَقْتُلَ لَا عَمْرٍ. وَلَوْ قَتَلَ الْكَافِرُ مِثْلَهُ ثُمَّ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ فَالِدِيَّةُ لَا غَيْرَ إِنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ ذِمِّيًّا. وَوَلَدُ الرِّئَى إِذَا أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ مُسْلِمٌ يَقْتُلُ بِهِ وَلَدُ الرِّشْدَةِ، وَيَقْتُلُ الذِّمِّيُّ بِالْمُرْتَدِّ. وَلَا يَقْتُلُ بِهِ الْمُسْلِمُ، وَالْأَقْرَبُ^(٣) أَنْ لَا دِيَّةَ لَهُ أَيْضًا.

ومِنْهَا: انْتِفَاءُ الْأَبْوَةِ، فَلَا يَقْتُلُ الْوَالِدُ وَلَوْ أَنَّ غُلَامًا بَابِنَهُ، وَيُعَزَّرُ وَيُكَفَّرُ وَتَجِبُ الدِّيَّةُ، وَيَقْتُلُ بَاقِيَ الْأَقَارِبِ بَعْضُهُمْ بَعْضٍ، كَالْوَلَدِ بِوَالِدِهِ وَالْأُمِّ بِابْنِهَا. وَمِنْهَا: كَمَالُ الْعَقْلِ، فَلَا يَقْتُلُ الْمَجْمُونُ بِعَاقِلٍ وَلَا مَجْنُونٌ، وَالدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَلَا يَقْتُلُ الصَّبِيُّ بِبَالِغٍ وَلَا صَبِيٌّ، وَيَقْتُلُ الْبَالِغُ بِالصَّبِيِّ. وَلَوْ قَتَلَ الْعَاقِلُ ثُمَّ جُنَّ اقْتَصَصَ مِنْهُ.

(١) لَا يَقْتُلُ مطلقاً، سواء اعتاد أو لا

(٢) لَا.

(٣) نعم.

١. قال به الشيخ المفيد في النسخة، ص ٧٣٩ والشيخ في النهاية، ص ٧٤٩

٢. إلى أولياء المسلم لم تر في نسخة «هـ».

٣. قال به الشيخ المفيد في النسخة، ص ٧٤٠ و ٧٥٣ وسار في المراسم، ص ٢٣٨

ومنها: أن يكون المقتول محقون الدم، فمن أباح الشرع قتله لم يقتل به. ولو قتل من وجب عليه قصاص غير الولي قتل به.

القول فيما يثبت به القتل

وهو ثلاثة: الإقرار والبيّنة والقسامة.

فالإقرار يكفي فيه المرأة، ويشرط أهلية المقر واختياره وحرثته، وقبيل إقرار السفيه والمفلس بالعمد. ولو أقر واحد بقتله عمداً وآخر خطأ تخير الولي. ولو أقر بقتله عمداً فأقر آخر ببراءة المقر وأنه هو القاتل ورجع الأول وودي المقتول من بيت المال، ودري عنهما القصاص، كما قصى به الحسن رضي الله عنه في حياة أبيه رضي الله عنه. وأما البيّنة فعدلان ذكران، وتكن الشهادة صافية عن الاحتمال، فلو قال: جرحه لم يكف حتى يقول: قُمت من جرحه لو قال: أسأل دمه ثبّت الدائمة. ولا بد من توافقيهما على الوصف الواحد، فلو اختلفا زماناً أو مكاناً أو آلة بطلت الشهادة.

وأما القسامة فتثبت مع اللوث ومع عذبه يحلف المنكر يميناً واحدة، فإن نكل حلف المدعي يميناً واحدة ويثبت الحق. وللوث أمانة يظن بها صدق المدعي، كوجود ذي سلاح ملطخ بدم عند قتيل في دمه أو في دار قوم أو قريتهم أو بين قريتين وقربهما سواء، وكشهادة العدل، لا لصبي ولا الفاسق، أما جماعة النساء والفاسق فتفيد اللوث ^(١) مع الظن.

(١) اللوث = بفتح اللام وتسكين الواو = وهو لتهمة الطاهرة؛ لأن اللوث القوة. يقال: ناقة ذات لوث، أي قوية، فكانت قوة الظن. [راجع الصحاح، ج ١، ص ٢٩١، «لوث»].

١. الكافي، ج ٧، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، باب تبارك، ج ١٢، الفقيه، ج ٣، ص ٢٣، ح ٣٢٥٥، تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٧٣ - ١٧٤، ح ٦٧٩، الآية في المائة (٥)، ٣٢.

وَمَنْ وَجَدَ قَتِيلًا فِي جَامِعٍ عَظِيمٍ أَوْ شَارِعٍ أَوْ فَلَاحٍ أَوْ فِي زِحَامٍ عَلَى قَنْطَرَةٍ أَوْ
جِسْرِ أَوْ بَرٍّ أَوْ مَصْنَعٍ فَدَرَيْتُهُ فِي بَيْتِ الْعَالِي.
وَقَدَرُهَا خَمْسُونَ يَمِينًا فِي لَعْمٍ وَ لَخْطًا، فَإِنْ كَانَ لِلْمُدَّعِي قَوْمٌ حَلَفَ كُلُّ
وَاحِدٍ يَمِينًا، وَلَوْ نَقَضُوا عَنْ الْخَمْسِينَ كُرِّرَتْ عَلَيْهِمْ. وَتَثْبُتُ الْقَسَامَةُ فِي الْأَعْضَاءِ
بِالنِّسْبَةِ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَسَامَةٌ أَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْيَمِينِ أُحْلِفَ الْمُنْكَرُ وَقَوْمُهُ خَمْسِينَ يَمِينًا،
فَإِنْ امْتَنَعَ الزَّيْمُ الدَّعْوَى، وَقِيلَ: لَهُ رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي^١، فَتَكْفِي الْوَاحِدَةُ.
وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاكِمِ الْعِظَّةُ قَبْلَ الْأَيْمَانِ.
وَرَوَى السَّكُونِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ يَحْبِسُ فِي تَهْمَةِ الدِّمِ
سِتَّةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ جَاءَ [أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ بِثَبَتٍ]^٢ وَالْأَخْلَى سَبِيلَهُ»^٣.

١. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ٢٢٢.

٢. ما بين المحققين أحضارها من المصدر.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٧٤، ح ٦٨٣.

الفصل الثاني في قصاص الطرف

وموجبه إتلاف العضو بالمتلف غالباً أو بغيره مع القصد إلى الإتلاف، وشروطه شروط قصاص النفس، والتساوي في السلامة فلا تُقطع الصحيحة بالسلام ولو بذلها الجاني، وتقطع الشلاء بالصحيحة إلا إذا خيف البرائة، وتقطع اليمين باليمين فإن لم تكن يمين فاليسرى، فإن لم تكن فالرجل على الرواية^(١). ويثبت في الحارصة والباضعة والسمحاق والموضحة، ويُرَاعَى الشجّة طولاً وعرضاً^(٢)، ولا يُعتبر قدر النزول مع صدق الاسم. ولا تثبت في الهاشمية والمثقلة ولا في كسر العظام، لتحقق التغيرير. ويجوز قبل الإدمال وإن كان الصبر أولى.

ولا قصاص إلا بالحديد، فيُقاس الجرح ويُعلم طرفاه، ثم يُشق من إحدى العلامتين إلى الأخرى، ويُؤخّر قصاص الطرف إلى اعتدال النهار. ويثبت القصاص في العين، ولو كان الجاني بعين واحدة قُبِعت، ولو قُلِعَ عينه صحيح العينين اقتُصَّ له بعين واحدة^(٣)، قيل: وله مع القصاص نصف الدية^(٤). ولو ذهب

(١) بل تنقل إلى الدية.

(٢) نعم.

١ الكافي، ج ٧، ص ٣١٩-٣٢٠، باب أن الجروح قصاص، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٥٩، ح ١٠٢٢.
٢ قال به الشيخ في المبوط، ج ٧، ص ١٤٦ وسأله في المراسم، ص ٢٤٦ والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٩، ص ٣٧٦، المسألة ٥٩.

ضوء العين مع سلامة الحدقة قيل: طرح على الأجناف قطن مبلول وتقابل بمرآة
محمّاة مواجهة للشمس حتى يذهب ضوء وتبقى الحدقة^١. ويثبت في الشعر إن
أمكن. ويقطع ذكر الشاب بذكر الشيع والمختون بالأغلف. وفي الخصيتين وفي
إحدهما القصاص إن لم يخف ذهاب منفعة الأخرى. وتقطع الأذن الصحيحة
بالصماء، والأنف الشام بالأخشم، وأخذ المنخرين بصاحبه.

وتقلع السن بالسن ولو عادت السن فلا قصاص، فإن عادت متغيرة
فالعكومة، ويستظر سن الصبي فإن لم تعد ففيها القصاص وإلا فالحكومة، ولو
مات قبل اليأس من عودها فالأرث. ولا تقلع سن بغير سن ولا بالعكس، ولا
أصلية بزائدة ولا زائدة بزائدة مع تغاير المحل.

وكل عضو وجب القصاص فيه لو فقد انتقل إلى الدية. ولو قطع إصبع رجل
ويذ آخر اقتضى لصاحب الإصبع إن سبق ثم لصاحب اليد، ولو بدأ بقطع اليد
قطعت يده والرمة الثاني دية إصبع، إقواب محل القصاص.

١. قال به العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٦٣٩، تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ٥١١-٥١٢، الرقم

الفصل الثالث في اللواحي

الواجب في قتل العمد القصاص لا أحد الأمرين من الدية والقصاص، نعم لو اصطُلحَ على الدية جاز، وتَجَوَّزَ لزيادة عنها، والنقيصة مع التراضي، وفي وجوبها على الجاني بطلب الولي وجه^(١)؛ لوجوب حفظ نفسه الموقوف على بذل الدية. ولو جنى على الطرف ومات واشتبه استناد الموت إلى الجناية فلا قصاص في النفس.

ويستحب إحصاء شاهدين عند الاستيفاء احتياطاً، وللمنع من حصول الاختلاف في الاستيفاء وتعتبر الآلة حذراً من السم وخصوصاً في الطرف، فلو حصل منها جناية بالسم ضمن المقتص. ولا يقتص إلا بالسيف، فمضرب العنق لا غير. ولا يجوز التمثيل به. ولو كانت جانيته تمثيلاً أو بالتغريق والتحرقيق والمثقل. نعم قد قيل: يقتص في الطرف ثم يقتص في النفس إن كان الجاني فعل ذلك بضربات^١.

ولا يقتص بالآلة الكالة فبأثم لو فعل. ولا يضمن المقتص سريّة القصاص ما لم يتعد. وأجرة المقتص من بيت المال، فإن فقد أو كان هناك أهم منه فعلى الجاني، وورثته وارث المال^(٢) إلا الزوجين، وقيل: العصبه لا غير^٢.

(١) لا.

(٢) نعم.

١. قال به الشيخ في النهاية، ص ٢٧١، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢٢٢.

٢. قال به الشيخ في النهاية، ص ٦٧٣، وابن رهرة في عبة النروع، ج ١، ص ٣٣٠.

وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْوَاحِدِ الْمُبَادَرَةُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ اسْتِثْنَاءُهُ أَوَّلَى وَخُصُوصاً فِي قِصَاصِ الطَّرَفِ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً تَوَقَّفَ عَلَى إِذْنِهِمْ أَجْمَعٍ، وَقِيلَ: لِلْحَاضِرِ الْاسْتِيفَاءُ^(١)، وَيُضْمَنُ حِصَصَ الْبَاقِينَ مِنَ الدِّيَةِ.

وَلَوْ كَانَ الْوَلِيُّ صَغِيراً وَلَهُ أَبٌ أَوْ جَدٌّ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْاسْتِيفَاءُ إِلَى بُلُوغِهِ، وَقِيلَ: تُرَاعَى الْمَصْلَحَةُ^١. وَلَوْ صَالَحَهُ بَعْضُ عَلَى الدِّيَةِ لَمْ يَسْقُطِ الْقَوْدُ عَنْهُ لِلْبَاقِينَ عَلَى الْأَشْهُرِ^(٢) وَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ نَصِيبَ الْمَصَالِحِ وَلَوْ اشْتَرَكَ الْأَبُ وَالْأَجْنَبِيُّ فِي قَتْلِ الْوَلَدِ اقْتَصَّ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ، وَرَدَّ الْأَبُ نِصْفَ الدِّيَةِ عَلَيْهِ. وَكَذَا الْكَلَامُ فِي الْعَامِدِ وَالْخَاطِي^٢، وَالرَّادُّ هُنَا الْعَاقِلَةُ.

وَيَجُوزُ لِلْمَحْجُورِ عَلَيْهِ اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلَةِ، وَفِي جَوَازِ^(٣) اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ دُونِ ضَمَانِ الدِّينِ عَلَى الْمَيِّتِ قَوْلَانِ^٣. وَيَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي اسْتِيفَائِهِ، فَلَوْ عَرَّلَهُ وَاقْتَصَّ وَلَمْ يَعْلَمْ فَلَا شَيْءَ وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الْحَامِلِ حَتَّى يَضَعُ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي الْحَمْلِ وَإِنْ لَمْ تَشْهَدْ الْقَوَائِلُ. وَلَوْ هَلَكَ قَاتِلُ الْعَمِدِ فَالْمَرْوِيُّ^(٤) أَحَدُ الدِّيَةِ مِنْ مَالِهِ، وَإِلَّا فَمِنْ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ^٤.

(١) و (٢) و (٣) نعم.

(٤) يحمل على أنه ترك في أيديهم مالا، وإلا فلا ضمان.

١ قال به الشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ٥٤ و ٧٢؛ والسيد المرتضى في الانتصار، ص ٥٣٣ - ٥٣٤، المسألة ٢٩٨.

٢ قال به العلامة في إرشاد الأذهان، ج ٢، ص ١٩٩؛ ومصر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ٤، ص ٦٢٣ - ٦٢٤.

٣ القول الأول لابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٤٨ - ٤٩؛ والقول الثاني للشيخ في النهاية، ص ٣٠٩.

٤ الكافي، ج ٧، ص ٣٦٥، باب العاقلة، ج ٣، الفقيه، ج ٤، ص ١٦٧، ج ٥٣٨٢: تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٧٠.

كِتَابُ الدِّيَاتِ^(١)

وفيه فُصُولٌ:

الفصلُ الأوَّلُ في مَوْرِدِ الدِّيةِ

إِنَّمَا تَنَسَّتُ الدِّيةَ بِالأَصَالَةِ فِي الحَطِّاءِ وَشِبْهِهِ. فَالأوَّلُ: مِثْلُ أَنْ يَرْمِيَ حَيَوَاناً فَيُضَيِّبُ إِنْسَاناً، أَوْ إِنْسَاناً مُعَيَّناً فَيُضَيِّبُ غَيْرَهُ. وَالثَّانِي: مِثْلُ أَنْ يَضْرِبَ لِلتَّأْدِيبِ فَيَمُوتَ. وَالضَّائِبُ أَنْ يَتَعَمَّدَ الفِعْلُ والقَصْدُ، وَالخَطَأُ المَحْضُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ فِعْلاً وَلَا قَصْداً، وَالشَّيْبَةُ أَنْ يَتَعَمَّدَ الفِعْلُ وَيُخْطِئَ فِي القَصْدِ.

(١) الدية مال مخصوص ؛ يؤدى من الجاني أو عاقلته إلى المجني عليه أو وارثه عوضاً عن نفسه أو طرفه. [الديات] هي جمع دية بتحفيف «الياء»، ولا يجوز تشديدها، وسُميت دية لأنها تؤدى عوضاً عن النفس. وقد تسمى لغة عقلاً ؛ لمنعها من التجري على الدماء ؛ فإن من معاني العقل المنع. وكان في التوراة شرع القصاص لا غير، وفي الإنجيل الدية لا غير فجاء الأمران في هذا الشرع الشريف توسعة ووضعاً للأوزار - أي الأثقال - وثبوت الدية بالكتاب قال الله تعالى: ﴿فَبِئْرَةِ مُسْلَمَةٍ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾. [النساء (٤): ٩٢] وبالسنة قال ﷺ في كتابه إلى أهل اليمن: «ومني النفس المؤمنة مائة من الإبل». [سنن النسائي، ج ٨، ص ٥٩ - ٦٠، ح ٤٨٦٣] وبالإجماع من الأئمة

فَالطَّبِيبُ يَضْمَنُ فِي مَالِهِ مَا يَتَلَفُ بِعِلَاجِهِ وَإِنْ احْتَاطَ وَاجْتَهَدَ وَأَذِنَ الْمَرِيضُ،
وَلَوْ أَبْرَأَهُ فَالْأَقْرَبُ الصِّحَّةُ^(١). وَالنَّائِمُ يَضْمَنُ فِي مَالِ الْعَاقِلَةِ^(٢)، وَقِيلَ: فِي مَالِهِ.^١
وَحَامِلُ الْمَتَاعِ يَضْمَنُ لَوْ أَصَابَ بِهِ إِنْسَانًا جُنَايَتُهُ فِي مَالِهِ، وَكَذَا^(٣) الْمُعْنِفُ
بِزَوْجَتِهِ جَمَاعاً أَوْ ضَمّاً فَيَجْنِي، وَالصَّائِحُ بِالطِّفْلِ أَوِ الْمَجْنُونِ أَوِ الْمَرِيضِ أَوْ
الصَّحِيحِ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ، وَقِيلَ: عَلَى عَقْلِيَّةٍ^٢.

وَالصَّادِمُ يَضْمَنُ فِي مَالِهِ دِيَّةَ الْمَصْدُومِ، وَلَوْ مَاتَ الصَّادِمُ فَهَدَرٌ، وَلَوْ وَقَفَ
الْمَصْدُومُ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ لَهُ الْوُقُوفُ ضَمِنَ الصَّادِمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسَدُوحَةٌ، وَلَوْ
تَصَادَمَ حُرَّانِ فَمَاتَا فَلِوَرَثَةِ كُلِّ بَصْفٍ دِيَّتُهُ، وَيَسْقُطُ الْبِصْفُ، وَلَوْ كَانَا فَارِسَيْنِ، كَانَ
عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا بَصْفُ قِيَمَةِ فَرَسِ الْآخَرِ، وَتَقَعُ التَّقَاضُ، وَلَوْ كَانَا عَبْدَيْنِ بِالْغَيْبِ
فَهَدَرٌ. وَلَوْ قَالَ الرَّامِي: «حَذَارٍ» فَلَا ضَمَانَ، وَلَوْ وَقَعَ مِنْ عُلُوٍّ عَلَى غَيْرِهِ وَلَمْ يَقْصِدِ
الْقَتْلَ فَقَتَلَ فَهُوَ شَبِيهُ عَمْدٍ إِذَا كَانَ الْوُقُوعُ لَا يَقْتُلُ غَالِباً وَإِنْ وَقَعَ مُضْطَرّاً أَوْ قَصَدَ
الْوُقُوعَ عَلَى غَيْرِهِ^(٤) فَعَلَى الْعَامِلَةِ، أَمَا لَوْ أَلْقَتْهُ الرِّيحُ أَوْ زَلَقَ فَهَدَرٌ جُنَايَتُهُ وَنَفْسُهُ.
وَلَوْ دُفِعَ ضَمِنُهُ الدَّافِعُ وَمَا يَجْزِيهِ.

وَهُنَا مَسَائِلُ:

[الأولى:] مَنْ دَعَا غَيْرَهُ^(٥) لَيْلاً فَأَخْرَجَهُ مِنْ مَنْزِلِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ - إِنْ وَجَدَ

(١) و (٢) نعم.

(٣) نعم.

(٤) أي على غير المقصود، فكأنه قصد إنساً موقع على غير المقصود

(٥) من دعا غيره من منزله فإن كان بإذنه أو في واجب أو خيرة فلا ضمان، وإلا ضمن
ويتعلق الحكم بسطوق المنزل.

١ قال به الشيخ في النهاية، ص ٢٥٨

٢ قال به الشيخ في المبوط، ج ٧، ص ١٥٨

مَقْتُولًا - بِالْدِيَةِ عَلَى الْأَقْرَبِ ^(١)، وَلَوْ وُجِدَ مَيِّتًا فَنِي الضَّمَانِ ^(٢) نَظَرًا. وَلَوْ كَانَ إِخْرَاجُهُ بِالْتِمَاسِهِ الدُّعَاءَ فَلَا ضَمَانَ.

الثَّانِيَةُ: لَوْ انْقَلَبَتِ الظُّرُ فَقَتَلَتْ الْوَلَدَ ضَعِيفَةً فِي مَالِهَا إِنْ كَانَ لِلْفَخْرِ، وَإِنْ كَانَ لِلْحَاجَةِ فَعَلَى عَاقِلَتِهَا. وَلَوْ أَعَادَتِ الْوَلَدَ فَانْكَرَهُ أَهْلُهُ صُدِّقَتْ إِلَّا مَعَ كَذِبِهَا، فَيَلْزَمُهَا الدِّيَةُ حَتَّى تُحْضِرَهُ أَوْ مَنْ يَحْتَمِلُهُ.

الثَّالِثَةُ: لَوْ رَكِبَتْ جَارِيَةً أُخْرَى فَتَخَسَّتْهَا ثَالِثَةً فَقَمَصَتْ الْمَرْكُوبَةَ فَصَرَعَتْ الرَّاكِبَةَ فَمَاتَتْ فَالْمَرْوِيُّ وَجُوبُ دِيَّتِهَا عَلَى النَاحِيَةِ وَالْقَامِصَةِ نِصْفَيْنِ ^١، وَقِيلَ: عَلَيْهِمَا الثُّلَثَانِ ^٢.

الرَّابِعَةُ: رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي لُصٍّ جَمَعَ ثِيَابًا، وَوَطِئَ امْرَأَةً، وَقَتَلَ وَلَدَهَا، فَقَتَلَتْهُ: «أَنَّهُ هَذَرٌ، وَفِي مَالِهِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ مَهْرُهَا، وَيَضْمَنُ مَوَالِيَهُ دِيَّةَ الْغُلَامِ» ^٣.

وَعَنْهُ عليه السلام فِي صَدِيقٍ عَرُوسٍ قَتَلَهُ الزَّوْجُ فَقَتَلَتِ الزَّوْجَ: «تُقْتَلُ بِهِ وَتَضْمَنُ الصَّدِيقُ» ^٤، وَالْأَقْرَبُ ^(٣) أَنَّهُ هَذَرٌ إِنْ عَلِمَ.

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ فِي أَرْبَعَةِ سُكَارَى فَجُرِحَ اثْنَانِ وَقَتِلَ اثْنَانِ: «يَضْمَنُهُمَا الْجَارِحَانِ بَعْدَ وَضْعِ جِرَاحَاتِهِمَا» ^٥.

(١) نعم.

(٢) يضمن.

(٣) نعم.

١ الفقيه، ج ٤، ص ١٦٩ - ١٧٠، ح ٥٣٩١: تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٤١، ح ٩٦٠.

٢ قال به المحقق في المختصر النافع، ص ٤٦٠: والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٩، ص ٣٤٨، المسألة ٤١.

٣ الكافي، ج ٧، ص ٢٩٣، باب من لاديه له، ح ١١٢: تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٨٢٣.

٤ الكافي، ج ٧، ص ٢٩٣، باب من لاديه له، ح ١١٣: تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٠٨، ح ٨٢٤.

٥ الكافي، ج ٧، ص ٢٨٤، باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٤٠، ح ٩٥٦.

وعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عليه السلام عَنْ عَلِيِّ عليه السلام فِي سِتَّةِ غُلَمَانٍ بِالْفَرَاتِ فَغَرِقَ وَاحِدٌ فَشَهِدَ اثْنَانِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَبِالْعَكْسِ: «أَنْ لِدِيَّةٍ أَحْمَاسٌ بِنِسْبَةِ الشَّهَادَةِ»^(١). وَهِيَ قَضِيَّةٌ فِي وَاقِعَةٍ.

الخامسة: يَضْمَنُ مُعَلِّمُ السِّبَاحَةِ الصَّغِيرَ فِي مَالِهِ بِخِلَافِ الْبَالِغِ الرَّشِيدِ. وَلَوْ بَنَى مَسْجِدًا فِي الطَّرِيقِ ضَمِنَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَبِعًا وَيَأْذَنُ الْإِمَامُ. وَيَضْمَنُ وَاضِعُ الْحَجَرِ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ طَرِيقٍ مُبَاحٍ.

السادسة: لَوْ وَقَعَ حَائِطُهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِعَيْبِهِ وَتَمَكُّنِهِ مِنْ إِصْلَاحِهِ أَوْ بِنَاءِ مَائِلًا إِلَى الطَّرِيقِ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا. وَلَوْ وَصَعَ عَلَيْهِ إِبَاءٌ فَسَقَطَ فَأَتْلَفَ فَلَا ضَمَانَ إِذَا كَانَ مُسْتَقْرَأً عَلَى الْعَادَةِ. وَلَوْ وَقَعَ الْمِيزَابُ وَلَا تَغْرِيطُ فَلَا اقْرَبُ عَدَمُ الضَّمَانِ^(٢)، وَكَذَا الْجَنَاحُ وَالرُّوشَنُ.

السابعة: لَوْ أَجْجَ نَارًا فِي مِلْكِهِ فِي رِيحٍ مُعْتَمِلَةٍ أَوْ سَاكِنَةٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى قَدْرِ الْحَاحَةِ فَلَا ضَمَانَ وَإِنْ عَصَفَتْ بَعْنَةٌ، وَإِلَّا ضَمِنَ. وَلَوْ أَجْجَ فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ فِيهِ ضَمِنَ الْأَنْفُسَ وَالْأَمْوَالَ.

الثامنة: لَوْ قَرَّطَ فِي دَابَّتِهِ فَدَخَلَتْ عَسَى أُخْرَى فَجَنَّتْ ضَمِنَ، وَلَوْ جُنِّيَ عَلَيْهَا فَهَدَرُ. وَيَجِبُ حِفْظُ التَّبَعِيرِ الْمُغْتَلِمِ، وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ، فَيَضْمَنُ بِدُونِهِ إِذَا عَلِمَ، وَلَوْ دَافَعَهَا عَنْهُ إِنْسَانٌ فَأَدَّى الدَّفْعَ إِلَى تَلْمِيحٍ أَوْ تَعْيِيهَا فَلَا ضَمَانَ. وَإِذَا أُذِنَ لَهُ قَوْمٌ فِي دُخُولِ دَارٍ فَعَقَرَهُ كُلُّيْهَا ضَمِنُوهُ.

التاسعة: يَضْمَنُ رَاكِبُ الدَّابَّةِ مَا تُجْنِيهِ سِدِّيْهَا وَرَأْسُهَا، وَالْقَائِدُ كَذَلِكَ، وَالسَّائِقُ يَضْمَنُهَا مُطْلَقًا، وَكَذَا لَوْ وَقَفَ بِهَا الرَّاكِبُ أَوْ الْقَائِدُ. وَلَوْ رَكِبَهَا اثْنَانِ تَسَاوَيَا.

(١) نعم.

١. الكافي، ج ٧، ص ٢٨٤، باب الجماعة يجتمعون على نثر واحد، ح ٦، وفيه: عن أبي عبد الله: يهذيب الأحكام،

ج ١٠، ص ٢٤٠، ح ٩٥٤

ولو كان صاحبها معها فلا ضمان على الراكب ويضمنه مالكها لو نقرها فألقته.
 العاشرة: يضمن المباشِر لو جامعته السبب، ولو جهل المباشِر ضمن السبب،
 كالحافِر والدافع. ويضمن أسبق السببين، كواضع الحجر وحافِر البئر فيعثر
 بالحجر فيقع في البئر فيضمن واضع الحجر، ولو كان أحدهما في ملكه فالضمان
 على الآخر.

الحادية عشرة: لو وقع واحد في الزبية فتعلق بشاٍ والثاني بثالث والثالث برابع
 فافتترسهم الأسد ففي رواية^(١) محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام، عن علي عليه السلام: «الأول
 فريسة الأسد، ويعزم أهله ثلث الديّة للثاني، ويعزم الثاني للثالث ثلثي الديّة،
 ويعزم الثالث للرابع الديّة كاملة». وفي رواية أخرى: «لأول ربّع الديّة، وللثاني
 ثلث الديّة، وللثالث نصف، وللرابع الديّة». وكُلُّهُ على عاقلة المزدحمين^(٢).

(١) نعم.

(٢) الأقوى أن دية الثاني على الأول، والثالث على الثاني، والرابع على الثالث.

١ الكافي، ج ٧، ص ٢٨٦، باب الرجل يقتل رجلين أو أكثر، ح ٣، الفقيه، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٥٢١٧ تهذيب
 الأحكام، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥١.

٢ الكافي، ج ٧، ص ٢٨٦، باب الرجل يقتل رجلين أو أكثر، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٣٩، ح ٩٥٢.

الفصل الثاني في التقديرات

وفيه مسائل:

الأولى في دية العمد أحد أمور ستة: مائة من مسان الإبل، أو مائتا بقرة، أو مائتا حلة كل حلة ثوبان من برود اليمن، أو ألف شاة، أو ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم في سنة واحدة من مال الحاني.

ودية الشبيه أربع وثلاثون ثيئة طروقة الفحل، وثلاث وثلاثون بنت لبون، وثلاث وثلاثون حقة أو أحد الأمور الخمسة. وتستأدى في سنتين من مال الحاني، وفيها رواية أخرى.

ودية الخطأ عشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وفيه رواية أخرى^١. وتستأدى في ثلاث سنين من مال العاقلة، أو أحد الأمور الخمسة.

ولو قتل في الشهر الحرام أو في الحرم زيد عليه ثلث الدية تغليظاً. والخيار إلى الجاني في الستة في العمد والشبيه، والعاقلة في الخطأ، ودية المرأة النصف من ذلك كله، والخشي ثلاثة أرباعه، والذمي ثمانمائة درهم، والذمية نصفها، والعبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحر فترد إليها، ودية أعضائه وجراحاته بنسبة دية الحر، والحر أصل له في المقدّر، ويتعكس في غيره. ولو جني عليه بما فيه قيمته تخير مولاه في أخذ قيمته ودفعه إلى الجاني، وبين الرضى به.

١ الكافي، ج ٧، ص ٢٨٢، باب الدية في قتل العمد والخطأ، ج ٧، نهديب الأحكام، ج ١٠، ص ١٥٨، ح ١٣٤.

الاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٨-٢٥٩، ح ٩٧٤.

الثانية في شعر الرأس الديّة، وكذا في شعر اللحية، ولو نبتا فالأرش^(١)، ولو نبت شعر المرأة ففيه مهر نساها، وفي شعر الحاجبين خمسمائة دينار، وفي بعضه بالحساب، وفي الأهداب الأرشف على قول^١، والديّة^(٢) على آخر^٢.

الثالثة في العينين الديّة، وفي كل واحدة لنصف صحيحة أو حواء أو عشاء أو جاحظة^(٣)، وفي الأجناف الديّة وفي كل واحدة الربع ولا تتداخل مع العينين. وفي عين ذي الواحدة كمال الديّة إذا كان خلقة أو ياقه من اللب سبحة، ولو استحق ديتها فالنصف في الصحيحة، وفي خسف العوراء ثلث ديتها صحيحة.

الرابعة في الأذنين الديّة، وفي كل واحدة النصف، وفي البعض بحسابه، وفي شحميتها ثلث ديتها، وفي خرمها ثلث ديتها.

الخامسة في الأنف الديّة مستأصلاً أو مائنه، وكذا لو كبر ففسد، ولو جبر على صحة فمائة دينار. وفي شليله ثلثا ديتها، وفي^(٤) وئيه^(٤) الثلث، وفي كل منخر ثلث الديّة^٢.

السادسة في كل من الشفتين نصف الديّة^(٥)، وقيل: في السفلى الثلثان^١.

(١) يقدّر عند فقد شعره هذه المدة كم يساوي، وشعره كم يساوي

(٢) نعم.

(٣) الثانية.

(٤) هي الحاجز بين المنخرين.

(٥) نعم.

١. قال به ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣٧٨ - ٣٧٩، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٧١، المسألة ٥٦.
٢. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ١٣٠، الخلاصة ج ٥، ص ١٩٧، المسألة ٦٧، والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٦٧٠.

٣. أصحها من نسخة «ش» هو الصحيح.

٤. قال به الشيخ المفيد في المقتطف، ص ٧٥٥، والشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ١٣٢، والعلامة في الكافي في الفقه،

وفي بعضها بالنسبة. ولو استرخنا فثُلثنا الدية، ولو تقلصنا فالحكومة.
 السابعة في استئصال اللسان الدية، وكذا فيما يذهب به الحُرُوف، وفي البعض
 بحساب الحُرُوف، وفي لسان الأخرس ثلث الدية وفي بعضه بحسابه.
 ولو ادعى الصحيح ذهاب نطقه بالجناية صدق بالقسامة^(١)، وقيل: يضرب
 لسانه بإبرة، فإن خرج الدم أسود صدق، وإن خرج أحمر كذب^١.
 الثامنة في الأسنان الدية، وهي ثمان وعشرون، وفي المقادير الاثني عشر
 ستمائة دينار، وفي المآخير أربعمائة، ويستوي البضاء والسوداء والصفراء
 خلقة، وفي الزائدة ثلث الأصلية إن قبلت منفردة، ولا شيء فيها منضمة.
 ولو اسودت السن بالجناية ولما تسقط فثُلثنا ديتها، وكذا في انصداعها^(٢).
 وقيل: الحكومة^٢. ويسر الصبي يُنظر بها فإن نشت فالأرش، وإلا فدية
 المتبر^(٣)، وقيل: فيها بعير^١.
 التاسعة هي اللحيين الدية، ومع الأسنان فديتان.
 العاشرة في العنق إذا كسر فصار صور^(٤) الدية، وكذا لو منع الازدياد، ولو
 زال فالأرش.

الحادية عشرة في كل من اليدين نصف الدية، وحدها المعصم، وفي الأصابع

(١) و (٢) و (٣) نعم.

(٤) لا يمكنه الالتفات يميناً وشمالاً.

١. قال به الشيخ في الخلاف، ج ٥، ص ٢٤٠ - ٢٤١، المسألة ٣٣، وابن حمزة في الوسيلة، ص ٤٤٩.

٢. قال به المعقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٤٩.

٣. ويقال: المتبر - يسكون المتلثة وفتح الثالثة المعجزة - وهو الذي سقطت أسنانه المرواضع - راجع الروضة
 البيهية، ج ٤، ص ٥٦.

٤. قال به الشيخ في المبوط، ج ٧، ص ١١٢٨ وابن حمزة في الوسيلة، ص ٤٤٨، والعلامة في مختلف الشريعة،
 ج ٨، ص ٣٨٩، المسألة ٦٧.

وَحَدَّهَا دِيَّتُهَا. وَلَوْ قُطِعَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّنْدِ فَحُكُومَةٌ زَائِدَةٌ. وَفِي الْعُضْدَيْنِ الدِّيَّةُ، وَكَذَا فِي الذَّرَاعَيْنِ. وَفِي الْيَدِ الزَّائِدَةِ الْحُكُومَةُ، وَفِي الْإِصْبَعِ عَشْرُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْإِصْبَعِ الزَّائِدَةِ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَفِي شِدْلِهَا ثَلَاثُ دِيَّتَيْهَا، وَفِي السَّلَاءِ الثَّلَاثُ، وَفِي الظُّفْرِ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ أَوْ نَبَتَ أَسْوَدَ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، وَلَوْ نَبَتَ أَيْضًا فَخَمْسَةٌ.

الثَّانِيَةُ عَشْرَةُ فِي الظَّهِيرِ إِذَا كُسِرَ الدِّيَّةُ، وَكَذَا لَوْ أَحْدَوْدَبَ، وَلَوْ صَلَحَ^(١) فَثَلَاثُ الدِّيَّةِ، وَلَوْ كُسِرَ فَثَلَاثُ الرَّجُلَيْنِ دِيَّةً لِلرَّجُلَيْنِ. وَلَوْ كُسِرَ الصُّلْبُ^(٢) فَذَهَبَ مَشِيئُهُ وَجَمَاعَةُ فِدَيَتَانِ.

الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ فِي النُّخَاعِ الدِّيَّةُ.

الرَّابِعَةُ عَشْرَةُ: التَّدْيَانِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ دِيَّةِ التَّمْرِ، وَفِي انْقِطَاعِ اللَّبَنِ الْحُكُومَةُ، وَكَذَا لَوْ تَعَذَّرَ تَرْؤُلُهُ. وَفِي الْحَلَمَتَيْنِ الدِّيَّةُ^(٣) عِنْدَ الشَّيْخِ^٢، وَكَذَا حَلَمَتَا الرَّجُلِ^(٤). وَقِيلَ: فِي حَلَمَتَيِ الرَّجُلِ الرَّبْعُ، وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ الثُّمْنُ^٣.

الخَامِسَةُ عَشْرَةُ فِي الذَّكَرِ مُسْتَأْصِلًا أَوْ الْحَشْفَةِ الدِّيَّةُ، وَلَوْ كَانَ مُسَلَّوْلَ الْحُصْيَيْنِ، وَفِي بَعْضِ الْحَشْفَةِ بِحَسَابِهِ، وَفِي الْعَيْنِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ.

السادسة عَشْرَةُ فِي الْخُصْيَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي كُلِّ نِصْفٍ^(٥)، وَقِيلَ: فِي الْيَسْرَى الثَّلَاثَانِ^٤، وَفِي أُدْرَتَيْهَا^(٥) أَرْبَعُمِائَةٍ دِينَارٍ. فَإِنْ فَجِحَ فَلَمْ يَقْدِرْ

(١) يطلق على وسط الظهر.

(٢) و (٣) و (٤) نعم.

(٥) الأدرة انتماخ جلد الحصيتين وعظمه. يقال: رجل أدرا إذا كان كذلك.

١. في نسخة «ق» ٥: «صَحَّ» بدل «صَلَحَ»، ما أُنْتَبَهَ من نسخة «ع» هو الصحيح.

٢. المبسوط، ج ٧، ص ١٤٨.

٣. قال به الشيخ الصدوق في التقييد، ج ٤، ص ٩١، ديل الحديث ٥١٥٣: «إن حمرة في الوسيلة، ص ٤٥٠.

٤. قال به الشيخ في الخلاف، ج ٥، ص ٢٥٩، المسألة ٦٩. وسأله في المراسم، ص ٢٤٤: «إن حمرة في الوسيلة،

ص ٤٥١؛ والعلامة في مختلف الشريعة، ج ٩، ص ٣٩٩، المسألة ٧٥.

على المشي فثمانمائة دينار.

السابعة عشرة في الشفرين ^(١) الدية من السليمة والرتقاء ^(٢) وفي الركب ^(٣) الحكومة.

الثامنة عشرة في الإفضاء الدية، وهو تصير مسلك البول والحيض واحداً، وتسقط عن الزوج إذا كان بعد البلوغ، ولو كان قبله ضمن مع التهر ديتها، وأنفق عليها حتى يموت أحدهما.

التاسعة عشرة في الأثنين الدية، وفي كل البصف.

العشرون: الرجلان، وفي كل واحدة النصف، وحدهما مفصل الساق، وفي الأصابع منفردة الدية، وفي كل واحدة عشر، ودية كل إصبع مقشومة على ثلاث أنامل، والإيهام على اثنتين، وفي الساقين الدية، وكذا في الفخذين.

الحادية والعشرون في الترقوة إذا كسرت فجبزت على عيب أربعون ديناراً. وفي كسر عظم من عصب حمص دية العضو، فإن صلح على صحته فأربعة أخماس دية كسره، وفي موضعيه ربع دية كسره، وفي رصه ثلث دية العضو، فإن صلح على صحته فأربعة أخماس دية رصه، وفي فكه بحيث يبطل العضو ثلثا ديته، فإن صلح على صحته فأربعة أخماس دية فكه.

الثانية والعشرون في كل ضلع مما يلي القلب إذا كسرت خمسة وعشرون ديناراً، وإذا كسرت مما يلي العصد عشرة دنانير. ولو كسر عَصَصَةً فلم يملك غائطه ففيه الدية. ولو ضرب عجانته ^(٤) فلم يملك غائطه ولا يسوله ففيه الدية.

(١) الشفران محيطان بالعرض، إحاطة الشفتين بأنفهم.

(٢) موضع العانة من الرجل.

(٣) العجان: بين الدبر والقصيب.

١. أضفناها من نسخة «ش» وهو الصحيح.

٢. في نسخة «ق»: «ثلثا» بدل «ثلث» وما أُبتدأ من نسخة «ش» هو الصحيح.

في رواية^١. ومن افتض بكرةً بإصبعه فحرق مئانتها فلم تملك بولها فديتها^(١)،
ومثل مهر نساها^٢، وقيل: ثلث ديتها^٣. ومن داس بطن إنسان حتى أحدث ديس
بطنه^(٢) أو يقتدي بثلث الدية على رواية^٤.

القول في دية المنافع

وهي ثمانية:

الأول في العقل الدية، وفي بعضه بحسابه بحسب نظر الحاكم، ولو شجّه
فذهب عقله لم يتداخل. ولو عاد العقل بعد ذهابه لم تستعد الدية إن حكم أهل
الخبرة بذهابه بالكلية.

الثاني. السمع، وفيه الدية مع اليأس، ولو رجي انتظر فإن لم يعد فالدية، وإن
عاد فالأرش. ولو تنازعا في ذهابه اعتبر حاله عند الصوت العظيم والرعد القوي
والصحة عند غفلته فإن تحقق، وإلا حلف لقسامة. وفي سمع إحدى الأذنين
النصف. ولو نقص سمعها قيس إلى الأخرى، ولو نقصتا قيس إلى أبناء سبه.

الثالث في الإبصار الدية إذا شهد به شاهدان أو صدقه الجاني، ويكفي شاهد
وامرأتان إن كان غير عميد. ولو عديم الشهود حلف القسامة إذا كانت العين قائمة.
ولو ادعى نقصان أحدهما قيس إلى الأخرى، ونقصانها قيس إلى أبناء سبه.

(١) نعم.

(٢) بل الحكومة.

١. الكافي، ج ٧، ص ٣١٣، باب ما يجب فيه الدية كامنة... ح ١٢، اللقيط، ج ١، ص ١٣٦، ح ٥٢٨٥؛ تهذيب

الأحكام، ج ١٠، ص ٢٤٨، ح ٩٨١

٢. في نسخة «ش»: «ومهر مثل نساها» بدل «ومثل مهر نساها».

٣. قال به ابن حمزة في الوسيلة، ص ٤٥٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٥١، ح ٩٩٣، و ص ٢٧٩، ح ١٠٨٩.

فَإِنْ اسْتَوَتْ الْمَسَافَاتُ الْأَرْبَعُ صُدِّقَ وَإِلَّا كُذِّبَ.

الرَّابِعُ فِي الشَّمِّ الدِّيَّةُ. وَلَوْ ادَّعَى ذَهَابَهُ اعْتَبِرَ بِالرَّوَائِحِ الطَّيِّبَةِ وَالْغَبِيثَةِ ثُمَّ الْقَسَامَةِ. وَرُويَ تَقَرُّبُ الْحُرَاقِ مِنْهُ، فَإِنْ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ وَنَحَّى أَنْفَهُ فَكَاذِبٌ وَإِلَّا فَصَادِقٌ^١. وَلَوْ ادَّعَى نَقْصَهُ قِيلَ: يَحْلِفُ وَيُوجِبُ لَهُ الْحَاكِمُ شَيْئاً بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ^٢. وَلَوْ قَطَعَ الْأَنْفُ فَذَهَبَ الشَّمُّ فَدَيَّتَانِ.

الْخَامِسُ: الذَّوْقُ. قِيلَ: فِيهِ الدِّيَّةُ^٣. وَيُرْجَعُ فِيهِ عُقُوبُ الْجَنَابَةِ إِلَى دَعْوَاهُ مَعَ الْإِيمَانِ.

الْسَّادِسُ فِي تَعَذُّرِ الْإِنْزَالِ الدِّيَّةُ.

السَّابِعُ فِي سَلْسِ الْبَوْلِ الدِّيَّةُ^٤، وَقِيلَ: إِنْ دَامَ إِلَى اللَّيْلِ فَفِيهِ الدِّيَّةُ، وَإِلَى الزَّوَالِ الثُّلَثَانِ، وَإِلَى ارْتِفَاعِ الْهَارِ الثُّلُثُ^٥. الثَّامِنُ فِي الصَّوْتِ الدِّيَّةُ.

(١) مع.

١. الكافي، ج ٧، ص ٣٢٣، باب أَنَّ الْجُرُوحَ نَصَاحٌ، ج ١٧، تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٦٨، ح ١٠٥٣.

٢. قَالَ بِهِ الْعَلَّامَةُ فِي قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ٦٨٨، تَعْرِيرُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، ج ٥، ص ٦١٢، الرِّقْمُ ٧٢٦١.

٣. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ، ج ٧، ص ١٣٣، وَابْنُ حَمْرَةَ فِي الْوَسِيلَةِ، ص ٤٤٢، وَالْعَلَّامَةُ فِي قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ٦٨٨.

٤. قَالَ بِهِ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ، ص ١٧٦٩، وَابْنُ حَمْرَةَ فِي الْوَسِيلَةِ، ص ٤٥٠، وَابْنُ إِدْرِيسَ فِي السَّرَاتِرِ، ج ٣،

الفصل الثالث في الشجاج وتوابعها

وهي ثمان:

الحارصة، وهي الفاشرة للجلد، وفيها بعير.
والدائمة، وهي التي تأخذ في اللحم يسيراً، وفيها بعيران.
والباصعة^(١)، وهي الآخذة كثيراً في اللحم، وفيها ثلاثة، وهي المتلاحمة.
والسمحاق، وهي التي تبلغ الجلد المغطى للعظم، وفيها أربعة أبخرة.
والموضحة، وهي التي تكشف عن العظم، وفيها خمسة.
والهاشمة، وهي التي تهشم العظم، وفيها عشرة أبخرة أرباعاً^(٢) إن كان خطأ،
وأثلاثاً إن كان شبيهاً.
والمُنْقَلَةُ، وهي التي تحوج إلى نقل العظم، وفيها خمسة عشر بعيراً.
والمأمومة، وهي التي تبلغ أم الرأس، أعني الخريطة التي تجمع الدماغ، وفيها
ثلاثة وثلاثون بعيراً.
وأما الدائمة، وهي التي تفتق الخريطة وتبعد معها السلامة، فإن فرض

(١) قيل: «الباصعة» غير «المتلاحمة»، فعلى هذا يكون في الباصعة بعيران، وفي المتلاحمة ثلاثة أبخرة، ويكون الخارصة هي الدائمة، فيها بعير واحد؛ وإنما احتيج إلى ذلك لأن النص ماورد إلا في ثمانية، وهي التي قدرها الشارع.

(٢) قوله: «أرباعاً»، أي بنتي مخاض، وابني لبون، وثلاث بنات لبون، وثلاث حقق في الخطأ وقوله: «أثلاثاً» ثلاث حقق، ثلاث بنات لبون، وأربع خلف، وهي العوامل.

قيل: زِيدَتْ حُكُومَةٌ عَلَى الْمَأْمُومَةِ^١.

وَالْجَائِفَةُ، وَهِيَ الْوَاصِلَةُ إِلَى الْجَوَفِ وَلَوْ مِنْ ثَغْرَةِ النَّحْرِ، وَفِيهَا ثُلُثُ الدِّيَةِ.
وَفِي النَّافِذَةِ فِي الْأَنْفِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، فَإِنْ صَلَحَتْ فَخُمُسُ الدِّيَةِ، وَفِي أَحَدِ
الْمَنْخَرَيْنِ عَشْرُ الدِّيَةِ.

وَفِي شَقِّ الشَّقَتَيْنِ حَتَّى تَبْدُو الْأَسَانُ ثُلُثُ دِيْنَهُمَا، وَلَوْ بَرِثَتْ فَخُمُسُ دِيْنَهُمَا.
وَفِي احْمِرَارِ الْوَجْهِ بِالْجَنَائَةِ دِينَارٌ وَنِصْفٌ، وَفِي اخْضِرَارِهِ ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ، وَفِي
اسْوَادِهِ سِتَّةٌ^(١)، وَفِي الْبَدَنِ عَلَى النِّصْفِ.

وَدِيَّةُ الشَّجَاجِ فِي الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ سَوَاءٌ، وَفِي الْبَدَنِ بِنِسْبَةِ دِيَةِ الْغَضْوِ إِلَى
الرَّأْسِ، وَفِي النَّافِذَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ أَطْرَفِ الرَّجْلِ مِائَةٌ دِينَارٍ.
وَكُلُّ مَا ذُكِرَ مِنَ الدِّيَارِ^(٢) فَهُوَ مَنَسُوبٌ إِلَى صَاحِبِ الدِّيَةِ التَّامَّةِ. وَالْمَرْأَةُ
الْكَامِلَةُ. وَفِي الْعَبْدِ وَالْذَّمِّيِّ بِنِسْبَتِهَا إِلَى النَّفْسِ.

وَمَعْنَى الْحُكُومَةِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَقُومَ مَمْلُوكًا تَقْدِيرًا صَحِيحًا وَبِالْجَنَائَةِ، وَتُؤْخَذُ
مِنَ الدِّيَةِ بِنِسْبَتِهِ. وَمَنْ لَا وَلِيَ لَهُ فَالْحَاكِمُ وَلِيُّهُ، يَقْتَصُّ مِنَ الْمُتَعَمِّدِ. وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ
الْعَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ وَلَا الدِّيَةِ^٢.

(١) نقل عن المصنف رحمه الله أن لزوم ادية في ثلاثة مشروط بعدم الزوال، فلوزالت وجب
الأرض مدة حصوله في المحل. وعنه بوضاً في قوله: «وفي البدن على النصف» يعني إن
كان الاسوداد، أو الاحمرار، أو الاحمرار في البدن فيما فيه الدية كان على النصف من
دية الوجه، وفيما فيه نصف ادية كان على الربع من ذلك، وعلى هذا الحساب.

(٢) يعني ما ذكر فيه لفظ «الدینار» من لأعضاء، كالتاقدة والظفر والاحمرار والاختضار
فهو واجب للرجل الكامل، والمرأة الكاملة، فإذا اتفق في ذمي أو عبد أخذ بالنسبة، مثلاً:
النافذة فيها مائة دينار، ففي الذمي ثمانية دنانير، وفي العبد عشر قيمته، وكذا الباقي.

١ قال به العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣ ص ٦٩٠

٢ قال به الشيخ في النهاية، ص ٧٢٩، وابن البراج في المهذب، ج ٢، ص ٤٦٠؛ والمعقوف في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٢٦٣

الفصل الرابع في التوابع^(١)

وهي أربعة:

الأول في دية الجنين

في النطفة إذا استقرت في الرحم عشرون ديناراً، وبكفي مجرّد الإلقاء في الرحم، ولو أفرغته فغزل فعشرة دنانير، وفي العلقة^(٢) أربعون ديناراً، وفي المضغة ستون، وفي العظم ثمانون، وفي التام الخبقة قبل ولوج الروح مائة دينار ذكر أكان أو أنثى، ولو كان ذميّاً فثمانون درهم، ولو كان مملوكاً فعشر قيمة الأم المملوكة، ولا كفارة هنا، ولو ولحنته الروح فدية كاملة للذكر، ونصف للأنثى، ومع الاشتباه نصف الديتين، بأن تموت المرأة وتموت معها مع علم سبق الحياة.

وتجب الكفارة مع المباشرة. وفي أعضائه وجراحاته بالنسبة. وهرثه وارث المال الأقرب فالأقرب، ويُعتبر قيمة الأم عند الجناية لا الإجهاض. وهي في مال الجاني إن كان عمداً أو شبهها، وإلا ففي مال العاقلة.

وفي قطع رأس الميت المسلم الحر مائة دينار، وفي شجاعه وجراحه بنسبته، وتُصرف في وجوه القرب^(٣).

(١) التوابع: جمع تابع، وهي كلّ مسأنة غير مقصودة بالذات، ولكنها لاحقة بالمقصود بالذات، وهي بإزاء المقدمات.

(٢) هي الدم المستحل عن النطفة.

(٣) إنما كانت تصرف في وجوه القرب، لأنه لا يتحقق هنا إرث؛ إذ هو شيء حصل بعد وفاته.

الثاني في العاقلة

وَهُمْ مَنْ تَقَرَّبَ بِالْأَبِ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا وَارِثِينَ فِي الْحَالِ، وَلَا تَعْقِلُ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ
وَالْمَجْنُونُ وَالْفَقِيرُ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ، وَيَدْخُلُ الْعَمُودَانِ، وَمَعَ عَدَمِ الْقَرَابَةِ فَالْمُعْتِقُ، ثُمَّ
ضَامِنُ الْجَرِيرَةِ، ثُمَّ الْإِمَامُ. وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا بَهِيمَةً وَلَا جِسْنِيَّةَ الْعَبْدِ،
وَتَعْقِلُ الْجِنَايَةَ عَلَيْهِ ^(١). وَعَاقِلَةُ الذِّمِّيِّ نَفْسُهُ، وَمَعَ عَجْزِهِ فَالْإِمَامُ ^(٢)، وَتُقَسِّطُ ^(٣)
بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ، وَقِيلَ: عَلَى الْغَنِيِّ نِصْفُ دِينَارٍ، وَالْفَقِيرُ رُبْعُهُ ^(٤)، وَالْأَقْرَبُ ^(٥)
الترتيب ^(٥) في التوزيع.

وَلَوْ قَتَلَ الْأَبُ وَلَدَهُ عَمْدًا فَالِدِيَّةُ لِوَارِثِ الْإِبْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سِوَى الْأَبِ
فَالْإِمَامُ، وَلَوْ قَتَلَهُ خَطَأً فَالِدِيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلَا يَرِثُ الْأَبُ مِنْهَا شَيْئًا.



الثالث في الكفارة - وَقَدْ تَقَدَّمَ ٢ -

وَلَا تَجِبُ مَعَ التَّسْبِيحِ، كَمَنْ طَرَحَ حَجْرًا أَوْ نَصَبَ سِكِّينًا فِي غَيْرِ مِلْكِهِ فَهَلَكَ بِهَا
أَدَمِيٌّ. وَتَجِبُ بِقَتْلِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، لَا بِقَتْلِ الْكَافِرِ. وَعَلَى الْمُشْتَرِكِينَ كُلِّ وَاحِدٍ
كَفَّارَةٌ. وَلَوْ قُتِلَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فِي الْعَمْدِ أُخْرِجَتِ الْكَفَّارَاتُ الثَّلَاثُ مِنْ مَالِهِ ^٢ إِنْ كَانَ.

(١) معناه أنه لو قطع يده شخص خطأ فإنه عاقلة القاطع يعقل تلك الجناية عليه.

(٢) إنما كان الإمام يعقل الذمي؛ لأنه كالعبد له، فلا يعقل أهل الذمة بعضهم بعضاً.

(٣) و (٤) نعم.

(٥) معنى الترتيب أن يوزع الحاكم على الأقرب من الوارث فالأقرب، بمعنى أنه إن رأى
تحميل الطبقة الأولى جميع الدية لا ينتقل إلى الثانية، وهكذا.

١. قال به الشيخ في المبسوط، ج ٧، ص ١٧٨؛ وابن البراج في المذهب، ج ٢، ص ٥٠٤؛ وابن إدريس في السرائر،
ج ٣، ص ٣٣٢.

٢. تقدّم في ص ١٠٩ وما بعدها.

٣. في نسخة «ق»: «الكفارات من ثلث ماله» بدل «الكفارات الثلاث من ماله».

الرابع في الجناية على الحيوان

مَنْ أَتْلَفَ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ الذَّكَاءُ بِهَا فَعَلَيْهِ أَرْشُهُ، وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ مُطَالَبَتُهُ بِالْقِيَمَةِ،
وَدَفْعُهُ إِلَيْهِ عَلَى الْأَقْرَبِ^(١). وَلَوْ أَتْلَفَهُ لَا بِهَا فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّلْفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
غَاصِباً، وَيُوضَعُ مِنْهَا مَا لَهُ قِيَمَةٌ مِنَ الْمَيْتَةِ كَالشَّعْرِ. وَلَوْ تَعَيَّبَ بِفِعْلِهِ فَلِلْمَالِكِ
الْأَرْشُ.

وَأَمَّا مَا لَا تَقَعُ عَلَيْهِ الذَّكَاءُ، فَفِي كُلِّبِ الصَّيْدِ أَرْبَعُونَ دِرْهَماً^(٢)، وَقِيلَ: قِيَمَتُهُ^١.
وَفِي كُلِّبِ الْغَنَمِ كَبْشٌ^(٣)، وَقِيلَ: عِشْرُونَ دِرْهَماً^٢. وَفِي كُلِّبِ الْحَائِطِ عِشْرُونَ
دِرْهَماً. وَفِي كُلِّبِ الزَّرْعِ قَفِيزٌ، وَلَا تَقْدِيرَ لِمَا عَدَاهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَى قَاتِلِهَا. وَأَمَّا
الْخِنْزِيرُ فَيُضْمَنُ - مَعَ الْإِسْتِثَارِ - بِقِيَمَتِهِ عِنْدَ مُسْتَحْلِيهِ، وَكَذَا لَوْ أَتْلَفَ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ
خَمِراً أَوْ آلَةً لَهُ يَوْمَ مَعَ اسْتِثَارِهِ. وَيُضْمَنُ الْغَاصِبُ قِيَمَةَ الْكَلْبِ السُّوقِيَّةَ بِخِلَافِ الْجَانِي
مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْمَقْدَرِ الشَّرْعِيِّ. بِرَأْسِ تَكْوِينِ مَرْبُوعٍ

وَيُضْمَنُ صَاحِبُ الْمَاشِيَةِ جَنَائِثَهَا لَيْلاً لَا نَهَاراً. وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ
التَّفْرِيطَ مُطْلَقاً^(٤)، وَرَوَى فِي بَعِيرٍ بَيْنَ أَرْبَعَةِ عَقْلَهُ أَحَدُهُمْ فَوَقَعَ فِي بئرٍ
فَانْكَسَرَ: أَنَّ عَلَى الشَّرْكَاءِ ضَمَانَ حِصَّتِهِ لِأَنَّهُ حَفِظَ وَضَيَّعُوا، رَوَى ذَلِكَ عَنْ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام^٣.

وَلَيْكُنْ هَذَا آخِرَ اللَّمَعَةِ، وَلَمْ نَذْكُرْ فِيهَا سِوَى الْمُهِمِّ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بَيْنَ

(١) و (٢) و (٣) و (٤) نعم.

١. نقله عن ابن الجنيّد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٤٣١، المسألة ١٠٠.

٢. قال به الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٧٦٩؛ والشيخ في النهاية، ص ٧٨٠؛ وابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ٤٢١.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ١٧٣، ح ٥٤٠٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٣١، ح ٩١٠.

الأصحاب، والباعث عليه اقتضاء بعض الطلاب (نفعه الله وإيانا به) والحمد لله
وحدّه، وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وعترته المعصومين الذين أذهب الله
عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً.



وفي آخر نسخة «ق»: وكان الفراغ من كتابها العبد الضعيف الفقير إلى رحمة
ربه وعفوه وغفرانه إبراهيم بن الحاج علي بن الحاج أحمد كشيش من قرية
نوح ١١٠٠ عند الزوال السابع والعشرون من ذي القعدة سنة تسعة وأربعين
وثمانمائة، وكتبها لنفسه في اشتغال الخواطر وأجهد الأوقات، فليعذر في ذلك
من أصحاب الفضائل والفواضل وعفّر الله لمن نظر ودعا لنفسه وللكاتب بغفران
الذنوب، والحمد لله وحدّه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم
تسليماً كثيراً.

إنهاء الشهيد الثاني بخطه على النسخة المعتمدة:

أنهاء أحسن الله تعالى توفيقه، وسهّل إلى ذلك التحقيق طريقه، قراءة لبعضه،
وسماعاً لباقيه، وفهماً لمعانيه في مجالس متعدّدة، آخرها يوم الإثنين سادس
عشر من شهر محرم سنة أربعين وتسعمائة وأنا الفقير إلى الله تعالى زين الدين بن
علي بن أحمد (تجاوز الله تعالى عن سيئاته ووفقه لمرضايته).



Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالمي للعلوم والثقافة الإسلامية

معاونة الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي

في الحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir